

فان الانسان محمول على زيد بالحقيقة والمواطاة وحمل اشتقاق كحمل البياض بالقياس الى الانسان
فانه يقال ان الانسان ابيض و ذو بياض ولا يقال انه بياض وان اتفق ان قيل جسم ابيض و
لون ابيض فلا يحمل حد الجسم في مثله على الموضوع وانما غرضنا ههنا ما يحمل هو وما كان على
سبيل المواطاة فلنذكر اقسام الكلي الذي انما ينسب الى جزئيات نسبة مواطاة عليها يعطيها
الاسم والحد لكنه قد يضطرنا اصابتنا لبعض الاغراض ان لا نسلك المعتاد من الطريق في
قسمة هذه الالفاظ في اول الامر بل نعود البداية فنقول ان لكل شيء ماهية هو بها ما هو وهي حقيقته
بل هي ذاته وذات كل شيء واحد ربما كان معنى واحدا مطلقا ليس يصير هو ما هو بمعان كثيرة اذا
التأمت يحصل منها ذات الشيء واحدة فمثل ما يجد لها من الظاهرات مثالا فيجب ان يسلم وجوده
وربما كان واحدا ليس مطلقا بل التئم حقيقته ووجوده من امور ومعان اذا التأمت حصل منها
ماهية ذات الشيء مثال ذلك ان الانسان فانه يحتاج ان يكون جوهرا وان له امتداد في يكون ح
ابعاد تفرض فيه طولا وعرضا وعمقا وان يكون مع ذلك ذا نفس يكون بنفسه نفسا يغتذي
بها ويحس ويتحرك مع الارادة ومع ذلك يكون بحيث يصلح ان يتفهم المعقولات ويتعلم
صناعات او يعملها ان لم يكن عائق من خارج لا من جهة الانسانية فاذا التئم جميع هذا حصل
من جملتها ذات واحدة هي ذات الانسان ثم يخالطه معان واسباب تجري يتخصص بها واحد
واحد من الاشخاص الانسانية يتميز بها شخص عن شخص مثل ان يكون هذا قصيرا وذاك
طويلا وهذا ابيض وذاك اسود ولا يكون شيء من هذه بحيث لو لم تكن موجودة الذات الشخص
كان يحال عنه ولزم منه ان يفسد لاجله ذات الشخص بل هذه امور تتبع ويلزم فانما تكون حقيقته
ووجوده بالانسانية فيكون معنى كل شخص هي بانسانية لكن انيته الشخصية يتحصل من كيفية
وكمية وغير ذلك وقد يكون ايضا من الاوصاف اوصاف اخرى غير الانسانية يشترك فيها الاكثر
مع الانسانية بل يكون اوصافا للانسان العام ككونه ناطقا اي ذا نفس ناطقة وككونه حيا كما

بالحقيقة ح

بالطبع لكن كونه ناطقا امر هو احد الامور التي لما التامت اجتمع من جملتها الانسان وكونه ضاحكا
بالطبع هو امر لما التمت الانسانية بما التمت به لم يكن بد من عروضه لازما فان الشي اذا صار
انسانا بمقارنة النفس الناطقة لمادته اعرض للتعجب الموجب في مادته هيئة الضحك كما عرض
لامور اخرى من الخجل والبكاء والتاني والحسد والاستعداد للكتابة وقبول العلم ليس واحد منها
لما حصل اعرض الشي لحصول النفس الناطقة لم يكن حصول النفس الناطقة اذن سابقا لها وتم
به حصول الانسانية ويكون هذه لوازم بعده اذا استتبت الانسانية لم يكن بد منها فقد لاح
لك من هذا ان هيهنا ذاتا حقيقة للشي وان لها اوصافا بعضها يلتئم منه ومن غيره حقيقة
ذات الشي وبعضها عوارض يلزم ذاته لزوما في وجوده وبعضها عوارض غير لازمة له في وجوده
فما كان من الالفاظ الكلية يدل على حقيقة ذات شي او اشيا فذلك هو الدال على الماهية وما لم
يكن كذلك فلا يكون دالا على الماهية فان دل على الامور التي لا بد من ان تكون متقدمة في الوجود
على ذات الشي حتى يكون بالتيامها يحصل ذات الشي ولا يكون الواحد منها وحده ذات الشي كان
اللفظ الدال عليه يدل على حقيقة ذات الشي بكمالها بل على جزء منه فذلك ينبغي ان يقال له اللفظ
الذاتي الغير الدال على الماهية واما ما يدل على صفة هي خارجة عن الامرين لازمة كانت او غير
لازمة فانما يقال له لفظ عرضي ولمعناه معنى عرضي ثم هيهنا موضع نظر وهو انه هل يجب ان
يكون معنى اللفظ الذاتي مشتملا على معنى اللفظ الدال على الماهية اشتمال العام على الخاص او لا يكون
فان قولنا لفظ ذاتي يدل على لفظ لمعناه نسبة الى ذات الشي ومعنى ذات الشي لا يكون
منسوبا الى ذات الشي انما ينسب الى الشي ما ليس هو فلهذا بالحري ان يظن ان لفظ الذاتي انما
الاولى به ان يشتمل على المعاني التي تقوم الماهية فلا يكون اللفظ الدال على الماهية ذاتيا فلا يكون
الانسان ذاتيا للانسان لكن الحيوان والناطق يكونان ذاتيين للانسان فان لم يجعل الانسان
ذاتيا للانسان بما هو انسان بل للشخص شخص لم يخل اما ان يكون نسبته بالذاتية الى حقيقة

هيهنا الشخص

هيهنا الشخص وذلك هو الانسان ايضا واما ان نسبتها الى الجملة التي هي بالشخص ليكون ليس هو كله
بل هو جزء مما هو منه من حيث هو جملة فهو بعرض ان يكون الحيوان والانسان وما يجري مجراهما ذاتيا
لشخص شخص فقط بل الامور العرضية ايضا مثل لونه وكونه قصيرا وكونه ابن فلان وما يجري هذا
المجرى قد يكون ذاتية لانها اجزاء مقومة للجملة فهو لا يكون للانسان من حيث هو ذاتي للشخص الا بعده
فهذه الافكار تدعو الى ان يكون الذاتي مشتملا على المقول في جواب ما هو لكن قولنا ذاتي وان كان
بحسب عرف اللغة يدل على هذا المعنى النسبي فانه بحسب اصطلاح وقع بين المنطقيين يدل على
معنى اخر وذلك لان معنى اللفظ الكلي اذا دل على معنى نسبته الى الجزئيات التي تعرض لمعناه
نسبة يجب في التوهم غير موجودة ان لا تكون ذات ذلك الشي من الجزئيات موجودا الا
لان ذات ذلك الشي يجب ان يكون رفع اولا حتى يصح توهم دفع هذا بل لان دفع هذا
موجب رفع ذات ذلك الشي سواكان لان هذا المرفوع هو حقيقة ذاته او كان هذا
المرفوع مما يحتاج اليه حقيقة ذاته ليتقوم به فانه يقال له ذاتي فان لم يكن هكذا
وكان يصح في الوجود او في التوهم ان يكون الشي الموصوف به حاصلا مع رفعه او كان لا يصح ذلك
في الوجود ولكن ليس رفعه سبب رفعه بل انما لا يصح ذلك في الوجود لان رفعه لا يصح الا ان
يكون ذلك اي تقع اولا في نفسه فيكون رفعه بالجملة ليس سبب رفعه فهو عرضي فاما المرتفع
في الوجود فكالقيام والقعود فذلك مما يسرع رفعه وكالشباب وذلك مما يبطؤ رفعه وكالغضب
الحليم فان ذلك مما يسهل ازالته وكالتخلق فان ذلك مما يصعب ازالته واما المرتفع في
الوهم دون الوجود فكسواد الحبشي واما الذي لا يرتفع لا في الوجود ولا في الوهم و
يرفع برفع السبب فككون الانسان بطبعه معرضا للتعجب والضحك هو كونه ضاحكا
بالطبع فانه لا يجوز ان يرتفع عن الانسان في الوجود فان توهم مرفوعا فان
الانسانية تكون مرفوعة لا لان رفع الاعراض بالطبع لهذا المعنى هو سبب رفع

الانسانية بل لانه لا ينافي ان يرفع الا ان تكون الانسانية اولا مرفوعة كما انها ليست
سببا لثبوت الانسانية بل الانسانية سبب لثبوتها فقد بان اختلاف ما بين نسبة
الحيوان والناطق والانسان ايضا الى الاشخاص وبين نسبة الاعراض اليها فان النسبة
الاولى اذا رفعناها اوجب رفعها رفع الشخص واما النسبة الثانية فنفس رفعها لا يوجب
رفع الشخص بل منها ما لم تقع ومنها ما لا يجوز ان يرتفع او لم تقع اذ لم تقع الشخص و
اما رفعها فلا يرفع الشخص البتة فاذا كان الامر على هذه الجهة فالذاتي مشتمل على الدال
على الماهية فقد اتضح لك ان اللفظ المفرد الكلي منه ذاتي ومنه ذاتي لا يدل على الماهية
ومنه عرضي

في تعقيب ما قال الناس في الذاتي والعرضي

قد قيل في التمييز بين الذاتي والعرضي ان الذاتي مقوم والعرضي غير مقوم ثم لم يحصل لهم
بيان انه كيف يكون مقوما او غير مقوم وقيل ايضا ان الذاتي لا يصح توهمه مرفوعا مع بقاء
الشيء والعرضي يصح توهمه مرفوعا مع بقاء الشيء فيجب ان نحصل نحن صحة ما قيل او ما اخطأوا
فنقول اما قولهم ان الذاتي هو المقوم انما يثبتنا ولو كان من الذاتيات غير دال على الماهية فان
المقوم مقوم لغيره فقد علمت ما يعرض من هذا التقسيم الا ان يعنوا بالمقوم لا ما يفهم من ظاهر لفظه
ولكن يعنون به ما عنينا بالذاتي فيكونوا انما اتوا باسم مرادف فقصروا عن الاستعمال الاول ولم يدلوا
على المعنى الذي نقل اليه ويكون الخطأ في المقوم كالخطأ في الذاتي ويكون حاجة كل واحد منهما الى البيان
واحدة واما اعتمادهم على امر الرفع في التوهم فيجب ان نتذكر ما اعطيناك سالفا ان المعنى الكلي
قد يكون له اوصاف يحتاج اليها اولا حتى يحصل ذلك المعنى ويكون له اوصاف اخرى تلزمه
ويتبعه اذا صار ذلك المعنى حاصلا فاما جميع الاوصاف التي يحتاج اليها ذلك الشيء حتى
يحصل ماهيته فلن يحصل معقولا مع سلب تلك الاوصاف عنه وذلك انه قد سلف لك
ان للاشياء مهيات وان تلك المهيات قد تكون موجودة في الاعيان وقد تكون موجودة في الاذهان

وان المهية

وان المهية لا توجب لها تحصيل احد الوجودين وان كل واحد من الوجودين لا يثبت لها الا
بعد ثبوت تلك المهية فان كل واحد من الوجودين يلحق بالمهية خواص وعوارض يكون للمهية
عند ذلك الوجود ويجوز ان لا يكون لها في الوجود الاخر وربما كانت له لوازم تلزم من
حيث المهية لكن المهية تكون متقررة اولا ثم تلزمها هي فان الاثنينية يلزمها الزوجية
والمثلث يلزمه ان تكون زواياه الثلث مساوية لقائمتين لا لاحد الوجودين بل لانه
مثلث وهذه المهية اذا كانت لها مقومات متقدمة من حيث هي مهية لم تحصل مهية دون
تقدمها فاذا لم تحصل مهية لم تحصل معقولة ولا عينا فاذن اذا حصلت معقولة حصلت وقد
حصل ما تتقوم به في العقل معها على الجهة التي تتقوم به فاذا كان ذلك حاصلا في العقل لم يمكن
السلب فيجب ان تكون هذه المقومات معقولة مع تصور الشيء بحيث لا يجهل وجودها له ولا
يجوز سلبها عنه حتى يثبت المهية في الذهن مع رفعها في الذهن بالفعل ولست اعني بحصولها
في العقل خطورها بالبال فكثير من المعقولات لا تكون خاطرة بالبال بل اعني انها لا يمكن مع
اخطارها بالبال واخطار ما هي مقومة له بالبال حتى يكون هذه مخطرة بالبال وذلك
مخطرا بالبال بالفعل ان تسلبها عنه كانك تجد المهية بالفعل خالية عنها مع تصورها اعني
تصور المهية في الذهن واذا كان كذلك فالصفات التي نسميها ذاتية للمعنى المعقول يجب ضرورة
ان يعقل الشيء عليه هذا الوجه اذ لا يتصور المهية في الذهن دون تقدم تصورها واما سائر
العوارض فاذ ليست مما يتقدم تصورها في الذهن تصور المهية فيه ولا ايضا هي مع تصور
المهية بل هي توابع ولوازم ليست مما تحقق المهية بل مما يتلو المهية فالمهية تثبت دونها
واذا ثبتت ... وهذا لا يبعد ان يعقل المهية وان لم تتقدم وان يلزم تعقلها وقد علمت
انك لست اعني بهذا التعقل ان يكون اذا تصورت الشيء بالفعل ملحوظا اليه يكون معه ذلك
تصورت افراد المقومات له ايضا بالفعل فربما لم تلحظ الاجزاء بذهنك بل اعني بهذا انك

واذا اخطرت الامرين معا بالبال لم يمكنك ان تسلب الذي هو مقوم عن الذي هو مقوم له
سلبا يصح معه وجود المقوم ماهيته في الذهن من دون وجود ما يقوم فيه فاذا كان كذلك فيجب
ان لا يمكنك سلبه عنه بل تعقل وجوده له لا محالة واما العوارض فلا امنع صحة استثباتك في
الذهن معنى الماهية ولا تعقل وجودها للماهية بل تسلبها سلبا كاذبا ولا اوجب ذلك
في كل العوارض فان من العوارض ما يلزم الماهية لزوما اوليا بينا ليس بواسطة عارض اخر
فيكون سلبه عن الماهية مع استثبات الماهية واخطارهما معا بالبال مستحيلا اذ كان ليس
لها سبب متوسط بينها وبينه وذلك مثل كون المثلث بحيث يمكن اخراج احد اضلاعه على
الاستقامة توهما او معنى اخر ما يشبه هذا مما هو عارض له وقد يمكن ان يكون وجود العارض
بواسطة فاذا لم تخطر تلك الواسطة بالبال امكن سلبه مثل كون زاويتين من المثلث اصغر من
قائمتين ولولا صحة وجود القسم الثاني لما كانت لوازم مجهولة ولولا صحة وجود القسم
الاول لما كان ما يتبين لك بعد من اثبات لازم الماهية لتوسط شيء حقا في كل لازم التوسط ٧ كل سم
اذ كان لا يزال يكون لازما للماهية غير بين الوجود لها فيذهب الامر الى غير نهاية وان كان من القوم
ممن اللازم المجهول لكنا نعلم لازما لهذا المقوم لا مقوما اذ مقوم المقوم مقوم وكل لازم له لزوما اخر
الامر بلا واسطة فما كان من اللوازم غير بين اللزوم صح في الذهن ان يتوهم الشيء مرفوعا عنه
ذلك اللازم من جهة ولم يصح من جهة اما جهة الصحة فمن حيث ان نفسه قد يحضر في الذهن
مع سلب اللازم عنه بالفعل وباعتبار هذه الصحة والجواز بحسب الذهن المطلق واما جهة
الاستحالة فان يتوهم انه يجوز ان لو كان يحصل في الاعيان وقد سلب عنه فيها اللازم
حتى يكون مثلا كما يصح ان لو كان يكون هذا الشخص موجودا ولا التدبير الذي لزم في اصل
الخلقة فكذا يصح ايضا ان لو كان يكون هذا المثلث موجودا ولا زواياه اقل من قائمتين
لكن هذا التوهم فاسد ولا يجوز وجود حكمه وليس كالمذكور معه في اعتبار هذه الصحة والجواز

بحسب ذهن

٤

بحسب ذهن مطابق للوجود فقد بان لك من هذا ان من الصفات ما يصح سلبه وجودا ومنها
ما يصح سلبه توهما لا في الوجود ومنها ما يصح سلبه توهما مطلقا ومنها ما لا يصح سلبه بوجه
وهو عارض ومنها ما لا يصح سلبه وهو ذاتي لكن يتميز من العارض بان الذهن لا يوجب
سبق ثبوت الذاتي لذلك قبل ثبوت الذاتي بل ربما اوجب سبق ثبوت الذاتي واما العرضي
فان الذهن يحمله لازما وان وجب لم يسلب فقد اتضح لك كيف لم يحصل معنى الذاتي والعرضي
من اقتصر على البيانين المذكورين وتعقب ما قاله الظاهريون في الدال
على الماهية ان الدال على الماهية فقد قيل فيه انه هو الدال على قول مشترك كيف كان ولم يلتفتوا الى ما هو
شرحنا من هذا فلننظر الان هل المفهوم من هذه اللفظة بحسب التعارف العام هو هذا المعنى ام هو اما
تعارفه الخاص وما اتفقوا عليه بسبيل النقل يدل عليه فانا اذا فعلنا هذا اتضح لنا عن كثير انما المفهوم
بحسب التعارف العامي فليس يدل عليه في ذلك لان الدال على ماهية شيء هو الذي يدل على المعنى الذي به
الشيء هو ما هو والشيء انما يصير هو ما هو بحصول جميع اوصافه الذاتية المشتركة فيها والذي يخصه ايضا
فان الانسان ليس هو ما هو بانه حيوان ولا لكانت الحيوانية تحصل الانسانية نعم الحيوانية
محتاج اليها في ان يكون هو ما هو وليس كلما يحتاج اليه في ان يكون شيء هو ما هو يكون هو الذي يحصل ٧ وجدانه
له الشيء هو ما هو فاذا كان كذلك لم يكن الذاتي المشترك للشيء مع غيره وحده ولا الخاص وحده
هو ماهية الشيء بل جزء ماهيته والعجب ان جماعة ممن يجعل الذاتي والدال على الماهية واحدا يجعل
الذاتي الخاص لا على ماهيته ما هو لذاتي وهو الذي نسميه فصلا فهذا هذا واما نحو الحال
في الدال على الماهية على سبيل الوضع الثاني والتعارف الخاص فانا نجد الحيوان والجسم محمولين على
الانسان والفرس والثور ثم نجد اهل الصناعة يجعلون الحيوان وما يجري مجراه من جملة امور تسمى
فصول الاجناس يسمونها اجناسا ذاتيا لا يجعلونها من جملة ما يسمونه اجناسا ويجعلون كل ما يكون
دالا على الماهية لعدة اشياء مختلفة الحقائق مقولا عليها وكذلك حال الانسان والناطق بالقياس الى

عليها انه

الناس فيجعلون الانسان يدل على الهيئة بالمهية كلها يجعلون الناطق كلية ويجعلون الانسان
كلية نوعا للحيوان دون الناطق فان الشيء الذي يقولون انه دال على الاينية الذاتية المشتركة
يجعلونه شيئا غير الدال على المهية الذاتية المشتركة فلا يجعلون الشيء الواحد في الحالين يكون بالقياس
الى اشياء اينية ومهية حتى يكون من حيث يشترك فيه هو مهية لها ومن حيث يتميز به عن شيء اخر
هو اينية لها حتى يكون الشيء المقول على الكثرة من حيث يشترك فيه الكثرة جنسا او نوعا ومن
من حيث يتميز به فصلا فيكون ذلك الشيء لتلك الاشياء جنسا او نوعا ومع ذلك يكون لها فصلا
بل اذا وجدوا جنسا ارادوا ان شيئا اخر ليكون فصلا يقوم به الجنس لكان جنسا لا فصل يقومه
اذا وجدوا نوعا طلبوا شيئا من ذاته هو الفصل ولو كان الشيء انما هو دال على المهية حين هو جنس
او نوع لانه دال على ما في الذي يشترك فيه لكان الامر مختلطا في هذه الاحكام وههنا موانع اخرى تمنع عن ان
يكون ما قالوه من كون الدال على ما في الذي يشترك دالا على المهية حقا وهو انه يجب ان يكون اعم الذاتيات
المشتركة مضمونا في الدلالة التي للذاتي المشترك فيكون الاعم هو الذي لا يدل على اينية اصلا حتى يكون
الفرق بين الامرين ان الدال على الاينية هو الذي يكليته وكما هو يدل على الاينية واما هذا فان
يتضمن الدلالة على اعم الذاتيات المشتركة فانما يدل على الاينية بالعرض لانه يدل اخر منه دون نوع
كالحيوان فانه وان تميز به اشياء من النبات فانه ليس في الذي يجمع ما يحصل الحيوان حيوان بل بعض
منه فانه لا يفعل ذلك بانه جسم بل بانه حساس وهذا هو الدال على الاينية اولا ولاجله يدل
الحيوان على التميز في الاينية فيكون الحيوان ليس لذاته صالحا للتميز بل بجزء منه ويكون
الحساس كلية لذاته فنقول هذا ايضا تكلف غير مستقيم اما اولا فلانه لو كان كلية لكان اذا
اخذنا اعم المعاني كالجوهر وقرناه باخص ما يدل على الشيء فقلنا مثلا جوهر ناطق لكان يكون
دالا على المهية فكان يكون نوع الانسان او جنسه وكان يكون حد الانسان او حده جنسه انه
جوهر ناطق وليس كل شيء عندهم بل حده انه حيوان ناطق وليس الحيوان والجوهر واحدا من الحال

٧ فان ذلك الدال ... (marginal note, partly illegible)

انيكون

ان يكون للشيء الواحد تمام حقيقي الا الواحد وان تكلفوا ان يجوزوا مع اشتراك الاوساط
التي في الوسط على الترتيب كلية فقد حصل لما نذهب اليه من ان الدال على المهية يجب ان يكون مشتملا
على كمال الحقيقة فيكون جميع هذا التكلف يؤدي الى انه لا يحتاج الى نقل هذه اللفظة عن الموضوع في
اللغة الى اصطلاح ثاني فانا لو وضع من بعد ان استعمال هذه اللفظة على ما هي عليه يحفظ
الوضع الاول لها مع استمرار في الوجوه التي يشعون معها ما يشعون وبعد هذا كله فان ذلك
كله يفسد بوجوه اخرى منها ان الحساس ايضا حكمه حكم الحيوان وانه ايضا محصل من معان عامة
وخاصة وان المعنى العام فيه كون الجسم والشيء ذا قوة او صورة او كيفية لا يميز بها انما
يميز بما هو اخص منها وهو كون الجسم والشيء ذا قوة يدرك المحسوسات على سبيل كذا فمنها ان
الحيوان وان كان لا يميز بجزء من معناه كالجسم يميز بجزء كالحساس فليس سبيلنا في هذا الاعتبار
هذا السبيل ولا نظرنا هذا النظر وذلك لانا انما نظرنا في الحيوان من حيث هو حيوان والحيوان
من حيث هو حيوان شيء واحد ومن حيث هو ذلك الواحد لا يخلو اما ان يميز التمييز الذي
عن النبات او لا يميز فان لم يميز وجب ان يشارك الحيوان في انه حيوان وهو فان ميز فقد
صدق عنه بما هو حيوان تميز وان كان قد يصدق ايضا عن جزء له وكان الجزء علة اولى في
ذلك وليس اذا كان للشيء علة بها يصير بحال ما فتلك العلة تلك الحال يجب ان يكون تلك الحال
له بالعرض فكثير من الاشياء لها هذه الصفة ثم لا امتناع ان يكون ههنا شروط اخرى في الجواب
الذي على المهية يميز بها ما ليس جنسا او نوعا من الفصل وشرط اخرى يلحق بالتمييز يكون
ذلك للحساس دون الحيوان الا ان ذلك لا يكون بحسب الوضع الاول فلا يجب نقل منصوص عليه
من المستعملين لهذه الالفاظ في اول ما استعملوا بل يكون اصطلاحا اخذ الحاجة اليها امثال هذه
المعاني وما اولا اذا وجدت ظاهر المفهوم من لفظ ما يقع به استغناء واقتصار كان الاعتبار الغير مضطر اليه من
من اللجاج الذي يدعو اليه الانفة عن الاذعان للحق والاعتراف بذهاب ذلك على من لم يخطر بباله

٧ يكون النبات

٩ جعلوه دالا

ما اوجزناه من المباحث الحرية سماعها في قسمة اللفظ المفرد الكلي
الى اقسامه الخمسة نقول الان انه قد تبين لك ان اللفظ المفرد الكلي اما ذاتي واما عرضي
وان الذاتي للشيء اما صالح للدلالة على الماهية بوجه واما غير صالح للدلالة على الماهية اصلا
والدال على الماهية اما ان يدل على ماهية شيء واحد او اشياء لا تختلف اختلافا ذاتيا
واما يكون دلالته على الماهية انما هي بحسب اشياء تختلف في ماهياتها اختلافا ذاتيا مثال
الاول لفظ الشمس اذا اوقعت على هذه المشار اليها ولفظ الانسان اذا اوقعت على زيد وعمرو
ومثال الثاني دلالة لفظ الحيوان اذا اوقعت على الثور والحمار والفرس معا فسئل سائل
مثلا ما هذه الاشياء فقيل هي حيوانات فان لفظ الحيوان يدل على كمال حقيقتها من حيث
هي مسئول عن جملتها ومطلوب كنه الحقيقة التي لها بالشركة والفرق بين الوجهين ان
الوجه الاول يكون دالا على ماهية الجملة وماهية كل واحد فان لفظة الانسان تدل ايضا
على كمال حقيقته الذاتية التي لزيد وعمرو وانما يفضل عليها ويخرج عنها ما يخص كل واحد
منهما من الاوصاف العرضية كما قد فهمته مما قيل سالفا واما الوجه الثاني فانك تعلم ان
الحيوانية لا تكون وحدها دالة على ماهية الانسان والفرس وحدهما فليس بها وحدها كمال كل واحد
واحد منهما ما هو هو وليس انما يفضل عليها بالعرضيات بل بالفصول الذاتية واما الذي
لها من الماهية بالشركة فلفظة الحيوان تدل عليه واما الحساس فيدل على جزء من جملة ما يشتمل عليه
دلالة لفظة الحيوان فهو جزء من كمال حقيقتها المشتركة فيها دون تمامها وكذلك حال الناطق
بالقياس الى الانسان لكن لقائل ان يقول انه لا دلالة للحيوان الا ومثلها للحساس فكما
انه لا يكون الحيوان الا جسما ذا نفس كذلك الحساس لا يكون الا جسما ذا نفس فنقول في جوابه
ان قولنا ان اللفظ يدل على المعنى ليس على الوجه الذي فهمته اعني ان يكون اذا دل اللفظ
لم يكن بد من وجود ذلك المعنى فانك تعلم ان لفظ المتحرك اذا دل لم يكن بد من ان يكون
هناك

هناك محرك ولفظة السقف اذا دلت لم يكن بد من ان يكون هناك اساس و
مع ذلك لا نقول ان لفظة المتحرك مفهومها ودلالتها المحرك او لفظة السقف مفهومها
ودلالتها الاساس وذلك لان دلالة معنى اللفظ هو ان يكون اللفظ اسما لذلك
المعنى على سبيل القصد الاول فان كان هناك معنى اخر يقارن ذلك المعنى مقارنة
من خارج يشعر الذهن به مع شعوره بذلك المعنى الاول فليس اللفظ دالا عليه بالقصد
الاول وربما كان ذلك المعنى محمولا على ما يحمل عليه معنى اللفظ كمعنى الجسم مع معنى
الحساس وربما لم يكن محمولا كمعنى المحرك مع المتحرك والمعنى الذي يتناوله اللفظ بالدلالة
ايضا على وجهين احدهما اولا والاخر ثانيا اما اولا فكقولنا الحيوان فانه يدل على جملة
الجسم ذي النفس الحساس واما ثانيا فكدلالته على الجسم فان معنى الجسم مضمن في معنى
الحيوانية ضرورة فما دل على الحيوانية اشتمل على معنى الجسم لا على انه يشير اليه من خارج
فتكون هناك دلالة ما بالحقيقة اما اولية واما ثانية ودلالة خارجية اذا دل اللفظ
٢ مفهوم مرهم على ما يدل عليه عرف الذهن ان شيئا اخر من خارج يقارنه وليس في اخلاء في معنى اللفظ
دخول اندراج ولا دخول تطابق فان اردنا ان نختصر هذا الكلام ونحصله جعلنا الدلالة
التي للالفاظ على ثلثة اوجه دلالة مطابقة كما يدل الحيوان على جملة الجسم ذي النفس
الحساس ودلالة تضمن كما يدل لفظ الحيوان على الجسم ودلالة لزوم كما يدل لفظ السقف على
الاساس فاذا كان كذلك فلنرجع الى ما نحن فيه فنقول ان المفهوم من الحساس هو انه شيء
له حس ثم من خارج ما يعلم انه يجب ان يكون جسما ذا نفس فيكون دلالة الحساس على الجسم
دلالة لزوم واما الحيوان فانما يعني به بحسب الاصطلاح الذي لاهل هذه الصناعة انه جسم
ذو نفس حساس فتكون دلالته على كمال الحقيقة دلالة مطابقة وعلى اجزائها دلالة تضمن
واما دلالة الحساس على سبيل المطابقة فانما هي جزء منه فقط واما الكل وسائر الاجزاء فانما

يدل عليها على سبيل اللزوم ولسنا نذهب ههنا في قولنا لفظ دال الى هذا النمط من الدلالة
فقد تقرر ان اللفظ الدال على الماهية ما هو وكيف هو ومن ههنا بان والشبهة المذكورة فاما
اللفظ الذاتي للشيء الذي لا يدل على ماهيته ما اعتبر في ذاتيته لا بسبيل شركة او خصوص فانه لا يجوز ان
يكون اعم الذاتيات المشتركة ولا الدال على الماهية المشتركة بوجه فهو اذن اخص منه فهو اذن
صالح ليتميز بعض ما تحته عن بعض فهو صالح للاينية فكل ذاتي لا يدل بوجه على مهية الشيء فهو دال
على الاينية فان قال قائل ان الذي يصلح للاينية هو بعينه يصلح للماهية فان الحساس وان اريد
كونه دالا على ماهية الانسان والفرس والثور بحال خصوص او شركة فانك لا تقول دالا الشركة
للسميع والبصير واللامس فليس يجب ان يكون الذاتي ينقسم الى مقول في جواب ما هو والى مقول
في جواب اي شيء هو انقساما على ان لا يدخل احدهما في الاخر وكان لم يتبين لك انه اذا كان
الشيء دالا على الماهية فليس بدال على الاينية بل انما ثبت ما الزمت القوم فنقول له اما التشكيك
المقدم فينحل بان تعرف انا لا نمنع ان يكون ما هو دال على اينية الاشياء دالا على ماهية
اشياء اخرى بل ربما اوجبنا ذلك انما نمنع ان يكون الحساس مثلا دالا على ماهية خاصة
او مشتركة للانسان والفرس والثور كما لا نه الحيوان مع مشاركة الحيوان الحساس في الذاتية
للانسان والفرس والثور فان الحساس اذ لو شرك لعدة اشياء كان الحيوان ذاتي مشترك
لها انما نمنع حكما اخر ونقول انهما بعد الاشتراك في الذاتية المشترك فيها يفترقان فيكون
الحيوان وحده منهما دالا على مهية مشتركة للامور التي هما ذاتيان لها ويجب ان تعلم انا اذا قلنا
لفظ ذاتي عنينا ذاتيا للشيء ثم نقول مهية او غير مهية ونعني بذلك انه كذلك لذلك الشيء
لا لشيء غيره واذا خلينا عن هذا فيكون ما هو ابعد عن هذا فان الذاتي للشيء كاللون للبياض
قد يكون عرضيا لشيء اخر كما هو للجسم فهذا لا يوجب منع قولنا ان الذاتي لا يكون عرضيا
فان غرضنا يتوجه الى ان لا يكون عرضيا لذلك الشيء الذي هو له ذاتي واما التشكيك

الاخر

الاخر فينحل بان نقول انا انما نعني بالدال على الاينية ما انما يصلح للاينية فقط دون الماهية
حتى انه لا يكون دلالته على معنى مقوم يتم ماهية مشتركة او خاصة بل على معنى مقوم مخصص (٢ يخص نسخة)
فاذا اخذنا الدال على الاينية عنينا هذا المعنى فان تشكك متشكك واستبان حال قول الجنس
على السميع والبصير واللامس هل هو قول في جواب ما هو او ليس وكيف يجوز ان يكون مقولا (٣ مقول نسخة)
في جواب ما هو فتكون هذه انواع الحيوان وامور مختلفة متباينة وايضا فلا يكون الحساس
مقولا عليها في جواب ما هو لان الحيوان اتم دلالة وكيف لا يكون كذلك وهو محمول على المحمول (٤ محمله نسخة)
عليه بالشركة فجوابه ينتظر هذا التشكك اصلا واحوالا نعطيها حمل الجنس على الفصل وذلك (١٦ امر لا نعطيها اياه نسخة)
بعد فصول فاذ قد تبين هذا فنقول ان الذاتي الدال على المهية هو المقول في جواب ما هو
والذاتي الدال على الاينية هو المقول في جواب اي شيء هو في ذاته واي ما هو في ذاته
واما العرضي فربما كان خاصا بطبيعة المحمول عليه لا يعرض لغيره كالضاحك والكاتب للانسان
ويسمى خاصة وربما كان عارضا له ولغيره كالابيض للانسان ولغيره ويسمى عرضا
عاما فيكون كل لفظ كلي ذاتي اما دالا على مهية اعم ويسمى جنسا واما دالا على مهية اخص
ويسمى نوعا واما دالا على اينية ويسمى فصلا واما الكلي العرضي فيكون اما خاصا
لطبيعة واحدة ويسمى خاصة واما مشتركا فيه فيسمى عرضا عاما فكل لفظ كلي اما جنس
واما فصل واما نوع واما خاصة واما عرض عام وهذا الذي هو جنس ليس هو جنسا
في نفسه ولا بالقياس الى كل شيء بل جنسا لتلك الامور التي يشترك فيها وكذلك ليس النوع
نوعا في نفسه ولا بالقياس الى كل شيء بل بالقياس الى الامر الذي هو اعم منه وكذلك
الفصل انما هو فصل بالقياس الى ما يتميز به في ذاته والخاصة انما هي خاصة بالقياس
الى ما يعرض لطبيعة واحدة وكذلك العرض انما هو عرض عام بالقياس الى ما يعرض له لا وحده
فلنتكلم الان في كل واحد من هذه بانفراده ثم لنبحث عن مشاركاتها ومباينتها

على حسب العادة الجارية سالكين فيه مسالك الجماعة
في الجنس فنقول ان اللفظة التي كانت في لغة اليونانيين تدل على معنى الجنس كانت تدل عندهم
بحسب الوضع الاول على غير ذلك ثم نقلت بالوضع الثاني الى المعنى الذي يسمى عند المنطقيين
جنسا فكان اولئك يسمون المعنى الذي يشترك فيه اشخاص كثيرون جنسا مثل والد لهم
كالعلوية او بلد لهم كالمصرية فان العلوية مثلا كانت عندهم يسمى باسم الجنس بالقياس ٠ فان مثل العلوية ...
الى اشخاص العلويين وكذلك المصرية كانت تسمى عندهم جنسا بالقياس الى اشخاص المولدين ١٢ المولودين ...
بمصر او الساكنين بها وكانوا ايضا يسمون الواحد المنسوب اليه الذي يشترك فيه الكثرة
لهم فكان علي مثلا عندهم يسمى جنسا للعلويين ومصر جنسا للمصريين مثلا فكان هذا
القسم اولى عندهم بالجنسية لان عليا سبب لكون العلوية جنسا للعلويين ومصر سبب
لكون المصرية جنسا للمصريين ويظن ان السبب الاولى بالاسم من الجنسين او اوضحهما
او قاربه ويشبه ايضا انهم كانوا يسمون الحرف والصناعات انفسها اجناسا للمشتركين فيها
والشركة نفسها ايضا جنسا ولما كان المعنى الذي يسمى الان عند المنطقيين جنسا
هو معقول واحد وله نسبة الى اشياء كثيرة تشترك فيه ولم يكن له في الوضع الاول
اسم نقل له من اسم هذه الامور المشابهة له اسم فيسمى جنسا وهو الذي يتكلم فيه المنطقيون
ويرسمونه بانه المقول على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب ما هو وقبل ان نشرع في شرح
هذا التحديد فيجب ان نشير اشارة خفيفة الى معنى الحد والرسم ونؤخر تحقيقه الى الشرح
الجزء الذي نشرح فيه حال البراهين فنقول ان الغرض الاول في معنى التحديد هو الدلالة ٦ البرهان ...
باللفظ على ماهية الشيء فانه كان معنى الشيء معنى مفردا غير ملتئم من معان فلا يصلح ان يدل عليه ٧ مهية الشيء ...
الا بلفظ يتناول ذلك الذات وحدها ويكون هو اسمها لا غير فلا يكون له ما يشرح ماهيته
باكثر من لفظ هو اسم وربما اتى باسم مرادف لاسم يكون اكثر تحديدا ولكن دلالة الاسم ذلك تقدير
علما بمجهول

علما بمجهول احتيج الى بيان آخر لا يتناول انه فقط بل يتناول انتسابه على نحو ولواحق ولوازم
لذاته اذا فهمت تنبه الذهن لمعناه منتقلا منها الى معناه او يقتصر على العلامات دون
المهية فلا ينتقل اليها وعلى ما هو اقرب الى فهمك فهذا الوقت فمثل هذا الشيء لا حد له
بل له لفظ يشرح لواحقه من اعراضه ولوازمه واما ان كان معنى في انه مؤلف من معان فله حد
وهو القول الذي يؤلف من المعاني التي منها يحصل ماهيته ولان اخص الذاتيات بالشيء ٧ حتى يحصل ماهيته مع
اما جنسه واما فصله على ما يجب ان يتبين مما سلف ذكره واما فصل الفصل جنس الجنس
وما يتركب من ذلك فهو له بواسطة وهو في ضمن الجنس والفصل فيجب ان يكون الحد مؤلفا
من الجنس والفصل فاذا حصر الجنس القريب والفصول التي له يحصل منها الحد كما تقول في
حد الانسان انه حيوان ناطق فانه كان الجنس له اسم الى ايضا يحده كما لو لم يكن للحيوان اسم
يحده فقيل جسم ذو نفس حساس ثم الحق به ناطق وكل من جانب الفصل والحد الجملة يشتمل على
جميع المعاني الذاتية للشيء ويدل عليها اما دلالة مطابقة فعلى المعنى الواحد المتحصل من الجملة و
اما دلالة تضمن فعلى الاجزاء واما الرسم فانما يتوخى فيه ان يؤلف قول من لواحق الشيء بالاتفاق
فيكون لجميع ما يدخل تحت ذلك الشيء لا الشيء غيره حتى يدل عليه دلالة العلامة واحسن
احواله ان يرتب فيه اولا الجنس اما قريب اما بعيد ثم توفي بجملة اعراض وخواص وان يفعل
ذلك كان ايضا مثال ذلك ان يقال ان الانسان حيوان عريض الاظفار منتصب القامة ٢ ومماح
بادي البشرة ضحاك او يذكر هذه دون الحيوان فالمقول فيشرح اسم الجنس هو كالجنس
للشيء الذي يسمى جنسا فان المقول اما يقع على واحد فقط ومنه ما يقع على كثيرين فيكون المقول
على كثيرين كالجنس الاقرب واما المقول الا على كثيرين فلا يتناول الجنس ثم المقول على كثيرين
يتناول الخمس المذكورة الا انا لما قلنا مختلفين بالنوع في جواب ما هو اخص بالجنس
ونعني بالمختلفين بالنوع المختلفين في الحقائق الذاتية فان النوع قد يقع لحقيقة

كل شيء في مهيته وصورته غير ملتفت الى نسبته الى شيء اخر خصوصًا اذا كان يصح في الذهن
حمله على كثيرين يشترك فيه بالفعل ولا يشترك فيه بالفعل بل بالقوة او احتمال التوهم وليس
يحتاج في تحقيق الجنس الى ان يلتفت الى شيء من ذلك واذا كانت اشيا مختلفة الحقايق
ثم قيل عليها شيء اخر هذا القول كان ذلك الشيء الاخر جنسا وافهم من قولنا من هذا الحكم
انه يقال على هولاء الكثيرين في جواب ما هو ان ذلك يبطل الشركة كما علمت واما الفصل فانه غير
مقول في جواب ما هو بوجه واما النوع فانه ليس من حيث هو نوع مقولا على شيء قولا
بهذه الصفة بل مقولا عليه فان اتفق ان قيل هو بعينه هذا القول فقد صار جنسا فانا
يلزمنا ان نعلم في الحد في التي لا الاشيا اللاحقة في المضاف انا نريد بهما كونها الشيء من حيث
لها معنى المحدود كانا لما قلنا هذا الحد الجنسي استشعرنا في انفسنا زيادة تدل عليها
قولنا من حيث هو كلي لو صرحنا بها واما الشيء الذي يخص من بعد باسم النوع فستعلم انه
يقع على كثيرين مختلفين بالنوع بل بالعدد واما العرضيات فلا يقع شيء منها في جواب ما هو
فلا شيء غير الجنس موصوف بهذه الصفة الا انا حصلنا معنى هذا الحد وجعلنا لفظ الجنس
اسما له وقد تعرض ههنا شبهة وذلك انه اذا كان الجنس شيئا كالجنس هو المقول على
كثيرين كان الجنس جنسا واذا قيل الجنس على المقول على الكثيرين الذي هو جنس كان
الجنس مقولا على جنس نفسه فنقول في جوابه ان المقول على الكثيرين يقع على الجنس كقول
الجنس نفسه والجنس يقال عليه لا كقول الجنس بل كقول العرض عليه اذ ليس يقال ان كل
مقول على كثيرين جنس وكلما هو جنس فانما يقال على كل ما هو جنس بل المقول على كثيرين
يعرض للجنسية عند اعتبار ما كما يعرض للحيوان الجنسية باعتبار ما وهو اعتبار العموم
وكما نشرح لك كل هذا عن قريب من غير ان تكون الجنسية مقومة للحيوان التشكيك
يمنع ان يكون المعنى الاخص قد يقع على الاعم لا على كله ولو كان الجنس يقال على الكل

على كثيرين

و كل جنس موصوف بهذه الصفة

على كثيرين قول المقول على كثيرين على الجنس لكان شططا محالا واما ما يشكل ههنا استعمال
لفظ النوع في حد الجنس فانك اذا اردت ان تحد النوع يشبه ان لا تجد بدا من ان
يدخل فيه اسم الجنس كما سنبين لك من بعد اذ بين لك ان النوع هو المرتب تحت الجنس و
كلاهما للمتعلم مجهول وتعريف المجهول بالمجهول ليس بتعريف ولا بيان وكل تحديد او
ترسيم فهو بيان وقد اجيب عن هذا فقيل انه لما كان المضافان انما يفهم كل واحد
منهما بالقياس الى الاخر وكان الجنس والنوع مضافين وجب ان يؤخذ كل واحد منهما
في بيان الاخر ضرورة اذ كان كل واحد منهما انما هو هو بالقياس الى الاخر وهذا الجواب هو
زيادة شك في امور اخرى غير الجنس والنوع يشكل منها ما يشكل في الجنس والنوع و
زيادة الاشكال ليس بحل فان المحقق يقول وجد في المضافات على حد الجنس والنوع
وعرضنا انها اذا كانت مجهولة معا فكيف يعرف الواحد منهما بالاخر وايضا فان من شان الحل
ان يقصد فيه مقدمات الشك فينكر جميعها او واحدة منها وليس في الحل الذي اورده هذا
الحال تعرض لشيء من تلك المقدمات فانه لم يقل ان الجنس والنوع ليسا معا مجهولين عند المبتدي
المتعلم ولم يقل انه اذا عرف كل واحد منهما بالاخر وهو مجهول فليس هو تعريف مجهول بمجهول فان هذا
لا يمكن انكاره ولا ايضا يسوغ انكار الثالثة وهي ان تعريف المجهول بالمجهول ليس بيانا لكن التركيب
الذي لهذه المقدمات غير موجب لصحة مطلوبها فاذا كان هذا الحال لم يتعرض لمقدمة من قياس
الشك ولا لتاليفه فلم يحل شيئا وايضا فقد وقع فيه غلط عظيم وهو انه لم يميز الفرق بين الذي
يعرف مع الشيء وبين الذي يعرف به الشيء فان الذي يعرف به الشيء هو مما يعرف بنفسه و
يصير جزءا من تعريف الشيء اذا اضيف اليه جزء اخر يوصل الى معرفة الشيء ويكون هو قد
عرف قبل الشيء واما الذي يعرف مع الشيء فهو الذي اذا استتمت المعرفة تساوق المعرفة
للشيء معا عرف الشيء وعرف هو معه ولا تكون المعرفة به تسبق معرفة الشيء حتى يعرف

به الشيء فلذلك لا يكون جزء من حد لتعريف الشيء فان اجزاء الحد التي يعرف الشيء بالجميع منها
لم يعرف الشيء بالواحد منها يكون ما لا يعلم جزءا من المعنى الذي للشيء فقط ما دامت الاجزاء لم تركب
بعد وجميعها يكون الشيء بعد مجهولا اذ لو انه عرف الشيء حتى بما يعرف مع الشيء المضاف
اما ان يعرف معا ليس يعرف بعضها بالبعض فيكون معرفة بعضها قبل معرفة البعض لا مع معرفته
فبالجملة ما يعرف مع الشيء غير الذي يعرف به الشيء فان الذي يعرف به الشيء هو في المعرفة قبل الشيء
ولذلك فان القول ان المتضايفان لا يحد احدهما الا بالاخر قول التي وما البهام نحو ان نحو هذا
الشان الى ان تحديدهما امر قريب من التلطف وليس هذا الاعتراض وهذا موضع ان نحو
مثال في العاقل فهو انك اذا استلمت الاخ لم تعرف شيئا ان اجبت بانه الذي له اخ بل قول انه
الذكر الذي ابوه وامه ابو انسان اخر الذي يقال اخوه هذا وليس يجب ان يلحق احدهما مقرونا بالمضاف
فاذا عرفت تكون قد دللت على المضافين معا واذا قد عرفت ان هذا الطريق يعني الخروج عن
الوجوب فارتفاع فنقول ان تحديد الجنس ثم ان لم يوجد النوع حد نوعا من حيث هو مضاف
بل من حيث هو الذات فانك اذا عنيت بالنوع الهيئة والحقيقة والصورة وقد يعني به الذي كثيرا
في هذا فانه لم يكن النوع من المضاف الى الجنس فاذا عنيت المختلفين بالنوع المختلفين بالهيئة
والصورة ثم تلك تحديد الجنس فانك اذا قلت ان الجنس هو المقول على كثيرين مختلفين بالحقايق
او الماهيات او الصور الذاتية في جواب ما هو ثم تحديد الجنس ولم يحتج الى ان يوجد النوع من حيث هو
مضاف فيؤخذ في حده وان كانت الاضافة تندرج في ذلك اندراجا لا يكون معه جزء الحد مقرونا
بالحد في الحد اما الاندراج فلانك اذا قلت مقول على المختلفين بالهيئة جعلت المختلفات مقولا
عليه هذه اشارة الى ما عرض لها من الاضافة واما انه لم يجعل جزء الحد مقرونا بالحد
فلان جزء الحد هو الهيئة او كلمة تخالف الهيئة والهيئة من حيث هي هيئة والكلمة المخالفة
غير متحددة بالجنس فتكون قد حددت الجنس حدا تجمعت فيه امور والنوع منها يحدد النوع الذي
مع غيره

من غير ان جعله بالفعل من حيث هو مضاف جزء حده واما شرح هذا التدبير في الحد والنحو
فلنضف انفسنا انه لم ينبغي ان يكون هكذا وكيف يحصل لها امرا به انحل البعد من المضايفة
من خاصية القول بالفعل الى الاخر ونشير الى ذلك في مكان اخر
في النوع ووجد اسم الكلي الذي هو النوع قد وقع في لغة اليونانيين على معنى غير معنى النوع
المنطقي فان اللفظ الذي نقلته الفلاسفة اليونانيون فجعلته لمعنى النوع المنطقي كان يستعمل
في الوضع الاول عند اليونانيين على معنى صورة كل شيء وحقيقته التي له وذلك كل شيء له
وجد واموا ومنها الاشياء التي تحت الجنس تخص كل واحد منها باسم من حيث هي كلها
انواعا وكان لفظ الجنس كانت تتناول المعنى العامي والمعنى المنطقي كذلك لفظ النوع
مثله كانت تتناول المعنى العامي والمعنى المنطقي وكل لفظ نوع المنطقي تتناول اعمال المنطقيين
معنيين احدهما اعم والاخر اخص فاما المعنى الاعم فهو الذي يوجد مضافا الى الجنس فيحد
بانه المرتب تحت الجنس او الذي يقال عليه الجنس وعلى غيره بالذات وما يجري هذا المجرى
واما المعنى الاخص فهو الذي ربما سموه باعتباره نوع الانواع وهو الذي يدل على حقيقة
مشتركة لجزئيات لا تختلف بامور ذاتية فهذا المعنى يقال له نوع بالمعنى الاول لانه
في الوجود من وقوعه تحت الجنس وقد ليقال له نوع بالمعنى الثاني وبين المفهومين فرق لان
لانه هو بالمعنى الاول مضاف الى الجنس وبالمعنى الثاني غير مضاف الى الجنس فانه لا يحتاج
في تصوره مقولا على كثيرين بالعدد في جواب ما هو الى ان يكون شيء اخر هو اعم منه يقال
عليه معنى النوع بالوجه الاول ليس كالجنس لمعنى النوع بالمعنى الثاني وذلك لانه ليس بمعقول له
اذ قد يجوز في التوهم ان لا يكون الشيء الذي هو نوع بهذه الصفة نوعا بالصفة الثانية
اذ لا يمتنع في الذهن ان يتصور كليا ما ليس تحت كلي اخر وهو مع ذلك ليس مما ينقسم بالفصول
كالنقطة عند قوم وما كان حكمه هكذا وعليه هذه الصورة جاز وجوده في الوهم لم يكن كما علم
حده له

١ مضافين صح
٢ وادلس صح

ذاتيا فقط وما لم يكن ذاتيا لم يكن جنسا بل انما كان ولا بد فصلا او عرضا لازما له وعرضيا لهذا النوع الذي
وليس المفهوم من كونه نوع الانواع هو المفهوم من كونه نوعا بمعنى انه مقول على كثيرين
مختلفين بالعدد في جواب ما هو وكيف ومن حيث هو نوع الانواع فان النوع المطلق لكونه
داخل في تحديده وهو بمضافا الى الانواع فوقه ثم ليس لحقوق الى احد الوجهين دون الاخر
اصطلاح المنطقيين اقدم فانه لا يبعد ان يكون اول ما نقل اسم النوع انما نقل لهذا
على الافراد ثم لما عرض له ان كان عليه علم الجنسي كونه تحت العام بهذه الصفة نوعيته فلا
يبعد ايضا ان يكون الاقدم هو المعنى الاخر فلما كان هذا المعنى ربما لم يكن نوع الانواع
وخص في اضافته بالنوعية فقط من غير تخصيص حمل اولا اسم النوعية في من حيث هو
ملاصق للاشخاص نوعا ايضا وهذا شيء ليس يمكنني تحصيله وان كان اكثر ميلي هو الى
التسمية وقع بحسب اعتبار النوع المضاف لكنه يجب علينا ان نعلم ان النوع الذي هو
احد الخمسة في القسمة الاولى هو باي المعنيين نوع فنقول انه قد يمكن ان نخرج القسمة
الخمسة على وجه يتناول كل واحد منهما دون الاخر فانه اذا قيل ان اللفظ الكلي الذاتي
اما ان يكون مقولا بالمهية او لا يكون والمقول بالمهية اما ان يكون مقولا بالمهية لكثيرين
لمختلفين بالنوع او لمختلفين بالعدد دون النوع كان قسم المقول بالمهية يتناول الجنس
والنوع الملاصق للاشخاص ولم يصح اعتبار النوع بالمعنى الذي يكون بالاضافة الى
الجنس في القسمة الاولى بل ينقسم بعد ذلك ما هو مقول على كثيرين مختلفين بالنوع في
جواب ما هو الى ما هو كذلك ولا يقال عليه مثل ذلك فيكون الذي يسمى جنسا فقط والى
ما يكون مقولا على كثيرين ويقال عليه اخر هذا القول فيصير بهذا الاعتبار نوعا لكن
هذه القسمة لا يخرج طبيعة النوعية بالمعنى المضاف فقط بل يخرج قسما من هذه النوع
بهذا الاعتبار وهو ما كان جنسا وله نوعية ويخرج طبيعة النوع بالاعتبار الخاص

سالما

سالما صحيحا وقد يمكن ان نقسم بحيث يخرج النوع بالمعنى الاعم فيكون النوع بالمعنى
الخاص في القسمة الثانية حتى يكون ما هو نوع اما الذي هو نوع الانواع الذي يعرض
له ان يكون النوع بالمعنى الذي يجعله اخص واما الذي هو نوع يتجنس لكننا اذا قسمنا
الكلي من حيث هو كلي فاولى الاعتبارات ان نقسمه قسمة يكون لها تفصيل الى موضوعاته التي هو
كلي بحسبها فهنالك يذهب النوع الذي بالمعنى الاعم وانما يحصل من بعد باعتبار ثان
وهنالك يصير النوع المشهور به اولا هو النوع بالمعنى الخاص فان لم يراع هذا بل روعي
احوال الكلي وعوارضها فيما بينها من حيث هي كلية مثل الزيادة في العموم والخصوص التي
لبعضها عند بعض لا عند الجزئيات خرج لك النوع المضاف على ما نورده عن قريب
وليس يجب ان يكون هذا التخصيص مثلا على كل معنى يكون الى قسمة الكلي فان الشيء قد ينقسم
اقساما قسمة تامة وتقلب منها اقسام لعرض له ايما ثانيا صلبته بقسمة اخرى فان الحيوان
اذا قسمته الى ناطق واعجم لم يكن الا قسمين ولكن اذا انقسم الى الماشي والطائر فاحتاج الى ابتداء
قسمة وليس يجب ان تغتر وتقول ان هذه القسمة الخمسية يجب ان تشتمل على كل معنى يكون
من اقسام الكلي واعتباره بل يجب ان تعلم انا انما نحمل عليه هذه القسمة اشتراك قسمين تحت
في اسم وهو اسم النوع بل الاحرى ان تقول ان هذه الخمسة اذا حصلت حصل من تركيبها
التي بينها المراتب وهو حال الاخص من المقولات في جواب ما هو عند الاعم حتى يكون في
وعند الاخص كما هو مرتبة لها ايضا شخصية وجزئية ولكن ذلك قد ذكرناه اولا فقد
ايها ما اردنا ان نجعل القسمة مخرجة للنوع بالمعنى المضاف الذي هو اعم وجب ان
نقول ان اللفظ الذاتي اما مقول في جواب ما هو واما غير مقول ونعني بالمقول في جواب
ما هو ما يصلح ان يكون اذا سئل عن اشياء كثيرة ما هي جوابا ثم نقول والمقول في
جواب ما هو قد تختلف بالعموم والخصوص فيكون بعضها اعم وبعضها اخص فالاعم مقول من

في جواب ما هو هو جنس للاخص وبعضها نوع للاعم فاذا وجدنا النوع فهنالك انقسم قسمة
اخرى فنقول انه لا يخلو اما ان يكون النوع من شأنه ان يصير النوع لغيره واما ان لا يكون
ذلك من شأنه فهذه القسمة تنتهي الى الجنس لانها انما هي ان يكون طبيعة النوع متصلا الجنس
والنوع بالمعنى الاخر يدخل فيه بوجه واما القسمة الاولى فلم تكن كذلك واما القسمة المشهورة
التي هذه البحث فهي اقرب من القسمة الاولى وذلك لانهم يقسمون هكذا ان كل لفظ مفرد
اما ان يدل على واحد او على كثيرين والدال على الواحد هو اللفظ الشخصي واما الدال على
كثيرين فاما ان يدل على كثيرين مختلفين بالنوع او كثيرين مختلفين بالعدد والدال
على كثيرين مختلفين بالنوع اما ان يكون ذاتيا واما ان يكون عرضيا فان كان ذاتيا
فاما ان يكون في جواب ما هو واما ان يكون في جواب اي شيء هو فيجعلون الدال على كثيرين
مختلفين بالنوع في جواب ما هو جنسا والدال عليه في جواب اي شيء هو فصلا واما العرضي
فهو العرض العام ثم يقولون ان الدال على كثيرين مختلفين بالعدد اما ان يكون في جواب
ما هو وهو النوع واما ان يكون في جواب اي شيء هو وهو الخاصة فهذه القسمة منهم قد
فاتها النوع بالمعنى المضاف وفاتها طبيعة الفصل بما هو فصل بل انما دخل فيها من الفصل
ما يحمل على انواع كثيرة وليس ذلك هو طبيعة الفصل بما هو فصل اذ ليس كل فصل كذلك
على ما سيتضح لك الان بل على شيئا ستعرفه ونعلم انهم لم يراعوه ولم يفطنوا له
فليس يمكننا ان نجعل ذلك عذرا لهم اللهم الا ان يكون المعلم الاول اراده وابهم
فان هذه القسمة لم يفرق فيها بين الخاصة وبين الفصل الذي لا يكون الا للنوع
وفاتها الخاصة التي هي خاصة نوع متوسط بالقطع اليه فلم يوردوا الخاصة بما هي
خاصة بل بما هي خاصة للنوع الاخير كما لم يوردوا النوع الا نوعا اخيرا
في تعقيب رسم النوع فلنعد الان الى الحد والرسم المشهور للنوع فنقول اما النوع بالمعنى

الذي لا اضافة فيه الى الجنس فقد وقع واحدة اذ حدوه بانه المقول على كثيرين مختلفين
بالعدد في جواب ما هو وذلك لان الجنس والعرض العام لا يشاركانه اذ كل واحد منهما مقول
على كثيرين مختلفين بالنوع لا على كثيرين مختلفين بالعدد اذ يجب ان يفهم من قولهم مقول
على كثيرين مختلفين بالعدد انه مقول على ذلك فقط لا انك ان لم تفهم ذلك لم يكن كونه
مقولا على كثيرين مختلفين بالعدد مانعا من كونه مقولا على كثيرين مختلفين بالنوع فان
المقول على كثيرين مختلفين بالنوع قد يكون ايضا مقولا على كثيرين مختلفين بالعدد
فاذا امكنك ان تخصص بهذا الاسم انما هو لما لا يقع الا كذلك خرج ما يقع على كثيرين
مختلفين بالنوع من مفهومه فهذا ما يفرق بينه وبين الجنس والعرض العام و
قد يفرق به ايضا بين النوع والفصل الذي يقع على كثيرين مختلفين بالنوع مثال
هذا الفصل المنقسم بالمتساويين فانه فصل الزوج في ظاهر الامر وقد يقع على
الخط والسطح في ظاهر الامر فليس الزوج وحده منقسما بمتساويين في ظاهر الامر
ولكن اذا اضيف الى العدد الذي هو كالجنس كان مساويا للزوج ولا يفرق بين
النوع والفصل الذي هو خاص بالنوع كالناطق اعني الذي لم يبعد في التمييز
فان هذا للانسان وحده واما الذي في الملك فهو بمعنى اخر ليس يشاركه الانسان
الملك فيه ولكنه قد يمكن لبعض المتشططين ان يخرج من هذا الحد من هذه الجهة
وجه فرق بين النوع والفصل وذلك الوجه هو ان طبيعة النوع بهذا المعنى تقتضي
ان لا يقع الا على كثيرين مختلفين بالعدد وطبيعة الفصل لا تقتضي ذلك وهو وجه
متكلف لكن قوله في جواب ما هو يفرق بينه وبين الفصل تفريقا مطلقا ويفرق
بينه وبين الخاصة ايضا فان الخاصة لا مدخل لها فيما هو فهذا الرسم مرضي
محفوظ مطابق للمعنى الذي يقع عليه النوع الذي لا يطابق الا نوع الانواع واما

رسوم النوع بالمعنى الذي نحن الان فيه فان ذلك عندهم رسمان احدهما قولهم انه المرتب
تحت الجنس والثاني انه الذي يقال عليه الجنس من طريق ما هو فيجب ان ننظر فيما قيل
انه ان عني بالمرتب تحت الجنس ما يكون اخص منه حملا اي يكون محمولا على بعض ما يحمل
ما هو عليه فان الشخص والنوع والفصل والخاصة تشترك جميعها فيه وان عني بذلك
ما كان كليا وحده دون الشخص فهذه معنى ما هو خارج عن مفهوم اللفظ ومع ذلك فان
الفصل والنوع والخاصة تشترك جميعها فيه وان لم يعن بالمرتب هذا بل عنى ما هو اخص
ملاصق لا بتوسط شيء بينهما وهو ما يليه في المرتبة خرج الشخص ايضا ودخل الفصل
والخاصة وان عنى بالمرتب ما كان ملاصقا للجنس في ترتيب العموم فقط بل في ترتيب المعنى ايضا
خرجت الخاصة ودخل الفصل وان عنى بالمرتب ما يكون خاصا محمولا في طبيعته معنى يكون
ما فوقه ضمنا في معناه اختص هذا الرسم بالنوع فان الجنس ليس داخلا في طبيعة الفصل
ولا الخاصة بل هو شيء كالموضوع لهما وليس داخلا فيهما ونسبته اليهما نسبة الامر الذي
لا يدخل في نسبة الداخل في الجوهر على ما علمت لكن لفظ المرتب ليس يدل على هذا المعنى المحرز
بكل هذه الاشتراطات لا بحسب الوضع الدال ولا بحسب النقل ولا بان ذكر في موضع من كتب اهل هذه
الصناعة انه اذا قيل هذا اللفظ يجب ان يفهم منه هذا المعنى واما الرسم الثاني وهو انه الذي
عليه جنس من طريق ما هو ان عني بالمقول من طريق ما هو ما حققناه نحن فيجب ان يراد عليه
انه الذي يقال عليه وعلى غيره جنسه من طريق ما هو واي شيء هو الذي يقال عليه جنسه
من طريق ما هو بالشركة فيكون هذا خاصا للنوع فان الفصل لا يقال عليه الجنس من
طريق ما هو البتة وكذلك الخاصة والعرض العام واما الشخص فلا يشترك به بالجنس وان
عني به ما يعنونه فيكون بينه وبين الفصل والخاصة والعرض فرق ولا يكون
بينه وبين الشخص فرق الا ان تضمن انه كلي هذه الصفة وايضا فانه لا يكون

جنسه

بينه وبين فصل الجنس فرق والذي حده وقال ان النوع هو اخص كليين مقولين في جواب ما هو
فقد احسن تحديدا بالنوع واما الحد الثاني فان قولنا ان الاخص من كليين مقولين في جواب ما هو
يعلم ذلك فاذا الذي يعرف بالاول والواضع المقرب المعاند فقد علمت الان ان الجنس ما يكون
جنسا لا يصلح ان يقلب باعتبار المعنى نوعا الا ان يكون فوقه جنس اعم منه ومنه ما يصلح ان
يكون نوعا باعتبار المعنى اذ يكون فوقه جنس اعم منه كذلك النوع منه ما يكون نوعا لا يصلح
ان يقلب جنسا اذ لا يكون تحته نوع اخص منه ومنه ما يصلح ان يقلب جنسا باعتبار اخر
اذ يكون دونه نوع اخص منه فمراتب الجنس ثلث مراتب فيكون جنس عالي ليس بنوع
البتة وجنس متوسط هو نوع وجنس تحته اجناس وجنس سافل هو نوع وجنس ليس تحته
جنس وكذلك يكون في باب النوع نوع سافل ليس تحته نوع البتة وليس بجنس البتة ونوع عال
تحت جنس الاجناس الذي ليس بنوع البتة ونوع متوسط هو نوع وجنس وجنس نوع
والمثال المشهور لهذا هو من مقولة الجوهر فان الجوهر هو جنس لا جنس فوقه وتحته الجسم
وتحت الجسم الجسم ذو النفس وتحت الجسم ذي النفس الحيوان وتحت الحيوان الحيوان الناطق
وتحت الحيوان الناطق الانسان وتحت الانسان زيد وعمرو وغيرهما ممن هو من اشكالهما
من الاشخاص فالجوهر هو جنس الاجناس اذ ليس فوقه جنس والانسان هو نوع الانواع
اذ ليس تحته نوع وما بينهما الجسم وغيره انواع متوسطة فانها بالقياس الى ما تحتها اجناس
وبالقياس الى ما فوقها انواع فان الجسم نوع الجوهر وجنس للجسم ذي النفس والجسم ذو النفس
نوع الجسم وجنس للحي فانه يعم النبات والحي نوع الجسم ذي النفس وجنس للحي الناطق لانه
يعم الحيوانات العجم والانسان والحي الناطق نوع للحي وجنس للانسان لانه يعم الانسان
والملك فيكون الحي الناطق هو الجنس السافل والجوهر هو الجنس العالي والجسم وما بينهما هو الجنس
المتوسط ويكون الجسم هو النوع العالي ويكون الانسان هو النوع السافل ويكون الجسم

ذو النفس وما يليه هو النوع المتوسط ويكون الجوهر بالقياس الى ما تحته جنس الاجناس وليس
وما يليه بالقياس الى ما فوقه يكون جنسا الا بين نوع ويكون الانسان بالقياس الى ما فوقه نوع
الانواع والنوع السافل واما بقياسه الى ما تحته فهو انه نوع ليس بجنس وقياسه الى ما تحته على
وجهين قياس الى ما تحته من حيث هو محمول عليها الحمل المعلوم وقياس الى ما تحته باعتبار
انها ليست بانواع وقياسه الى ما تحته من حيث الحمل يفيده معنى النوعية الغير المضاف الى
الجنس وهو المعنى الثاني مما ذكروا الى ما قبله والاعتبار الاخر يفيده انه نوع ليس بجنس
نوع الانواع ونوع ليس بجنس ونوع بالمعنى المذكور ومفهومات هذه الثلثة وان تلازمت
فهي من مفهومات مختلفة واذ لجعل اسم النوع اسما للواحد وحده من هذه المعاني يكون
على هذه الثلثة باشتراك الاسم ويكون حد ومفهومات مختلفة فان جعل اسما للواحد منها
فقط كان ذلك القول الذي لذلك الواحد حدا له والقول الذي للاخرين ...
بل علامة له لا انه لو كان تحت نوع الانواع موضوعات كلية وكانت ليس بانواع ...
والملائكة والترك تحت الانسان فكلها لا يبعد ان يكون فوق جنس الاجناس ...
باجناس بل معان لازمة قد يشترك فيها اجناس من اجناس الاجناس كالوجود ...
وكامر يحمل على عدة اجناس عالية ستعلم لها بعد واما هذه القسمة التي ...
ويلحق الانسان فانها غير مستقيمة والحاق غير صادق وفيهم الغرض ...
ذا النفس ... الى الناس الحيوان لم يتناول الملائكة الا باشتراك الاسم فلم يكن الحي ...
جنسا يتناول الملائكة وكذلك اذا قيل الحي للانسان وللملائكة لم يكن لاشتراك الاسم ...
الذي هو فصل مقوم للانسان غير مقول على الملائكة واذا كان كذلك لم يكن الحي الناطق
جنسا للانسان والملائكة لا الجسم والنفس جنسا للناس والملائكة والحيوانات فاذا كان
كذلك لم يكن ادخال الملائكة ... الحي الناطق ... الانسان ...

الفصل

في الطبيعي والعقلي والمنطقي وما قبل الكثرة وفي الكثرة وبعد الكثرة

من هذه المعاني الخمسة انه قد جرت العادة في تفهيم هذه الخمسة ان يقال ان منها ما هو طبيعي ومنها
ما هو منطقي ومنها ما هو عقلي وربما قيل ايضا ان منها ما هو قبل الكثرة ومنها ما هو في الكثرة ومنها ما
هو بعد الكثرة وجرت العادة بان يجعل البحث عن ذلك متصلا بالبحث عن امر الجنس والنوع
واذ كان ذلك على ما الكلام الاخص فقد صار مشهورا من سلف ... فلنعد الامور التي في
امثلة هذه الخمسة هو في نفس شيء وهي انه جنس او نوع او فصل او خاصة او عرض عام
شيء ولنجعل مثال ذلك من الجنس فنقول ان الحيوان في نفسه معنى سواء كان موجودا في
الاعيان او متصورا في النفس وليس في نفسه بعام ولا خاص ولو كان في نفسه عاما حتى كان
الحيوان لانه حيوانية عامة وجب ان لا يكون حيوان شخصي بل كان كل حيوان عاما ولو كان
الحيوان لانه حيوان شخصا ايضا لما كان يجوز ان يكون الا شخصا واحدا ذلك الشخص
الذي تقتضيه الحيوانية وكان لا يجوز ان يكون شخص اخر حيوانا بل الحيوان في نفسه شيء
يتصور في الذهن حيوانا ... ان يكون الا حيوانا فقط فان تصور معه انه عام او خاص او غير
ذلك فقد تصور معه معنى زائدا على انه حيوان يعرض للحيوانية فان الحيوانية الا شخصية
... وكذلك في العقل لا يكون كذلك الا
ان يلحق به العقل معنى يخصصه لا يعرض له من خارج ان يكون عاما حتى يكون ذا
واحدة بالحقيقة هو حيوان وقد يعرض له في الاعيان الخارجة اذا كان هو بعينه موجودا
في كثيرين مختلفين واما في الذهن فقد يعرض لهذه الصورة الحيوانية المعقولة ان يجعل
نسبتها الى امور كثيرة فيكون ذلك الواحد بعينه صحيح النسبة الى عدة ... بان يحمله
العقل على واحد واحد منها فاما كيف ذلك فلصناعة اخرى فيكون هذا العارض
هو العموم الذي يعرض للحيوانية فيكون الحيوان لهذا العموم كالجنس ...

لامن شكل او عرض تحلى الثوب لان الابيض يكون الثوب في نفسه معنى والابيض معنى وليس يكون
هناك معنى لجزء مركب منه بحال الحيوان هو في العقل معنى وانه عام او جنس معنى وانه
حيوان جنس معنى فيه [illegible] معنى الجنس جنسا منطقيا ومفهوم انه المقول على كثيرين مختلفين
بالنوع في جواب ما هو من غير ان يشار الى شيء هو حيوان او غير ذلك مثل ان الابيض في
نفسه معقول لا يحتاج ان يعقل معه انه ثوب وانه خشب فاذا عقل معه عقل شيء خارج
الابيض وكذلك الحيوان في نفسه معقول وان لم يعقل انه انسان او صورة بل خارج عن معقول
انه واحد فالجنس المطلق هو هذا واما الطبيعي فهو الحيوان بما هو حيوان الذي يصلح ان يجعل
للمعقول من النسبة التي الجنسية فانه اذا حصل في الذهن معقولا صلح ان يعقل له الجنسية
ولا يصلح لها بعض معقولا من زيد هذا ولا المعقول من الانسان فتكون طبيعة الحيوانية
الموجودة في الاعيان يفارق بهذا العارض طبيعة الانسانية وطبيعة زيد [illegible]
اذا تصور صلح ان يلحقه هذه الصفة التي هي الجنسية [illegible] خارجا الا [illegible] — الهام
وقولهم الجنس الطبيعي يعنون به الشيء الطبيعي الذي يصلح ان يصير في الذهن جنسا [illegible]
هو في الطبيعيات [illegible] لانه [illegible] في الوجود غيره من الامور الطبيعية بهذا المعنى فلذلك
بمخصص — ان يخص هذا المعنى باسم وان يجعل ذلك الاسم من اسم الشيء الذي يعرض له [illegible] هو
الجنسية واما الحيوان الجنسي في العقل فهو المعقول من جنس طبيعي [illegible] لما الجنسية المعقولة
المجردة من حيث هو مقرون في العقل [illegible] حينئذ جنس عقلي ولكن من حيث انها شيء
من الاشياء يبحث عنها المنطقي فهو جنس منطقي [illegible] الذي هو [illegible]
وجودي الا في العقل يجب ان يكون المفهوم من انه عقلي هو المفهوم من انه منطقي وذلك
ان المعنى الذي يفهم من انه عقلي لازم ومقارن المعنى الذي يفهم من انه منطقي [illegible]
هو اذن ان الاختلاف اعتباريها فالجنس المنطقي [illegible] شيئان احدهما [illegible]

من حيث هو جنس الاخر انواع موضوعة التي يعرض لها الا انواع فلان الجنس المطلق اعم
من جنس عال وجنس سافل فهو يعطي كل واحد مما تحته من الاجناس المتفرقة حده واسمه
بل كل واحد منها انه جنس ويحد بحد الجنس واما الانواع موضوعاته فلا يعطيها اسمه ولا
حده وذلك لان الانسان الذي هو نوع الحيوان من جهة انه حيوان فلا يحمل عليه
مع الحيوانية ما عرض للحيوانية من الجنسية لا اسما ولا حدا فان الانسان لا يجب ان
يصير جنسا من جهة حمل الحيوانية عليه لا باسم ولا بحد كما يجب ان يصير جسما من جهة حمل
الحيوانية عليه باسم وحد فان [illegible] شيء من الانواع جنسا فذلك له لا من جهة طبيعة
جنسه الذي هو فوقه بل من جهة الامور التي تخصه واما الجنس الطبيعي فانه يعطي ما تحته اسمه
وحده من حيث هو طبيعة اي من حيث الجنس الذي هو مثلا الحيوان لا من حيث هو
جنس طبيعي اي معنى يصلح اذا تصور ان يصير جنسا من حيث هو كلي فانه ليس يعطيه
لما تحته [illegible] اذا قالوا ان الجنس الطبيعي يعطي ما تحته اسمه وحده فهذا [illegible] محقق
فانه يعطي بالعرض لانه ليس يعطي من حيث هو جنس طبيعي كما لم يعطه من حيث هو جنس
منطقي ولكن انما يعطيها الطبيعة الموضوعة لان يكون جنسا طبيعيا وهذه الطبيعة نعم — [illegible]
بنفسها ليست جنسا طبيعيا كما ليست جنسا منطقيا اللهم الا ان لا يعنى بالجنس الطبيعي
الا مجرد الطبيعة الموضوعة للجنسية ولا يعنى بالجنس الطبيعي ما عنيناه فيصلح ان يقال
ان الجنس الطبيعي يعطي ما تحته اسمه وحده [illegible] لا يكون الحيوان جنسا الا انه حيوان
فقط ثم انظر هل انه يستقيم هذا واما العقلي فنسبته موضوع وجنسيته ومركب
حكم جميع ذلك في العقل حكم الطبيعي والاولى ان تكون الحيوانية في نفسها اشياء [illegible]
طبيعية تارة وعقلية اخرى ولا يكون في نفسها حيوانية جنسا بوجه من الوجوه لا في
العقل ولا خارجا عنه بل انما يصير جنسا اذا قرن بها اعتبار اما في العقل واما امر خارج — في الخارج

وقد أشير إلى الاعتبارين جميعا لكن الشيء الذي هو طبيعة الجنس المعقول منه يكون على وجهين
فإنه ربما كان معقولا أولا ثم حصل في الأعيان وحصل في الكثرة كما يمكن أن يعقل أولا
شيئا من الأمور الصناعية ثم يحصل ويصنع وربما كان حاصلا أولا في الأعيان ثم يحصل
في العقل كمن عرض له أن رأى أشخاص الناس فاستثبت الصورة الإنسانية والحالة الأولى تكون
الصورة المعقولة سببا بوجه ما لحصول الصورة الموجودة في الأعيان وربما كانت الصورة الموجودة
في الأعيان سببا بوجه ما للصورة المعقولة أي يكون إنما حصلت في العقل بعد أن كانت قد
حصلت في الأعيان ولأن جميع الأمور الموجودة فإن نسبتها إلى الله وإلى الملائكة نسبة المصنوعات
التي عندنا إلى النفس الصانعة فيكون ما هو في علم الله والملائكة من حقيقة المعلوم والمدرك
من الأمور الطبيعية موجودا قبل الكثرة وكل معقول منها معنى واحد ثم يحصل لهذه المعاني وجود
في الكثرة فيحصل في الكثرة ولا يتحد بها بوجه من الوجوه إذ ليس في خارج الأعيان شيء واحد عام بل
تفرق فقط ثم يحصل مرة أخرى بعد الحصول في الكثرة معقولا عندنا فأما الذي قبل الكثرة
على الوجه الذي هو على أنها معلولة وذات واحدة تتكثر بها أو لا تتكثر أو على أنها أمر قائم
فليس بحثنا هذا لائقا بمن لا نظر له [illegible] واعلم أن ما قلناه في الجنس هو مثال في
النوع والفصل والخاصة والعرض العام فهذه بالحقيقة الأحوال العقلية والمنطقية [illegible]
وما في الكثرة [illegible] وقبلها وبعدها واعلم أن الأمور التي هي في الطبيعة أجناس للأجناس [illegible]
[illegible] ومتناهية كما ستعرف ذلك بعد هذا وأما الأمور التي هي أنواع الأنواع فإنها [illegible]
منها في الطبيعة متناهية وأما هي في أنفسها فغير متناهية بالنوع فإن أنواع أنواع كثير من
المقولات التي [illegible] بعد لا متناهية كأنواع أنواع الكمية والكيفية والوضع وغير ذلك
وأما الأشخاص فإنها غير متناهية بحسب التكون والتقدم والتأخر [illegible] المحصورة منها
في زمان متناه [illegible] والشخص إنما يصير شخصا بأن يقترن بطبيعة النوع

خواص عرضية

خواص عرضية لازمة وغير لازمة ويتعين لها مادة مشار إليها ولا يمكن أن يقترن بالنوع
خواص معقولة [illegible] كانت ولو اجتمع فيها [illegible] الإشارة إلى معنى متشخص فيتقوم به الشخص في الذهن
فإنك لو قلت زيد هو الطويل الكاتب الجسيم الكذا والكذا وذكرت من الأوصاف ما شئت فإنه
لا يتعين لك في الذهن شخصية زيد بل يجوز أن يكون المعنى الذي يجتمع من جملة جميع ذلك لا
كثيرين وإنما يدل على تعينه الوجود والإشارة إلى معنى شخصي كما يقول إنه ابن فلان الموجود
في وقت فلان الطويل الفيلسوف ثم يكون اتفق أن لم يكن في ذلك الوقت من له جميع
هذه الصفات ويكون قد سبق لك أيضا المعرفة بهذا الاتفاق ويكون ذلك إدراكا لما يدرك
بنحو ما يشار إليه بالحس نحو ما يشار إلى فلان بعينه وزمان بعينه فحينئذ يتشخص
زيد ويكون هذا القول الأول شخصيا وأما طبيعة النوع وحده فإن حمل عليه أمر زائد
عليه فلا يجوز أن يقع فيه كثرة وإذا قيل لنا زيد مثلا أنه شخص عنينا بالشخص ما
يعنيه أكثرهم الآن يعني بالشخص شخصا بعينه وأما الشخص مطلقا فهو يدل على معنى واحد
عام فإنا إذا قلنا لزيد إنه شخص لم نرد بذلك أنه زيد بل أردنا أنه بحيث لا يحتمل طبيعته
الشركة في مفهومه وهذا المعنى يشاركه فيه غيره فالشخصية من الأحوال التي تعرض للطبائع
الموضوعة للجنسية والنوعية كما يعرض لها الجنسية والنوعية والفرق بين الإنسان
الذي هو النوع وبين شخص الإنسان الذي يعم لا بالاسم فقط بل بالقول أيضا فإن قولنا الإنسان
معناه أنه حيوان ناطق وقولنا إنسان شخصي هو هذه الطبيعة مأخوذة مع عرض معرض
لهذه الطبيعة عند مقارنتها المادة المشار إليها وهو كقولنا إنسان ما وإنما أي حيوان ناطق
مخصوص فيكون الحيوان الناطق أعم من هذا إذ الحيوان الناطق قد يكون نوعا وقد يكون
شخصا أي هذا الواحد المذكور إذا قيل الحيوان الناطق قد يكون نوعا فإن النوع حيوان ناطق
كما أن الحيوان الناطق الشخصي حيوان ناطق والعموم قد يجتمع في الأمور العامة في العموم

ما يكون بحسب الموضوعات الجزئية كالجوهر الذي الحيوان اعم منه من الانسان وقد يكون بحسب
الاعتبارات اللاحقة كما ان الحيوان اعم من الحيوان وهو ماخوذ جنسا من الحيوان وهو
ماخوذ نوعا من الحيوان وهو ماخوذ شخصا وليست الجنسية والنوعية والشخصية من العوارض
الجزئية التي لها وجود ولعدة في الترتيب تحت الحيوان الى هي اعتبارات تلحق وتخصص وكما ان
الانسان قد يوخذ مع عرض من الاعراض كالانسان الضاحك فيقع على جميع ما يقع عليه
الانسان وحده من الجزئيات الموضوعة كذلك الانسان الشخصي وذلك لان الوحدة هي من
اللوازم التي تلزم الاشياء وسنبين انها ليست مقومة لماهياتها فاذا قرنت الوحدة
بالانسانية على الوجه المذكور حدث منها الانسان الشخصي الذي يشترك فيه كل شخص
ولا يكون لذلك نوعا لانه مجموع طبيعة وعارض لها لازم غير مقوم ومثل هذا ليس
تكون انواعا كما ان الانسان مع الضاحك او مع البكاء ومع المتحرك والساكن او مع
قابل الملاحة وغير ذلك لا يكون نوعا تحت الانسان بجوهره نوع فالحيوان الحقيقي تكون
تلك اللواحق لواحق النوع ليست امورا توجب النوعية الحقيقية وهذا ما تحققه في
الفلسفة الاولى

في الفصل

واما الفصل فان اسمه يدل عند
المنطقيين على معنى اول وعلى معنى ثان وليس سبيلهما سبيل ما كان في الجنس والنوع
اذ كان الوضع الاول في الجنس انما هو للجمهور والنقل للخواص الى المنطقيين ثم
يستعملونه على وضع اول وعلى نقل اما الوضع الاول فانهم كانوا يسمون كل معنى يتميز به
شيء عن شيء شخصيا كان او كليا فصلا ثم نقلوه بعد ذلك الى ما يتميز به الشيء في ذاته ولما نقلوه
فقد كان لهم ان يجعلوا الفصل مقولا على اشياء ثلاثة بحسب التقديم والتاخير فكان من
الفصل ما هو عام ومنه ما هو خاص ومنه ما هو خاص الخاص فالفصل العام هو الذي يجوز
ان ينفصل به شيء عن غيره ثم يعود فينفصل ذلك الغير به عنه بل يجوز ان ينفصل الشيء

بعض نفسه

بعض نفسه بحسب وقتين مثال ذلك العوارض المفارقة كالقيام والقعود فان زيدا قد ينفصل
عن عمرو بانه قاعد وعمرو ليس بقاعد ثم كرة اخرى ينفصل عنه عمرو بانه قاعد فيكون هذا
الانفصال بالقوة مشتركا بينهما وكذلك زيد ينفصل عن نفسه في وقتين بان يكون مرة قاعدا
ومرة ليس بقاعد فهذا هو الفصل العام واما الفصل الخاص فذلك هو اللازم الذي لا ينفك
من العرضيات فانه اذا اوجب الانفصال لعرض غير مفارق فالمنفصل به لا يزال
منفصلا ابدا مثل انفصال الانسان عن الفرس بانه بادي البشرة فان هذا الانفصال
الواقع بخاصة للانسان بالقياس الى الفرس لا يقع به مرة اخرى انفصال الفرس عن
الانسان وذلك لانه لا يخلو اما ان لا يجوز البتة ان يعرض هذه الصفة للفرس او يجوز ان
يعرض ان يعرض له البتة لا يجوز الا ان يكون هذا الانفصال بينهما دائما وان جاز ان يعرض
مثلا ذلك للفرس لو جاز لم يكن العرض به انفصاله عن الانسان بل مشاركة فهذا اذا
لم ينفصل لا لاحد الشيئين عن الاخر فليس الا فاصلا مثل المثال الذي ضربناه وهو
ومنها ما يخص فصلا اذا انفصل به وليس لازما فاصلا مثل السواد الذي ينفصل الزنجي عن
انسان اخر فان الزنجي لا يفارقه السواد وفي ذلك الانسان يجوز ان يكون زنجي لا يكون بينهما
انفصال بالسواد فحيث كان السواد فصلا كان خاصا بالحبشي حيث لم يفصل لم يكن
فصلا واما العام فلم يكن هكذا بل كان هو بعينه فارقا يفصل هذا عن ذاك وتارة يجعل
ذاك عن هذا فالفصل العام وهذا القسم من الخاص قد يصلح ان يفصل اشخاص نوع واحد
واما القسم الاول من قسمي الفصل الخاص فلا ينفصل باشخاص نوع واحد بعضها عن بعض
اذ كان لازما لطبيعة النوع ولو كان عارضا لبعض الاشخاص لم يمتنع ان يعرض مثله للاشخاص
الاخرى فيبطل دوام الانفصال به اللهم الا ان يكون من جملة ما يعرض لما يعرض من ابتداء
الوجود كالتابع لابتداء الولادة ولا يجوز ان يعرض بعد ذلك فيجوز ان يكون مثل هذا فصلا

انما فصل من شخص موجود اسما لان لا ينفصل البتة اذ كان فقدت الشخص بعد وجوده فقد فيه
ابتداء الوجود فيكون هذا ايضا مما يقع به الفصل بين اشخاص النوع واما الفصل الذي يقال
لخاص الخاص فانه الفصل المقوم للنوع وهو الذي اذا اقترن بطبيعة الجنس قومها نوعا فجعله
يلزمها لازم ويعرض له ما يعرض له بقوتها في طبيعة تحمل النوع في الوجود نوعا وتجزيها او ... بها
بعينها وهذا كالنطق للانسان وهذا الفصل ينفصل عن سائر الامور التي تعطيه بانه هو الذي
يلحق لا طبيعة الجنس فيحصلها ويجزيه وان سائر ذلك انما يلحق الطبيعة المتحددة بها
لفيها هذا وجزيها فاستعد للزوم ما يلزم ولحوق ما يلحق فيه انما يلزم ويلحق بعد التخصيص
وهذا كالنطق للانسان فان القوة التي تسمى نفسا ناطقة لما اقترنت بالمادة اقترانا فصار
مثلا الحيوان ناطقا استعد لقبول العلم والصنائع كالملاحة والفلاحة والكتابة واستعد
ايضا لان يتعجب فيضحك من العجائب وان يبكي وان يخجل [illegible] من الامور التي [illegible]
[illegible] ولعل من هذه الامور اقرب بالحيوانية عند الذهن ولا [illegible] الحيوان
الاستعداد لان يكون ناطقا اي الاستعداد الخاص والقوة الكلية الانسانية هي التي
تسمى بها ناطقا وهذه [illegible] لوازم وانت تعلم هذا بادنى تامل وتحقق ان قوة [illegible]
هي مستعدة للتمييز والفهم [illegible] الانسان [illegible] هذه الاستعدادات [illegible]
وان تلك القوة هي التي تسمى النطق فصار بها ناطقا فهذا هو الفصل المقوم الذاتي لطبيعة
النوع واما الذاتي [illegible] الخاص من جملة الاشياء التي لحقت بطبيعة الجنس
[illegible] الانسان [illegible] ان يتحقق ان الفصل بين الفصل الذي
هو من الخاص وبين تلك الفصول [illegible] ذلك ان تقول ان من الفصول ما [illegible]
عرضية ومنها ما [illegible] والاخر هو الذي جوهري [illegible] من الاخر [illegible]
يخالف [illegible] الاخر المخالف [illegible]
ما يكون من قبل العرضية [illegible] مفارق كالقيام والقعود وغير مفارق كالضحك

كسبها ما

انه لاصح

وعرض لاعتبار

وعرض لاطلاقاتهم ان الضحاك ايضا والتكاثر يجب ان يكون في جوهره [illegible]
فليس كل شيء [illegible] كما هو الذي اوقع هذا الخلاف في الجوهر لا الضحاك لحق ثابتا بعد ان وقع
الخلاف في الجوهر [illegible] ثم عرض هو فوجب الاولى انه هو الخلاف فقط اذ لا يجوز ان يوجب
الضحاك خلافا بين ما يوصف به الضحاك وبين ما لا يوصف به ولكن يكون هذا الخلاف جوهريا
ليس هو من موجب الضحاك بل من موجب شيء اخر وهو الناطق فالفصل الذي هو خاص الخاص
هو العلة الذاتية للخلاف الموجب للاخرية بحسب اصطلاح اهل الصناعة في استعمال لفظ
الاخر ومقتضى ما يوجبه هذا الوضع مقتصرا عليه هذا الفصل وهو الذي هو احق [illegible] دون ذلك
الاخرين ورسمه الحقيقي هو انه الكلي المفرد المقول على النوع في جواب اي شيء هو في ذاته
من جنسه وهو الذي اصطلح على ان قيل انه المقول على النوع في جواب اي ما هو [illegible]
رسوم مشهورة مثل قولهم ان الفصل هو الذي يفصل بين النوع والجنس ايضا مثل قولهم
ان الفصل هو الذي يفضل به النوع على الجنس وايضا انه الذي به تختلف اشياء لا تختلف
في الجنس وايضا انه المقول على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب اي شيء هو فلنتامل هذه الرسوم
ولنحققها ولنتفق فيها بما اعتدنا من امرها فنقول انه اذا اخذ كل واحد واحد من هذه الرسوم
زيادة تساوي الفصل وتلك الزيادة ان يؤخذ فيه انه اولا انه او ذاتي او الذاتي فيكون الشيء
الذاتي الذي يفصل الذاتية بين ذات النوع والجنس هو الفصل فان الخاصة وان فصلت
فليست ذاتية وليس فصلها ذاتيا وكذلك يجب ان يؤخذ انه الذي يفضل النوع به على الجنس في ذاته
ويؤخذ انه الذي به يختلف في ذاتها اشياء لا تختلف في الجنس ويؤخذ انه المقول على كثيرين [illegible] في
جواب اي شيء هو في ذاته لكن الرسوم الثلاثة المتقدمة وان ساوت الفصل فليست تحقق ان
الشيء الذي يحمل من الفصل محل الجنس وبذلك الشيء يتم التحديد وان كان قد يكون
باسقاطه ولا انه ذاتية مساواة كالوفاقية مثل ان الانسان ناطق وانه [illegible]

الانسانية وساواها ولكن انما يتم بان يذكر الشي الذي هو الجنس وهو الحيوان فقد تم
وكيف هو قسيما ثابتا في موضعه وهذا الشي الذي هو كالجنس للفصل هو الكلي فيجب ان يحوي
هذا بين واما الرسم الاخير فقد ذكر فيه الكلي اذ قيل فيه مقول على كثيرين والمقول على كثيرين
هو رسم الكلي فقد اتى فيه برسم ما هو كالجنس وان لم يؤت فيه باسم لكن المقول على كثيرين
مختلفين بالنوع ثلثة مفهومات احدها الا بتطول لمن قصد تقديم هذا الكتاب وستعرفه
في موضعه ومفهومان اقرب من الظاهر احدهما ان طبيعة الفصل تكون متناولة لاعداد
كثيرة لا تحمل غير النوع الواحد المنفصل والآخر ان طبيعة الفصل هي التي توجب ابانة الاشياء
الكثيرة المختلفة بالنوع بعضها عن بعض كانها العلة المقولة على الانواع في جواب اي شي
لا لاجلها او لا حد واحد منها كقول القائل ان السيف هو ما يضرب به الناس وغاير اوان
واحد من الناس وهذا التاويل بعيد غير مستقيم فان امكن هذا من هذا اللفظ كان
ربما اعطانا الفصل ان نعقد نفهم هذا من هذا اللفظ وانما نفهم منه التوجه الى
هذا الحد على الوجه الذي نفهم منه محمل وذلك ان طبيعة الفصل بما هو فصل ليس لها
كما علمت ان لا يختص بالنوع الواحد بل هذا امر عرض بالعرض لبعض الفصول فيكون هذا
عارضا للطبيعة الفصلية لا فصلا للفصل ومع ذلك فليس يطرد في جميع الفصول
مقام الفصل في الحدود فهذا محتمل وهيهنا موضع بحث وتشكك يلزمنا في قولنا انه مقول
في جواب اي شي هو فكنا كشفنا الحق فيما تكلم فيه لبيان اننا على ان امتنا هذا الرسم
حسب اصولنا وعلى ما نشرحه في موضع احرى بالرسم لكننا انما نعتب هذا الرسم على
ما يفهمه القوم المستعملون اياه والذي يجب ان يعلم ان كل فصل انما يقوم من الانواع النوع
نوعا واحدا فقط ثم ان الفصول لها نسبتان نسبة الى ما يقسمه وهو الجنس ونسبة الى ما
يقسم به وهو النوع فان الناطق يقسم الحيوان الى الانسان ويقوم الانسان فيكون قسيما

فهو

الجنس ومقوما للنوع فانه كان الجنس جنسا عاليا لم يكن له الا فصول مقسمة وان كان نوعا سافلا
كانت له فصول مقسمة ومقومة اما الفصول المقومة فهي التي قسمت جنسه فهي مقومة نوعا
اذ الفصل يحدث النوع تحت الجنس واما المقسمة فهي التي يقسم بها ويقوم الانواع تحته فيقسمها
الجنس لا يكون لشخص منه وبعضها يكون لشخص منه والجنس الاعلى له فصول مقسمة وليس له
فصول مقومة والنوع الاسفل له فصل مقوم وليس له فصل مقسم وليس من الفصول المقومة
ما لا يقسم ومن الفصول المقسمة في ظاهر الامر ما لا يقوم ولا يكون ذلك البتة الا الفصول السلبية
التي ليست بالحقيقة فصولا فانا اذا قلنا ان الحيوان منه ناطق ومنه غير ناطق لم يثبت الغير الناطق
نوعا محصلا بازاء الناطق اللهم الا ان يتفق ان يكون ما ليس بناطق نوعا واحدا كالذي
ليس ينقسم منها ومن تحت العدد فانه صنف احد وهو الفرد او يكون الانسان لا
يرى بأسا بان يجعل الحيوان الغير الناطق جنسا للعجم ونوعا من الحيوان فان فعل هذا
فاعل عرفناه ان الغير الناطق بالحقيقة ليس بفصل بل هو امر لازم وكذلك جميع امثال هذه
السلوب فان السلوب لوازم للاشياء بالقياس الى اعتبار معان ليست لها فان غير الناطق
امر لا يعقل الا باعتبار الناطق فيكون المنوع معناه وفصله الذي له امر آخر فاذا لزم
ان يكون غير موضوع لشي غيره لكن ربما اضطر المضطر الى استعمال السالب في المعنى
الذي يكون للشي وذلك اذا لم يكن له اسم محصل وذلك لا بد لها ان
بالحقيقة اسم بل الاسم لازم لم يعدل به عن وجهه فلو لم يكن من الحيوان غير الانسان
شي الا الصاهل وكان الصاهل في نفسه فصلا لذلك الغير ثم لم يكن متى قيل
غير الناطق يعني به الصاهل لكان غير الناطق يدل دلالة الفصل وغير الناطق امر
اعم من فصل كل واحد لكل واحد من انواع الحيوانات التي ليس لها شي واحد لم يحصل لنا
يمكن ان يجعل الغير الناطق المشترك فيه دالا على الامعنى مشترك الا الناطق والسلوب ليكون

معان مقومة للاشيا من حيث هي سلوب بل هي عوارض لوازم اضافية بعد تقوم ذواتها
فلا يكون الجزء الناطق بالحقيقة فصلا اشترك فيه الجميع مثل الملك ان احب محب ان يجعل
ذلك فصلا ويثبت الحيوان الجزء الناطق فيما الم حيثا ويجعل الحيوان جنسا لقسم تحته
واحد فمعنى انه الى نوع اخير والجنس منها فلم يجعل يكون ابه كل فصل مقسم مقوما ان
اثر الوجه الاول الجميل المحقق لم يكن هذه فصلين وكيف يكون فصلا وليس مقومة للانواع
تكون الفصول الاخيرة عندما ينقسم والذي يجب ان نعلم ان الفصول المحصلة ما تم
ثم ينطوي فصلا اخر بحق يقوما معا مثل الناطق الذي يباطن ام قسم الحي ثم يقوم [illegible]
تقويم النوع الى ان ينضم اليه الميت [illegible] كذب فذلك لانه ليس من شرط الفصل الذي قسم
فاوجب تقويم النوع ان يكون مقوما للنوع الاخير لا محة فانه فرق بين ان تقول مقوم نوعا
وبين ان تقول يقوم نوعا اخيرا والناطق وان كان لا يقوم الانسان الذي هو النوع الاخير
فانه يقوم الحي الناطق الذي هو نوع الحي وجنس للانسان وان كان ابعد [illegible] من كون الحي
اعم من الانسان حقا وكان الحي الناطق يقع على الانسان وعلى الملك لا باشتراك الاسم
بل وقوع اللفظ بمعنى واحد ثم قولنا الحي الناطق قول الجميع معنى معقول هو اخص من الحي
وليس فصلا بل الفصل جزء منه هو الناطق ولهذا فهو لا محة نوع له وكلاهما [illegible] تحته
جنس الانسان والملك وقد صرح بمثل هذا صاحب ايساغوجي نفسه في موضع فقال الحي
اذن قد قوم نوعا هو جنس ثم قسم نوعا قوم نوعا الاخير ونعلم من هذا ان الفصل انما
هو مقول اولا وبالذات على نوع واحد انما او انما يقال على انواع كثيرة في جواب اي شي هو
ثانيا بتوسط ونقول الان انك تعلم ان ذات كل شي واحدة يجب ان تكون ذات الشي
لا تزداد ولا تنتقص فانه ان كان مهية الشي وذاته هو الانقص من حده وما الزيادة والنقصان
والازيد غير الانقص فالازيد غير ذاته وكذلك ان كان الازيد فكذلك ان كان الاوسط واما

المعنى المشترك

المعنى المشترك للثلاثة الذي ليس واحدا بالعدد بل بالعموم فليس هو ذات الشي الواحد
فليس لك ان تقول ان الزائد والناقص والوسط يشترك في معنى واحد هو ذات الشي فان
ذات الشي لا يحتمل الزيادة والنقصان فان كان مقوم الذات لا يحتمل الزيادة والنقصان فانه
اذا زاد قوم ذاته بزيادة فاذا هو الازيد [illegible] فانه لا يقوم بزيادته ويقوم بنقصانه
فانه هو الناقص وان كان لا يقوم في احدى الاحوال فليس بمقوم من حيث هو يزيد وينقص
اللهم الا المعنى العام وفيه ما قلناه وعلى ان هذه الفاظ لا يمكن ان يبقى معها عند الزيادة فان
الاصل موجود فانه [illegible] شي بل انما ازدادت فقد بطل الموجود اولا وفي بطلانه بطلان
المقوم كان وفي بطلانه بطلان المتقوم كان وكذلك في اعتبار النقصان اذا كان الاصل
ليس بعينه عند الحالة الاولى عند الحالة الثانية وهي النقصان فقد تبين ان الفصل الذي
هو خاص الخاص لا يقبل الزيادة والنقصان واما الفصول فانها اذا كانت بعد الذات
فلا مانع يمنع ان يقبل الزيادة والنقصان اذا كانت مفارقة كحمرة الخجل وصفرة الوجل او غير
مفارقة كسواد الحبشي ليس اذا كان بعض الناس افهم وبعضهم ابلد فقد قبلت القوة
النطقية زيادة ونقصانا بل ولا لو كان واحد من الناطق لا يفهم البتة كالطفل فان ذلك
لا يكون عارضا للفصل وذلك لا يكون فصل حيوان له في جوهره القوة التي اذا لم يكن
مانع فعل الافاعيل النطقية وتلك القوة واحدة ولكنها يعرض لها تارة عجز [illegible] الالة
وتارة معاسرتها وعصيانها فيختلف بحسب ذلك افعالها تارة بالجودة وتارة بالزيادة والسقوط [illegible]
والنقصان ومعناها المذكور ثابت بحاله واحدة تختلف افعالها بحسب اختلاف الفعل
عنها هذه الوجوه من الاختلاف فتكون تارة اشد اشتغالا وتارة اضعف وذلك
بسبب المادة التي تفعل بها وفيها وكذلك القلب في الدماغ ان القوة النطقية بها [illegible]
فعلها من الفهم والتميز وعند ذلك فيحتجب على الغير حالها ولا اشد ان تختلف هذه الافعال

وليس الذهن ولا الفهم ولا شيء من امثال ذلك فصلا مقوما للانسان بل هي عوارض
خواص في الزيادة في مثل هذا الاستعداد المذكور والنقصان لم يجعل الاستعداد الذاتي
من استعداده بل استعداد الفاعل واستعداد المنفعل فاما الذي للفاعل فيعرض مختلف
واعلم ان الفصل الذي هو احد الخمسة هو اللفظ الكلي الذي يحمل على النوع من لا اللفظ
الذي يحمل على النوع بالاشتقاق لان هذه الخمسة اقسام شيء واحد هو اللفظ الكلي ومعنى اللفظ
الكلي جميعها ان تكون مقولا على جزئيات وبذلك فيبان بعضها اسمها ومعناها واللفظ
لا يعطي شيئا من الجزئيات اسمه ولا حده فهذا ان قيل لم صار يعني غير ذلك ولا مناسبة كذلك
فافهم الحال في الخاصة والعرض فانه يجب ان يكون حمل هذه الخمسة على نحو حمل الجنس على النوع
من حيث هو حمل وان لم يكن من حيث الذاتية والعرضية
في الخاصة والعرض العام واما الخاصة فانها تستعمل عند المنطقيين اسما على وجهين احدهما
انها تقال على كل معنى يخص كائنا على الاطلاق او بالقياس الى شيء والثاني انها تقال على ما يخص
شيئا من الانواع في نفسه دون الاشياء الاخرى ثم قد يخص من هذا القسم باسم الخاصة
ما كان مع ذلك شيئا موجودا لكل النوع في كل زمان والخاصة التي هي احد الخمسة هي
في هذا المكان فانها عند المنطقيين فيما اظن هي الوسط من هذه وهي الكلي المقول
من نوع واحد فقط في جواب اي شيء هو لا بالذات سواء كان نوعا اخيرا او متوسطا سواء
عاما في كل وقت او لم يكن فما كان العام الموجود في كل وقت هو اخص من هذا
كانت الخاصة التي هي احد الخمسة هذه لكانت القسمة تزيد على خمسة ولكان الاولى
باسم الخاصة باعتبار اختصاصها بالنوع غيرها ومعنى اختص منها ولا يبعد ان يعني
احد الخاصة كل عارض خاص باي كلي كان ولو كان الكلي جنسا اعلى ويكون ذلك جنسا
حدا وتخرج القسمة على هذا الوجه وهو ان الكلي العرضي اما ان يكون خاصا بما يقال عليه

او غير خاص

او غير خاص بما يقال عليه سواء كان ما يقال عليه جنسا اعلى او متوسطا او نوعا اخيرا لكن العادة
قد جرت في ايراد الخاصة على انها خاصة النوع وثانية الفصل فتكون الخاصة التي هي احد الخمس
هي ما يقال على اشخاص نوع ولا يقال على غيرها عمت تلك الاشخاص او لم تعم وكان النوع
متوسطا او اخيرا وربما اوجبوا ان يكون النوع اخيرا وقد ذهب قوم الى ان يجعلوا
كل ما هو سوى لنعت الخواص من جملة العرض العام حتى لو كان مثلا لا يوجد الا لنوع ما
لكن مع ذلك لا يوجد لكله بل لبعضه يكون مما يجوز ان يكون وان لا يكون لذلك
البعض فهو العرض العام حتى يكون العرض اما موجودا لنوع واحد ولكله واما
فيكون خاصة واما ان لا يكون كذلك بل يكون اما موجودا لانواع واما موجودا لنوع
ولكن لا بالصفة المذكورة فيكون عرضا عاما وهذا القول مضطرب فلا بد ان يعلم
من جهة عمومه وخصوصه وكليته بل من جهة الجزئي فيجعل اسم العرض العام هو ذا اما
العرض العام موضوع بازاء الخاص واذا الخاص انما يحسن ان يصير خاصا الا لنوع
واحد فالعام انما يحسن ان يصير عاما لا مر لاكثر من نوع واحد فاذن ليس يجب لفظ الاعم
الشتقوا استعمال لفظة الخاصة الا على المعنى الذي هو احد الخمسة وهذا الاستعمال الاعم
يجعل الخواص منقسمة الى اقسام اربعة خاصة للنوع ولغيره ككذي الرجلين للانسان
بالقياس الى الفرس ونحوه وبذلك ما كان للنوع كله وخاصة النوع وحده وهذا
اما للكل واما لا للكل بل كالكاتب بالفعل للانسان والذي للكل اما دائما في
كل وقت مثل ما يكون الانسان ضحاكا او ذا رجلين في طبعه واما لا دائما كالشاب
للانسان فالخاصة من حيث هي اولى بان يكون لحكم الخمسة هي ما ذكرناه واما
من حيث هي اولى بان تكون خاصة في الازمنة المدة او في الجميع النوع في كل
زمان فلا يتناقض قولنا ان كذا خاصة حقيقية من حيث الاختصاص بالنوع

وليس هو الذي ليس قسيم الجنس وقولنا ان الذي ليس قسيم الجنس فهو خاصة حقيقية
فاذن الذي هو خاصة حقيقية يجب في ذلك ليس هو الذي هو الخاصة الحقيقية
بالنوع ولعلك ان الخاصة التي هي لجنس الجنس هي الضحاك لا الفصل والماشي لا الملاحة
وعلى ما قيل في الفصل وان كنا نتجوز في الاستعمال احيانا فنأخذ الفصل مكان ذلك
واما العرض العام فهو المقول على كثيرين مختلفين بالنوع لا بالذات وهو ابيض كالابيض
لا كالبياض وليس هذا العرض هو العرض الذي يناظر الجوهر كما يظنه اكثر الناس فان الذي
لا يحمل على موضوع بانه هو بل يشتق له منه الاسم وهذه الخمسة يحمل حمل بالحد كالحيوان
للانسان او العرض العام الذي هيهنا هو كالابيض كالواحد مما يشتق له فانك تقول
زيد ابيض اي ذو بياض والبياض الشيء ذو البياض يحمل فاما ان يدل على الجوهر
بعرض المعنى الذي يناظر الجوهر بل البياض هو العرض بذلك المعنى فكذلك تقول الجسم
وقديم وليس القديم او المحدث جنسا ولا فصلا ولا خاصة ولا نوعا للجسم من جهة هذه
الصفة من الحمل التي ليس المحدث عرضا بهذا المعنى الا كان الجسم سمي بالعرض
فكان الجسم عرضا بل معنى العرض هيهنا العرضي وان كان ليس بعرض بالمعنى الاخر العرضي
ما هو خارج منه ما هو عام فان العرض بازاء الذاتي والجوهري والعرض بازاء الجوهر
قد يكون عرضا كجنس العرض لا عرض كاللون والبياض قد يكون جوهرا والعرضي قد يكون
عرضا وقد يكون جوهرا وفي هذا الموضع انما نعني بالعرض العرضي ولم نعلم بعد الذي
الذي هو نظير الجوهر وهذا شيء لم يلتفت اليه من قدم معرفة هذه الخمسة على المنطق
ثم ان للعرض العام حدود رسمية مثل قولهم ان العرض هو الذي يكون ويفسد من
غير فساد الموضوع اي حامله ومثل قولهم هو الذي يمكن ان يوجد للشيء ويمكن
ان لا يوجد وانه الذي ليس بجنس ولا فصل ولا خاصة ولا نوع وهو ابدا قائم في موضوع

فلنتأمل

فلنتأمل هذه الحدود والرسوم المشكلة فاما الاول فان فيه موضع اشكال لعلها انه لم
يذكر فيه المعنى الذي كالجنس له وقد اشرنا الى مثل ذلك في بعض حدود الفصل والخاصة
انه ان عني الكون والفساد ما يكون في نفس الوجود فالاعراض العامة الغير المفارقة
ليس كذلك وهو لا يعرف ان من العرض العام ما هو مفارق ومنه ما هو عرض غير مفارق
وان عني ما يكون في الوجود والوهم جميعا فقد استعمل لفظا مشتركا عنده فان لفظ يكون يقع
على الوجود وعلى التوهم عنده انما هو بالاشتباه وهذا مما قد يحذر ويستقبح في الحدود
وبعد ذلك فان من اللوازم العرضية التي ليست ذاتية ما اذا رفع بالتوهم استحال ان يكون الشيء
قد بقي موجودا عندنا متى كان قد رفع ذلك مما سلف تعريفه اليس محال ان يتوهم الوهم باقيا
... هذا عندي يكون بهذا الرسم ويخرج هذا القسم كله من جملته واما الرسم الثاني فان كثيرا
من الاعراض لا يزول البتة والدائم لا يكون ممكنا ان لا يوجد الا في الوهم ولم يشترط الوهم
وفي اشتراط الوهم ايضا ما قلناه واما الرسم السلبي الثالث فان الشخص من الاعراض ليس داخلا
في الطبائع من حيث هي طبائع من حيث هي كلية فان المعني بما انه كل هذه الصفة خص
العرض العام لكن صاحب هذا القول قد اعتنى به شيئا وهو انه قائم في موضوع وانما اعني به هذا
اذ ظن ان هذا العرض الذي هو احد الخمسة هو العرض الذي يناظر الجوهر فقد قال ان الفاظ
في الحافة ذلك المعنى ان يعرف فيه وبين اللفظ الغير الدال مثل هو الالفاظ حسابا وهذا
خلاف ذلك لانا انما نعني بقولنا الذي ليس بجنس اللفظ الدال على معنى كلي اي ليس المعنى
معنى جنس ولا نوع ولا فصل ولا خاصة فلا يشترك فيه اللفظ الغير الدال الا ان ليس يعني لفظ
العرض في هذا المسموع انما قال انه ليس بجنس ولا نوع ولا فصل ولا خاصة يشارك فيه هذا
لفظ اخر لا يدل على شيء فيلزم ايراد الفصل ويبين ذلك لو كان انما يعني باللفظ من حيث هو
مسموع كان يشارك فيه انه ليس بجنس ولا نوع ولا خاصة ولا فصل الفاظ اخرى مسموعة

نص المقالة الأولى من الفن الأول من الجملة الأولى من كتاب الشفاء في المنطق [illegible]

في المشاركات والمباينات بين هذه الخمسة واولها ما بين الجنس والفصل ان في الوجوه
على ما فصلنا من امور هذه الخمسة غنى للمحصل عن ايراد المشاركات والمباينات بين هذه الخمسة
لكن قد جرت العادة في الكتب المدخلية بايراد ذلك فلنورد نحن ذلك ونحذو حذوهم ولنقتصر على الوجوه
المشهورة للمشاركات فنقول ان المشاركات التي تعم الخمسة هو انها كلية اي مقولة على كثيرين
واذا اعتبر هذا صنف الكلام فقد اعترض بعض الناس فقال ان الفصل والخاصة والعرض المفارقة
ذكر الكلي [illegible] وهو ان كلا يحمل على الجميع منها الحمل الذي يحمل الجنس على [illegible]
فانه يحمل على نوعه فيطبع حمل الجنس على ما يحمل عليه الجنس وكذا ما يحمل عليه الفصل
وكذا ما يحمل على الخاصة والعرض فان اللون الذي هو جنس للابيض يحمل على زيد الابيض [illegible]
عرض العلم وكذا المرئي الذي هو عرض للابيض يحمل على زيد الابيض يحمل على عرض العام [illegible]
الابيض [illegible] وكذا المتعجب الذي هو [illegible] الضحاك فان جميعها [illegible] الحمل [illegible]
اسمه وحده والجنس والفصل [illegible] المشهور ان [illegible] ان يوتى على انواع
لم يصرف [illegible] فليس يمتنع [illegible] الشرط الذي [illegible] وكذا [illegible]
طبيعة الفصل ان يوتى على [illegible] ولكن هذا ما [illegible]
الناطق [illegible] يحوي انواعا وقد علمت [illegible]
فان الناطق انما يحوي انواعا كثيرة ليست الانواع القريبة [illegible] هي انواع النوع [illegible]
[illegible] الناطق [illegible] عندهم [illegible] هذا [illegible] فان لم يعنوا بذلك
الانواع القريبة بل اي انواع كانت [illegible] الصنفين يشاركون بين [illegible]
النوع فان من الانواع ما يحوي انواعا [illegible] وهذا اشتراك بين الجنس والنوع الثالث

الثالث

الثالث المشهور ان الجنس والفصل يشتركان في ان كلا منهما يحمل على ما تحته من طريق ما هو فادعوا على
ما تحتهما من الانواع وقد علمت ان هذه المشاركة ليست بخاصة للجنس والفصل بل هي عامة
الا ان يعني ان ما يحمل عليهما من طريق ما هو يحمل على ما تحتهما من طريق ما هو وهذا لم يكن [illegible] به
مصرحا ولو نطق به لصح اذا عني بالحمل من طريق ما هو غير ما يعني بالحمل من جواب ما هو كما ستعلم
لكن هي قريبة المشاركة الثالثة المشهورة ان رفعهما علة رفع ما تحتهما من الانواع فانه
اذا رفع الحيوان والنطق ارتفع الانسان والفرس وغير ذلك وهذه المشاركة [illegible]
المشاركة هي الاصل وهو ان كل واحد منهما جزء ماهية النوع ومقوم له فهذا هو الاصل
وذلك هو الفرع وهذه خاصية مشتركة بين الجنس والفصل لا يوجد لغيرهما واما
الخواص التي يباين بها الجنس غيره فاول المشهور منها هو ان الجنس يحمل على اكثر مما
يحمل عليه الفصل والنوع والخاصة والعرض اما ان الجنس اكثر حويا من الفصل و
النوع والخاصة فهو امر ظاهر فان الخاصة تخص النوع وكذلك الفصل ولكن بشرط لم
يشرط وهو ان يقاس بين الجنس وبين فصل تحته وخاصة تحته واما العرض العام
فليس يتبين بنفسه انه يجب ان يكون اقل من الجنس وذلك ان خواص المقولات العشر
التي نذكرها بعد هي اعراض عامة لانواعها وليست اقل من الجنس في عمومها بل منها
ما هو اعم واكثر كالكون الجوهر ثابتا على حده ولحده لا يقبل الاشد والاضعف
هو اعم من الجوهر فان قال قائل ان هذا ليس بمحمول معنى فقد يمكننا ان نجد
لوازم وعوارض اعم من مقولات مقولة كالواحد وكالموجود وكالمحدث بل مثل الحركة فانها
اكثر من الحيوان الناطق وهو جنس عنده للانسان والمباينة الثانية المذكورة
بين الجنس والفصل هي ان الجنس يحوي الفصل بالقوة اي اذا التفت الى الطبيعة
الموضوعة للجنسية لم يجب الفصل لها ولم يمتنع بل كان وجوده لها بالامكان

وكان امكانه امكانا لا يثبت في طبيعة الجنس بل يبقى لقابليها من طبيعة فصل وهذا بعض
نحوي فان الحاوي هو الذي يطابق كل الشيء ويفضل عليه والمباينة الثالثة هي ان الجنس
اقدم من الفصل وذلك لان الجنس قد يوجد له الفصل المعين وقد لا يوجد واما الفصل
انما وجوده في الجنس ولذلك لا يرتفع طبيعة الجنس برفع طبيعة الفصل ويرتفع طبيعة
الفصل برفع طبيعة الجنس وفي هاتين المباينتين موضع شك فان من الفصول
ما يقع خارجا من طبيعة الجنس مثل الانقسام بمتساويين فانه فصل الزوج فيما يظن
ويقع خارجا عن العدد ولكن الجواب عن هذا مسلوم لك فيما نضع آخر والمباينة
الرابعة هي ان الفصل يحمل من طريق اي شيء هو والجنس يحمل من طريق ما هو وهذا
القول ما نقرره لا يكون دالا على المباينة فان الشيئين اذا وصفا بوصفين مختلفين
لم يكن في ذلك دليلا على تباينهما فان قائلا لو قال ان المباينة بين زيد وعمرو هي
ان هذا مصطرخ وذلك ناطق وان هذا ملاح وذلك صانع لم يكن هذا القدر
كافيا في التفريق فان الوصفين المختلفين في المفهوم ربما جاز ان يجتمعا فلا يبعد ان
يكون كون زيد حساسا وانسانا في المفهوم مما لا يكون عمرو ناطقا هو مما يوجب
ان يباين به زيد عمرا فانه لا يستحيل ان يكون كل واحد منهما مع انه حساس ناطقا
لان الاوصاف المختلفة المفهومات قد تجتمع في موصوف واحد وكذلك الملاح والصانع
بل يجب ان يكون بينهما قوة السلب حتى يكون الحساس يلزم ان لا يكون ناطقا والناطق
يلزم ان لا يكون حساسا ثم كون الجنس مقولا في جواب ما هو لا يمنع ان يكون مقولا
في جواب اي شيء هو على الطول مقولا ولا سيما في هذا السلك فانه لا يمتنع ان يكون
ما يقوم ماهية الشيء مميزا عما يشاركه في الماهية حتى يكون بالقياس الى ما يشاركه
فيه مقولا في جواب ما هو وبالقياس الى ما يفترق به مقولا في جواب اي شيء هو فهذا

القدر

القدر لا يمنع ان يكون جنس الشيء هو بعينه فصلا له باعتبارين وان كانت المباينة المطلوبة
هي هذه ولا يوجب انه لا يكون جنس الشيء البتة فصلا له واما ان يكون فصل الشيء
جنس شيء آخر فذلك مما لا يمنعونه فانا قد نرى في ذلك الحساس فانه جنس نوعيه السميع
البصير وفصل الحيوان فان قال قائل ان الشيء الواحد قد يكون جنسا وفصلا لشيء
واحد فانه وان كان جنسا وفصلا للشيء ولم يعتبر اعتبارا انه جنس غير اعتباره انه فصل
وقلنا نحن انما نريد ان نوضح الفرق بين الاعتبارين اللذين يطلق على احدهما اسم
الجنسية وعلى الآخر اسم الفصلية لم يكن هذا القدر وان تنكره ولم ننازع في التسمية ولكنه
يكون غير حاصل لانا منعنا ان كلا منا مع الذي دل باسم الجنس والفصل على طبيعتين
مختلفتين اختلافا لا يكون الشيء الواحد بالقياس الى موضوع واحد موصوفا بكلتا الطبيعتين
بل يجعل احدى الطبيعتين صالحة لاحد الجوابين والطبيعة الاخرى صالحة للجواب الآخر
لكن الوجه الذي في هذا البحث في تفهيم المقول في جواب ما هو والمقول في جواب اي شيء هو
يعلمك ان المقول في جواب ما هو لا يكون مقولا في جواب اي شيء هو وبالعكس فتكون
هذه المباينة على ذلك الوجه صحيحة لكن للقائل ان يقول انكم قد اطلقتم القول في عدة
مواضع بان الفصل قد يقع ايضا من طريق ما هو وخصوصا في كتاب البرهان فنقول
انه فرق بين قولنا ان الشيء مقول في جواب ما هو وبين قولنا انه مقول في طريق ما هو
كما انه فرق بين قولنا الماهية وبين قولنا الداخل في الماهية فالمقول في طريق ما هو
كل ما يدخل في جواب الماهية ويكون في ذلك الطريق وان لم يكن هو وحده دالا على كمال الماهية
والمقول في جواب ما هو هو الذي هو وحده يكون جوابا اذا سئل عن ما هو فالفصل جزء
في الماهية ويكون مقولا في طريق ما هو اذ هو جزء الشيء الذي يكون جوابا عن ما هو
لكنه ليس هو وحده مقولا في جواب ما هو وقد قال بعض الفضلاء ان الفصل قد

يكون مقولا في جواب ما هو ايهما في بعض الاشياء دون بعض والجنس انما دال على ما هو دون شيء
لان الجنس دائما يدل على اصل ذات الشيء واما الفصول فربما كانت مناسبات واضافات
الى افعال وانفعالات او امور اخرى فلذلك يجعل الجنس اولى بمعنى ما هو وفي هذا الشك
خللان احدهما ان ما كان من الفصول يجري هذا المجرى فلا يكون فصلا مقوما
بل يكون من الفصول اللوازم ولان اجزاء الشيء اذا اريد ان يفرق بينه وبين شيء
الاخر بوصف يجب ان يكون الوصف الذي يفرق بينه وبين الاخر موجودا له دون
الاخر موجودا على الثبات اللازم الا ان لا يحصل الفرق به بالوصف الا بالكثرة او بالوقت
واختلفت مثلا ان الجنس هو الذي يجب احرى بان يكون مقولا في جواب ما هو
والفصل الذي ليس هو احرى فيكون الامر كذا ليس من جهة هذا الوصف بل من جهة
القياس اذ هو موجود لاحدهما دون الاخر فان تعذر ذلك كان فيه بلوغ غرض
التعريف الى امر اضافي وهو غرض اخر ان لم يفعل ذلك فيكون بين الجنس وبين بعض
الفصول مشاركة في الحد وبين الجنس وبين بعضها مباينة في الحد والمباينة
بعد هذه هي ان الجنس لا يكون للانواع الاول الا واحدا والفصل قد يكون اكثر من واحد
كالناطق والمائت للانسان وفي اطلاق هذه المباينة بهذا المثال خلل لانه ان اخذ
الجنس كيف كان لا قريبا ولا اصغا فقط وجد للشيء اجناس كثيرة ايضا فان الاجناس التي
في الجوهر قد يوجد الكثير منها للشيء الواحد لكنها لا تكون كلها اجناس الشيء بالحقيقة
بل بعضها اجناس جنسه كذلك قد توجد فصول كثيرة متفاوتة في الترتيب ولكنها لا
تكون كلها فصول الشيء بالحقيقة بل بعضها فصول جنسه كما قيل بعد فان الناطق ليس
فصلا قريبا للانسان بحكم الطريقة التي يتواطؤها قسمتهم بل هو فصل جنسه
وانما فصله الملاصق على هذا المذهب هو المائت وهذا في مثال واحد بل كما ان

الفصل مرة

الجنس

الجنس الاقرب الذي ليس جنس الجنس هو في مثال واحد كذلك الفصل الاقرب الذي
ليس بفصل الجنس هو في مثال واحد وهو المائت لكن قد يوجد لهذا الموضع امثلة
اخرى مثل الحساس والمتحرك بالارادة فانهما على ظاهر الامر فصلان قريبان للحيوان
فيكون الجنس القريب ليس الا واحدا والفصول القريبة قد تكون اكثر من واحد ويشبه
فيهما ان يجعل وهو ان الاجناس الكثيرة تتخصص بعضها ببعض حتى يحصل الاخير جنسا
واحدا والفصول الكثيرة تكون متباينة لا يدخل بعضها في بعض واشباع القول في
هذا من حق صناعة اخرى ومن المباينة التي بعد هذا هي ان الجنس كالمادة والفصل كالصورة
ويتم بيان ذلك بان يقال والذي كالمادة يخالف الذي كالصورة واما ان الجنس
ليس بمادة بل هو كالمادة فلان المادة لا تحمل على المركب حمل الذي هو هو والجنس يحمل على
النوع حمل ان النوع هو وان المادة الموضوعة لصورتين متقابلتين لا تتصف بهما
بالفعل الا في زمانين والجنس يكون مشتملا على الفصلين المتقابلين في زمان
واحد فبينهما فرق اخرى نذكره في غير هذا الموضع واذ الجنس ليس مادة فالفصل
ليس صورة واما انه كالمادة فلان طبيعته عند الذهن قابلة للفصل فاذا لحقه الفصل صار
شيئا ما متقوما بالفعل كما هو حال المادة عند الصورة فاذن الجنس للفصل كالمادة للصورة
فالفصل للجنس كالصورة للمادة

في المشاركة والمباينة بين الجنس والنوع

واما المشاركة الاولى المشهورة بين الجنس والنوع فمشاركتهما
مع الفصل وهو انهما يتقدمان ما يحملان عليه فاما الجنس والنوع والثانية
مشاركتهما في ان كل واحد منهما كلي وقد نسي مورد ما ان هذه مشاركة قد
ذكرت مرة فان ارادوا ان يجعلوا لهذا وجها خارجا عن ذلك فيجب ان يعني
بالكلي غير الكلي على الاطلاق بل الكلي هو من جهة جزئيات بالشركة واما المباينة الاولى

فتبين ما كان مع الفصل وهي ان النوع محوي للجنس والجنس ليس يحوي للنوع واخرى
في قوة هذا وهي ان طبيعة الجنس اقدم من طبيعة النوع اي اذا وجدت طبيعة الجنس لم يجب
ان توجد طبيعة النوع بل اذا رفعت ارتفعت هي واذا رفعت طبيعة النوع لم يجب ان
يرتفع طبيعة الجنس بل اذا وجدت وجدت وثالثة قريبة من تلك وهي ان الجنس
يحمل على النوع بالتواطؤ حملا كليا والنوع لا يحمل على طبيعة الجنس حملا كليا وهذا في معنى
المباينة التي تلك من جهة الحوي والغير الحوي وهذه المباينة ليست من المباينة
التي في قوة السلب والايجاب في اول الامر لان ذلك انما يكون لو قيل ان الجنس
يحمل على النوع بالتواطؤ كليا ثم يسلب هذه الصفة بعينها من النوع بل انما سلب
فهذه المباينة صفة الحوي وهي انه لا يحمل على الجنس بالتواطؤ حملا كليا وليس هذا
المسلوب هو ذلك الموجب لكن صورة هذه المباينة ان النوع لا يحمل على الجنس بما
للجنس عند النوع وهذا الاسم اي ما بين مختلفين ومباينة اخرى ان كل واحد من
النوع او الجنس يفضل على الاخر بوجه لا يفضل به الاخر اما الجنس فيفضل بالعموم اذ
يحوي انواعا وموضوعات غير موضوعات النوع والنوع يفضل بالمعنى اذ يتضمن معنى
الجنس ومعنى الفصل زايدا عليه فانه كان الحيوان يتضمن بالعموم الانسان وما ليس
بانسان بما هو خارج عن الانسانية كذلك الانسان يتضمن بالمعنى معنى الحيوان ومعنى
خارجا عن الحيوانية وهو النطق ومباينة اخرى مختلفة وهو انه ليس في النوع جنس
اجناس ولا في الجنس نوع انواع وان كان في كل واحد منهما متوسط واما الخاصة فقد مجموع مع
يشتركان في انهما محمولان على النوع وتابعان له اي اذا وجد النوع وجد الخاصة والجنس
ايضا وهذه المشاركة قد توجد مع غير الخاصة وهذه المشاركة هي مع الخاصة العامة
وذكرت مشاركة اخرى وهي ان طبيعة الجنس تحمل على ... بالسوية اذ انواع الحيوان

بالسوية

بالسوية انواع حيوان ولا يقبل الاشد ولا الاضعف وكذلك الخاصة كالضحاك على اشخاص
الناس وهذه المشاركة لم تذكر في مشاركات الجنس والفصل والنوع لكان ذلك الذي
مضى هناك واورد فيما ذكر الموضع على ان هذا ليس عموما في الخواص كلها فان الضحك بالفعل
من خواص الانسان وليس يستوي فيه وكذلك امور اخرى كثيرة فالحمل اي ...
تصدق الحمل على ان الخاصة هكذا وانما استقرأ بعضها وانما اورد مثالا واحدا
وليس هذا وجه البيان العلمي للشيء الذي ليس بينا بنفسه وبالحقيقة فان هذا الحكم
انما يصدق في بعض الخواص دون جميعها وهي الخواص الاستعدادية التي تتبع الصورة
فتكون بالحد دائما واما الخواص الدائمة التي تتبع المواد فكثيرا ما تقبل الاشد والاضعف
والرجل ينبغي ان هذا الاستثناء عن قريب فاخذ في تعريف الخاصة على جهة الا يستوي جميعا
اعطاء هذه المباينة كما سنعرفه وذكرت مشاركة اخرى وهي انهما كلاهما يحملان
على ما تحتهما بالتواطؤ وهو ان يكون حملهما حملا بالاسم والحد وهذا امر قد كان ينبغي
به ان يذكره لغيرهما لكنه يجب لمن سمع هذا وتصوره واقربه ان لا ينبغي حكمه
في كتاب قاطيغورياس حيث ظن ان القول على الموضوع وهو المقول بالتواطؤ
هو الذاتي فقط واما المباينات فالاولى منها ان الجنس متقدم بالذات والخاصة
متاخرة اذ كانت الخاصة انما تحدث مع حدوث النوع فتنبعث اما من المادة كعرض
الاظفار او مثل الخيول واما من الصورة كقبول العلم واما منهما جميعا كالضحك في الناس
ان الجنس يحوي انواعا والخاصة نوعا منها ومباينة اخرى ان الجنس يحمل على
كل واحد من الانواع حملا كليا ولا ينعكس اذ ليس كل حيوان انسانا كما ان كل
انسان واما الخاصة فانها تنعكس اذ كل انسان مستعد للضحك وكل مستعد
للضحك انسان وهذه المباينة بين الجنس والخاصة الدائمة او بين طبيعتي العامة

للجنس والخاصة معا اذ تلك لا تحصل وهذه تحمل اعني هذا العكس ويتبع هذه مباينة
اخرى هي في ضمن تلك وهي ان الخاصة وان كانت تحمل النوع دائما كالجنس فانها
تكون لغير النوع والجنس يكون ومباينة اخرى تتفرع عن المباينة الاولى وهي ان الجنس
يرفع الخاصة برفعه من غير عكس ومن شاء ان يجعل هذه المباينة غير المباينة المتعلقة
بالتقدم والتأخر لا تعوزه الحيلة فيه ولكنه يكون ذا تعسف في التكلف واما الجنس
والعرض فمشتركان في ان كل واحد منهما مقول على كثيرين وهي المشاركة العامة
وليس قال على كثيرين مختلفين بالنوع وكان اورد مثل الخاصة بين العرض والجنس
خصوصا ولم يذكر مشاركة اخرى واما المباينة الاولى فان الجنس قبل النوع كما علمت
واما النوع فهو قبل ما يعرض له لانه امكان ما يعرض له بعضا من نوعيته فتكون قد
قد تقررت بفصله ثم لحقه الحقه وهذا لذلك من شخصه وامكان من لا عرض الا
يعرض من خارج فيكون النوع اولا قد حصل موضوعا حتى يستعد لقبول ذلك العارض
من خارج لكن هذه المباينة موجودة ايضا بين الجنس والخاصة والمباينة الاخرى
قد ذكرت هكذا ان الاشيا التي تحت الجنس تشترك فيه بالسوية والتي تحت العرض
لا تشترك فيه بالسوية وهذه عبارة غير قريبة لا يهتدى الى الفرق من جهتين
موضوعها انما تأتيا فنستدل به الذهن الى الفرق بينهما لو كان يحمل بنحو ان الجنس
لا يحمل على الاشيا التي تحته الا بالسوية وقالت يحمل لا بالسوية فيكون الفرق واضحا
او للبيان لو كان يجب يقول والاعراض يحمل لا بالسوية فانه ليس جميع الاعراض
يحمل لا بالسوية كالمثلث والمربع وامور اخرى ولفظ الاول يوهم ان كل عرض يحمل لا
بالسوية ثم تأمل من هذا انه اذا جاز في الاعراض ان يكون منها محمول لا بالسوية
فالمانع ان يكون حال في الخواص بعض ان يكون كون هذه اعم وتلك مشابهة مما وضوحا فيما الا بر

لذلك

لذلك والمباينة التي بعد هذه فهي ان الاعراض توجد في الاشخاص على القصد الاول و
اما الاجناس والانواع فهي اقدم من الاشخاص وهذه المباينة عجيبة التحريف والتشويش
فانه كان يجب ان يقول ان الاعراض توجد في الاشخاص على القصد الاول والاجناس
والانواع لا توجد على القصد الاول او يقول ان الاجناس والانواع اقدم من الاشخاص
والاعراض ليست اقدم وما المانع من ان يكون الشيء اقدم وموجودا على القصد الاول
ثم امكان معنى القصد الاول ليس ان يحمل عليها الا بواسطة شيء في النوع كذلك واما الجنس
فشأن لا يكون كذلك فانه يحمل على الشخص بتوسط النوع واما النوع فانه يحمل على الشخص
بالقصد الاول والعرضية ان يكون الاول قد سهى في ايراد لفظ النوع فذكان مستغنيا عنه
اذ كان وكذلك الاشتغال بالتمييز بين الجنس والعرض في المباينة التي بعد هذه هي ان
الجنس يقال من طريق ما هو والاعراض لا يقال وهذه المباينة موجودة ايضا بين الجنس
والخاصة وقد اغفلها هنالك

في المشاركات والمباينات

الباقية واما الفصل والنوع فمشتركان بانهما يحملان على ما تحتهما بالسوية و
المشاركة الاخرى انهما دائمان وهذه ايضا تقع بين الجنس والفصل ولم يذكرها
واما المباينة فان حمل النوع من طريق ما هو وحمل الفصل من طريق اي شيء هو فان
الانسان وان صلح ان يكون جوابا عن اي الحيوان فليس لم ذلك اولا وبذاته
بل بسبب الناطق وقد بحث عن هذا قبل والمباينة الاخرى هي ان النوع لا يوجد البتة
الا محمولا على كثيرين مختلفين بالعدد فقط والفصل اكثر الاحوال ما قد يحمل على كثيرين
يحمل على كثيرين مختلفين بالنوع وهذه المباينة بين الفصل والنوع السافل لا بين الفصل
والنوع المطلق والمباينة الثالثة هي ان الفصل اقدم من النوع واورد مثالها
من طريق الرفع بان قال ان الناطق يرتفع برفعه الانسان ولا يرتفع برفع الانسان اذا

ناطق ولو بان بالنوع والفصل اللذين هما معا بالعدد فصل جنس للإنسان وقيل بالإنسان وغيره نظر ما
لقائل ان يقول فإذا بان ان النوع اقدم من الفصل اذ هي نوع للجسم هو اقدم من الفصل الذي
هو الناطق وكان ان هذا القائل يعرف الحق لما اعتبر ايراد فصل ونوع متباينين في الوضع لكن
ذلك لكن الفصل اقدم من النوع من جهة انه علة وجوب وجود ونسبته اليه نسبة الصورة
لا التركيب فأما من مباينة اخرى ان فصلين قد يأتلفان فيقومان نوعا والنوعان لا يأتلفان فيتقوم
منهما نوع وجعل مثال الفصلين الناطق والمائت وقد علم انهما غير متساوي الترتيب كما شرحناه
قبل لكن هذه المباينة تسمى مباينة على احد اعتبارين اما ان يحمل ان الفصلان من جنس فصلي
الحساس والمتحرك بالارادة واما ان يقول ان الفصلين مختلفي الترتيب يجتمعان بعد تشعب
اجتماعهما الى ما يجتمع معه نوع هو غير كل واحد منهما واما النوعان المختلفا الترتيب فلا يأتلفان
حتى يحدث منهما غير كل واحد منهما نوع آخر بل يكون الاعم منهما جزءا من الاخص ويكون كالجزء
لا شيئا حاصلا من اجتماعهما بل هو شيء واحد هما والنوعان اللذان لا يختلفان في الترتيب
بل يكونان متباينين لا يجتمعان البتة لكن لقائل ان يقول ان الناطق والمائت قسيمها
نوعان من اشياء اخرى ان لم يكونا نوعين للناس وقد اجتمعا فحدث نوعا وكل
الطبائع المختلفة الانواع تجتمع فيكون منها نوع ثالث بالاجتماع كالاشربة والثلاثة
يفعلان بالاجتماع الخاصية وهي نوع ثالث غيرهما فالجواب ان الاعتبار الذي ذهب اليه
في ذكر هذه المباينة غير هذا الاعتبار وذلك ان الغرض فيما يقوله هو حيث تحمل اشياء محمولة
على اشياء باعيانها تشترك فيها فان كانت فصولا كالناطق والمائت اللذين قد يقالان
على موضوعات باعيانها فانها اذا اجتمعت فعلت شيئا ثالثا يكون نوعا من الانواع
لتلك الاشياء تكون تلك الاشياء موضوعات له كما يوضع الاشخاص للانواع وان يكون
كلتا الناطق والمائت لان الحيوان داخل فيهما بتلك الاشخاص ليس كذلك ومعه

الناطق

الناطق والمائت فليس الناطق والمائت فيمن بالفعل اليهما وانما محمولين عليهما
والا كانا متوسطين بينهما وبين الجنس الذي هو الحيوان وكانا نوعين تحت الحيوان
لا فصلين فاسمين فقد وجد في الفصول فصلان يقومان نوعا مشاركا في الموضوع
ولا يوجد ذلك في الانواع واما ان يكون انواع مختلفة فيفعل اجتماعهما نوعا موضوعه
ذلك النوع غير موضوعاتها فذلك غير منكر واما الفصل والخاصة فيشتركان في انهما
يحملان على ما تحتهما بالسوية ويجب ان يعلم ان هذا انما هو في بعض الخواص التي هي
الخاصة العامة الدائمة الصورية فان الضاحكين ضاحكون بالسوية كما ان الناطقين
ناطقون بالسوية ويشتركان في انهما للكل ودائما وهذا ايضا للخاصة العامة الدائمة
واما المباينات فلان الخاصة الحقيقية هي لنوع واحد والفصل قد يكون لانواع
كثيرة علمت ما فيه هذا واتبع ذلك مباينة هي كانها ثالث او لازم لذلك فقال ان الفصل
قد لا ينعكس في الحمل فلا يقال كل ناطق انسان كما يقال كل انسان ناطق واما الخاصة الحقيقية
فينعكس واما المشاركة بين الفصل والعرض الغير المفارق فقد دام وجودهما للموضوعات
واما المباينات فالاول منها ان الفصل يحوي انما ما هو له فصل ولا يحوي البتة
في الرجل واما الاعراض فانها تحوي غيرها وذلك من حيث هي عامة وتحوي ايضا من
غيرها من قبل ان الموضوع لا يختص بقبول واحد منهما محمولا عليه وحده بل يوضع لغيره
فهو لذلك محوي به كما كان العرض يحوي لانه لا يختص بالحمل على الواحد من موضوعاته
بل يعرض لغيره وقد نسي الرجل ان الذات الموضوع الواحد قد يكون له فصول كثيرة
تجتمع فيه ثم الحوي كانه لفظ مشكل غير جلي لا ينبغي ان يستعمل فان مفهوم وحده المحوي
المثبت للعرض والجنس مباين للوجه المساوي فقد كان اراد وجها آخر ولو ان المحاوي
وهو ان العرض قد يحوي ويحوي اذ هو من جهة اعم ومن جهة اخص كالابيض فانه
كما قد يحمل على غير الانسان فكذلك الانسان قد يحمل على غير الابيض فيكون لا كل انسان

ابيض ولا كل ابيض انسان بل بعض ذلك هذا وبعض ذلك ولكن هذه مباينة مع بعض
الاعراض فثم انه كيف جعل العارض للشيء ولا يخرج خارجا من جملة العرض كان توهم انما
انه فيه ومنه واما انه جعله كل جزء جعل من شرط العرض التي بها يباين انه يحمل على
النوع ويزيد عليه الاسم الا ان لا يكون اراد ان هذه مباينة لكل عرض بل العرض ما
وانما المباينة الاخرى ان لا شيء من الفصول يقبل الزيادة والنقصان بل طبيعة الفصلية
تمنع ان تقبل الزيادة والنقصان وكون الشيء عرضا لا يمنع ذلك لكن لاجل ان اللون من
الاعراض تقبل الزيادة والنقصان ومباينة اخرى ان الفصلية تمنع ان توجد مقابلاتها في
موضوع واحد بعينه حتى يكون هو المضاد غير باطل والعرضية لا تمنع ذلك فان
الاعراض الغير المفارقة قد يكون المتضادات منها موضوع واحد واما النوع فيباين
الخاصة الحقيقية في ان كل واحد منهما ينعكس على الاخر فان كل انسان ضحاك وكل ضحاك
انسان وفي انهما يوجدان معا للموضوع لهما دائما واما المباينات فاولها ان الشيء الذي
هو نوع لشيء يصير جنسا لشيء اخر واما الخاصة فلا تكون خاصة لشيء اخر وهذه المبا
مشوشة رديئة جدا اما اولا فلانه كان فيما سلف لا يلتفت الى ايراد المباينة بين
النوع المضاف الجنس بين غيره بل يشتغل بالنوع الحقيقي فقط والان قد اعرض عن ذلك
واشتغل بالنوع المضاف الجنس ثم الخطب في هذا يسير لكنه لو كان قال ان النوع الحقيقي
يصير خاصة لشيء اخر ثم قال ان الخاصة لا تصير خاصة لشيء اخر لكانت مباينة حسنة
ولكن الحكم في النوع كاذب فلو قال ان النوع الحقيقي يصير جنسا لشيء اخر والخاصة لا
تصير جنسا لشيء اخر لكان هذا ايضا صحيحا ولكن الحكم في الخاصة كاذب فكما ان النوع
الذي ليس بسافل يصير جنسا كذلك الخاصة لنوع غير سافل يصير جنسا فيكون خاصة لنوع
عال يصير جنسا لانواع لها كالملون فانه خاصة وجنس لو كان قال ان النوع الحقيقي
لا يصير خاصة لشيء اخر والخاصة لا تصير خاصة لشيء اخر لكان [illegible] ومباينة اخرى

وهو ان النوع

وهو ان النوع متقدم في الوجود والخاصة متاخرة وهذا امر معقول كما قد علمت ثم
اورد مباينة اخرى وهو ان النوع موجود بالفعل دائما واما الخاصة فتوجد في بعض
الاوقات فقط هذا ايضا فيه تشويش وذلك انه ان عنى بالخاصة مثل الضحك الذي بالفعل
فقد خرج عن المذهب الذي كان يسلكه الى الان فان عنى بالخاصة الاستعداد
الطبيعي فذلك موجود بالفعل دائما فان كون الانسان ضحاكا بالطبع موجود
له بالفعل دائما وهذه المباينة ان صحت فكان يجب ان يذكرها للجنس والفصل
مع الخاصة ايضا ومباينة اخرى هي ان حديهما مختلفان وهذه المباينة موجودة
بين الجميع ليس يحسن اعتبار الحال بين النوع والخاصة واما النوع والعرض فيجمعهما
انهما كليان فاذلك لا يوجد لهما اشياء كثيرة يشتركان فيها بالعكس بينهما واما المباينة
فلان هذا اللفظة وذلك الجنس ولان الجوهر الواحد نوعه واحد واعراضه لا يجب
ان تكون واحدة وهذه المباينة توجد ايضا بين الجنس والعرض وبين النوع
والخاصة وبين الجنس والخاصة وايضا فان النوع قبل العرض وجودا وتوهما وان
النوع يستوي لموضوعاته المشتركة فيه والعرض قد لا يستوي فيكون غير مفارق كسواد
الزنوج واما الخاصة والعرض الغير المفارق فيشتركان في انهما دائمان لموضوعاتهما
وقد كان يجب ان لا ينسى هذه المشاركة بين النوع وبين العرض الغير المفارق و
يختلفان فان الخاصة توجد للنوع وحده والعرض الغير المفارق يوجد لاكثر من
نوع واحد كالسواد للزنج والغراب ويجب ان يتذكر هذا اذا رجعت الى ما سلف في
المقالة الاولى ومباينة اخرى ان الاشتراك في العرض لا يجب ان يكون بالسوية وفي الخاصة
يجب ان يكون بالسوية وقد عرفت ما فيه فهذه هي الاشتراكات والمباينات
المشهورة التي اوردها اول من اورد لهذه الخمسة الكليات كتابا وقد ذكرنا

على منهاج ذكره وترتيبه جميع ما يورده من المباينات التي ليست مباينة عامة فيكون
ان يعتبر عسر فيقول مثلا الفصل ليس من شأنه ان يكون كذا ومن شأن العرض ما هو في طبيعته
العرض مثلا ان يكون كذا فيكون هذا تحسينا للقول ومعرفة للخصم ولو انه وفق
لكان يورد اولا المشاركات التي بين الخمسة ثم التي بين اربع اربع ثم التي بين ثلث
ثلث ثم التي بين اثنين وكذلك كان يورد المباينات التي بين واحد وبين اربع ثم
التي بين اثنين وثلث ثم التي بين كل واحدة واحدة لتوخي خاصة فيكون قد حفظ
ما هو الواجب ولا يكون قد ذكر مشاركة ومباينة هي بين اثنين اثنين منها تركا
مهملا ولا بين اثنين اخرين ربما كان ذكره فيها اهمالا او نوع واحسن

في مناسبة بعض هذه الخمسة مع بعض واذ قد عرفنا هذه الالفاظ الكلية الخمسة فيجب
ان نعلم ان الشيء الذي هو منها جنس ليس جنسا لكل شيء بل للنوع فقط وكذلك الفصل
ليس يجب ان يكون فصلا لكل شيء بل اما من حيث هو مقسم فللجنس واما من حيث هو
مقوم فللنوع فذلك الجنس وان الشيء الواحد قد يجوز ان يكون جنسا او جنسا وفصلا
ونوعا وخاصة وعرضا فان الحساس كالنوع من المدرك وجنس للسامع والمبصر
فصل للحيوان والماشي جنس لذي رجلين ولذي اربعة ارجل ونوع للمنتقل وخاصة
للحيوانات وعرض عام للانسان وربما اجتمعت الخمسة في واحد والجنس ليس جنسا
للفصل البتة ولا الفصل نوع للجنس ولا احتاج الى فصل الجوهر الفصل معنى خارج
عن طبيعة الجنس فان الناطق ليس هو حيوانا ذا نطق بل هو شيء ذو نطق وان كان يلزم
ان يكون ذلك الشيء حيوانا على ما عرفت واما الحيوان ذو النطق فهو الانسان ولو كان
الحيوان داخلا في معنى الناطق لكان اذا قلت حيوان ناطق فقلت حيوان حيوان ذو نطق
فان ذا النطق والناطق شيء واحد واذا قيل الجنس على الفصل فهو كما يقال العرض اللازم

على الشيء

على الشيء الذي هو تحته لا بانه في ماهيته لكنه كالمادة للفصل فنسبة الفصل الى موضوعه
كنسبة الخاصة التي توجد في البعض لكن الفصل يقوم موجودا بالفعل وان لم يدخل في
حد ماهيته بحوله فانه يشترك كثير من العلل كالصورة للمادة وهذا لو كان الفصل اخص
على الاطلاق من الجنس ولم يقع خارجا عنه البتة وبالحقيقة فان قولك لواحد من فصول
التحصيل انما هو على النوع وهذه الاشياء انما تحصل للذي في الفلسفة الاولى والجنس انما
يكون نسبته الى الفصل كنسبة عارض عام واما العارض العام فانه قد يكون بالقياس الى
الجنس خاصة وبالقياس الى النوع عرضا عاما مثل الانتقال بالارادة فانه خاصة من
خواص الحيوان وعارض عام للانسان وربما كان خاصة لجنس اعلى مثل البياض فانه من
خواص الجسم المركب وعارض عام للانسان وربما كان من خواص اعلى الاجناس كلها
وربما لم يكن العارض العام خاصة لشيء من الاجناس اذا كان قد يعرض لعدة من
المقولات مثل الاتباع قبول الاشد والاضعف فانه من لوازم الجوهر على سبيل العموم
لعدة وليس خاصة لجنس من اجناسها وستعلم ان هذا قد يقع في عدة اعلى العا
والحيوان نسبته الى هذا الحيوان من حيث هو حيوان الى الانسان ولو يعتبر فيه الحق
نسبة النوع الى الاشخاص فانه يقول عليه قول النوع الذي هو نوع بالقياس الى اشخاص
الحيوان من حيث صارت ناطقة فكذلك الناطق بالقياس الى هذا الناطق غير مأخوذ معه
الحيوانية فانه كنوع له بالمعنى المذكور لا كفصل بل هو فصل لاشخاص الحيوان من حيث
هي حيوان والضحاك ايضا فانه كالنوع لهذا الضحاك من غير ان يعتبر انسانا وانما
خاصة للانسان ولاشخاص الناس وكذلك الابيض ايضا لهذا الابيض من حيث هو ابيض
شار البياض كالنوع له والعرض العام انما هو عرض عام للشيء الذي هو موضوع لكونه
هذا الابيض لا لهذا الابيض من حيث هو هذا الابيض فاعلم ان هذه الخمسة قد ترتب

[illegible]

بعضها مع بعض تركيبا بعد تركيب فالجنس يتركب مع الفصل فان المدرك جنس فصل
الانسان الذي هو الناطق مثلا او ذو النفس فان جنس الناطق فهو جنس الفصل وقد
عرض له ان كان فصل الجنس لان ذا النفس فصل بعض الاجسام المتوسطة التي للانسان
وقد يتركب الجنس مع العرض مثل الملون فانه جنس عرض للانسان الذي هو الاسود
الابيض لكن هذا التركيب يخالف الاول فانه ليس يجب ان يكون جنس الفصل النوع
جنسا مقوما للنوع ويجب ان يكون جنس العرض عرضا لاحقا لذلك النوع ثم قد يكون
جنس الفصل فصلا مقوما لجنس النوع وكذلك قد يكون جنس العرض عرضا لاحقا لجنس النوع
واما تركب الخاصة مع الخاصة فمثل ان التعجب بالفعل جنس للضحك بالفعل الذي هو خاصة
والضاحك جنس للصاهل الذي هو خاصة والفصل ايضا قد يتركب مع الحكم بخاصة
فانه فصل جنس الانسان وقد يتركب مع الخاصة مثل النسبة التي الى قائمتين من قوائم
متساوي الزوايا الى الثلاث لها قائمتين فانه فصل خاصة بالمثلث وقد يتركب مع العرض
كالمفرق للبصر فانه فصل عرض القطن والخاصة قد يتركب مع الجنس فان المشي خاصة
جنس الانسان وقد يتركب مع الفصل فلا يفارقه في كثير من المواضع خاصة النوع
وربما كان اعم من خاصة وقد يكون اذا كان الفصل اعم مثل الانقسام بمتساويين الذي هو
فصل الزوج فان المنصف خاصة مثلا لهذا الفصل وقد يتركب مع العرض العام فان
المسخن خاصة الملون والملون عرض عام للانسان والعرض قد يتركب مع الجنس فلا يعا
عرض النوع لانه يكون عرضا للنوع لكن من اعراض النوع ما هو خاصة الجنس وليس عرضا
عاما للجنس بل خاصة ومنها ما هو عرض عام لهما كله عرض الفصل وعرض الخاصة
تمت المقالة الثانية من الفن الاول وبتمامها تم الفن الاول من الجملة الاولى
من كتاب الشفا وهي في المنطق ويتلوه الفن الثاني ان شاء الله تعالى وتقدس

الفن الثاني

حاشية ٢   حاشية ٣

في عرض المقولات قد علمت فيما سلف كيفية اللفظ المفرد وكيفية اللفظ المركب وقد علمت
ان هيئة اللفظ المركب انما تأتلف من اللفظ المفرد وعلمت ان الالفاظ المفردة من
حيث هي كلية وجزئية وذاتية وعرضية منقسمة خمسة اقسام فمن الواجب الآن
ان تعلم ان معرفة هذه الاحوال الخمسة للالفاظ المفردة معينة على معرفة الالفاظ
المركبة من حيث يقصد المعرفة بها وان تعتقدان فيهما احوالا اخرى للالفاظ
المفردة غير محتاج اليها في معرفة الالفاظ المركبة فليس كل احوال الالفاظ المفردة
يحتاج اليها لينتفع بها في معرفة الالفاظ المركبة التركيب المقصود في المنطق اما هذه
فمما ينتفع بالوقوف عليه في صناعة المنطق اذ الالفاظ المركبة انما تركب بحسب صناعة
المنطق لتوقف على السبيل النافع في افادة التصديق والتصور وهذه الافادة تتم
بالقياسات وبالحدود وبالرسوم والقياسات مؤلفة من مقدمات كما ستعرف ويحتاج
ان يكون موضوعاتها كلية لتدخل في العلوم ويحتاج ان تكون موضوعاتها على نسب
من النسب المذكورة في الذاتية والعرضية حتى يدخل في البرهان والقسمة ايضا احدى
الطرق الموصلة الى اكتساب العلم بالمجهول والقسمة الفاضلة هي التي تكون للاجناس
الى الانواع بالفصول محفوظا فيها الترتيب لئلا تقع طفرة من درجة الى غير التي تليها
وقد يكون ايضا بالخواص والاعراض فمعرفة هذه المفردات الخمسة نافعة في القياسات
ونفعها في الحدود والرسوم اظهر فان الحدود من الاجناس والفصول والرسوم
من الاجناس والخواص والاعراض وهي في اكثر الامر للانواع فتقديم تعرف هذه
الاحوال اللاحقة للالفاظ المفردة قبل الشروع في المركبات تقديم اما ضروري

٣ معرفة م

واما كالضروري وللالفاظ المفردة احوال اخرى هي دلالتها على الامور الموجودة بعد
الوجود من اللذين بيناهما حين عرفنا موضوع المنطق ولا ضرورة البتة الى معرفة
تلك الاحوال في ان يتعلم صناعة المنطق ولا شيء جزء منها لا من جهة حال دلالتها على الامور
الجزئية فان ذلك مما لا ينتفع به في شيء من العلوم اصلا فضلا عن المنطق ولا من
جهة حال دلالتها على الانواع لان هذا امر ليس يحتاج صناعة المنطق وتتم صناعة
المنطق دون ذلك ولا من جهة حال دلالتها على الاجناس العالية التي جرت العادة
بتسميتها مقولات وافراد كتاب في اول علم المنطق لاجلها الذي يسمى قاطيغورياس
فان المتعلم للمنطق اذا انتقل بعد معرفته بما عرفناه من احوال الالفاظ المفردة ومن حد
الاسم والكلمة امكن ان ينتقل الى تعلم القضايا واقسامها والقياسات والحدود واثبات
اصنافها ومواد القياسات والحدود البرهانية وغير البرهانية اجناسها وانواعها وان
لم يخطر بباله ان ههنا مقولات عشرا وانها هي التي يدل اعليها القسم الاول بما يدل
عليها بالالفاظ المفردة ولا يعرض من اغفال ذلك خلل يعتد به ولا ان ظن احد ان عدد
المقولات اكثر عددا او اقل عددا دخل من ذلك وهن في المنطق ولعل من يعلم انه هل
هذه الامور توصف بالجنسية او يجب عليه من ان يعلم انه هل امور اخرى توصف
بالنوعية بل معرفته هذه اما من جهة كيفية الوجود فالى الفلسفة الاولى ومعرفتها من جهة
تصور النفس لها فالى جزء من العلم الطبيعي يصاقب الفلسفة الاولى ومعرفة انها
يستحق الفاظا يوقع عليها فالى صناعة اللغويين ومعرفة ان الالفاظ المفردة
يقع على شيء منها من غير تعيين الالفاظ التي يقع عليها هي كمعرفة ان الامور التي
لها الفاظ مفردة موضوعة بالفعل او بالقوة وليس ان يعرف المنطقي من حيث
هو منطقي الا بها اولى من معرفة ذلك في غيرها فانه ليس يلزم ان يعرف من حيث

هو منطقي

هو منطقي ان يشتغل بان يعرف ان الالفاظ المفردة موضوعة لصنف من الامور هي الاجناس
العالية دون ان يعرف ذلك في صنف من الامور وهي الكليات الخاصة ثم يعينها شيئا شيئا واحدا
وهو ان المتعلم قد ينتفع بهذا التلقين انتفاعا من جهة هو انه يحصل له الاحاطة بالامور
واقتدار على ايراد الامثلة واذا كانت الحدود قد يعرض فيها الخلل باختلاف ونوع المحمولات
في مقولات شتى كحال الشيء الذي من مقولة المضاف مثلا فانه يعرض له ان يحتاج في تحديده الى
احوال لا يعرض لما يقع في مقولة الجوهر بل لفصل انواع الكيف في التحديد للخواص هي لها
دون انواع الكيفية واذا كانت هذه الاشياء مفهومة مما يجب ان يعلم ذلك سهلا
بعد الحاجة الى افراد هذا التعليم غير ماسة فبهذا المعنى قد يمكن ان يتعلم صناعة التحديد
بكمالها من غير ان يحتاج الى افراد هذا الفن وان بقي ان كانت امور من المضاف حكمها كذا وان كانت
في نوع كيفيات حكمها كذا فيجب ان لا يتجاوز هذا القدر المطلعات فهذا الفن وان تشوف
انه دخيل في صناعة المنطق وان يعلم شيئا اخر وهو ان واضع هذا الكتاب لم يضعه
على سبيل التعليم بل على سبيل الوضع والتقليد لا على سبيل البيان المناسب للمنطق والى
ان يعلم ما يعلم فيه بالتحقيق يجب ان تعلم ان كل ما يحاولون من اثبات العدد لهذه
العشرة وانه لا تمام لها وانه لا تداخل فيها وان لكل واحد منها خاصية كذا وان التسعة
منها تحت المقولة الواحدة الاولى الخاصة جوهر وهي اعراض وما اشبه ذلك فانها بيانات مختلفة
صناعة اخرى ومقصر فيها كل التقصير ولا سبيل الى معرفة ذلك الا بالاستقصاء
ولا سبيل الى الاستقصاء الا بعد الوصول الى درجة العلم الذي يسمى فلسفة اولى
فيجب ان يتحقق ان الغرض في هذا الكتاب هو ان تعتقد ان امورا عشرة هي اجناس عالية
تحوي الموجودات وعليها تقع الالفاظ المفردة اعتقادا موضوعا مسلما وان يعلم
واحدا منها جوهرا وان التسعة الباقية اعراض من غير برهان على ذلك وان التسعة اجناس عالية

بل يجب ان نضمنه فنقول على سبيل المثال ان برهن لنا الان ان الكيفيات والكميات اعراض
ومن غير ان يبرهن لنا حصر وجوه ذلك العدد بل يعتقده فنقول ومن غير ان يبرهن لنا ان
كل واحد منها جنس على الحقيقة لا لفظ مشترك ولا دال على لازم غير مقوم فانا على سبيل التمثيل ابدا
نتعلم ان نعلم مثلا ان الكيفية تقع على انواع اربعة منها نوع الهيئة والقابليات انها حركة
او شكل او خلقة او لون او كيفية ليس هو من الهيئة ما تختص به الكيفية ومن اشتغل بمثل
فهذا الكتاب فقد تكلف ما لا يحتاج اليه وسعد بمكان حال الحوادث التي تذكرها على انا نذكر
ذكرا بالدليل على ان النحو الذي لذلك هو ان هذه المباحث وقد تركت في الكتاب الذي
هو الاصل واهم فضلا شهرة كافية للمتعلمين المحصلين عن ان يكون هذا الكتاب نظرا
في طبايع الموجودات بل قالوا انه نظر فيها من حيث هي مدلول عليها بالالفاظ المفردة وليس
البراهين التي يصحح ان هذه التسعة اعراض عن البراهين التي تدل على احوال الوجود
ولا يوجد برهان على ذلك فيها من حيث هي مدلول عليها بالالفاظ المفردة وكل حال في
تلك المباحث لا نحو من ذا كان بيان هذه الاحوال فيها متعلقا بالنظر من حيث هو موجود
لم يكن للاشتغال الذي يحتمله منه معنى بل يكون هذا النظر فيها نظرا من حيث هي موجودة
ثم من حيث هي مدلول عليها باللفظ فيكون قد جمع فيه وجهان النظر على ان كل واحد في
احوال من حيث هي موجودة فقد يشرع في ذلك الامر من حيث هو مدلول عليه فمن
كل حقيقة من الوجود مطابقة من اللفظ نعم لو كان لكونها مدلولا عليها خواص تبلى لها
من جهة الوجود وكان البحث في هذا الكتاب مقصورا عليها ومنصرفا اليها لكان بالحري
ان نظن ان هذا الذي عرضوه من امر غرض هذا الكتاب حقا موجودا نظرا منطقيا
ليس فلسفة اولى ولا فلسفة طبيعية امر دقيق لا يخرج لحسه فصلا عاما وكانوا
يضعون هذه الامور كلها وضعا على سبيل التعليم ونقول ان هذه جملة الامور التي تقع

عليها الالفاظ المفردة ومنها تؤلف الالفاظ المركبة بل هي الامور التي معانيها في النفس هي
كمواد اجزاء المعاني المركبة في النفس التركيب الذي يتوصل به الى ادراك المجهولات وان لم يكن
هناك لفظ البتة لكانوا يقولون ايضا شيئا واما اسرارهم على ان هذا الجزء منطقي وان هذا
متعلق بان اسماء الالفاظ الاعرفية تكلف بحث فلذلك تبلدوا وتحيروا اما نحن فنحو ما قلنا
ثم نتبع مصطلح القوم شيئا اذ ابنا ونقول ان هذا الكتاب تقلدته مع انه ليس بكثير النفع
فانه ربما صار في بادي النظر اكثر من شاهده قد تشوش نفسه بسببه انه كذا في طغور
حتى يحصل منها امور لا سبيل الى ان يحققها على كنهها في هذا الكتاب فتعذرت لجهالة
معرفة الحقيقة وابتنت عليها مذاهب ازمت بذلك نفسه التسلط في اوجه عقائد الاتحاد
لا سيما وقد خالط شوش

في الالفاظ المتفقة والمتواطئة

والمتباينة والمشتقة وما يجري مجراها ان من الامور المختلفة المتكثرة ما يشترك في اسم واحد
وذلك على وجهين فانه اما ان يكون على طريق التواطؤ واما ان يكون على غير طريق التواطؤ
وطريق التواطؤ ان يكون الاسم لها واحدا وقول الجوهر اعني حد الذات ورسمه الذي بحسبها
بعينه من ذلك الاسم واحدا من كل وجه مثل قولنا الحيوان على الانسان والفرس والثور وقيل
على زيد وعمرو وهذا الفرس وذلك الثور فان جميع ذلك يسمى حيوانا فاذا اراد احد ان
يرسم او يحده بما به ان يأتي بقول الجوهر اي اللفظ المفصل الدال على معنى الذات فيه كلها
كان رسما او حدا فان القول العام من كل واحد منها وجده واحدا فيها من كل جهة اي يكون
واحدا بالمعنى واحدا بالاستحقاق لا يختلف فيها بالاولى والاحرى والتقدم والتأخر
والشدة والضعف فيجب ان يكون هذه المواطأة في القول الذي بحسب هذا الاسم فاذا
وجد قول الجوهر يجد فيه ويشارك ولم يعبر ولم يكن بحسب هذا الاسم لم يصل الاسم متواطئا بالتواطؤ
واعلم انا نعني ههنا بالاسم كل لفظ دال سواء كان ما يختص باسم الاسم او كان ما يختص باسم الكلمة

او الثالث الذي لا يبدل الابدال لذلك كما سنبين بانه بعد فهذا ما يقع على سبيل التواطؤ فاما
على سبيل التواطؤ فان جميعه فرق فانه باتفاق الاسم وينقسم الى اقسام ثلثة وذلك لانه اما ان
يكون المعنى فيهما واحدا او ليس واحدا لختلف من جهة اخرى فاما ان لا يكون واحدا ولكن يكون
بينهما مشابهة ما فيه واما ان لا يكون فيه واحدا ولا يكون ثم مشابهة فيه والذي يكون
المعنى فيهما واحدا ولكن يختلف بعد ذلك فهو مثل معنى الوجود فانه واحد في اشيا كثيرة
يختلف فيها فانه ليس موجودا فيها على نحو واحد من كل وجه فانه موجود لبعضها قبل ولبعضها بعد
فان الوجود للجوهر قبل الوجود للاعراض فانها انما تتبعه ايضا وان الوجود لبعض الجواهر قبل لبعض الجواهر
لبعض الاعراض قبل لبعض الاعراض فهذا طريق التقدم والتاخر وكذلك يختلف من طريق الاولى
والاحرى فان الوجود لبعض الاشيا من ذاته ولبعضها من غيره والموجود بذاته فهو احق واولى بالوجود
من الموجود لغيره وكل ما هو متقدم بمعنى فهو اولى من غيره فقد يكون شيئان يشتركان في
معنى من المعاني ليس هو لاحدهما قبل الاخر ولا بعد الا ان احدهما اولى به لانه له بذاته مثل
واما الذي يختلف بالشدة والضعف فذلك انما يكون في المعاني التي تقبل الشدة والضعف
البياض فلذلك ما ليس يقال البياض على الذي في الثلج والذي في العاج على التواطؤ المطلق
ولا يقال الحر على الذي في النار والذي في الرواقين على التواطؤ المطلق وانما تبلغ
مشهورة بحيث يسامح فيها بعد الوقوف على الامرين فيها لان المفهوم من اللفظ فيه واحد
اذا جرد ولم يكن واحدا من كل جهة بمشابهة الاشيا المتحدة في هذا اللفظ فانه يسمى اسما
مشككا وربما سمي باسم اخر والاسماء المشككة قد يكون معناها كما قلنا وقد يكون بحسب
المبدأ الواحد كقولنا طبي للكتاب والمبضع والدواء والى غاية واحدة كقولنا صحي للغذاء
والرياضة والفصد وربما كانت الى غاية ومبدأ واحد كقولنا الهي لجميع الاشيا الطبيعية
واما الذي لا يكون فيه اتفاق في قول الجوهر وشرح الاسم لكن يكون فيه اتفاق في معنى مشابهة
فهو مثل

فهو مثل قولنا الحيوان للفرس والحيوان المصور وقولنا القائمة لرجل الحيوان والقائمة
لما يقل السرير فانها يسمى متشابهة الاسم وهي من جملة الاتفاق في الاسم وان الحيوانين
انما يتفقان في الاسم ولا يتفقان في قول الجوهر الذي بحسب الاسم وذلك لانك اذا اثبت قول
الحيوان حيث هو حيوان الفرس قلت انه جسم ذو نفس حساس متحرك بالارادة ولا
تجد هذا القول هو القول الذي تاتي به اذا شرحت الاسم الحيوان من حيث هو في
في الحائط فانك تقول انه شكل صناعي يحاكي به ظاهر صورة الجسم الحيواني المتحرك بالارادة
وكذلك اذا شرحت اسم القائمة في الحيوان قلت انه عضو طبيعي يقوم عليه الحيوان
ولا تجد هذا الاسم في قائمة السرير بل تقول انه جسم صناعي مسند ... من السرير
السرير ومع ذلك فانك تجد بين الامرين شبها اما في شكل واما في سائر الاحوال
فيكون ذلك الشبه هو الداعي الى ان يعطى احد الامرين اسم الاخر ويكون الاسم في
احد الامرين موضوعا وضعا متقدما وفي الثاني موضوعا وضعا ثانيا فاذا نسب ذلك
الاسم الى الامرين جميعا سمي باسم المتشابه واذا قيس الى الثاني منهما سمي باسم المنقول
وربما كان المعنى المتشابه فيه معنى متقررا بنفسه كالذي للحيوان المصور مع الحيوان
الطبيعي وربما كان شبيها كما تقول الطرف الخط مبدأ والعلة مبدأ وربما كان هذا
الاشتباه اشتباها حقيقيا وربما كان اشتباها مجازيا بعيدا مثل قولهم كلب للنجم
والكلب الحيوان فان ذلك الامر لا تشابه بينهما في امر حقيقي الا في امر مستعار وذلك
لان النجم رؤي كالتابع للشمس التي جعلت كالانسان ثم جعل الكلب تابع الحيوان
للانسان سمي باسمه فكان سبيل نقل الاسم اليه هذا السبيل ولا ينبغي ان يجعل في
هذا القسم بل هو من القسم الثالث الذي لا اشتراك حقيقي ولا تشابه فيه
مثل قولنا عين للبصر وعين للدينار والسحابة فوقوع هذا الاسم ليس

ذهب اليه من قال ان الامور لما كانت غير متناهية وكانت الالفاظ متناهية من حيث
تركبها من حروف متناهية وجب ان يكون الاسم الواحد يشترك فيه عدة معان الى غير
ليس كذلك من جهة ان الحروف المتناهية قد يمكن ان يتركب منها تركيبات غير متناهية
وذلك لان هذا الامكان متعلق بتزيد مقادير ما يتركب من الحروف ثم الالفاظ
المعتادة لا يحتمل كل طول التركيبات من الحروف بل لها حد ينفر الطباع استعمال ما جاوزه
الخواص واذا كان كذلك فقد حصل لصلوح التركيب حد محدود وجب ان يتناهى
ما يتركب من الحروف ولان غير المتناهي انما هو في الاشخاص دون الانواع على ما
يعرف ويقولون انه لو كان الاشتراك في الاسم انما يجب لغير المتناهي لكان يجب ان يكون
اسماء الانواع ايضا لا يقع فيها الاشتراك فان هذا البيان يختل وذلك لان الانواع
ايضا مما لا يتناهى من جهة كما قد ظن ولان الاشخاص اذا كانت غير متناهية فالعدد
من حيث هي امور يشاركها الانواع فصارت الامور غير متناهية وفيها الانواع و
كانت الانواع من جملة الامور التي لا يتناهى والتسمية انما تقع على الامور من حيث هي
امور لا من حيث هي اشخاص فهذان الاعتراضان لا يكشفان ما في هذا القول
من الغلط بل جملة وجه بيان الغلط واشتغال من اشتغل بتعليل ذلك من كون
الاشياء غير متناهية فاما من حيث يقصدها المسمون بالتسمية متناهية بان المسمين
لم يكونوا يشرعون في ان يسموا كل واحد منها لانها بلا نهاية فان ذلك لا يحصل بالاسم فكيف
يقصدون التسمية لها بل كلما اقصد التسمية له فهو متناه وقد كان يمكن ان يكون
لكل واحد منها اسم مفرد والدليل على ذلك انا لو شئنا لافردنا لجميعها
ونفت عنه الشركة في الاسم اسما مفردا الا ان جميع ذلك متناه فهذا القول انما
بطل من هذا الوجه وانما كان يمكن ان يعبر عن هذا القول بعبارة اخرى على وجه

[illegible]

من وجوه

من وجوه التكلف والتمحل فيستمر الا انه يرجع الى بعض ما نريد ان نعطيه من السبب فلذلك
فنقول ان السبب في وقوع هذه الشركة احد شيئين اما التشبيه او الاستعارة المجازية
كما وقع في لفظ العين فانه لما كان اسما للعضو وكان الجزء من هذه المعاينة وكانت المعاينة
تدل بوجه ما على التحقق والحضور يدل على النقد وكان النقد الحقيقي هو الدينار سمي
الدينار لذلك عينا او ظن عينا او لانه غرير غرر العين او شيء اخر من هذه الوجوه وربما
كان ذلك على سبيل التذكر والتبرك او على سبيل الرجاء واكثر هذه في الجزئيات
كمن يرغب في التسمية باسم نبي او يسمي ابنه باسم ابيه ليتذكر به واما الاتفاقات
البحتة الواقعة لاختلاف المسمين التسمية الاولى كان بعضهم اتفق له ان اوقع اسم
السرير على شيء والاخر اتفق له ان اوقعه على غيره فيجوز اذن ان يكون سبب الاتفاق
هو اختلاف حال المسمين فعال المسمي الاخر وربما بين صار فيهما كشخصين وهذا
القسم الرابع غير من الاسباب التي عددناه هو المخصوص باسم اشتراك الاسم ويشارك
التشابه في الاعم ان الاسم يكون واحدا ومعناه ليس هو واحد ولا يرفع اشتراك
الاسم ولا اتفاقه ان يكون لهذا قول واحد متفق واسم واحد متفق لكل واحد من
الجميع فان هذا لا يمنع ان يكون القول المتفق فيه ليس بحسب هذا الاسم مثلا ان قائمة
السرير وقائمة الحيوان يتفقان في اسم القائمة ويتفقان في ان كل واحد منهما جوهر
ذو طول وعرض وعمق وهذا لا يمنع ان يكون اسم القائمة مقولا عليهما بالاشتراك
او التشابه وذلك لان هذا القول ليس بحسب لفظ القائمة بل بحسب لفظ الجوهر والجسم
ولا يمنع ان يكون لهذا القول اسم اخر موضوع وليس اذا لم يكن للاسم الاخر موضوع دل
ذلك على انه بحسب الاسم الذي هو القائمة وقد يتفق ان يكون الاسم الواحد مقولا
على شيئين بالاتفاق وبالتواطؤ معا مثل الاسود اذا قيل على رجل اسمه الاسود وهو اسود

ملون بالسواد وقيل على القير فانه اذا اخذ هذا الاسم على انه اسم شخص الرجل كان قوله عليه
وعلى القير بالاتفاق واذا اخذ على انه اسم الملون كان قوله عليهما بالتواطؤ وقد يكون
اللفظ الواحد ايضا يقع على الشيء الواحد مع شيئين بالاتفاق والتواطؤ كالعين للجسم
وينبوع الماء وقد يكون مقولا على اشياء باعيانها من جهتين بالتواطؤ والاتفاق
كما لو كان اتفق ان رجل بالاسود وهو لفظ واحد على رجلين اسودين اسميان اسود
والاسم الواحد قد يقال على الشيء الواحد من جهتين قولا بالاشتراك مثل الاسود
على المسمى بالاسود ولونه اسود وربما كانت المعاني المختلفة فيها في شيء واحد مختلفة
بالعموم والخصوص ثم يقال عليها اسم واحد فيكون مقولا بالاشتراك وذلك من حيث
يدل على معان كثيرة مختلفة وقد يقع بسبب ذلك غلط كثير كما في حكمنا على القير المتنوع على
القير الضروري والاسماء المستعارة والمجازية اذا استعرت ففهم منها المعنى صار حكمها
حكم المشتركات الا انها تكون كذا عند من يفهم معناها ويجوز ان يكون من جملة
المتشابهات المنقولة كما انها قبل ذلك كانت مستعارة كانت كونها مشتركة
فيها قبل ذلك انما هو بالاستعارة والكليات كلها الا الجنس والنوع والفصل وحدها
فانها تقع على جزئياتها بالسوية وقوعا بالتواطؤ وليس ... من الجنس والنوع … التي اشترك فيها م
والفصل وحدها هي التي تقع بالتواطؤ دون غيرها بشيء وذلك لان التواطؤ لم يكن
يجب كون المعنى ذاتيا بل يجب كونه واحدا في المعنى غير مختلف وهذه الوحدة قد توجد فيما
هو ذاتي وقد توجد فيما هو عرضي من الخواص والاعراض العامة وكان للاشياء الكثيرة
اعتبارا يجب الاتفاق في الاسم الواحد فكذلك لها اعتبار يجب الاختلاف في الاسامي لان الاشياء
اذا تكثرت بالاسامي لم يخل اما ان يكون تكثرها مقارنا للتكثر مفهوما فيها فتسمى تلك
الاسماء متباينة الاسماء كقولنا حجر وانسان وثور وهذه هي التي تختلف بالاسامي
في قول

في قول الجوهر الذي يختلف الاسامي اما ان يكون التكثر في الاسماء ومفهومها واحدة
كما يقال سل واري شهد فان مفهومات هذه الاسماء كلها واحدة وتسمى اسماء مترادفة
والتباين قد يقع على وجوه فيقع في اشياء مختلفة الموضوعات مثل الحجر والفرس وقد
يقع في شيء واحد متفق الموضوع مختلف الاعتبارات ومن ذلك ما يكون احد الاسمين
له من حيث موضوعه والاخر من حيث له وصف كقولنا سيف وصمصام فان السيف يدل
على ذات الالة الصارمة على حدها فاما من ذلك ان يكون كل واحد من الاسمين يدل
على وصف خاص مثل الصارم والمهند فان الصارم يدل على حدته والمهند يدل على
نسبته ومن ذلك ان يكون احدهما بسبب وصف والاخر بسبب وصف الوصف كالناطق
والفصيح فان الناطق يدل على وصف والفصيح على وصف الوصف ومن جملة
المتباينات ما تسمى مشتقة ومنسوبة وهي التي من جهة ما ليس معناها واحدا ولا
معناها واحد فهي متباينة لكن من حيث ان بين الاسمين والمعنيين مشاركة
ما لا يبلغ ان يجعلها اسما واحدا او معنى واحدا فهي مشتقة وليس هذا قسما خاصا
يحوج الى ان يشترط في المتباينات من انها هي التي تتباين من جميع الوجوه فلا يكون
فيها مشاركة في لفظ ولا معنى فان هذا تكلف يحوج الى زيادة اقسام بل المشتقة
من جملة المتباينات والمشتق له الاسم هو الذي له كانت له نسبة ما الى نسبته
الى معنى من المعاني سواء كان المعنى موجودا فيه كالفصاحة او له كالمال او موضوعا له
من اهله كالحديد فاريد ان يدل على وجود هذه النسبة له بلفظ يدل على اللفظ
الذي له ذلك المعنى الاول ولا يكون هو بعينه بل يدل على ما يفهم معنى النسبة لمعنى
بسط… المنسوب اليه ليس هو بالمعنى ... فلا ينبغي الا ان يبرز فرق بين اللفظين بالشكل
والتصريف مما يفهم بالاصطلاح اللغوي على النحو من التعلق الذي بينهما فقط

فصيحا ومتمولا وحدادا او نحو ذلك مما يدل على النسبة فقيل نحوي او شي
او فعل به فعل الجزء بحسب اصطلاح اهله دون لغته ومن شان هذا اللفظ الذي للشا
ان يقرر انه مشتق من الاول او منسوب اليه لو كان ما هو ذا اسم منقول
بالاشتقاق كالوليم من الوليمة العدل فاذا لم يكن هذا من جملة
ما سموه مشتقا ومنسوبا بل من جملة ما يؤدي باشتباه الاسم دائما فقد كان منقولا
من الاول الى الثاني لا اشتقاقا والمشتق يحتاج الى اسم موضوع لمعنى والشيء الى
نسبة الى ذلك المعنى والى هذا ولكن الاسم هذا الاخر مع اسم الاول ولعل المعنى
والفرق ان يعرف بين المشتق والمنسوب فيحصل المنسوب بدلالة الحاق
بلفظ الشيء المنسوب ويجعل المشتق ما يدل من جهة تغيير ما باللفظ كالحداد
في الامرين اصطلاح اخر

في بيان معنى ما في الموضوع

الان في يوجد في موضوع ولا يوجد فيه قولك لا انه يوجد وجب ان يستقصى النظر
عند كلام الشيخ في ذلك فرع سمعت ذلك فهو حينئذ ولا تنخدع بسبب ... علمنا
عليك فاعلم ان العاقل لا يجد في الشيء ما وجد عنه محصنا وبعد ذلك فاعلم
صفات الامور على اقسام لانها اما ان يكون الموصوف قد استقر ذاته معنى قائما
ان الصفة التي يوصف بها الجوهر خارجة عن الجوهر عارضة او لازمة واما ان يكون
اخذ بحيث استقر ذاته لكن الصفة التي توصف بها ليست تحمل الجوهر امر خارج بل جزء
من قوامه واما ان يكون اخذ بحيث لا يكون قد استقر ذاته بعد بل الصفة تحمل المفرد
ذاته وليست جزءا من ذاته واما ان يكون اخذ بحيث لا يكون قد استقر ذاته بعد
والصفة ليست تحمل من خارج بل هي جزء من وجوده واما ان لا يكون قد استقر
والصفة تحمله لا النفس انه بل الجوهر لازم لما تقرره او عارض له او لا مثال الاول قولك
الانسان

الانسان ابيض او ضاحك ومثال الثاني قولك الانسان حيوان فان الانسان طبيعة
متحصلة لا يحتاج الى ما يقومه بعد ما هو انسان وان اشكل عليك هذا فتحقق ما نذكر
ومع ذلك فان الحيوان جزء من ماهيته ومثال الثالث الهيولى والصورة فان الصورة صفة
للهيولى خارجة عن ذاتها انما يتقرر بها ذاتها بالفعل ولولاها لا ستحال وجودها الاولى
ان الصورة لا تزيد بعد التقرر بل هو منه متقرر وليست معه للجزء الا الهيولى وقد يقال الفصل
بين هذين ومثال الرابع الجوهر والجسم المحمول على الحيوان فان الجسم لا يتقرر له وجود
محصل لا يكون بعد الا العوارض واللواحق الخارجية بل يحتاج الى امور فصلية تحصله
تقومه والجوهر مع ذلك جزء من ماهيته او جنس له ومثال الخامس الهيولى اذا وصفت
بالبياض والسواد او التحيز ما اشبه ذلك وكذلك الجسم المطلق اذا وصف بانه مستعد للحركة
والسكون والاين وغير ذلك فان الهيولى غير متقررة الوجود بنفسها وكذلك الجسم غير متقرر
الوجود في نفسه بهذه الاحوال ليست ما تقرر به هذه او ذاك وانما تلزم بعد كلها ما تقرر
بها بفرع او بنوعه وبجنسه فما كان من هذه الجملة صفة ليست لا صفة من خارج ليقومه بل
كان الموضوع متقوما قائما بذاته او غير متقوم ذاته فانه يسمى موضوعا الثالث الصفة ولا يكون
الجسم موضوعا الشيء الذي يسمى صورة لانها صفة خارجة يتقوم به الهيولى شيئا بالفعل ويكون
الانسان موضوعا للحيوان لا الحيوان ليس لاجعا امرا خارج وانما يتقوم بالهيولى من وجود
ويكون الجسم موضوعا للبياض لانه وان لم يتقوم بعد فليس يتقوم بالتقويم بالبياض بل انما يتقوم
باشياء اخرى فهو اذا قيس الى البياض يكون قد تقوم وتمر ويكون البياض موضوعا للون لا نبين
يتقوم به على انه خارج ويكون صحيح ما نسبته الى الصفة التي نسبته الى الخارج المقوم
سواء كانت الصفة مقومة وليست خارجة او كانت خارجة وليست مقومة فيجب ان نفهم
الموضوع هيهنا هذا وان كان قد يستعمل في مواضع استعمال الاخر وفي هذا الفصل فائدة

احدهما التحويل الاخلاق والثاني ان يكون الموضوع المستعمل في شيء على المذكورين [illegible]
كالجامع ثم يفصل النسبة بينهما الى شيء فيه ومعه وان يكون بين العرض والموضوع فرق وان يجمع
لهما شيء او شيئان واحد الذي يكون عرضا وجوهرا او هذه اشياء استعمل فيها من قريب وبعيد
هذا الاصل الذي نطلبه فاذا تحصل فنقول ان الامر الذي يسمى موضوعا يكون
البدل على وجهين اما ان يكون بحيث يمكن ان يقال ان الموضوع هو المحمول الذي يمكن ان يقال ان
الانسان هو حيوان او ان الانسان حيوان ومثل هذا هو المحمول على الشيء المحمول على الموضوع واما
ان لا يكون بحيث يمكن ان يقال ذلك كالبياض الذي لا يمكن ان يقال للموضوع اذا فرض فيه
او حيث انه هو فلا يقال الثوب انه بياض او خشبة انه باب لانه وجود الموضوع فاما
ان يقال ان الثوب فيه بياض او يقال ان الثوب ابيض وهذا لا يكون بالحقيقة محمولا على
الموضوع كما هو ولا انما يكون المحمول بالمعنى ما اشتق من اسمه او مما يقتضي لفظه
النسبة او يكون حمله بالاشتراك في الاسم او المعنى لكن مثل هذا وان لم يكن محمولا على الموضوع
فهو لا محالة يكون موجودا في الموضوع [illegible] بهذا الاعتبار [illegible] عن الجانب [illegible]
لا يخلو اما ان يكون كليا او جزئيا فان كان جزئيا فالمحمول عليه اما ان يكون جزئيا او يكون كليا فان
جزئيا لم يكن ذلك الجزئي غيره فان الجزئيين المتباينين لا يحمل احدهما على الاخر [illegible]
يكن في الحقيقة موضوعا ومحمولا الا [illegible] بحسب الطبع [illegible] فانا نقول ان زيدا هو
ابو القسم [illegible] ابن عمرو [illegible]
فان خصص به لم يكن ابن عمرو الا هذا وهذا هو زيد [illegible] هذا الابيض [illegible]
فانما يشار به الى موضوع واحد [illegible] هذا الابيض [illegible] بوضع [illegible]
فلا [illegible] ان يوضع من طبيعة [illegible] اعني المطلقين واما هذا الكاتب فهو بعينه هذا الانسان
اخذ [illegible] من حيث هو هذا الانسان بلا شرط [illegible]

ايضا الرجل

ايضا لم يجعل احدهما على الاخر فانه ليس انسان ما من حيث هو هذا الانسان هو هذا الكاتب ولا هذا
الكاتب هو هذا الانسان اعني من حيث الاعتبارين المختلفين اذا وجهت الالتفات في كل
واحد منهما الى اعتبار واحد مجرد بشرط ان لا يلتفت الى شيء آخر ثم الاعتباران المختلفان
متباينان ولهذا ليس هذا الكاتب من حيث هو هذا الكاتب هو هذا الطويل من حيث هو هذا
الطويل بل [illegible] الاخر فلا حمل ولا وضع وليس حملا [illegible]
واما ان يكون الكائن الموضوع كليا فان المحمول عليه بالحقيقة لا يكون الا كليا فان طبيعة الكلي
لا تكون موضوعة بنفسها الشخصية [illegible] الكلي الجزئي [illegible] الطبيعة الكلية
مستحقة في طبعها لان يكون هذا المشار اليه اذا كان الامر على هذه الصفة فكل ما في
موضوع بل [illegible] يكون كليا هذا الكائن [illegible] موضوع [illegible]
كلي يحمل [illegible] على موضوع [illegible] على انه مقول على كثيرين واختراع هذا اللفظ زيادة
شغل لا فائدة فيه وكان تصير الامور التي [illegible] موضوعها على قسمين امور في [illegible]
وامور توجد في موضوعها [illegible] فاذا استعمل [illegible] لفظ الموضوع في موضع واحد على معنيين
غير متفقين ولا متشابهين متغايرين وهذا شطط [illegible] وفصل الامر ان [illegible] السبيل الذي
سلكناه ولعل [illegible] واحد من السبيلين ضرورة ولعل الكلي والجزئي [illegible] تكلف
هذا التكلف فالحري ان يجعل لهما [illegible] افردناه فنقول الان كل ما هو محمول على
موضوع بالحقيقة فهو كلي وكل كلي فانه محمول على موضوع ضرورة لان الجزئيات [illegible]
[illegible] عليها الكلي هذا القول وكل [illegible] في موضوع فهو الذي يقال له عرض [illegible] في موضوع فان
العرض اسم موضوع لهذا المعنى [illegible] فهذه الجملة [illegible] المتواطئة [illegible] الاسم
لزم في الجملة الاخرى التي للكلي وذلك لان تلك الجملة اذا امكن ان يوفى فيها ما قيل ولم يكن
بالترادف [illegible] هذه الجملة على الترادف لم يلزم الاخرى التي كانت تلزم وذلك لان

[illegible]

[illegible]

الفائدة او استعمال لفظ الجزئي في موضع اسما مراد وللعرض او في الامراد فالا ستحصل التصحيح
الذي في ايراده غير مراد فيه فائدة على ان هذا بالحقيقة اسما مراد فالعرض بل هو لا يشرح
اسما للنفس الى ولا الى جزئيته ولما الكلي فيما شرح اسمه في الحمول على كثيرين والقول
موضوع شي له معنى بالمراد ان يكون مقولا على كثيرين بالجملة التي او ما الجواب او ما الاعم موضوع
قولهم او في كلامهم العرض فان العرضية لبعضها الا ان يكون الشي جزئي في موضوع وقد يكون
المعنى الموجود في الموضوع ما فرضوه من ضعيفه وادفعه بقرب هذا تقول ان بالمعنى الاشيا منها الا على
من الجزئي او بالعكس والتي جزئي في موضوع فهو الذي نسبه الجوهر ان هو ما اشترطوا القول على الجزئي
ان يكون منها ما هو على الهيئة وفي الجوهر في الموضوع ان يكون عرضا اذ كان العرض عندهم والجوهر
شيا او لعله ولكن كثيرا ما يختلفان فلم يحمل اليهم هذا الشي كونهما لعله فيما سال فهو الحمل
الا بمعنى انه قبل عليهم الشي الا بمعنى لم يكن مقولا على موضوع بل هو جزئي في موضوع لو حملوا ان الا بمعنى
عرض بل هيا دون لهذا الا ان قالوا ان الكلي هو المقول لطبيعته الشي الكلي عنه ابتحكم فلو لم يقط
بعض منه وبهم في تصحيح هذا المعنى وليدل على القضية الوجوب للتصحيح ان الصور اما هي الا بالكل
واما قلت ان الكلي هو الذي يحمل على جزئيات من طريق ما الشي هو الذي في موضع من جهة النوع
اشياء على منها الجميع مثال ذلك انا نقول ان زيدا انسان في قول ان زيدا شي يكون معنى شي ليس هو
زيدا انما يكون زيد بعينه لان الشي يحمل على زيد في المسئلة عنه ما هو لا من اين سال سائل ما هو زيد فقال الشي
بان ما شي كان جوابا خطأ وكذا الا ان يعطى شي ليس على جهة زيد بل انما هو مثل هو انما الانظر
الى هذا النحو يحمل على مطاوعته فيه ولا ان الكلي هو الذي يحمل على جزئيات من طريق ما الشي مراد ان يبين هذه
الذي يحمل بان في ان ما يحمل لا من طريق ما الشي لا يكون كليا وهذا لكي لا يغلط في الكلي بمثال
ليان الاول لا انه مركب في بعض المسئلة في جزئي وهو انه شي بذات الكلي الا ان هذه المعاني الطاهر
نظر من الكل لكن اذا كان للمعنى ما كان شي مضاد لا يجب تضاف فيه هذا الصبر لا غير فكان لا ان يعرف

بحمل

لبس كلي الحد للاول المشكوك فيه مغالطة كبرى فيما ان هذا ليس كليا فقال الا ان شي
لا يدل على ماهية وكلما لا يكون مقولا في ماهية الشي فلا يكون كليا وهذا هو الامر الذي
القصد فيه من المط الى بيانه على انه والط سواء في الحكم فان قيل ان هذا اخبر المط بان مثله
ومثال العيان ان يلغد اشيا هي طرق المطلوب اكمل الا ان كانت اعرف فيها ان لا يحتاج اما
ان ياخذ هذه المقدمة فهذا الموضع على ما اثبته او على تبيين او الاثم بتبيين منهما مط
فاذا كانت بينة بنفسها فلا تحتاج الى طلب هذه القياسات بل يجب ان ياخذ هذه في نحو لما
كان ما لا يكون مقولا في ماهية الشي لا يكون كليا فالكلي هو مقول في جواب ما هو ثم تحقق انها بينة وان
من ان كل كلي مقول في جواب ما هو دعوى بعيدة عن العقول فان من يقول الكلي مقول في جواب ما هو
او مع ذلك ليس كليا ليس مقولا في جواب ما هو فليس بكلي وانما كان يحتاج الى تبيين الشيئين منهما
المط فلم ياخذ نفسهما جزء القياس الذي بينهما حتى يتبين المط بمثل الاخلال بشي منهما
فائدة الا ان يجعل ذلك مكان المحمولات على الشي التي ليست بكلية فيبين ان المحمولات لا
من طريق ما هو لا تكون كلية وكيف يبين ذلك بان يجد ان المحمولات لا من طريق ما هو ليست
كلية وهذا وما الى شي فهذا الفصل لم يصح به وهو انه شيء ما فانما يجد او هو ان يبين الكليا
لان زيدا الجزئي شي فان قولنا ان زيدا الجزئي شي هو ما يسبق الى الذهن في المدعي الى
الذهن ان زيدا الشخص من نوع الانسان والشخص جزئي في النوع فيسبق الى الاول انه جزئي في النوع لانه جزئيا
لغيره كان الشي لا يكون جزئيا شيئين لكن يجب ان يحصل المعنى من قولنا ان كذا جزئي كذا فنقول
ان معنى قولنا ان الشي جزئي في كذا معناه ان احد ما يوصف بكذا فيكون كذا الا بان ما ان يوصف به
ذلك الجزئي وحده فيكون كذا صفة له ولغيره بمثل الدقيق فاذا كان الوصف يحمل عليه وحده
بالفعل والقوة معا فكان كليا لم يكن هو جزئي في ذلك الوصف اما اذا كان يوصف به في غيره وصفا
لمعنى واحد وحده وحده وصلح ان يسل انه هو من غير اشتقاقه هو في الوضع منه وذلك الشخص ٣ يحوز ان ح

فان زيدا اخص من شخص يشبه اعم من زيد لان زيد لا يقال الا على واحد يشبه يقال على [illegible]
وعلى غيره فيكون زيد احد الامور الجزئية التي يحمل عليها يشبه وانما نعني بالجزئي هاهنا ما كان
النحو العام يحمل على زيد وعلى غيره فيجب ان يكون ما يحمل [illegible] زايد [illegible] على الجزئية
وللصفة على الكلية وقد اجمع الناس على ان الخواص [illegible] من كلية ولها [illegible]
جزئيات غريبة عنها فان الضحاك [illegible] هذا الضحاك من حيث هو هذا الضحاك [illegible]
خاصة [illegible] كما ان [illegible] لخاصة الانسان جزئيات الضحاك من حيث هو [illegible]
اشخاص الانسان واشخاص الناس من حيث هي [illegible] بالضحاك [illegible]
وذلك لانه ليس [illegible] ومع ذلك [illegible] يحمل على كثيرين [illegible] جزئيا من حيث هو
خاصة ثم ان كان الابيض للانسان ويشبه زيد [illegible] يكون مقولا على موضوع [illegible]
[illegible] ان يكون اسم العرض [illegible] على العرض [illegible] على العرض الحقيقي باشتراك الاسم [illegible]
او لا يكون مقولا بالاشتراك فان كان مقولا باشتراك الاسم وجب ان تكون الاقسام [illegible] اكثر من
الاقسام التي [illegible] تكون [illegible] على جزئي وجوهر [illegible]
وجوهر وعرض الذي هو [illegible] الجوهر [illegible] والعرض كالواحد من العرضين فقد استعمل الاسم [illegible]
لهم في هذا الباب [illegible] هذه الشروط الفاسدة ولست اعني ان
[illegible] هاهنا ادخل شيئا [illegible] الحد [illegible] العرض عليهما [illegible]
هذا المعنى لكنهم اتفقوا ان الذي في موضوع لا يشاركه [illegible] في الحد والاسم جميعا [illegible]
في الاسم فقط ولا يحمل عليه بحد ثم اذا قلنا ان زيدا [illegible] او انه ابيض وطلبنا حده [illegible]
[illegible] المكان [illegible] واعتماد على الاخرى وطلبنا حد الابيض هو انه لون [illegible]
للبصر فنجد هذين الحدين كليهما [illegible]
المكان [illegible] واعتماد على الاخرى [illegible] الجسم لون [illegible]

للبصر

للبصر في البين ان هذا الكلام ما يجب ان لا يلتفت اليه ويجب ان يذكر هاهنا ما قيل في المشاركات
والمباينات المتفق منهم على [illegible] من الجنس يحمل على النوع وان الخاصة ايضا تحمل على النوع [illegible]
[illegible] ان المشاركة في الحد هو ان يكون [illegible] ان يكون حدا
فيكون الحيوان الطبيعي لا يشاركه الانواع في الحد [illegible] الاسم [illegible] الاجناس
حدود للانواع ايضا فان الاشخاص لا حد لها فكيف تشارك الاجناس في الحد [illegible]
[illegible] ان المشاركة في الحد هو ان يكون [illegible] لاحدهما [illegible] حد
للاخر [illegible] ان الجنس [illegible] الخاصة فان الجنس والخاصة يحملان على [illegible]
[illegible] الاسم والحد وقد [illegible] كلامهم هذا [illegible] معنى المشاركة في الحد هو هذا
بل ان يكون [illegible] الاسم حدا او رسما يحمل على الشيء الذي يحمل عليه الاسم [illegible] الشيء
الاسم [illegible] وان لم يكن ذلك حدا [illegible] هذه الاشياء [illegible] كثيرا
ويبين ان [illegible] ذلك [illegible] ان العرض الذي [illegible] العرض الذي يتكلم [illegible] في هذا
الكتاب [illegible]
وان العرض الذي [illegible] الجوهر الذي حده [illegible] مقولا على موضوع [illegible]
موضوع [illegible] وانما موجود في
موضوع غير مقول على موضوع وهي جزئيات الاعراض [illegible] موجودة في [illegible]
جزئيا [illegible] واما مقول على موضوع موجود في موضوع وهي كليات الاعراض [illegible]
[illegible] البياض [illegible] مقول على موضوع [illegible] موجود
في موضوع واما الا مقول [illegible] وهي جزئيات الجواهر [illegible] وهذه المادة
وهذه الصورة وهذه [illegible] في موضوع ولا [illegible]
على موضوع   في شرح حد العرض وهو انه موجود في موضوع [illegible]

[illegible]

الان معنى قولنا الموجود في موضوع فقد تبين انه الموجود في شيء لا كجزء منه ولا يصح قوامه دون
ما هو فيه فقولنا انه الموجود في شيء يقع على اشياء كثيرة على بعضها بالتواطؤ وعلى بعضها بالتشكيك
وعلى بعضها بالاشتباه وليس يقع على جميع تلك الاشياء وقوع لفظ متواطئ ولا وقوع لفظ
مشكك بل وقوع لفظ مشترك اعني انه ليس له جميعها ولا هذا البيان الذي علمناه يكون
ولا رسم حقيقي بل هو نوع من البيان المحال به على الاسم كما يبين اسم باسم اشهر واعرف منه
ذلك ان الجمهور يعرفون اشياء لها انها في شيء فيريد ان يعني بهذا البيان ان يقول ان هذا الاسم
هو الكائن في الموضوع وان كونه في الموضوع ليس كذا من الكون في شيء ولكنا نعني بقول
الاشتراك في الاسم وينبغي معنى احد بعينه حتى البعد ان يزيل الشبهة التي تدخل من الاشتراك في
الاسم فان ازالة الشبهة باشتراك الاسم قد يمكن على نحوين احدهما ان يوجد الحد المراد بالاسم
يوفي الرسم والثاني ان يفصل المعاني التي تحت اشتراك الاسم حتى يدل على المراد لا على
ذاته ولكن بسبب ما ليس هو فقولنا الموجود في شيء يفرق بين حال العرض وبين حال الكل
في الاجزاء فان الكل هو تمامية لا يوجد قد [illegible] الكل في [illegible] الا في [illegible] وحد منها
فان العشرية كلية لا توجد حاصلة في واحد [illegible] الاجزاء كلها فانها اذا توافت
حصلت صورة العشرية ويتضح لك هذا اكثر من الفلسفة الاولى فاذا قيل الموجود في
شيء فقد [illegible] العرض للكلية ولقائل ان يقول ان [illegible] كالماء في الاناء [illegible]
توجد في شيئين لا في شيء [illegible] جوابنا [illegible] الفصل ولقائل ان يقول ان
الزمان عند كم عرض ليس في شيء فيكون جوابه انه في شيء وبيانه في العلم الطبيعي [illegible]
ان المكان ايضا عرض وليس في [illegible] ويكون [illegible] في شيء اخر وبيانه ايضا في العلم الطبيعي فان
المنطقي لا يتبين بيان ذلك بل يجب ان يبتدئ [illegible] هذه المقدمة وهي ان الزمان [illegible]
مسلمة [illegible] ولقائل ان يقول ان الكل والمكان قد يكون جوهرا فان الكلية هي في

١٠٠

اشياء وهي عرض لان الكلية وهي مثل العشرية وغيرها الاعداد عند كم جواهر بل هي اعراض
ثم ليس وجودها في شيء واحد فيجب ان ليس يمتنع ان يكون الموضوع الاول العرض ولقائل ان
اشياء كثيرة يكون جملتها قد صارت موضوعا للعرض ويكون تلك الجملة هي الموضوع لذلك العرض
من حيث هي جملة ويكون من حيث هي جملة شيئا واحدا فان كانت الكلية عرضا ولها موضوع
فالموضوع الذي لها ليس من حيث هو اشياء حتى يكون كل واحد منها بانفراده الحامل
بل من حيث هذا الحامل حاصل من اجتماعها وانما يمتنع ان يكون العرض في اشياء على ان يكون
الواحد منه عرضا في كل واحد منها فان قال قائل لم لم يكن جوابكم في وجود الكل في الاجزاء هذا
الجواب فلم استحسنتم ان تفصلوا بين العرض وبين الكل بان الكل هو في اشياء ليس الكل في
واحد واحد منها بل في جملتها وتلك الجملة من حيث هي جملة فنقول ان الكل ليس يجوز ان يقال انه
في جملة الاجزاء لانه نفس جملة الاجزاء فلا يكون مجموع الاجزاء شيئا دون الكل فيكون
الكل في نفسه لما الكلية فهي التي يقال فيها ذلك وهي حال هذه الجملة من حيث هي جملة بالحقيقة
فان قول القائل ان الكل في الاجزاء قول مجازي معناه ان الكلية التي بها الكل هو ما هو
في الاجزاء كان الاجزاء اشياء عرض لها هيئة ما يكون منها الكل وتلك الهيئة هي الكلية
وتلك الهيئة عرض جامع والكل هو المؤلف من تلك الهيئة والافراد فيكون بالعرض
ما يقال الكل الفرق في الاجزاء انه كالشيء في الاجزاء وقائم بالاجزاء وبالجزئين لا ان نشتغل ٢ يحتاج ان ٣
بهذا الفرق كل الاشتغال الا لما يقع من الالتباس في بادئ الامر بين المستعمل بالحقيقة
وبين المجازي في امثال هذه المواضع فقد يحسن ان يعرف الفرق بينهم بين الحقيقي
وبين المجازي الذي عالم يعرض في بادئ الامر انه مجازي وبشبه ان لا يكون بنا
حاجة ضرورية داعية الى هذا الفرق والحق ان التعليم الاول لم يذهب في هذا الى
شيء من امر هذا الفرق بل اختره المتكلفون ويكون الوجه المتكلف لحل الفرق هو

اذا قيل الكل انه في اجزائه فانه في اشيا والمكان هو بالحقيقة في شي لا في اشيا منها واما العرض
فانما هو عرض لانه في شي بان [illegible] المكان بوجه ما في اشيا [illegible] لا بل لاجل [illegible]
شي ما يحويها او [illegible] واما الكل فان كونه كلا انما هو بحسب ما يقال مجازا انه في اشيا الاول
فقد وجب بان هذا الفرق [illegible] ان احتيج الى ذكر المكان [illegible]
وبين وجود الجنس في الانواع من حيث [illegible] وجود النوع في الاشخاص والجملة بينه وبين
الكلي في الجزئيات من حيث هو كلي واذا اعتبرنا بقولنا [illegible] في شي متصل [illegible]
[illegible] دون ما يوجد [illegible] فاما [illegible] كان فرقا بين حال العرض في الموضوع
حال الصورة في المادة فان الصورة هي الامر الذي يجعل المادة موجودة بالفعل وحاملا [illegible]
الاشيا [illegible] فرق بين ذلك وبين وجود الجزء في الكل وبين وجود طبيعة الجنس في طبيعة
النوع الواحد من حيث هما طبيعتان وبين وجود عمومية النوع في عمومية الجنس من حيث هما
وبالجملة يفرق بين حال العرض في الموضوع وبين حال الجزء في الكل الذي من هذه الجهة
الجزء انه في الكل وكذلك يفرق بينه وبين وجود المادة في المركب من الصورة [illegible]
قوله مفارقا فالذي [illegible] كون العرض في موضوع وبين كون الشي في الزمان لان الشي في الزمان [illegible]
يمكنك ان تجعله مفارقا لذلك الزمان الى زمان اخر ولا كذلك حال العرض في موضوعه وكذلك الشي في المكان
فان كونه في المكان لا يوجب ان يكون هو بحيث لا يوجد الا للمكان فانه لا من حيث هو ذو مكان
ولا من حيث ذلك المكان يلزمه ان لا يفارقه المكان بل المكان لا بد له [illegible] كون العرض
في موضوع يوجب ذلك من حيث هذا موضوع وذلك عرض وكذلك كون الشي في الغاية
فان الشي الذي في الغاية قد يفارق الغاية كالانسان في السعادة والبدن في الصحة والنبات في
الشباب وكذلك كون الجوهر في العرض فان الجوهر يفارق العرض وبعضهم [illegible] المادة من حيث
هي معقول المادة لا يمتنع لها ان يفارق الصورة الى اخرى وطبيعة الجنس في نوع [illegible]

في نوع اخر من الانواع وبين هذا النظر الذي فيه بالمطلق لكن الشكوك على هذا كثيرة ولنحلها [illegible]
من قال ان الشي يقال انه في الزمان المطلق ولا يفارق الزمان المطلق وان الشي يقال انه في
المكان المطلق ولا يفارق المكان المطلق والجوهر الذي في العرض المطلق كذلك لا يفارق
العرض المطلق وبعض الاشيا لا يصح له ان يوجد الا في المكان الذي هو فيه وليس [illegible] ايضا
كالقمر في فلكه وبعض المواد لا يفارق الصورة الى اخرى كمادة الفلك وليس [illegible]
من الصورة يصح ان يفارق المادة وقد قلنا لم يكن الصورة في المادة كون الشي في موضوع
نقول اولا ان معنى قولنا ولا يمكن مفارقته لما هو فيه هو ان اي موجود معين اخذ في
الشي المتعين الذي هو فيه موجود لم يجز مفارقته لذلك المعين [illegible] وان يكون
ذلك الامر [illegible] بعد [illegible] الفعل ولاجل هذا ما خص العرض باسم الوجود في الموضوع
هو اعتبار الموجود وحصل الاخر بلفظ القول على الموضوع اذ الكلي انما يكون موجودا في اللفظ
او في [illegible] وكلاهما [illegible] فهذا غرضنا انما نقول [illegible] شبهة المكان والزمان والعرض
المطلق اذ نحن انما شرطنا امر التعيين ومن [illegible] ان الشي انما يكون في المطلقات في الوهم
وكذلك في الوجود وليس في الوجود كما يعلم الا اعيانا موجودة في اعيان كلها شخصية وكلا
في وجودها الذي لها الا في نحو التوهم ولو اعتبرنا نحو التوهم لم يبعد ان يجعل اكثر من
الاعراض مفارقة لموضوعات في التوهم واما القمر في فلكه فذلك لامر خارج [illegible]
ان [illegible] طبيعة القمرية من حيث هي طبيعة القمرية هي علة كونه في مكانه ولذلك
يصح ان يفرض للقمر جزء بوجه ما لان كل جسم يصح ان يفرض له [illegible] يفرض من اجزائه
يكون غير موجود بانه في مكان الكل او في مكان [illegible] هذا في علم الطبيعة ومع ذلك فليس
لانه في المكان حتى يصح كونه في المكان ان لا يفارق المكان [illegible] وجب ذلك في شي
غير كونه في المكان واما العرض فانما ذلك لانه في موضوع واما الصورة النوعية للمادة

فانها ليست المادة حاملة لها فانها عند الفلاسفة المحصلين من جملة الصورة [illegible]
لكنه كان بتوسط الصورة يلزم الصورة ان تكون ذاتها ملاقية لها بنفسها موجودة بالفعل فاذا
لزم ان الفرق بين وجود الصورة في المادة وبين وجود العرض في الموضوع ان الصورة تكون
جزءا من المركب اما العرض فلا هو جزء من الموضوع ولا من المركب منهما واعني بهذا الى قال
فوا لذلك ان لم تصل الصورة الى التركيب الى الفاعل كان عرضا وان فيه العرض الحاصل
من الموضوع كان صورة وهذا كلام مشوش [illegible] جدا [illegible] لان الرسم المتقدم لم يشترط فيه
ان العرض لا يكون جزءا من شيء البتة ولا فيه ان لا يكون جزءا من المركب منه ولا يكون جزءا
الموضوع حتى [illegible] ومع ذلك فلم يكن هذا فرقا بين وجود
العرض في الموضوع وبين وجود الصورة في المركب [illegible] هذا [illegible] هو الفرق بين وجود
العرض في الموضوع وبين وجود الصورة في المادة الذي هو اعتبار [illegible] وجود الصورة في
المركب منها ومن المادة ولو كان قيل في الرسم ان العرض هو موجود في شيء لا كجزء من شيء البتة لكان
الامر على ما يقوله [illegible] ولو كان مع ذلك لا يكون العرض جزءا من شيء لا من الموضوع ولا من المركب
كانت الصورة جزءا من احدهما وهو المركب ليست جزءا من المادة لكان يلزم فرق هذا القول
ولكن ليس [illegible] هذا [illegible] في قولنا موجود في شيء لا كجزء منه [illegible] من هذا القول انه لا يكون
جزءا من الشيء الذي هو موجود فيه [illegible] وجود الشيء في محل [illegible] فاما هو
البعيد بان وانما [illegible] ذلك [illegible] لان الاعراض قد يكون اجزاء [illegible] منها [illegible] الجواهر
فقد [illegible] من تركيب جوهر وعرض معنى مركب منهما [illegible] كالكرسي [illegible] خشب
عارض فيه [illegible] موضوع [illegible] الحقيقة [illegible]
[illegible] هذا الاعتبار [illegible]
يشبه ان يكون هذا الرسم الذي رسم به العرض [illegible] الاشياء في الفلسفة

يشعر به

يشعر به وبالفرق بينه وبين الصورة اعني به معنى اعم من بعض هذا العرض وهو المعنى الذي [illegible]
هذا العرض الصورة وهو الكون في الحامل الحاصل بشيئه سواء كان ذلك الحامل مادة او موضوعا
فان اسم العرض لا يبعد ان يقع على الامرين ولا يتفقان فيه [illegible] لكن هذا الا[illegible]
ليس [illegible] المادة الكائنة في صورة لا تفارق المادة [illegible] الصورة
[illegible] وكان [illegible] هذا الرسم [illegible] المادة والعرض فان
المادة [illegible] الصورة [illegible] الشرائط [illegible] يكون من الوجوه التي [illegible]
من هذا ويكون جوابا عن اشياء اخرى ايضا ان هذا الكتاب انما خاطب به الجمهور فان [illegible]
[illegible] الجمهور وهذا الرسم مبني على الفاظ [illegible] انما [illegible] الالفاظ [illegible]
المشهور في استعمال اللفظ [illegible] نسبة الصورة الى المادة ولا المادة الى الصورة [illegible]
نسبة الجواهر الى الاعراض [illegible] زيد في [illegible] نسبة الاعراض الى الجواهر كقولهم البياض في
جسم مع [illegible] جرى [illegible] الشيء في الزمان والمكان [illegible] الجزء في الكل وما
جرى ذلك المجرى فان الفرق [illegible] باستثناء [illegible] الوجوه المشهورة [illegible] شيء
[illegible] شيء من العرض [illegible] الوجود [illegible] العرض في الجوهر لا
يكون [illegible] ان هذا التعريف [illegible] اللفظ [illegible] جامع [illegible]
واذا كان [illegible] اللفظ [illegible] لم يبعد ان [illegible] الاستعمال
الجمهور [illegible] الجمهور [illegible] ان يقع عند الاستعمال [illegible]
[illegible] يمكن ان [illegible] فان [illegible] الاسم على الاشياء بالاشتراك او الاشياء التي [illegible]
او بعد [illegible] مراعاة المعنى [illegible] التشكيكات التي ذكرناه
وكان [illegible] اذا كانت [illegible] المذكورة [illegible] الجمهور [illegible] الالفاظ [illegible]
[illegible] المادة في الصورة فان [illegible] هذا الاشتباه الواقع الذي [illegible]

وجود الاصطلاح الذي عندنا بهذا الاصطلاح الشبيه [illegible] بلد الروم في الشيء ما [illegible]
وهذا فان هذا القول شديد الشبه بالاول انما هو لفظ الجوهر في شيء يكون المادة [illegible]
بصفة وهذا على المادة التي بها الشيء بالصورة هي التي يبعثها وبعضها [illegible]
من ان هذه المادة في طباعها ان تستبدل صورة فتقوم بها لكن هذه الصورة لكن الصورة ليست [illegible]
منها فيكون ذلك قد امكن لها هذه الصورة واما العرض فيجوز [illegible] ما هو متقوم بالموضوع [illegible]
الانتقال عنه لم يصل منه هذا القول الى المادة التي بها الشيء يحصل [illegible]
[illegible] وايضا البرهان فيها [illegible] المادة [illegible] الصورة [illegible]
عن هذه الصورة [illegible] لا [illegible] في القرب وهو انا قلنا ان المادة لكونها مادة لا
يلزمها ان تكون متعلقة بمقارنة بعض [illegible] بل ربما [illegible] او طبيعية [illegible]
بعد كونها مادة واما العرض فمتعلق بالموضوع لازم معانيه [illegible] عرضا وهذا [illegible]
مما يشكل [illegible] الاعراض التي لا تفارق ولا يوجد الجوهر [illegible] الكيفيات [illegible]
تفارق لان الجوهر يتقوم بالكون فيها حتى لا يصح قوامه دونها [illegible]
بالفعل واما العرض فان معنى انه لا يفارق انه لا يصح قوامه [illegible] مستغنيا
لا يفارق واما المفرق الذي [illegible] الرسم فليس فرق بين الجوهر والعرض فان العرض
قد يفرده الوهم عن الجوهر ومما يشكل على هذا الرسم هو ان من الاعراض ما يفارق الجوهر
بطلانه وقد قلتم ان العرض لا يفارق الجوهر [illegible] انا نعني بهذا انه لا يفارق [illegible]
واما انه يفارق بان يبقى الجوهر ويبطل العرض فذلك مما لا ننكره الا ترى انا قلنا لا يصح
ان يكون له قوام دون ما هو فيه ومما يشكل به عليه هذا ان [illegible] الرائحة [illegible]
فيجب ان لا تقوم مفارقة التفاحة وترى الرائحة تقوم مفارقة للتفاحة [illegible]
[illegible] الرائحة ليست اذا وجدت في الهواء عن التفاحة فقد انتقلت عن التفاحة

ورائحة التفاحة

ورائحة التفاحة ولا الحرارة اذا وجدتا في الهواء عن النار فقد انتقلتا عن النار وتركت النار
بل ذلك اما على سبيل حدوث حرارة اخرى [illegible] في الهواء واما على سبيل انفصال اجزاء
متحللة منها في الهواء والعالم الطبيعي يصحح الحق في ذلك فلو كان صحيحا ان الهواء اذا [illegible]
اذا صار يكون مع النار والتفاح قد انتزعتا كيفيتهما وحينئذ تلك الكيفية
وكان صحيحا مع ذلك ان الكيفيتين لم تعدما من النار والتفاح عند ما بدا انتقالهما وحصلتا
في الهواء ابتداء بل الذي كان في النار والهواء قد انتقل بعينه عنه [illegible] مثله
[illegible] لكن العالم الطبيعي يبين ان الامر ليس على هذه الصورة فاذا لم تكن هذه المقدمة [illegible]
لم تلزم هذه المناقضة وقضى المنطقي ان يعرف ان هذا لا يلزم واما ان هذا [illegible]
فاشتغال المنطقي بشرحه وبيانه على ما جرت به العادة خروج عن صناعته من غير ان يكون
ان [illegible] وقد ربما تقع بين قول على وجود [illegible]
اي شيء بادي فيقول الان انه اذا حمل شيء على شيء حمل القول على موضوع ثم حمل ذلك [illegible]
[illegible] القول على موضوع حتى يكون [illegible] فان هذا الذي قيل على [illegible]
[illegible] الشيء الذي حمل عليه القول الاول [illegible] ان الحيوان [illegible] على الانسان حمل القول على [illegible]
قيل الانسان [illegible] هذا القول [illegible] فان الحيوان [illegible] على زيد هذا القول [illegible]
زيد حيوان [illegible] مع الحيوان [illegible] هذا الحيوان يحمل عليه لان الحيوان [illegible]
الانسان [illegible] الانسان [illegible] حيوان [illegible] قبل الانسان [illegible] على هذا [illegible]
ان الجنس يحمل على الحيوان والحيوان يحمل على الانسان والجنس لا يحمل على الانسان [illegible]
الجنس [illegible] الحيوان حمل [illegible] طبيعة الحيوان [illegible] جنس وكان [illegible]
يحمل عليه الجنس [illegible] الكلي لكان [illegible] ولكان كل حيوان جنسا كما انه لما كانت طبيعة
الحيوان يحمل عليها الجسم حين كان كل حيوان جسما كان الانسان لا محالة جسما الا ان الذي يحمل

ما بالجنسية هو طبيعة الحيوان من حيث انها باعتبار [illegible] بالفعل وتلك الاعتبار بتجريد [illegible]
بشرط الانضمام الشركة فيها وانضمام هذا التجريد فيها اعتبار الحصول [illegible] الحيوان ما هو حيوان [illegible]
الذي هو طبيعة الحيوانية فان الحيوان بما هو حيوان [illegible] بلا شرط تجريد او [illegible] بشرط [illegible]
الحيوان بشرط التجريد [illegible] لان الحيوان بلا شرط يصلح ان يقترن به شرط التجريد [illegible]
[illegible] عن الخواص المنوعة والمشخصة ويصلح ان يقترن به شرط الخلط فيقترن بالخواص المنوعة
والمشخصة واما اذا اخذ بشرط التجريد لم يصلح ان يقترن به [illegible] فلا يكون
محمولا ولا يصلح [illegible] واما الثاني [illegible] لا يجتمع مع شرط التجريد [illegible]
لا بشرط التجريد ولا بشرط الخلط [illegible] الطبيعة الحيوانية بشرط التجريد باعتبار الحصول [illegible]
اذا اعتبرها الذهن بشرطان لا خلط بالفعل وقبول خلط بالقوة لعدم مقارن [illegible]
مثل فصل النوع او عوارض جزئية مشخصة [illegible] اذا اعتبر [illegible] بشرط خلط
بشرط الخلط فلما كان الموضوع الجنسي حيوانا بشرط الخلط وبشرط التجريد لم يكن [illegible]
بشرط الخلط وبشرط التجريد محمولا على الانسان بل بلا شرط خلط [illegible]
الذي هو محمول على الانسان ثم الجنسية عرض [illegible] الطبيعة موجودة [illegible]
موضوع واما الجنس [illegible] الطبيعة [illegible]
قول العرض على [illegible] الحامل على الموضوع [illegible]
[illegible] الابيض على [illegible] ولو كان الشيء الذي [illegible] على الانسان
لم يكن يمنع كون الجنس بهذه الصفة من ان يحمل على الانسان وهذا [illegible]
وبالحقيقة ان هذا يرجع الى ان الطرف الاكبر يحمل على بعض الاوسط وعلى البعض الذي
يحمل على الطرف الاصغر [illegible] في هذه الامثلة [illegible]
[illegible] حتى يكون الطرف الاكبر على بعض [illegible] في اتفاق [illegible]

الاكبر

الاكبر على الاصغر فان الناطق يحمل على بعض الحيوان [illegible] والحيوان يحمل على كل فرس [illegible]
ان يحمل الناطق على الفرس [illegible] ولو اتفق ان كان بدل الجنس شيء اخر هو على حكم الجنس [illegible]
[illegible] العموم وكان يحمل على كل الواسطة ما كان يمنع كونه [illegible] ان يحمل على ما تحت الواسطة
فان كان [illegible] نسبة الطرف الذي هو مكان الحيوان ونسبة الطرف الاكبر الى الاوسط الذي
هو مكان الانسان ونسبة الواسطة الى الطرف الاخر الذي هو مكان [illegible] لم [illegible] الاصغر [illegible]
الطرف الاكبر صادق على الاوسط والاوسط موجود في الاصغر فان الجواب [illegible]
جوابان احدهما انا [illegible] على الاخر لا في الاخر ومثال ذلك ان اللون محمول على الابيض حمل المحمول
على الموضوع والابيض محمول على الطائر [illegible] موضوع فاولا اللون لا يحمل
على [illegible] لانه ليس من [illegible] ما يقولون [illegible] هذه اللفظة
[illegible] المحمول في الموضوع [illegible] هذا [illegible]
من قولهم ان المقول على [illegible] والموجود في [illegible] الاسم [illegible]
ان [illegible] معناه [illegible] الموضوع [illegible] اذا كان [illegible]
كالفلسفة موجود في موضوع اي في النفس [illegible] النفس فلسفة [illegible]
فلم [illegible] مثلا [illegible] عرضا وكان [illegible]
[illegible] العادة ان يعطي [illegible] معناها [illegible]
ذلك في العادة [illegible] اصطلاح [illegible]
[illegible] الحمل [illegible]
فالجواب [illegible] في بعض المواضع [illegible] وفي بعض المواضع قد يحمل [illegible] الابيض
على [illegible] الابيض [illegible] هذا [illegible]
[illegible]

الباحث يقال على باحث او باحث ما موجود في البيضاء ثم الباحث ابيض موجود في البيضاء فعلى
لا يتمارى فيه ان المثال فان اللون ابيض موجود في البيضاء وان معنى الابيض شيئا ذا بياض
الابيض موجود في البيضاء على رأي من ادعى ان يوضع عرضيا او يدل على ما سبق مثاله
القضي لما اورده من يتكلم على كلامه فاما نحن فنقول ان الاول لا يكون على الحال
في الثالث فان الشي اذا كان فيه اللون الابيض كان فيه جميع الامور التي يقال على اللون قولا كليا
ويوصف بها اللون وصفا عاما ما دام الامكان في ذلك الشي باقيا لم يكن فيه لون وكان ذلك الشي
ليس بملون فلم يكن حمل اللون على الباحث كما بل الحق انه متى وجد فيه طبيعة عرض من الاعراض وجد
فيه طبايع الامور التي يوصف بها ذلك العرض وصفا كليا لكن اذا كان ذلك المعنى [illegible] على
وعلى موضوعه ان امكن ان يكون ذلك المعنى شيئا عاما للموضوع ما ومحمولا عليه فيجب ان يوجد ذلك
موضوعه لا من جهة العرض بل الذي من جهة العرض لا يحمل عليه بل بان ذلك فيه مثلا انه اذا كان
مثلا يحمل على العرض ويحمل على جنس ان الباحث واحد وكان الواحد يحمل على العرض وجوهر في
كجوهر في جهة الحيثية لكان الامر على ما هو عليه ولو كان مع ذلك لا يكون العرض جزءا من ماهية
الموضوع ولا من المركب كما ان الشي جوهر من جهة ما هو المركب ليس جزءا من المادة والصورة
وعلى موضوعه فان الواحد قد يمتنع ان يحمل على الموضوع فقط الا انه ليس من جهة الباحث لا ان الواحد
الذي يقال على الباحث هو هو الباحث اذ الباحث هو ذلك الواحد فاذن الباحث في موضوعه بذلك
هو في ذلك الموضوع لا محمولا عليه حتى يكون من حيث ذلك الباحث واحدا الا من جهة [illegible]
لا واحد الا كان في نفسه احدا فهو واحد اخر فالواحد يقال على الموضوع في نفسه يوجد فيه من حيث
باخصيته ذلك الواحد الذي هو الباحث ليس هو الواحد الذي هو الموضوع بالحقيقة هذا كالجوهر
يحمل على الانسان ويحمل على نفس الجوهر الذي هو فيه لا يحمل عليه بل هو موجود فيه ولكان كونه الجوهر لا كونه
العرض فتبين انه لا يمتنع ان يكون الشي عرضا بنفسه وشي لم يوجد فيه [illegible] مثال الصفة

فتكون الصفة

فتكون الصفة محمولة عليه من جهة وموجودة فيه من جهة فان لم يوجد شي من هذا القبيل فالمانع
عرفه للمتقدمين ان هذا القسم لا يفضل النسبة المذكورة واما اذا كان الوصف المحمول على العرض خاصا
لا يشاركه ذلك الطبيعة غيره فانه يكون موجودا في الموضوع لا غيره اما اذا قلنا الفقيه فجعلنا العرض
موجودا في الطرف الاوسط محمولا على الحيوان الشخصي بانه تارة يحمل حملا على كل الباحث في القضية
القضية على نفسها فالباحث في نفسها وتارة لا يحمل كالجنس في الحيوان والحيوان على الانسان
والجنس لا يحمل على الانسان ويجب ان تتذكر ما قلنا ان الجنس لا يحمل على الحيوان الذي هو بعينه
محمول على الانسان فلا تكون الواسطة واحدة بعينها وانما يجب ان يحفظ وحدة الواسطة
وان الحق هو ان الواسطة اذا كانت واحدة فان الموجود في الواسطة اذا كان موجودا فيها
كان موجودا في الطرف الاصغر وان كان في بعضها انه في الواسطة لم يجب ان يكون فيهما
ولا في غيره ولم يخرج المثال المورد من الجنس من ان يكون من جملة ما الحمل فيه على بعض [illegible]
ولم يجب ان يوجد الامران الاخيرين اي في هذه الامثلة فانا اذا اعتبرت الحيوان لغوا
في جنس فهو كل تعريف الساذج كليهما واعلم ان الطرف اذا كان على الاوسط والاوسط على الاصغر
ولم يكن القول في شي منهما على معنى الذاتي فالطرف الاكبر ايضا يكون محمولا على الاصغر مثال ذلك
كالضاحك على كل انسان والماشي على كل ضاحك فالماشي على كل انسان فان كان الطرف الاكبر موجودا في
الواسطة والواسطة موجودة في الاصغر فالجواب المشهور فيه ان هذا ممتنع في المثال العرض
يحمل على العرض فاذا كانت الواسطة عرضا والحق ان يكون الطرف الاكبر عرضا في الواسطة فيكون
عرضا في عرض فهذا الذي يقولونه شي لم يجب [illegible] العرض ولا قام عليه برهان اما انه لا يجب
حد العرض فلان العرض قد قيل انه الموجود في شي بهذه الصفة ولم يتبين ان ذلك الشي جوهر
لا غير او عرض واما البرهان فلم يحاولوا اقامته فهو غلطهم ولا في ما زعموه ولا
هو ايضا في نفسه ما يصح عليه البرهان فان الحق هو نقيض هذه الدعوى لا انهم يكونون [illegible]

ان هذا يعرض في بعضها ان الحق نقيض هذه الدعوى بل لان كثيرا من الاعراض انما يوجد في الجواهر
بتوسط الاعراض الاخرى كما بين الخط والسطح فان الملاسة توجد في الجسم لانها في السطح
التثليث يوجد في الجسم لانه في السطح وكونه مشفا يوجد في الجسم لانه في اللون وليس ان كان الوجود
في السطح لا يوجد الا في الجسم الذي فيه السطح فيكون ايضا موجودا في الجسم مع ان يكون موجودا في
السطح كما ان قوى الحيوان على اختلافها لا يمنع ان يكون منها ما هو مختص بالانسان او ببعض
اشخاص الناس بل بحيوان يجمع القوتان او الوجودان معا لكن احدهما اولا والثاني ثانيا فان قال
قوم حركة السطح لازمة في الجسم الزمان بعرض الحركة او لازمة للحركة وهذه الامور بين [illegible]
بل انما يعرض للعرض يكون هو والعرض كلاهما في موضوع العرض لكون الشيء في شيء آخر
مفارقا الذي يكون ايضا الوجود في موضوع هو موجود في موضوع ثان موجود في الموضوع الثاني
بالحقيقة الموضوع الذي يجب ان يكون ان يكون الموضوع هو الموضوع الذي هو الجوهر
فقول على موضوعات كالسواد والبياض هي اعراض في الزمان موجود في الحركة وهي ايضا عرض
الموضوعات التي هي الجواهر فامثلتها ظاهرة ولنرجع الى الراس فنقول كل ذاتين يحصل الواحد
في الآخر حصولا ما [illegible]
ويكون [illegible]
فانه [illegible]
يتقوم به [illegible]
في ذاته في محل لكن محل الصورة يسمى مادة ومحل الآخر يسمى موضوعا
فيجب ان نقول ان من قال ان شيئا واحدا يكون عرضا وجوهرا من جهتين [illegible]
العرض في الجوهر [illegible] الاشكال الواقع في الفرق بين العرض [illegible]
ايضا في موضوع اذ كان الموضوع [illegible] على المادة بل على المعنى الذي

يعم الموضوع

يعم الموضوع والمادة فيحتمل ان يتصور [illegible] الموضوع الذي [illegible]
وسمعوا ان الفصول [illegible] ان يكون [illegible] من جهة ان اسم الكيفية اسم مشترك
ستعرف تفصيله في الفلسفة الاولى ثم انهم قد سمعوا ان فصول الجواهر جواهر وسمعوا ان فصول
الجواهر كيفيات ولم يعلموا ان فصول الجواهر انما تسمى بهذا الاسم بالاشتراك فظنوا ان الكيفية
التي هي المقولة التي نذكرها بعد تكون محمولة على فصول الجواهر وكانت هذه الكيفية عندهم
عرضا فصارت فصول الجواهر اعراضا عندهم وكانت فصول الجواهر بنفسها عندهم جواهر فكان الشيء الواحد
عرضا وجوهرا وايضا كانت الصورة [illegible] فكانت عرضا وكانت في الجوهر المركب
فكانت جوهرا لانها جزء الجوهر وجزء الجوهر جوهر فكان الشيء الواحد جوهرا وعرضا والبياض ايضا جزء من الابيض
الابيض مجموع جوهر وبياض فالبياض موجود في الابيض الذي هو جوهر وجزء الجزء فلم يكن [illegible]
نحو وجود العرض في الشيء فهو ايضا اذن جوهر وهو بعينه في موضوع عرض اذ هو [illegible]
طائفة منهم · ذلك فهو [illegible] حقيقة وظنوا ان شيئا واحدا يكون جوهرا وعرضا واما نحن فنقول ان هذا
مستحيل فاسد وان هذه الظنون كلها فاسدة فنقول اولا انا نعني بالجوهر الشيء الذي حقيقة
ذاته توجد [illegible] ان يكون في موضوع البتة او حقيقة ذاته لا توجد في شيء البتة كجزء منه
يكون مع ذلك بحيث لا يمكن مفارقته [illegible] وان العرض هو الامر الذي وجوده
من ان يكون في شيء من هذه الاشياء بهذه الصفة اعني ان هيئته لا تحصل موجودة الا ان يكون لها
شيء هو في ذلك الشيء بهذه الصفة واذن الاشياء على قسمين شيء في الآخر وحقيقته مستغنية
عن ان يكون في شيء من الاشياء كهو الشيء في موضوع وشيء لا بد ان يكون في شيء من الاشياء
بهذه الصفة فكل شيء اما جوهر واما عرض واذن من الممتنع ان يكون شيء واحد بعينه مستغنيا في
الوجود الا ان يكون في شيء من الاشياء هو فيه كالشيء في الموضوع ويكون مع ذلك بعينه غير
مستغن الا ان يكون في شيء من الاشياء التي هو فيه كالشيء في الموضوع فلنرجع الى الاشياء

هو عرض وجوهر فلم يرجع الى شكوك ... ولا نقول ان الصورة ليس لها موضوع البتة بل انها
اما ان تكون في المادة واما ان تكون في المركب وهي في المركب كجزء منه فليست كالشيء في
الموضوع واما في المادة فقد بينا انها ليست فيها كالشيء في الموضوع اذ لا يكون لها قوام
في شيء يتوهم انها فيه كالشيء في الموضوع الا فيهذين وقد علم انها ليست في شيء من الاشيا
غير هذين كالشيء في الموضوع فانها تحتاج ذاتها ان تكون في شيء من الاشيا كالشيء
في الموضوع فليست الصورة عرضا البتة بل هي جوهر على الاطلاق فان الطبيعة التي هي
في النار اعني هذه الكيفية المحسوسة وجوهرها في النار كالجزء في المركب وهي في مادة لا
لا كالشيء في موضوع بل كالشيء في مادة وفصول الجواهر اعني الفصول البسيطة التي لا تحمل على الجواهر
التي هي مثل النطق وعن ذلك فانها ايضا ليست في شيء من الاشيا كما يكون العرض في الموضوع
لا في النوع فانه جزء منه ولا في الجنس فان طبيعة الجنس الحقيقية ليست موضوعا فلما ذكرنا
نعلم في موضعه ثم ولو كان للجنس طبيعة معينة منفردة يتقوم بالفصل خارج كان
الجنس كالمادة التي انما يتقوم بالصورة بالفصل وكان الفصل كالصورة فلم يكن عرضا
ولا في المقولات التي كانت هي الكيفية بل ان قيل الكيفية فهو باشتراك الاسم فان الكيفية
تقال باشتراك الاسم على اشيا تقع في مقولات مختلفة فيقال كيفية على كل ما به يجعل
يجعل شيئا بحصة بكيفية ولو كان ... باشتراك الاسم ليست المقولة
الاولى ... الاسم المشترك الذي ... المعنى شرطا ان يكون
بموضوع فان الاسم المشترك لا يكون جنسا البتة وقولهم ان العرض في المركب هو فيه كجزء
وكل ما هو في شيء لا كجزء فليس هو عرضا فيه وكل ما ليس عرضا فيه فهو جوهر فيه فهو قياسان
مركبان قد جعلا قياسا واحدا وفيهما مقدمات ثلث اي ان الضرب الثاني فقولهم ان
العرض في المركب ليس كجزء منه مسلم صحيح وقوله وكل ما هو في شيء لا كجزء منه فليس عرضا فيه

ان عني

ان عني به ان كل ما هو في المركب لا كجزء منه فليس في نفسه عرضا وهو فيه فهو غير مسلم فانه اذا كان فيه
لا كجزء منه لم يخل اما ان يكون شيئا مستغنيا عما يحل فيه موضوعا فيكون ح فيه لا كجزء منه ومع هذا
موضوع هو فيه وان لم يكن مستغنيا كان جوهرا او هو فيه وان لم يعن هذا بل عنى انه لا يكون
هو فيه على ان ذلك موضوعه وهو فيه فهو صحيح فيجعل صحيحا ويكون التقدير ان العرض ليس في المركب
على ان المركب موضوعه فهو فيه موضوع ثم المقدمة الثالثة وهي ان كل ما كان عرضا فيه فهو — في شيء وليس في
جوهر فيه ... ان كل شيء في شيء وليس في نفسه عرضا وهو فيه فهو جوهر
هو فيه فهذا مسلم والثاني ان كل شيء هو في شيء ليس في على ان ذلك الشيء موضوع يكون
هو فيه كون العرض فيجب ان يكون بالقياس اليه جوهرا فهذا غير صحيح وذلك انه — في موضوع ثم
ليس اذا لم يكن الشيء عرضا في الشيء الذي هو فيه كالجزء يجب ان يصير جوهرا فيه فانه
ليس اذا لم يكن عرضا في شيء هو فيه فهو جوهر فيه بل اذا لم يكن عرضا في نفسه فهو جوهر في نفسه
اذ لم يكن الجوهر الا ... موضوع هو في المركب ... معين بل ما كان ليس في موضوع
البتة ... كذا كائنا في موضوع لا يثبت انه ليس في شيء من الاشيا كائنا في موضوع
فلو كان انما كان الشيء ليس في شيء هو فيه كائنا على معنى كون الشيء في الموضوع كان ذلك
يعطيه الجوهرية بالقياس الى ذلك الشيء لكان هذا القدر يجعله جوهرا فيه لكان
معنى الجوهرية هو انه ليس في شيء من الاشيا البتة كائنا في موضوع لا انه ليس في شيء كذا
كائنا في موضوع فبين انه اذا لم يكن الشيء في شيء كائنا في موضوع كان من الواجب ان
ينظر بعد ذلك فان كان ليس في شيء من الاشيا البتة كائنا في موضوع فهو جوهر وان كان في
شيء لم يوجد كالشيء في موضوع ثم لم يكن في هذا الشيء ولا في الفصل لكن على انه في موضوع بل على
انه في المركب وفي الجنس او غير ذلك فالشيء عرض كما ان الجوهرية لم تكن لاجل ان الشيء
بالقياس الى شيء ليس في موضوع بل لانه في نفسه كذلك كما ان العرضية ليست لان الشيء

بالقياس الى شي بعينه هو في موضوع او ليس هو في موضوع بل الامر في نفسه محتاج الى موضوع
ما كيف كان واي شي كان فاذا كان امر ذلك مفتقر عرض وان لم يكن [illegible] الشي هو [illegible]
وكان هو في هذا الشي لا على انه في موضوع فليس يمنع ذلك انه في نفسه في موضوع [illegible]
عرض لا [illegible] نفسه في موضوع ثم العرضية والجوهرية اعني كون الشي عرضيا للشي او جوهريا
له فقد لعلها يكون على هذا الاعتبار فانه اذا اضيف الى شي كان فيه كان الشي في الموضوع
فهو جوهر [illegible] عرض [illegible] انه قد حصل [illegible] في موضوع لا انه [illegible] في الموضوع
فذلك العقل انه يحتاج في نفسه الى موضوع ما اذا [illegible] الى هذا الموضوع ولما عرض فهو له
بالقياس الى هذا الموضوع فانه بالقياس الى هذا الموضوع غير مقوم له ولا جزء [illegible]
فهو عرض في الشي لانه في نفسه مفتقر الى موضوع [illegible] كذا واما
اتفق ان كان الموضوع هذا او ليس [illegible] فهو عرض [illegible] هذا ان [illegible] وان
[illegible] في هذا الموضع فاعتبارهما مختلفان ولكل واحد منهما مثال [illegible]
المثال اما للعرض فالجوهر واما للعرضي فالجوهر الذاتي سواء كان جوهرا [illegible]
للانسان او عرضا كاللون للسواد بعد ان يكون [illegible] فاذا كان [illegible]
في شي لا [illegible]
الذاتي فان ذلك كل شي كان عرضا او جوهرا فقد يسمى [illegible] ان يكون لفظ الجوهر [illegible]
[illegible] الجوهري [illegible]
الجوهري [illegible] الجوهر [illegible]
[illegible] كانهم اخذوا الجوهر [illegible]
جوهرا بالقياس الى الشي وان كان جوهرا بالقياس الى الشي الذي هو فيه ونقول
من راس [illegible] قلنا ان الشي اذا قيس الى شي هو فيه [illegible] اما ان يكون غير

على انه

على انه في موضوع او على انه موضوع او لا يكون فان كان [illegible]
[illegible] فهو جوهر [illegible] هذا المذهب [illegible] الكنا [illegible]
الشي اذا كان في نفسه غير مفتقر الى موضوع [illegible] هذا الذي هو فيه [illegible] في شي
[illegible] فهو جوهر وان كان في نفسه محتاجا الى موضوع يكون [illegible] شي [illegible]
الموضوع كان هذا [illegible] فهو عرض [illegible] هذا [illegible]
شيئا [illegible] يكون جوهرا او عرضا فقد [illegible] من المقالة الاولى من الفن [illegible]

[illegible] الاجناس وفصولها المقومة والمقسمة وتقسيم هذه الاجناس العشر العالية [illegible]
قسمة [illegible] الى [illegible] ابتداء [illegible] عشرة لا تدخل تحت جنس واحد [illegible]
بعضها في بعض [illegible] ان الاجناس العالية لا توجد لها فصول مقومة
[illegible] تنفصل [illegible] انما كان تكون لها فصول مقومة لو كانت لها اجناس [illegible]
[illegible] منها داخل [illegible] فتحتاج ان تنفصل في جواهرها [illegible]
في [illegible] لكن انما توجد لها الفصول المقسمة والانواع السافلة لا توجد لها
فصول مقسمة [illegible] فلا تكون لها [illegible] وانما تكون لها فصول مقسمة
[illegible] ان تكون [illegible] انواع تحتها واما الاجناس والانواع المتوسطة فانها هي التي
توجد لها فصول مقومة وفصول مقسمة ففصولها المقومة هي التي تقوم اجناسا [illegible]
وفصولها المقسمة هي التي تقوم انواعا تحتها وكل ما [illegible] هو فوقه [illegible]
[illegible] لكن [illegible] الاول [illegible] الجنس [illegible] وكل ما [illegible] جنسا او نوعا
هو تحت [illegible] يقسم ما فوقه لكن [illegible] فان [illegible]
يقسم الحيوان [illegible] ويقسم الجسم [illegible] فان الجسم [illegible]



حيوانا لم يستعد للانفصال بالنطق ومع ذلك فان الغير الناطق الذي تحت الحيوان لا يقف
يدل عليه بالجهة وان لم تكن الجهة بالحقيقة فصلا مقوما فاذا قسمت الجهة مقام الجزء
بما قسم الجسم كما قسمت قسمة الحيوان فانك تقول كل حيوان اما ناطق واما اعجم تقف عنده
ولا تقول كل جسم اما ناطق واما اعجم وتقف عنده لان النبات والجماد جسم ليس بناطق
ولا اعجم فان قسمت الجسم الى ناطق وغير ناطق قسمة يكمل معها الكلام لم يكن غير الناطق
دالا على المعنى الذي يقصده في قولنا حيوان غير ناطق فيجتمع من هذا ان الفصل
المقسم للجنس لا يستقل بما لم يكن مقسما قسمة اولية ولا قسمة مستوفاة والفصول
المقسمة لما فوق في اكثر الامر فانها لا تقسم انقساما بل بنحو مثل الجسم والنفس
فان تحتها لا يقسم شيئا من انواع الجسم والنفس على كثرته فقد يوجد في بعض المواضع
فصول تقسم ما فوق وما تحت معا وجوبا بحيث الشيء في الحيث يكون الجنس فيه
قريبا منه اخذناه فان الحيوان ينقسم بالناطق وغير الناطق قسمة اولية ويقسم بالمائت
وغير المائت قسمة قريبة اولية وكذلك يقسم بالماشي والسابح والطائر فاذا ابتدانا نقسم
باحد هذه الوجوه حتى كان مثلا حيوان ناطق وغير ناطق امكن ان نقسم كل واحد
من القسمين بالمائت وغير المائت واذا ابتدانا نقسم بالماشي والسابح والطائر امكن ان نقسم
الماشي بالناطق وغير الناطق ومع ذلك فان القسمة بالناطق وغير الناطق كان يجوز
ان يلحق الجنس قبل القسمة بالناطق وغير الناطق فكان يصح ان يقسم الحيوان بالمائت
وغير المائت ثم يقسم المائت الى الناطق وغير الناطق وقد يقع بعض الماشي وهاهنا بعض
وغير المائت من الفصول الذاتية او من اللوازم وكذلك الماشي ونظائره من الفصول
الذاتية او من اللوازم وان كان المائت وغير المائت وما ذكر معه من اللوازم العرضية
فلا يكون هذا التداخل في الفصول الذاتية الحقيقية لكن هذا النظر مما يحتاج الى ان تفي به

صناعة

صناعة المنطق فلنوجز الان موضعه والاجناس العالية قد تبين من امرها انها لا يجوز ان
يكون لها فصول مقومة فلا يبعد ان يقع في الاوهام ان الجنس العالي واحد ويكون
كثير الانحصار الكثرة في جامع يحوج الى فصل يقيده لكن الحق هو ان الاجناس العالية
كثيرة كما قيل ولو لا انا نضع هذه الاجناس وضعا ثم نبحث عن امرها لما يحوج اليه التفهيم
من البحث نقول ان جميع المعاني المفردة التي تصلح ان يدل عليها بالالفاظ المفردة
لا تخرج عن احد هذه الالفاظ اما ان يدل على جوهر كقولنا انسان وشجر واما ان يدل على
كمية كقولنا ذو ذراعين واما ان يدل على كيفية كقولنا ابيض واما ان يدل على اضافة
كقولنا اب واما ان يدل على اين كقولنا في السوق واما ان يدل على متى كقولنا كان
امس وعاما اول واما ان يدل على الوضع كقولنا جالس وقائم واما ان يدل على الجدة
والملك كقولنا متنعل ومتسلح واما ان يدل على ان يفعل كقولنا يقطع واما
ان يدل على ان ينفعل كقولنا ينقطع وهذه الامثلة التي اوردناها ليست
تدل التسع منها على المقولات دلالة الاسم بل دلالة المعنى اذ كان هذا العرف ينتقل
منها الى المعنى في الكلام قولنا ابيض ليس اسما للكيفية بل اسما للشيء هو ذو كيفية
هو الجوهر لكن من هيهنا ينتقل الوهم الى الكيفية فان الابيض كما بينا وذكرنا مما يعرف
عند التحليل ان البياض الذي هو مجرد الكيفية والتخيل اسبق الى البياض الامور من العقل
فاذا خطرت ببالك الابيض كان شيئا ذا بياض ثم الحقيقة على البياض دلالة المعنى على
المعنى الامر على الامر فالمقولات ليست هي الابيض بل البياض وكذلك الكمية ليست هي
ذو ذراعين بل نفس طول الذراعين وكذلك الحال في البواقي فالالفاظ التي تدل على
الجوهر تدل على ذات فقط دلالة الاسم ولا تدل على امر غريب البتة لا الذات لا دلالة الاسم
ولا دلالة المعنى واما اذا قلت ناطق فان هذا اللفظ يدل دلالة معنى البياض لا له

الاسم يدل به على معنى آخر فى لغات اخر كما نسمع لفظ البياض فنفهم منه ما درجت فى صفات
الاجسام الى ان ينطبق بالبال شيئا اخر هو الابيض كذلك الحال فى كل واحد من التسعة فالمقولات
التسع هى ما يدل عليه لفظ البياض من المقدار والعدد والابوة والكون فى المكان كقولك فى الدار
والاقدام والكون فى الزمان كقولك الغداة والعمل اشد والوضع كقولك الجالس والجدة والتي
ما يدل عليه التسلح وصدور الفعل بالقطع وقبول الانقطاع ما دام يقطع ولكن
فى امر هذه العشرة كثيرة منها انها هل يمكن ان تنسب كلها الى جنس واحد يكون فوق الجميع
جنسا لها ومنها انها ان لم يمكن ذلك فيها فهل يمكن ان يجعل الجوهر جنسا ويجعل العرض
جنسا واحدا يعم التسعة ومنها انه ان لم يمكن هذا فهل يمكن ان تجمع فى اكثر من اثنين
واقل من عشرة ومنها ان هذه هل تشتمل على جميع الموجودات فلا يشذ منها شىء ولا
يشتمل عليه بل منها امور اخرى لا تدخل فى شىء من المقولات ومنها ان الوجود كيف
الى هذه العشرة مع كون امور اخرى خارجة عنها فنقول اما البحث الاول وهو طلب
نسبة الوجود الى هذه العشرة فان المشهورين من النظار يريدون ان يعدوا وجوه قسمة الوجود
الى الكثرة فيبطلوا وجها وجها منها حتى يبقى ما يؤثرون بقاءه ليبين تقريره وذلك كله
فائدة اذ من المعلوم ان الوجود مقول على هذه العشرة وانما يتكثر فيها تكثر المقول
لا تكثر وجوه اخرى مما يطولون به كلامهم وتكثر المقول يكون على وجوه ثلثة اما ان
يتكثر المتفق الذى هو موضوعات اسم او يتكثر تكثر المتواطئ الذى يشتمل على المتشابه والاسم
او يتكثر المشكك فمن امتنع ان يعقل ان الوجود معنى واحد يعم هذه العشرة فقد خالف
الفطرة وخصوصا اذا قال ان الدليل على اختلاف هذه العشرة فى معنى الوجود ان
الجوهر موجود بذاته والعرض موجود بغيره وان الجوهر موجود لا يحتاج فى وجوده الى
وجود اخر والعرض موجود يحتاج فى وجوده الى ذلك فقد اشترك هذان الشيئان

فى شىء

فى شىء وهو لفظ الوجود ثم فرق بعد ذلك بانه بغيره او بذاته وانه محتاج او غير محتاج
فهذا الوجود المستعمل اولا ان يدل على معنى يجمع الجوهر والعرض وجوهرية جوهر وعرضية عرض فان كان
فقد حصل معنى جامع وان لم يدل على معنى جامع فكيف فارق احدهما الاخر بل الحق ان الواحد
منهما معنى غير معنى الاخر واحدهما بذاته والاخر بغيره فانه ليس يتحصل ان يكون الشىء
الواحد له معنيان احدهما بذاته والاخر بغيره ولا يكون ذلك الفرق بينه وبين ذاته
الا ان يقال انه من حيث له المعنى الذى به انه غيره من حيث له المعنى الاخر الذى له بغيره
وهم لم يسلكوا فى هذا الموضع هذا المسلك ولا هذا انما يحسن ان يعتبر فى هذا الموضع
ولا يمكنهم ان يدلوا على المعنيين المختلفين المشتركين فى غير الوجود فانه لا يمكنهم
يحصلوا معنى يدلون عليه بالوجود فى احدهما غير المعنى الذى يدلون عليه بالوجود
فى الاخر حتى يعودوا فيضيفوا الى احدهما من خارج ذاته بذاته والى الاخر بغيره بل
الحق هو ان الاشياء اشتركت فى الوجود والثبوت فهو معنى محصل عند الذهن وهذا بين
لا يمكن ان يبان ومن ينكره فهو معاند نفسه بان الذى ذكره عن العرض انه بغيره ولو لا انه
لما صح قولنا ان الشىء لا يخرج من طرفى النقيض كان يكون اشياء كثيرة ولم يكن
طرفا واحدا بل الوجود فى جميعها معنى واحد فى المفهوم واذا كان كذلك لم يكن وقوع اسم الوجود
عليه هذه العشرة وقوع الاسم المتفق ولا المتواطئ ووقوع الاسم المشكك فان الوجود فى هذه
العشرة ليست كلها واحدة بل الوجود لبعضها قبل ولبعضها بعد فانت تعلم ان الجوهر
قبل العرض فى الوجود ولبعضها احق ولبعضها ليس باحق فانت تعلم ان الوجود بذاته
احق بالوجود من الموجود بغيره والوجود لبعضها احكم ولبعضها اضعف فان وجود القار منها
كالكمية والكيفية احكم من وجود ما لا استقرار له كالزمان وان ينفعل فليس وقوع الوجود عليها
وقوعا على حد واحد كوقوع طبائع الاجناس على انواعها الذى هو بالتواطؤ المحض

عن جنس لو كان هو اخص ... ابتر جنسا فانه ... [illegible] ... الاشياء الا
المراد ... ولذلك الذات التصورية معنى المثلث ... الشكلية ونسبته الى الوجود وبعد
الشكلية ... معنى المثلث حتى يحصل ان نفهم المثلث انه شكل ... وجب ان يكون
قبل ذلك شكلا ... معنى المثلث لا يمكن الا ان يتصور انه شكل ... الذات ...
انه موجود ولم يحتج في تصور معنى المثلث ان يتصور انه موجود كما يحتاج ان يتصور انه شكل
فالشكل ... المثلث انه مثلث وداخل ... في الذهن ... واما
الوجود فانه لا يتقوم به معنى المثلث فلذلك يمكن ان نفهم معنى المثلث ... في ...
حتى يبرهن انه موجود او يمكن الوجود في الشكل ... لا يمكن ان نتصوره
في ... فلما كان مثل الشكلية ... المعاني المقومة للمهية ... كان مثل الوجود ... المهية
لو كان الوجود لا ... المثلث ... الثلث ...
بل ... الذي يجعل المثلث مثلثا او المثلث ... [illegible] ... الذي
موجودا في الذهن او في خارج الذات ... لا يكون ... [illegible]
... [illegible] ... المهية ... [illegible]
اياه ... يكون المهية ... ان يكون ... خارج ... المهية ... [illegible]
من ... الشكل ... المهية ... الوجود ... [illegible]
... الاسم الموجود ... على العشر ... [illegible]
... المقومة للمهية ... الوجود ... [illegible]
... كان ... [illegible]
النوع ... الجنس ... هذا ... [illegible]
... [illegible]

من خارج ...

... [illegible]

وقد يشكل ... الجنسية عن الوجود فنقول ان كثيرا من الالفاظ قد يقع
على انواع متقدمة ومتاخرة كالكم فانه يقع على المتصل المنفصل ... المتصل ...
... ان الكم بتوسط العدد ... يقع على الاثنين والثلثة والاربعة
وهذه مختلفة التقدم والتاخر وكما يقع الجوهر على الجوهر الاول والجوهر الثاني وكما يقع على البسيط
والمركب لكن الاولى ان ... هذا الشك من بعد هذا الموضع
فان العرض لا يخرج من ... فاما العرض ... [illegible]
التسعة ... [illegible]
... ان امر عام ... كثيرة ... [illegible]
يكون ... [illegible]
... موضوع ... [illegible]
او ... الكون في الزمان ... [illegible]
دون غيره ... زمان ... الزمان ...
الكونين ... الزمان ... الزمان في الموضوع الذي ... الحركة
التي الزمان ... موضوع ... كثيرة ... زمان ...
... الذي ... في زمان ... الاشيا
المتحركة ... الزمان ... عندهم ...
ان كذا ... في زمان ... الزمان ...
... المذهب ... صحيح ... هذا ... [illegible]
لا ... الزمان ... ان الزمان لا ... موضوع ... [illegible]
جوهر واما معرفة الصحيح والباطل من هذه المذاهب ففي صناعة الطبيعيين ولذلك

مقامه

... [illegible]

ما هي غير هذه الثلاثة والثلاثة اما ان يجعل الزمان جوهرا واما ان يجعل بحيث يجعله العرض
بهذا القول لا يعتد به وكذا احتج هؤلاء وقالوا ان حد العرض لا يتناول الاين فان الكون
في الشيء معنى واحد وليس يشترك فيه كثيرون فلا يصلح ان يكون كل واحد منهم موضوعا له ولا الجملة
والاثنان فصاعدا الا الجملة لكن الجواب عن ذلك هو هذا الجواب بعينه فان الشيء والمكان
المجموع لانه ليس المكان الحقيقي فيمتنع الشركة فيه بل هو من قبيل المكان العام فان الكون
كونا فيه بحصة من الاجزاء اذ ليس للسوق بل انما الذي من مقولة الجوهر على انه من [illegible]
بالمكان الذي من مقولة العرض لم يمكنهم ان يجعلوا في جملة اشياء الاين امكان [illegible]
فهو النسبة الى الشيء والامر الذي في الشيء نسبة مخصصة يوافق النسبة الاخرى النوعية
بالعدد واعتبارنا فيهما انما هو بالواحد العددي لا الواحد النوعي وقالوا ايضا ان المضاف
ليس في الجملة موضوعين فليس موجودا في شيء واحد بل في شيئين وقالوا ايضا ان التسلح
معنى في موضوع اذ هو في موضوعين لان موضوعه السلاح واللابس فنقول اما المضاف
فليس على ما حسبوا فيه اما اولا فلان كون الشيء في شيئين فيه لا يمنع كونه في كل واحد منهما
اذا كان لا يمنع كونه في كل واحد منهما فليس كونه في شيئين دافعا لكونه في شيء فانه [illegible]
في شيء واحد فقط كان كون الاب بالابن لا يمنع كونه بالابن واحدا وكون الجنس
مقولا على اشياء لا يمنع كونه مقولا على كل واحد منها في بعض الاشياء قد يكون الوجود في الكثرة
بحيث يمتنع ان يكون في الواحد من تلك الكثرة فهناك لا يكون الوجود في اشياء موجودا في
شيء واحد واما الفرق بين الوجود في موضوع من جهة انه موجود في شيء وبين كون الكل في
الاجزاء ان الكل يكون في اشياء ولا يكون في شيء واحد منها البتة واما الوجود في موضوع
فليس يجب ان يكون موجودا في موضوعات ولكنه يكون مع الشيء موضوع موضوع منها
لا مانع بين الحالين فهذا الشك ما ذهبوا اليه من امر جوهر اضافة واحدة بالعدد متكثرة

بين متضايفين

بين متضايفين اثنين بالعدد مذهبا صحيحا واما الحق فينكشف عن خلال ذلك وسيتبين
كيفيته في مواضع نتكلم فيها في المضاف واما التسلح وما تعلقوا به فالجواب فيه ان التسلح
نسبة ما الى الابس عند السلاح بوصفها التسلح فيقال انه متسلح متسلح هو موضوعه وكان
بالنسبة الى غيره فالتسلح وكان بالنسبة الى الغير فليس بعجب ان يكون في ذلك الغير
فرق بين الوجود في الشيء وبين النسبة الى الشيء بلا معونة لمثل هذه الهذيانات
ان يقال ان العرض ليس بجنس لكان الحق هو ان العرض ليس بجنس لكنهم قالوا اشياء اخر وهو
ان العرض لا يدل على طبيعة البياض والسواد على طبايع سائر الاعراض بل يدل على النسبة
الى ما هو فيه وعلى انه امر يقتضي هذه النسبة والجنس يدل على طبيعة الاشياء في ماهياتها
انفسها الا ان الحق فيها انه من النسبة وهذا قول صحيح والدليل على ذلك ان لفظ
العرضية اما ان يدل على ان الشيء موجود في موضوع فيكون دالا انه على هذه النسبة
او يدل على انه بحيث لا بد له من موضوع فهذا ايضا معنى عرضي وذلك لان نسبة
هذا المعنى الى اكثر الاعراض مثل الكيفية والكمية والوضع نسبة امر غير مقوم لماهياتها
لان ماهياتها تتمثل في الذهن مفهومة ثم نشك في كثير منها فلا نقدر على انها محتاجة الى
موضوع حتى يبرهن في صناعة الفلسفة الاولى حتى ان قوما جعلوا هذه الاشياء
جواهر ونسبة العرض الى هذه كالوجود الى هذه العشرة من حيث ليس داخلا في الماهية
وكان الوجود ليس مقوما لماهية هذه العشرة كذلك العرضية ليست مقومة لماهية هذه
التسعة فلذلك لا تؤخذ في حد شيء منها انه عرض

في تعقب قول من اوجب فيها انقساما او مداخلة واما الذين تكلفوا ان يجعلوا بعض
هذه داخلا في بعض وان يحصروها في مقولات اقل عددا فمنهم من جعل المقولات اربعا
الجوهر والكمية والكيفية والمضاف وجعل الخاص بهم النسبة لانها كلها مضافة ومنهم من جعلها اثنين

السنة في جنس خامس اذ اتحد الاربعة ثم قال والخامس الاطراف التي اخذت من الكيفية شيئا
وبطلانه ان هذا المذهب في غاية الخبط لانه حيث نقل رسوم هذه وجعل اسمها المخلع
انها متباينة وتبين الذي قيل في تباينها ان الدليل على ان الكمية غير الكيفية
ان الجسم ربما ازدادت كميته وحجمه وضعفت كيفيته وبالعكس فالكمية تخالف الكيفية شيئا
فان من لا يسلم تخالف الكمية والكيفية يقول ان كمية ما ازدادت وانتقصت كمية الاخرى
او كيفية ما ازدادت فانتقصت كيفية ما الاخرى بل انما اختلف هذان الاثنان المشار
اليهما يمتنع ان يدخلا في مقولة واحدة فان الاضداد التي لا تجتمع معا بل تتعاقب تجتمع
في مقولة بل في جنس قريب واحد فلا يوجب اختلافهما البالغ تباينهما في المقولات
نعلم ان هذا التنافر الذي بينهما اشد من التنافر بين ما ذكرنا لكن المعول في
معرفة الفصل بين هذه من الرسوم التي وضعها فنعلم ان بعضها غير داخل في بعض
واما ان مدة من هذه هل تدخل في جملة من قبل ان المضاف شيئا على الجواز في شيء
بطلانه فذلك ممن ان تحقق في باب المضاف ان المضاف الحقيقي لا يحمل على شيء من المقولات
الاخرى حمل الجنس لكن يوجد لكل واحد منها ان يعرض له فيكون له بسببه الى شيء
مضافا البعض عنه ان يصير المضاف جنسا له ومعروف ان الشيء لا يصير بسبب الى شيء اخر
في شيء او مع شيء مضاف اليه ولما ان تأخذه بمعنى المتى من حيث له ذلك فيعرض له ان
يكون مهيته من جهة الاعتبار مقولة المضاف المحضة فان كون فلان في الدار
التي هو فيها ابن وهذه النسبة ليست بمضافة بل انما هي اذا اعتبرت بالنسبة الى كل دار تعدد
الموضوع بالابن فعرض له من حيث هو فيه ان يصير مقولة المضاف
من حيث هو محوي تحت الحاوي او من حيث هو ابن فقط بل من حيث الشيء حاوي ومحوي
وقد عرضت له الاضافة كاللباس من حيث لباس شيء ومن حيث انه لابس

او الشيء

اي لا يعرض ان هيئة مقولة القابل التي هي اللباس لا يحصيه له ما هو ماهيته انه لا يتوقف
على كون الشيء في مكان الذي هو نسبة طرف واحد هو نفس كون هيئة مقولة الفعل
غير بل هو موضوع لذلك من حيث يصير نسبة شاملة للطرفين الحاوي والمحوي هذا انما
يتضح لك في باب المضاف حقيقة الاتضاح واما ما يحكى عن الشيخ ابي الحسن واما قول
القائل في الاطراف التي اخذت من الكيفية شيئا انه ينبغي ان يكون يعني ان مقولة يفعل
وينفعل فتكون الكيفية هو الامر الذي يوجب الفعل والانفعال فيكون نسبتين الذي الفاعل
والمنفعل اليهما وفيه ايضا يكون ان يعني مع هذين الوضع ايضا ولذلك بسبب الوضع يلزم الشكل
او يلزم الشكل وانت تعلم ان هذا الكلام مشوش جدا فان لفظ الاطراف لا تدل بهذا الوضع
على معنى محصل والاخذ من الكيفية شيئا ام لفظ مشابه لا تجد تحته معنى مقوما المباينة ولانه
بدل التشكيك فان من افضل احوال المعاني النسبية التي لا يتفق في النوع الا وقع عليها
ان يكون على سبيل التشكيك خطا وبعدها تواطؤ وخصوصا في مثل هذا الوضع اذا اخذ ليس
لمفهوم محصل كالاطراف ولو انا اصطلح هذا اللفظ فقال ان الامور التي لها الى الكيفية
نسبة ما كانت هذه الامور جواهر وكيفيات عرض لها نسبة الى الكيفية ثم تكون الجواهر والكيفيات
تدخلان في مقولة غير مقولتهما بسبب عارض يعرض لهما فيكون دخولهما في تلك المقولة
بالعرض وما دخل في مقولة بالعرض فليست المقولة جنسا له ولا هو نوع من المقولة وانما
ناخذ المقولات بهذا الوضع على انها اجناس انما نبحث عن دخول الاشياء فيها على انها
انواع لها واما على سبيل غير ذلك فلا يمتنع ان يدخل بعض انواع مقولة في اخرى فان
لم يعن هذا وعنى نسبة الجوهر والكيفية او شيء اخر كان الى الكيفية لا فان الجوهر والكيفية
فليست الكيفية اولى بهذا التخصيص من الكمية على ان للطالب ان يطالب فيقول ولم
لم يجعل النسبة الى الكيفيات ايضا مقولة ويلزم ان يجعل النسبة الى كل مقولة مقولة

بعضا بعض المقولات بل اتصالا اشتراكيا فقد يمكن ان يجرى الى المقولة التى هى نسبة

وان قوما اخرين قالوا ان الانفعال هو الكيفية فليس التسخن غير السخونة وما اشبهه

وليس كذلك فان التسخن هو سلوك الى السخونة فان كان التسخن انما كان سخونة فليس

تسخن تلك السخونة بل التسخن انما هو بالقياس الى سخونة مطلوبة وبالجملة فان التسخن هيئة

غير ثابتة والسخونة هيئة ثابتة ولو كان التسخن هو السخونة لكان التكيف انما هو الكيفية وكان طلب الكيفية

كيفية وكان الطالب طالبا لما هو موجود له وهذا بطلانه بين وستتضح لك فى العلم الطبيعى ان

التكيف ليس كيفية فالحرى ان لا يكون التكيف كيفية والتكيف والتسخن انما هو لان يكون

تفعل الكيفية ولو كان التسخن سخونة لكان كل ما كان اسخن فهو متسخن ولكان كل ما يتحرك

يتحرك وسنعلم ان هذا غير واجب [illegible] كما نعلم من امر [illegible]

حركة وقد قال قوم ان مقولتى ان يفعل وان ينفعل يجمعهما جنس واحد هو الحركة وستعلم

فى العلوم الطبيعية ان الحركة غير موضوعة للفاعل والمنفعل بل ان يفعل وان ينفعل

من جملة الحركة اذ حركة وان ينفعل هو من جملة التحريك او تحريك [illegible]

فى ذكر امور [illegible] انها خارجة من العشر عن [illegible]

ولما عارضوا هذه العشرة وتتميم القول فى ذلك وفيها شكوك فى امور تدعى انها خارجة عن

هذه العشرة لا تدخل فيها وان منها امورا هى اعم من عدة منها مثل الحركة فانها تدخل فى

الكيف والكم والاين بحوما ومنها امور مباينة لها كالوحدة التى هى مبدأ العدد والنقطة

التى هى مبدأ الخط والفاد [illegible] مثل الصحيح والصوت وايضا مثل الاعدام كالعمى وما اشبه

ذلك ومنهم من اورد لهذا الباب مثل الجزئيين كالشمال والجنوب والغد والعشا فنقول

اما الحركة فانها ان كانت هى مقولة ان يفعل فان دخلت جنسا وان لم تكن فانه يجب

ان لا يكون جنسا بل يجب ان يكون مقولة على اصنافها بالتشكيك وان يكون

ذلك هو المانع من ان يجعل الحركة نفس مقولة ان ينفعل ان امتنع ذلك ان لم يكن هناك

مانع من هذا القبيل لقولنا ان ينفعل هو بعينه الحركة وسيمر الكلام عليه فى موضع فهذا

ما نقول به فى امر الحركة فاما هذه الاخرى فنقول فيها قولا مجملا ثم نورد ما يخص فى المشهور

نقول فيها الحق فنقول انه ليس كل وجود اشياء لا تدخل فى المقولات مضادا لان المقولات عشر

بل يجوز واحد منها وهو ان يكون اشياء لا تدخل فى احدى المقولات العشر ولها الجنس الاعلى

وهى انواع تحتها واذ ليس يجب فى بادى النظر ان يكون لها ذات موجودة مثل المقولة

هو الحق غير موجود حتى يكون تلك الذات موجودة فليس يجب ان يكون لكل شىء نوع مقول

على كثيرين بالفعل ولو كان ايضا لكل شىء نوع مقول على كثيرين بالعدد لم يجب ان يكون

مع ذلك النوع نوع آخر يشاركه فى مرتبة حتى يكون هناك جنس فلا يمتنع

يكون امور مفردة لا تشاركها فى نوعها او انواع انما هى انواع بالفعل لا جنس فوقها

ولا اجناس لها الا ما فوقها حتى يكون هى انواع اجناس فوقها واذا كان الفعل الاول لا يمتنع

هذا فليس يصح القول الظاهر الا لمسائل تقتضى ان ليس كل ما كانت اشخاص مفردة لا

انواع لها البتة ولا اجناس على الشرط المذكور او انواع لا اجناس لها لم يكن شىء من ذلك

داخلا فى مقولة وكان مع ذلك صحيحا ما قيل من ان المقولات هى هذه العشرة اذ ليس

منها الا مقولة فى نفسها وكان فى مقولة غيرها ومثال هذا انه لو قال قائل انه لا بلاد الا

عشرة بلاد ثم وجد قوم بداة لا يسكنون قرى ولا مدنا فوجودهم خارجا عن هذه البلاد ليس يوجب

ان لا يكون هذه البلاد عشرة فلو سلمنا ان جميع ما اوردوا خارج عن المقولات لم

يكن ذلك موجبا ان لا يكون المقولات عشرا فقط الا ان يصح ان لتلك الاشياء اجناسا

خارجة عن العشرة وبعد ذلك فان الاجوبة المشهورة عن هذه نفصلها ونسلم ان هذه الاشياء

خارجة من العشرة ولا يتكلف فيها الخروج الجواب وخصوصا ما كان يجرى مجرى الشئ كالوحدة

والنقطة والهيولى والصورة وانهم يزعمون ان المبادي لا يدخل في شيء من المقولات فهذه
هذه المبادي هي مبادي المقولات ومبادي المقولات لو دخلت في المقولات لكانت مبادي
لانفسها او بعضها لبعض لم يسلم خروج المبادي عن المقولات لا يجعل النقطة في مقولة واحدة
ويظن ان الوحدة من جملة الكيفيات وان الوحدة مبدا العدد والعدد كم وكذلك النقطة مبدا الخط
الخط كم وكذلك يقولون في الاعدام وانها من مقولات ما كانت اعدامه كالعمى من الكيف
من مقولة ان ينفعل السكون للحركة من مقولة ان ينفعل وكثير منهم من المتحذلقين بالزور
يجعلون الشيء الواحد من مقولات كثيرة فيقولون مثلا ان النقطة من حيث هي طرف
خط فهي من المضاف ومن حيث هي هيئة ما فهي من الكيف فان الشكل من حيث هو
فهو من الجوهر ومن حيث هو متغير له فهو من مقولة ان ينفعل ومن حيث هو محمول على
المقطعين فهو من الاين والتغيير من حيث هو محرك فهو من مقولة ان يفعل
ومن حيث هو للتغيير فهو من المضاف ومن حيث هو في زمان مخصوص فهو من مقولة
متى فعلينا ان نتامل ما يقولونه ما نقدر عليه من هؤلاء الذين اقتصصنا اراءهم فنقول ان الذين
يزعمون ان هذه المبادي مبادي المقولات باسرها لم يبين منها وهو الكم المنفصل
والنقطة ايضا ان كانت مبدا فعلى انها فليست مبدا الكثرة باسرها بل العدد على ما يتبين
في استقصائك العارف فانه ليس حال النقطة كالوحدة فان الوحدة مبدا للعدد على انها
علة ومبدا على انها طرف ونهاية النقطة فانها ليست علة للشيء المقدار بل هي مبدا
على انها طرف وانما يظن ان النقطة علة للخط قوم متقاعدون عن الحقائق الى انهم
التمثيلات والتخييلات التي تستعمل في تفهيم النقطة عن الحركة ومع ذلك فانهما
لو كانتا مبدئين لم يكن نفس كونهما مبدئين يوجب ان لا يكونا اعني النقطة والوحدة
من الكم حتى كان يكون الكم اعم من المتصل والمنفصل اذ يقع على النقطة والوحدة ايضا
وكان

وكان يكونان مبدئين على سبيل المتصل والمنفصل كما هما الان ولم يكونا مبدئين لجميع مقولة الكم
وهل يسلم من جعل النقطة والوحدة في مقولة الكم انهما مبدآن للكثرة باسرها بل هذا انما
من يجعل الكم مقتصرا محمولا على المتصل والمنفصل فقط حتى يكون ما هو مبدا لهما مبدا لجميع ما في المقولة
ولو لم نسلم هذا لظهر لنا ان الوحدة والنقطة ليستا بكثيرين من غير ان يحتاج الى الاعتبار
واذ يتشكك من هذا متشكك فقد يتشكك في ذلك فكيف يقال ان الوحدة والنقطة مبدا
لجميع الكثرة الا ان طريق الحق فيه ما هو انا ننظر فان كان رسم الكثرة يقع على الوحدة والنقطة
وكان القول يصح في العدد انيا وجزء لحد كل واحد من الوحدة والنقطة فالكثرة جنس لهما وكانا
مبدئين ولم يكونا فكانا مبدئين لم يكونا مبدئين لجميع الكثرة بل لما بعدهما او لما كان في
ادنى قولا فغير ذاتي فليست الكثرة جنسا لهما فاذا فعلنا وانت تجد رسم الكثرة غير مقول على
الوحدة والنقطة وتجد رسم الجوهر مقولا على الهيولى والصورة وسياتيك رسم الكثرة
من بعد فاعتبر ما كلفناكه هناك واما رسم الجوهر فقد مرات انه الموجود لا في موضوع نجد
هذا الرسم مقولا على الهيولى والصورة قولا ذاتيا فنجد الهيولى والصورة داخلين في مقولة
الجوهر وهما مبدآن لما يتعلق بالمقولة وهي الاجسام الطبيعية فلا يكون الشيء مبدا مانعا من ان
يشارك ما هو له مبدا في المقولة ولا كونه مبدا موجبا لذلك بل المعتمد اعتبار حال الحد في المقولة
ولو كانت النقطة تمنع ان يشاركها المقادير في الجنس ولا على الذي هو الكم بسبب المبدئية
لكان الخط ايضا يمتنع ان يشاركه السطح والجسم في الجنس الاقرب الذي هو المقدار ولكان
العشرة تمتنع ان يشاركها المائة في الجنس الاقرب الذي هو العدد فان العشرة من المائة
كالوحدة من العشرة نعم فيهما شك واحد في حد ... مفيد بعرفان من احوال المقولة
واحوال ما هو مجهول المعنى ليس بمقولة ما يحتاج اليه حقيقة وهو ان لنا ان نقول الكم ...
ان الموجود ليس بجنس لان ... من المقولات بتقدم وتاخر واختلاف فيجب ان يكون

بعض ما

انه الجوهر جنسا للهيولى والصورة والجسم فان الهيولى والصورة اقدم بالطبع من الجسم فليس قول
الجوهر عليها بالسوية بل هو بتقدم وتاخر وقد يعرض هذا الشك ايضا في عرض الكم فانه
قد يعرض بسبب ان الكميات قبل بعض كالخط فانه قبل السطح والثلاثية فانها قبل
الرباعية وكذلك شيء ان يكون الامر في انواع اخرى من مقولات اخرى فيكون ح الجنس
المانع من كون الهيولى والصورة في جنس الجسم هو المبدئية او الامبدئية بالقصد
الاول بل قول الجنس عليهما وعليه بغير السوية فنقول ان التقدم والتاخر في غير ذلك
يشملهما معنى واحد لا يخلو اما ان يكونا في المفهوم اما من ذلك المعنى او من ذلك المعنى
اوفى مفهوم اخر اما الذي يكون في المفهوم من ذلك المعنى فمثاله تقدم الجوهر على العرض
في المعنى المدلول عليه بلفظ الوجود واذا قيل انهما موجودان فان الوجود للجوهر قبل
للعرض وهو اعني الجوهر علة لان كان العرض موجودا حاصلا له المعنى المفهوم من
الوجود واما الثاني فمثل تقدم الانسان الذي هو الاب على الانسان الذي هو الابن
اللذين هما تحت نوع الانسان معا فان الاب منهما يتقدم بالزمان ويتقدم
بالوجود ولكن الزمان هو داخل في معنى الانسانية ولا الوجود داخلا فيهما لفهم المعنى
فانه من حيث حد الانسان فكلاهما بالسوية والحيوان وحد الانسانية لهذا قبل الزمان
والاخر بعده لا في انها انسانية بل في انها موجودة وانما يجب النظر في الانسانية فليس
احدهما في انه انسان قبل الاخر في انه انسان وعلة له لست اولى في انه موجود انسانا
وبالجملة فانه ليس يجعل زيدا الذي هو ابن عمرو انسانا او بالجملة فان الماهية انسانا
فانه مستحيل ان لا يكون زيدا انسانا الذي لا علة له في انه انسان لا ابوه ولا غيره وليس
بمستحيل ان لا يكون موجودا فلذلك له علة في انه موجود وكذلك الباقي لعل الا الذي
هو لون لكنه ليس اقل انه موجودا ومن حق الجنس ان يقع على انواعه بالسوية فقد تبين ان ذلك

في المعنى

في المعنى المفهوم عنه واما ان اختلفا بالتقدم والتاخر في مفهوم اخر غيره فليس ذلك
بممتنع ولا مانع من ان يشتركا بالشركة في مفهوم الجنس فيكون الجنس جنسا واليك
لا يجعلان تباين الاب للابن في مقولة الجوهر او نوع الانسان لان الاب اقدم منه بالعلية
والزمان وليست انسانيته اقدم من انسانيته في انها انسانية ولا علة لها وكذا الحال
في نسبة الهيولى والصورة الى الجسم فان الهيولى والصورة ليستا سببين لكون الجسم
جوهرا فان الجسم لذاته لا لعلة والعلل ولا بسبب الاسباب اما هو جوهر ومقول عليه معنى
الجوهر لكنه في وجوده يحتاج الى الاسباب في وجوده لا جوهريته شيء في انها جوهرية
تكون علة الجوهرية شيء حتى يصير الجسم بجوهرية المادة والصورة جوهرا اولى
جوهرا موجودا واما الثلاثية ايضا فانها مادة تكون علة كون الرباعية عددا
لشيء في كونها عددا موجودا بل كل واحد من المثالين علة لما بعده في الوجود فقد
يكون وجود شيء علة لوجود شيء اخر وان لم يكن الماهية اولا وبسبب الاخر ثانيا فيكون
تلك ماهية انسانية لان هذه ماهية انسانية كما انه يصح ان يكون العرض موجودا
لان الجوهر موجود ولذلك لا يمنع الوجود جنسا اذ كان معناه يوجد للجوهر قبل
للعرض فلذلك ليس الهيولى ولا الصورة لعلة بان يكون موجودة لا في موضوع ان يكون ح
من الجسم ولا شك في ذلك وانما ان احق بالوجود منه واشد فقد تبين ان
ان تقدم الثلاثة على الاربعة انما هو في الوجود وهو غير معنى العدد ولهذا ذلك في معنى العدد
وكذلك تقدم الهيولى والصورة على المركب في معنى الوجود وهو غير معنى الجوهرية في معنى المقولة
اذ انما يتقدم الانواع ويتاخر بعضها الا بتفسير المعنى اخر يضاف لسببه التقدم
والتاخر وهو الوجود فهذا اصل نافع لك في معرفة الفرق بين تقدم انواع المقولة
بعضها على بعض الذي لا يمنع كون المقولة مقولة لها وبين تقدم اصناف الوجود

ولا يجري مجراه بعضها على بعض الذي يمنع كون الموضوع ما يجري مجراه مقولة لما
قد علمت من تحصيل ما سلف لك ذكره واتضح لك ان الوحدة والنقطة ليستا
من الكم وان المادة والصورة ليستا من الجوهر واما قولهم ان الوحدة في العدد والعدد
من الكم فالوحدة من الكم فهو قول مجازف بين لانه ليس كل شيء يوجد في نوع مقولة
فهو منها فان الاعراض كلها جواهر اذ هي موجودة في انواع الجوهر بل لو كانت الوحدة
موجودة في العدد وجود النوع في الجنس ثم كان العدد نوعا من الكم لكان يجب ان
تكون الوحدة من مقولة الكم فاما اذا كانت الوحدة في العدد وليست بعدد ثم
حمل على العدد شيء فليس يجب ان يحمل عليها فليس ما قيل له حقا او واجبا ولو كان ما قاله
واجبا لكان بالحري ان يكون الانسان انسانا او رجل البقرة بقرة او حيوانا
المبحوث عنه من حال العدم فينكشف اذا عرفت ان العدم قد يقع على الضد وقد يقع
على العدم الذي ليس بضد فاما الاعدام التي يعني بها الاضداد فان الاضداد قد
تستحق عدا كما سنعرفه فهي تشارك المقولة فاما الاعدام الحقيقية فانها ليست ذوات
بل عدم ذوات والمقولات هي مقولات ذوات وامور وجودية والاعدام لها
حصة ما من الوجود والحقيقة وانما وجودها في موضوعها ووجودها بالعرض كما تبين
فان دخلت في مقولة دخلت بالعرض والدخول في المقولة بالعرض ليس دخول النوع
في المقولة لان النوع يدخل في جنسه بالذات واذا لم يكن وقوع المقولة على الشيء
وقوع الجنس لم يكن جنسا له واذا لم يكن جنسا له لم يكن مقولة بالقياس اليه
تشمله شمول المقولة لما تحتها فالاعدام لا تدخل في المقولات واما ما قيل في الشكل — موانع [illegible]
والجنوب(?) في التقدير(?) فينبغي ان تعلم اولا ان ظنون هؤلاء المتعلقين بان الشيء
يدخل في مقولات شتى ظنون فاسدة وذلك لان الحد لشيء واحد وذات الواحدة

والمقولات

والمقولات لما عرض شيء ويستحيل ان يكون الذات والهيئة الواحدة من حيث هي تلك
الذات والهيئة تدخل في مقولة ما وفي مقولة اخرى ليست هي لانها ان تنوعت في ذاتها بانها
جواهر امتنع ان تتقوم بانها ليست بجوهر فان دخلت في مقولة بذاتها ودخلت في اخرى
بالعرض فلم يدخل في الاخرى دخول النوع في الجنس لان الامر الذي بالعرض لا يقوم جوهر
الشيء وما لا يقوم جوهر الشيء لا يكون جنسا له وما لا يكون جنسا للشيء لا يكون مقولة له
وقد يغلط في هذا الباب ويعد هو القائل ان يقول الجسم بما هو جسم حقيقة ذاتية
وبما هو ابيض حقيقة ذات لا محالة ليست هي حقيقة ذات الجسم لكان الجسم جزءا
منها ولو كان معنى الابيض الجسم ابيض لو كان لان الجزء منها لكان الابيض الجسم ابيض ليس
بل هو شيء ابيض لكن بالزمان يكون ذلك الشيء جسما فيجوز ان يكون لهذا الذي هو جسم
ايلا انه مقولة تقع على ذاته واما الابيض فهو شيء غيره وان قارنه ولحقيقة ذات غير حقيقة
ذاته وليست الحقيقة بموجبة ان لا تتغاير الذوات فيجب ان يكون للابيض بما هو ابيض
مقولة تخصه ويكون ذاتية له وهذا الشك ينحل من وجوه ثلثة احدها انه يجب ان يعلم
انه ليس كل معنى اقترن بمعنى يجب ان يحصل لهذا الاجتماع يصلح ان يجعل تحته نوع
في جنس محرم او يحصل جنسا مفردا فاذا كان هذا غير مسلم لم يلزم ما ذهب اليه
المتشكك وهذا يتضح بان هذا غير مسلم فهو من وجهين احدهما انه لو كان هذا
حقا لكان الانسان مع البياض بل الانسان مع الفلاحة سيصير لها مقولة وهي
كلية ويجب لها ان يكون نوعا يحمل على ان صار الانسان جنسا والثاني انه لو كان هذا
حقا لكان يكون الجوهر ماخوذا مع كل مقولة مقولة تحدث على حدة غير المقولات العشر
اذ كان ذلك لا يتعلق بشيء من المقولات التسع والمتواطؤ فان ذلك ما كان يكون فيه
طبيعة ما او ان يكون مكيفا ولا كيفية ولا بمعنى ما وان يكون فيه كم وكان ان الذات

اذا حصلت بالفعل فانما يلحقها [illegible] نوعية محصلة ولا جنسية محصلة لان هيئتها
الذاتية تكون واحدة مستقرة ولا تصير لها هيئة اخرى الا بسبب الاضافات العرضية
اما الوجه الثاني من الوجوه الثلاثة الاول فقولنا ان وضعنا ان مجموع جوهر وكيفية [illegible]
ان يكون داخلا في مقولة فليس يصح ما قالوه من ان الابيض من حيث هو ذو بياض [illegible]
مقولة الكيف فان الكيف ان عني به ذو كيفية فليس البياض في هذه المقولة وذلك انه [illegible]
لا ذات كيفية وان عني بها الكيفية فليس الكيفية البياض هو الابيض [illegible]
[illegible] في المقولة لا [illegible] الكيف الابيض محدودا بالكيفية والبياض واما [illegible]
[illegible] الكيف [illegible] من حيث هو كيفية حقيقية [illegible] فلا يحتاج الى ان يضع غير
مقولة الجوهر فان الشيء الذي هو [illegible] الكيف [illegible] الجوهر [illegible] الواحد الحاصل من [illegible]
وكيف [illegible] يصح اتحاد حقيقي [illegible] من حيث هي واحدة موجودة لا في موضوع [illegible]
كون الجسم الذي هو جزء [illegible] من مقولة الجوهر موجودا لا في موضوع ان لا يكون المجموع
كذلك لا يوجب ان يكون الجزء الثاني وهو الشكل [illegible] فلا يمتنع ان يكون جزء الشيء [illegible]
في المقولة التي يدخل فيها الشيء وكيف [illegible] ان اجزاء الجواهر جواهر [illegible]
بل ان الخمسة جزء العشرة وهي من العدد كالعشرة والخمسة جزء الستة وهي من الستة عدد
ولا يجب ايضا ذلك ضرورة فان الجزء الثاني من الستة اعني الواحد ليس بعدد وكذلك
كانت الجسمية لا [illegible] للابيض فليس [illegible] تلك الالتفاتات اليها ان يجعل جنسها [illegible]
[illegible] يحمل [illegible] فيكون الابيض هو شيء ذو بياض [illegible]
لا محالة في موضوع لكن لقائل ان يقول ان هذا يكون لا [illegible] ولا يكون [illegible]
لهيئة لا انا لا نمنع ان يكون الشيء ذو البياض ليس بجوهر [illegible] ان يكون
العرض [illegible] للعرض [illegible] فقد [illegible] فيما سلف على ان ما كان كذلك [illegible]

لا بد

الكل [illegible]

بل ربما كان لازما واذا كان ما نحن فيه ذكره ليس مقوما للشيء بل هو لازم له [illegible]
[illegible] لا يكون الجوهر [illegible] الشيء ذي البياض كما [illegible] الجسم فان [illegible] هذا [illegible]
[illegible] ليس يجب ان يكون شيء جنس [illegible] لا يكون [illegible]
[illegible] في [illegible] شيء [illegible] واذا [illegible] ان [illegible] كون الشيء ذا بياض [illegible]
الى اتحاد [illegible] كون [illegible] بياض يجعل الشيء محصلا موجودا بالفعل [illegible]
باللون [illegible] الحيوان الحيوان [illegible] انما [illegible] بان [illegible] او كيفية
او شيئا اخر [illegible] ولولا [illegible] الجسمية [illegible] لكن [illegible]
ان يقول ان العشرة [illegible] انما تحصل عشرة بانضياف خمسة الى خمسة [illegible] الاتحاد
حقيقيا ومع ذلك [illegible] نوعا وتكون الخمسة قد تقوم العشرية فنقول ان [illegible]
[illegible] ما يجري مجرى الجنس الى ما يجري مجرى الفصل حتى يتحد طبيعة [illegible]
جميع [illegible] الخمسة بجنس العشرة ولا الاخرى بفصل لها [illegible] العشرة
هو بان يجمع هذا الجمع [illegible] هذا الجمع ولا العشرة خمسة [illegible] واحدة
وانما العشرة عشرة [illegible] بل [illegible]
بالحقيقة [illegible] الجمع الذي [illegible] الشيء [illegible]
[illegible] الحقيقية [illegible] ولذلك نقول ان الخمسة والخمسة لا [illegible]
بل [illegible] ارباب صناعة [illegible] هذه الصناعة هو الوجه [illegible]
بل نقول ان الحيوان والناطق من حيث هذا عام وذلك [illegible]
بل انما [illegible] على [illegible] الاجتماع [illegible] ان يقال في هذا الموضع ان [illegible]
من مقولات الاعراض [illegible] الكثرة [illegible] على [illegible]
كالبياض جوهر [illegible] وجوهر [illegible] الموضع [illegible] الاسما

[illegible]

المشتغلة كقولنا ابيض فان المفهوم منه شيء ذو بياض ولا يدري انه جوهر او عرض او من الفصل
بل يسير البحث المعنى انه ماذا وكيف هو فدار هذا بين الجنس والحقيقة هو الاول بين الرابع هذا
زيادة قول من بعد — في تعريف حال عدد المقولات قد بقي مما يتصل
بالبحث الذي نحن فيه النظر في تصحيح العدد الذي لهذه المقولات وانه اذا لم يكن حصر
الاول فلم يمكن ان يحصلها الى عدد اكثر وهذا شيء عجز او لم يحصل المنطقيين والدعوى فيه
فان السبيل في تصحيح ذلك مما يحوج الى انحاء ثلاثة من النظر احدها ان نبين انه ولا واحد
من هذه المقولات الاولى يحمل على ما تحته حمل الجنس وهذا يحوج الى ان نبين ان حملها على ما تحتها
ليس على سبيل الاتفاق في الاسم وليس على سبيل حمل معنى واحد مختلف بالتقدم والتأخر
يكون على سبيل التشكيك لانه على سبيل حمل اللوازم التي تحمل على ما تحتها بالسوية
من غير اختلاف ولكن لا يكون من المقومات بل يكون من اللوازم او من الامور الاضافية
التي لا يتقوم بها ماهية شيء فاذا اثبتوا ان حمل المقول الاعلى على ما جعلوه انواعا له هو حمل
واحد مقوم لماهية تلك الانواع وليس على سبيل احد الوجوه المشار اليها كان كل واحد منها
جنسا لما تحته بالحقيقة الحمل نوعا ولم يكن نسبة واحدة الى ما جعل نوعا له كنسبة العرض
الى التسعة او نسبة الوجود الى العشرة او نسبة النسبة الى عدة منها كالاين ومتى والجدة
والفعل والانفعال فانه اذا كانت الكيفية مثلا ليست تقع على الاشياء المحمولة انواعا لها
على شرائط وقوع الجنس ولكنها كانت تقع عليها على سبيل اللوازم وكانت بعينه
لم يكن جنسا لما تحتها بل كان حال ما تحتها على ما هي عليه من ما تحتها حال مقوم
ما تحتها بالحقيقة هو الجنس الاعلى وكان مثلا الجنس الواحد منها هو الذي يسمى كيفية
انفعالية وانفعالات والجنس الاخر مثل الملكات والحالات وكانت الكيفية تقال
على هذه لا على سبيل قول الجنس بل على سبيل اللوازم فكان عدد الاجناس التي هي

لعناصر ما فيه هو العلة المذكورة في هذا الوجه من تدقيق النظر هو شيء لم يشتغل به احد من سلف
والوجه الثاني ان يبين ان لا يخرج شيء من هذه المذكورات بقسمة الوجود الى ان ينتهي القسمة
المحصلة الى هذه وان يوجه فيه اما التقويم الذاتي فهو ما لم يبلغنا عنهم فيه شيء حقيقي
يستوفي ما قالوا فيه بعد والثالث ان يبينوا وجه لحوق القسمة بها لانه يستحيل ان يكون
جنس غير هذه الاجناس لكان له متأخر السبيل انهم لم يحملوا شيئا يعتد به في ذلك
ونشتغل الان فنذكر لمعاد او اعلانا من انحاء القسمة المشهورة غيره ونتأمل حالها ثم نخلف
قسمة تقرب الى هذا الغرض من غير ان تضمن موافاة الحقيقة بها اذ فاما القسمة المشهورة
فيها ما قاله بعضهم ان الجوهر واحد من المقولات لا شك فيه فاذا قسمت القسمة التي هي
الاعراض الى التسعة التي هي تمام المقولات العشر فقال ان العرض اما ان يكون مستقرا في موضوع
غير وارد عليه بسبب غيره من خارج ولا محتاجا الى نسبة الى ذلك الخارج وهو اقسام ثلثة
كمية وكيفية ووضع واما ان يكون واردا عليه من خارج بحيث لا يكون له حقيقة الا
من نسبة الى خارج من الخارج يستند اليه وهو اقسام ثلثة الاين ومتى والمضاف واما
ان يكون هناك امر انما يتم بينه وبين شيء خارج وليس من خارج فقط وهو اقسام ثلثة
المضاف والفعل والانفعال ثم احكم امر هذه الثلاثيات فقوة بذكرها جاريا على العادة
المعروفة من استعمال الخطابة في بعض مسائل الفلسفة حيث يقولون في تقريظ
الثلاثيات ان الثلاثية عدد تام ولذلك لا يكون في جميع الا ثلاثة والثالث
مثل الحركات الثلث والاقطار ثلثة وما اشبه ذلك هذا ما قالوه وقد علمت ان هذا
على سبيل التقريب غير قريب لكنه يمكن ان يدعم هذا الملخص فيكون قليلا في
كل عرض فلا يخلو اما ان يحوج تصوره الى تصور امر خارج عن الموضوع او لا يحوج الى
ذلك والذي لا يحوج الى ذلك على اقسام ثلثة اما ان يكون وان لم يحوج الى ذلك

فقد يحوج الى وضع نسبة في اشياء هو فيه ليست خارجة عنه واما ان لا يحوج الى ذلك البتة
فان كان يحوجا فهذه الحاجة يجعل الموضوع منقسما بوجه على ان يكون له اجزاء بعضها
عند بعض حال متغايرة في النسبة وذلك هو مقولة الوضع اذ هو نسبة اجزاء الجسم بعضها
الى بعض ان كل واحد منها اين هو من الكل فان هذه هي الاضافات التي تعرض لها
بالذات من حيث هي اجزاء منقسم والذي يكون باعراض اخرى كالالوان [illegible] وما يعرض لها
لا يكون الا بعد ذلك ويكون بعد النسبة القاسمة الحاصلة بينها اجزاء له قد يقسم
بها الشيء بل يكون ذلك الانفصال الاول بعرضية يصير بها كل واحد الاخر في عارض [illegible]
للكل بها هيئة واحدة بعد تبدلها او لم يعرض الا الاتصال يكون للكل بسبب الاجزاء بعضها
الى بعض فلربما يكون ذلك الحال الاول لشيء الكل فيشبه ان يكون هذا هو الوضع الكلي
الاضافة للاجزاء واما اذا لم يكن نحو ذلك محوجا الى نسبة تقع فيها اما ان يكون امرا له
يجعل الجوهر بحيث يصير له من جهة ان يكن مده او بعد اخرى بعدا متصلا او منفصلا
وهذا هو الكم واما ان لا يكون كذلك فيكون هيئة حاصلة في الجسم لا يحوج تصورها
الى ان يجعل الجسم نسبة الى شيء بقوة او فعل البتة حتى يصح تصوره فهذا الكيفية فاما
الوضع فيوجب نسبة ما لاجزاء الجسم بالقوة او الفعل بعضها الى بعض واما الكم فيوجب
نسبة ما للكل الى جزء اجزاء بالقوة وقد يشتركان اعني الوضع والكم في انهما يشتركان في
الانقسام وكثرة بوجه من الوجوه اي في تصورهما ولا يوجب ذلك نسبة الى خارج
كيفية فتبين اذن ان هذا القسم على وجوه ثلثة واما الذي يوجب نسبة الى خارج فاما
ان يوجب نسبة يجعل الهيئة مقولة بالقياس الى المنسوب اليه ويكون هناك انعكاس [illegible]
في معنى النسبة وهذا هو الاضافة واما ان تكون النسبة لا يوجب التكافؤ اما ان تكون
الى الجواهر او تكون الى الاعراض واما الجواهر فانها لانفسها لا تستحق ان يجعل لها

او لجهات نسبة بل انما تستحق لامور واحوال فيها يختص بها فاذن النسبة ما يكون الى اعراض
فتلك الاعراض اما ان تكون من الاعراض النسبية او من غير الاعراض النسبية واما النسبة
الى اعراض هي نسبة فهي جزئية امور التي تتسلسل الى غير النهاية ومع ذلك فان النسبة التي
يؤدي في اخرها الى نسبة الى الشيء الاخر الذي اليه النسبة ويستقر هنالك لا الى غير النهاية
ولا ينتهي الى غير النهاية فتكون النسبة الحقيقية الاخيرة انما هي الى الاعراض التي
فيها فتكون اما الى كمية واما الى كيفية واما الى وضع والاشبه الا تنسب الى الكيفيات كيف اتفق
بل يجب ان تنسب اليها ان نسب الى كيفية يجعل جوهرا ذا كم مقدر لجوهر آخر لها تعلق
بمقداره فاذن او بمقدار حاله ولا يكون لحال من احوال الجسم بمقدار في مقدار الجسم مقدار
الجسم الا ان يكون حينئذ بمقدار اخر قار فيكون لحال الزمن قارة وكل حال الزمن قارة فتحت
حركة فتكون اذن هذه اما بمقدار يصير له بحيث في جسم اخر يحاله وهو ان يكون فيه
او يحوي عليه وهذا هو الحاوي او بمقدار الحال على انها وصف وهذا هو الزمان فاذن
النسبة الى الكم لا يخرج اما ان تكون نسبة الى الحاوي او الى الزمان والنسبة الى الحاوي اما
ان تكون نسبة لا ينتقل بانتقاله ولا يلزمه وهو الاين وهو انما نسبة الى مكان اول او
مكان ثان واما نسبة الى حاو لازم ينتقل بانتقاله وهذا كما يذهب اليه بعض المحصلين
مقولة الجدة فقد تبين ان انواع المقولات التي تنبعث من النسبة الى الكم هي اما اين
واما متى واما الجدة واما النسبة الى الكيفية فينبغي ان يعلم انه ليس كل كيفية يحصل الجوهر
منسوبا الى جوهر بالكيفية تكون فهذا من ذاك او من ذلك في هذا فاذا كانت الكيفية
من احد الجوهرين في الاخر فالحال الذي يكون فيه الكيفية من هذين هو مقولة ان يفعل
والحال الذي تكون منه الكيفية هو مقولة ان ينفعل فهذا ضرب من التقريب متكلف
لا ضمن حصره ولا مجاوبة لامتحان القانون الا انه اقرب ما حضرنا في هذا الوقت

ويمكن ان يرام فيه وجوه اخرى بتكلف لو رايت في ذلك فائدة احمد حقيقية لكن
ان اقسم قسمة غير هذه تكون اقرب من هذه ولكن القريب الاقرب الذي يبلغنا الحق
نفسه فيما بعيد ان فهذا القدر يكفينا في تعرف احوال هذه العشرة فهذه الالفاظ العشرة
ومعانيها هي التي تكون اجزاء المؤلفة وليس كل لفظ مؤلف بحسب الجميع والشا يكون لفظا
مؤلفا بحسب استعمال اهل المنطق فان عبد الله وعبد الرحمن وتابط شرا وامثال هذه الالفاظ
والكلمات مؤلفة بحسب اللغة فانها لا تعد في المؤلفات بحسب نظر المنطق اذ كان لا يراد
بدلالة اجزائها حيث جعلت القابا او اسما شخصية على معنى اسم وكان قد يتفق ان يدل
بها على معنى في موضوع اخر وربما كان اللفظ بحسب اللغة غير مؤلف وهو بحسب نظر المنطق مؤلف
كقول القائل اعيش وتعيش فان همزة اعيش وتاء تعيش يدل لان دلالة اللفظ منهم دال
على معنى مفرد واما يعيش بالياء فانه يشبه في عداد المؤلفات لان الياء فيه يدل على
الى موضوع غائب فقط فليس غير الاسم من الدلالة التي تكون اعني الدلالة على موضوع
معين واما حيث يقول اعيش وتعيش بالهمزة والتاء فهما يفيدان الموضوع ودلالة
زيادة دلالة على ما الكلمة وسيتضح القول فيه بعد فهذه العشرة هي التي منها
اجزاء الالفاظ المؤلفة التي تسمى اقوالا وبعض اقوال من معاني هذه تكون قضية
وهو الذي يصلح ان يصدق او يكذب كقولنا الانسان حيوان وبعض الناس ليس
وخبرا وهو الذي لا يصلح لذلك كقولنا زيد الانسان وكالتركيب الذي يكون
والوسطى وهوان يجيء الالفاظ التي تالف باتي بعضها اثر بعض على سبيل زيادة
تعريف او تخصيص المعنى المتقدم على انه هو الذي يصلح في استعمال الذي هو الحيوان
الحيوان الناطق المائت فان ذلك كقولك الحيوان الذي هو الناطق الذي هو المائت
وكالتركيب الذي في الدعاء والمسئلة والامر والنهي والنداء واشباه اخرى فقد علمت

فنقول

في مواضع اخر واما هذه الالفاظ المفردة فانها لا تدل على معنى صادق ولا كاذب ولا معانيها التي هي بعد
في النفس يكون صدقا ولا كذبا الصحيح الكذب الذي في الظاهر اذا ائتلفت هذه الالفاظ على
من التاليف مخصوص دلت على معنى صادق او معنى كاذب ومعانيها اذا ائتلفت في الذهن كانت
صادقة ان طابقت الوجود وكاذبة ان لم تطابقه وان لم تكن صادقة ولا كاذبة في
لقول الصادق والكاذب بعد المقالة الثانية من الفن الثاني من الجملة الاولى من كتاب الشفاء

في الجوهر الاول والثانية والثالثة وفي الجملة احوال مراتب الجوهر الكلية والجزئية في الجوهرية فلنتكلم
الان في مقولة الجوهر فنقول قد ان لفظة الجوهر ان ابدا اطلاقه على الاجسام وما امكن
على الموجود وعلى القول الجسمي واما على معنى نعم من الجسم فانما يقع بالاتفاق او التشكيك في فرع
الوجود وذلك لان الهيولى والصورة اقدم في معنى الجوهرية من المركب والمفارق الذي هو سبب
وسبب قوام احدهما بالاخر اقدم من جميع ذلك وان المبادي لا تقع مع ذوات المبادي في
مقولة واحدة ومع ذلك فقد اعترفوا ان كونها موجودة لا في موضوع امر يشترك فيه
جميعها وان كان الوجود لا في موضوع لبعضها قبل بعض قالوا ان الوجود اذا كان في
عليه فيه بالتقدم والتاخر فليس الجوهر في موضوع به من بعد وهو معنى يلي ان يحمل الوجود
فيها على مرتبة واحدة فنقول قولا ان من هذه الجملة لا يلزم ان لا يكون مقولة الجوهر جنسا
لما هو جسم ولما هو غير جسم واما حال التقدم والتاخر وحال مشاركة المبادي لذوات
المبادي في الجنس وغير مشاركتها فامر قد سلف لك منا بيانه ومع ذلك فان الاجسام
التي لا تشك في اشتراك جميعها في جنس الجسم ليست سواء في المرتبة بل بعض الاجسام اقدم
من بعض واما حديث الموجود الماخوذ في رسم الجوهر وانه لا يقع واقعا على بعضها قبل بعض

فهو شك وهذا ان نحل فنقول ان قولنا ان الجوهر هو الموجود لا في موضوع ليس نعني
بالموجود فيه حال الوجود من حيث هو موجود لما يوجد في قريب لو كان كذلك لاستحال
ان يجعل الكليات جواهر فان تلك انما لا وجود لها في الاعيان بل الموجود في النفس
ولوجود شيء في موضوع ولا نعني بالموجود ذلك وهو الموجود في الاعيان الحاصل بالفعل
بالحقيقة فانا نذهبون اليه وكان بعضها قبل بعض بل نعنون بالموجود لا في موضوع
المعنى والماهية التي يلزمها في الاعيان اذا وجدت ان يكون وجودها لا في موضوع بل
يونها حاملها اي هي شيء انه عند التعجب ان يحصل واذا شئت ان يظهر لك الفرق بين
الامرين وان احدهما معنى الجوهر والاخر ليس كذلك فتامل شخصا ما كزيد اذا
غاب عنك او نوعا من الجوهر مع امكان انصرامه من العالم لو كان انصرامه
ممكنا او نوعا من الجواهر ما انت شاك في وجوده فانك تعلم ان ماهيته اذا كانت
موجودة في الاعيان كانت لا في موضوع وتعلم ان هذا هو المفهوم الاول من حقيقته
كما تعلم انه جوهر ولا تعلم انه هل هو موجود في الاعيان بالفعل لا في موضوع وتعلم انه
بل ربما كان عندك معدوما فقد بان ان الوجود بالفعل في الاعيان لا في موضوع
ليس مقوما لماهيته بل هو لا الشيء من الجواهر بل هو امر يلحق الوجود الذي هو حق
لماهية الاشياء كما علمت فليس هو اذا جنسا بل الاول يعلم ذلك اذا كان شيء ماهيته
هي الوجود وكان منزها عن الموضوع لم يكن في جنس ولا يشارك الجواهر في معنى
انها اشياء ومعان انما يلحقها الوجود اذا يلحق بهذه الصفة بل يوجد
لذلك الشيء لنوعيات الجواهر بالشركة فان ما هو ذاتي لذلك الشيء فغير
عرضي لهذه كالوجود الحاصل كيف كان وما هو ذاتي لهذه النوعيات من
مفهوم معنى الجوهرية غير مقول على ذلك فانه ليس هناك ماهية غير الوجود

فيلحقه (catchword)

فيلحقه الوجود فقد عرفت حقيقة كون الجوهر بصفة انه موجود لا في موضوع
وعرفت ان كون الجوهر بهذه الصفة امر لا تقدم فيه ولا تاخر وانكان حصول
الوجود الذي هذا الاعتبار مقيس اليه واقعا بتقدم وتاخر كان معنى الذي
للانسان انه امر الحق لا تقدم فيه ولا تاخر ولا اشتداد ولا ضعف واما التميز بالفعل
الذي يلحق ذلك والذي بالفعل قوة اولى عليه وعلى غيره من الامور فخارج عنه
واما الدليل على ان حقيقة الجوهرية التي وضحناها لا تقدم فيها ولا تاخر فذلك لانك يمكنك
ان تقول ان كون الصورة في نفسها هي ماهية اذا وجدت في الاعيان لم يحتج الى موضوع
ولم يوجد فيه هو قبل كون المركب كلي وان هذه الحقيقة للمركب انما تكون بهذه الصفة
متعلقة بكون الصورة على هذه الصفة كما نقول وجود الصورة على ما هي عليه من كونها
لا في موضوع قبل وجود المركب اذ وجودها قبل وجوده ووجوده متعلق بوجودها
وذلك الوجود لها هو الوجود لا في موضوع فاذن هذا غير موجب ان لا يكون الجوهر
جنسا وهذا هو معنى ذات الجوهر ثم بعد هذا شكوك خاصة يجب ان نتركها الى
اللواحق بل نقول ان الجوهر اما بسيط واما مركب اعني من الاشياء التي منها تركب الجواهر
اعني المادة والصورة والبسيط اما ان يكون غير داخل في تقويم المركب بل هو شيء
مفارق واما ان يكون داخلا في تقويمه اما دخول الخشب في وجود الكرسي ويسمى مادة
واما دخول شكل الكرسي في وجود الكرسي ويسمى صورة والمادة هي ما لا يكون باعتباره
وحده للمركب وجود بالفعل بل بالقوة والصورة ما انما يصير المركب هو ما هو بالفعل
بحصولها وجميع ذلك اما ان يوجد كليا واما ان يوجد جزئيا واذا كان الجوهر انما
هو جوهر كما قدمت لك بحيث التي يلزمها وجود في الاعيان او في الاوهام ليس من
حيث هو موجود في الاعيان والا لكان المفهوم من لفظ الجوهر مشككا لا متواطيا

كما قالوا انما نعني بالجوهر الشيء الذي تحقق وجود الماهية الخاصة له في الاعيان ان لا
يكون في موضوع وجب ان تكون هذه الماهية كالانسان مثلا لحقيقتها جوهرا
فالانسان مثلا انما هو جوهر لانه انسان لا لانه موجود في الاعيان لا في موضوع اذ لو
كان جوهرا لانه انسان فالعوارض اللواحق من مثل الشخصية والعموم وامثالهما من مثل
الحصول في الاعيان او التقرر في الذهن عوارض تلحق جوهرا او تلحق الجوهر لوازم او عوارض
لا تبطل معها جوهريته فيبطل ما قاله فيكون قد لحقت عن الجوهر او الجوهر قد بطل اذا
فاذن الاشخاص في الاعيان جواهر والكلي ايضا جوهر اذ صح عليه انه ماهية حقها ١٧ المعقول ح
في الوجود في الاعيان ان لا يكون في الموضوع ليس لانه معقول الجوهر فان معقول
الجوهر بما اشكل في امره فظن به انه علم وعرض لكونه علما قائما في النفس وهو
العرض ولما ماهية الجوهر الشاذ له الجوهرية هي جوهر لذلك فان حد النوع
من حيث هو طبيعة وحد الجنس ايضا من حيث هو طبيعة يحملان على الاشخاص ولا
يشك فيها انها جواهر فاشاركهما في حدها في جواهر ولو كانت انما هي جواهر لانها
موجودة في الاعيان مكتفية بالاعراض لكانت جوهرية الامور عارضة لها اذ قد
صح ان الوجود عارض لهذه الماهيات ولكانت العوارض يحمل اليها في نفسه جوهرا
فيكون شيء عرض لان كان جوهرا فيكون الجوهرية عارضة للشيء ولا هذا مستحيل
فكليات الجواهر جواهر في ماهياتها   في الجواهر الاولى والثاني
والثالث لكن الجواهر الاولى هي الشخصيات الاوائل الامور المشتركة في طبيعة واحدة
قد يكون على وجهين فانه اما ان يكون اولا في ذلك المعنى بعينه كما ان الجوهر اولى
في الوجود بالقياس الى العرض واما ان لا يكون في ذلك المعنى اولى ولكن يكون
اولى بوجه اخر ومعنى اخر فالجواهر الشخصية ليست اولى في حقيقة الجوهرية ولكن
اولى

او في وجود فرق بين الاولى والاولى فليس كل ما هو اولى بشيء فهو قبله بل قد يكون اولى اذا كان
اولى بالشيء وكان الا ان يكون لا اكثر مما العين او اقدم له في الوجود مما العين والجزئيات ليست
اولى في حقيقة الجوهرية اذ تلك الحقيقة الماهية التي لها ولا اتفاق فيها لغيرها ولكن الجواهر
الشخصية اولى بالجوهرية لانها اول من جهة الوجود ومن جهة تقرر الامر الذي باعتبار
كان الجوهر جوهرا وهو الحصول في الاعيان لا في موضوع ومن جهة الكمال والتفصيل ايضا و
من جهة السبق في التمييز اما من جهة الوجود فان الجواهر الكلية من حيث هي كلية بالفعل
فهي انما معقولة بالقياس الى الجزئيات بالفعل او معتبر لها نسبة اليها او وجودها الا ان
يكون معقولا محمولا على موضوعات فلا بد لها من الموضوعات وليس يحتاج الشخص في ان
يكون شخصا اي غير معقول معناه ولا وجودا او وجوبا على كثرة الى ان يكون شيء اخر
معقولا عليه شيء غيره ولا الكلي من شرط تقرر وجود كل شخص ان يكون معه غيره واذ
كل شخص مستغن عن صاحبه في تقرر وجوده فهو مستغن عن الكلي فان سئل سائل وقال
ان الكلي كما ان الكلي بالقياس الى الجزئي كل جزئي انما هو جزئي بالقياس الى الكلي وكما ان ماهية
الجزئي من حيث هي ماهية لا تتعلق بالكلي بل من حيث هو جزئي كذلك الكلي من حيث ماهيته لا
تتعلق بالجزئي بل يتعلق من حيث هو كلي فالجواب ان ذلك انما الكلي انما ماهيته اذا اخذ
والجزئي من حيث هما متضايفان بل المعنى الكلي ما هو مقول على كثيرين والجزئي الذي لا
على كثيرين بل هو واحد بالعدد كزيد وعمرو وهذا المعنى لا يتعلق بالكلي ولسنا نعتبر
زيدا وعمرا من حيث هو جزئي لكلي بل من حيث هو شخص معين الذي يقابل الكلي مقابلة
عينها مقابلة المضاف هذا لا يتعلق وجوده بطبيعة الكلي فان قال قائل ان الشخص بعينه
كما لا يتعلق وجوده بان يكون الكلي موجودا فالكلي ايضا لا يتعلق بالشخص بعينه فنقول
ولسنا ايضا نعتبر شخصا بعينه بل نقول ان الطبيعة الشخصية على الاطلاق لا تعلق لها

في الوجود بوجود طبيعة الكلية من حيث هي كلية حتى لا بد من ان يكون لها شركة وايضا الطبيعة
الكلية فهي متعلقة بالشخص على الاحوال فان قيل ان طبيعة الانسان اقدم من طبيعة زيد [illegible]
اما لم ناخذ ماهية الجوهر من حيث هي ماهية بل اخذناها من حيث هي ماهية كلية ثم حكمنا
هذا الحكم فهذا نحو تقدم الوجود فان قيل انكم اخذتم احدهما من حيث هو مضاف
واخذتم الاخر من حيث هو ليس بمضاف فنقول ليس لاحد ان يحكم علينا انا اخذنا احد
شيئا ثم نقضي عليه بحكم انما يصح ان يعترض بذلك الاخذ بل الاخذ اي اخذ شيئا اذا
حكمنا عليه بما ذهب هو اليه بانا نازع وبعد ذلك الفائدة في ذلك هي ان المنطقي انما
ينظر في هذه الاشياء من حيث هي كلية فاذا قايسها بالخارجات قايسها من حيث
هي موجودة فيجب ان ياخذ السبق كليا اضطرارا والمتبوع عليه من خارج معتبرا كان [illegible]
فهذا نحو واما نحو تقدم يجب بحسب الامر الذي هو المعتبر في جوهرية الجوهر [illegible]
الجوهرية هي الهيئة التي من شانها اذا وجدت ان لا تحتاج الى موضوع فالجواهر الاول
قد حصل لها هذا الامر الذي فيه الهيئة والجواهر الكلية لم يحصل لها واما تقديم
الكمال والفضيلة فقد قال قوم ايضا انها اذ كانت موضوعات وسائر الجواهر محمولة
والاصل افضل فهي افضل وهذا كلام جزاف غير بين فليس ان الاصل والموضوع يجب
ان يكون افضل بل ربما كان ذو الاصل الذي له الاصل زيادة فضيلة [illegible]
الاصل والحمل ولهذا ما كان كل شيء افضل من الهيولى لكن فضيلة هذه الاشخاص
هي ان القصد في الطبيعة متوجه الى ان توجد هذه الاشخاص والافعال والاحوال التي
يجب ان تحصل انما تحصل منها ولها واما حديث السبق الى التسمية فلان اول
شيء عرف انه موجود لا في موضوع فهو الاشخاص الجزئية ثم بالعرض لزم ان يكون [illegible]
للاشياء الكلية اذ كانت موضوعات لها ايضا على سبيل ما هي موضوعات الاعراض [illegible]

لكان

لان كل شيء بوجوده اما ان يكون مقولا عليها او موجودا فيها وهذه الجواهر الكلية
فاتصاف الثلاثة نسبة فان لها فيما بينها اتفاقا وتفاوتا فالنوع منها اولى بالجوهرية من الجنس
وذلك لانه اشد مشاركة للجواهر الاول في معنى ما لانه يدل عليها دلالة اكثر من دلالة
الجنس لانك اذا سئلت ما زيد وعمرو فقلت انسان كان جوابا اتم من جوابك حيوان بل
حيوان فضل لا يكون فيه وجه الهيئة بل يكون للسائل الى معاودة البحث سبيل
ثم لما هو اشد مشاركة للاول من حيث هو اول فهو اقرب اليه ومن حيث هو يتقدم به
وبالاخر فهو اولى بالجوهرية وعلى ان حال الجنس من حيث هو كلي من النوع الذي هو تحته
كحال النوع من الشخص الذي دونه وكان الشخص انما صار متقدما على النوع لانه موضوع
الجنس والنوع فكذلك حال النوع من الجنس وهو بعد الشخص ايضا موضوع للاعراض الكلية
توجد فيه فان الانسان موضوع لاعراض كثيرة مثل الماشي وذي الرجلين والقراءة
فقياس النوع الى الجنس والى سائر الامور بعد الشخص كقياس الشخص الى النوع والى الامور
ولكن انما نزل الان نقول ان الحل الذي اوردتموه في الشك الذي ذكرتموه ان الكلي كما
انه متعلق بالجزئي كذلك الجزئي متعلق بالكلي بان قلتم ان الشخص غير الجزئي المضاف
الى الكلي من حيث المعنى فهو لا يفيد اذا اورد مثل هذا الشك في النوع فان النوع
ليس كالشخص بل انما هو نوع بالقياس الى الجنس فلا يكون النوع نوعا الا بالقياس
الى الجنس اللهم الا ان تعنوا بالنوع النوع السافل الذي نوعيته بالقياس الى الاشخاص
ثم يكون كلامكم مخصصا من النوع بالنوع الاخير واجناسكم لا يتناول الغالبة [illegible]
التي بين نوع متوسط وجنس اعلى منه فيكون بيانا غير مستوعب لا موضع حيث
يكون وضعا او لانكم لا محالة تجاوزون نسبة ما هو نوع متوسط الى ما هو جنس
فوقه في هذه النسبة فنقول انا لسنا ننظر في الانسان ايضا من حيث هو نوع وقد

بالقياس الى الجنس بل نظرنا الاول كان في المقايسة بين الكلي والجنس بكلي وبشارك
الكلي في الهيئة والكل بل نظرنا الان انما هو في ان الكلي الذي هو جنس من الطرفين
المشاركين المختلفين بالعموم والخصوص اجمالا هل الكلي المشارك له الاخص
الذي تحت جنس فيجده ذلك الحال والانسان ليس يحتاج في ان يكون انسانا كليا الى ان
يكون نوعا لشيء هو نوع بل له الان يكون تحت شيء بل الحيوان الكلي لا يحتاج في ان
يكون حيوانا كليا الى ان يكون نوعا لجسم كلي فلا ينعكس واما الانسان من حيث
هو نوع محتاجا الى الجنس كان الحيوان فلسنا ننظر الان في طبيعة الانسان بما هي
ولا من حيث هو نوع بل النظر في طبيعة النوع من حيث هو كلي فقط وليس النظر في طبيعة
النوع من حيث هو كلي هو النظر في طبيعة النوع من حيث هو طبيعة النوع او من حيث
هو نوع ولقائل ان يقول انكم قد جعلتم الجواهر العقلية متاخرة عن المحسوسات فيجب
ان يكون العقل والباري سبحانه ثم متاخرين عن الاشخاص المحسوسة فنقول في جواب
ذلك اولا اما الباري تعالى فيجب ان تعلم ما سلف انه ليس داخلا في جنس الجواهر واما
ثانيا فانه وان كان النوع والجنس جواهر عقلية فليست كل العقليات هي انواع واجناسا
بل في العقليات مفردات قائمة في ذواتها لا يتعلق بموضوع بل عليها ونسبة هذه
المفردات العقلية اولى بالجوهرية من كل شيء اما من المفردات الجسمية فلان تلك
٢ اسباب لوجودها واما من الكليات العقلية فلان لها فلانها مفردات على النحو الذي
٢ واما ثانيا فاما من الكليات الحسية الطبيعية فلانها اولى بالجوهرية مما هو اولى
بالجوهرية منها اعني المفردات الجسمية واما المقايسة التي تقدمت منا فلم يكن بين
المحسوسات وهذه الجواهر العقلية بل بين الشخصيات والكليات فان كانت في الجواهر العقلية
كثرة شخصية بعضها نوعية ونوعية فيهما جنسية فالنسبة بينهما هذه النسبة

ان يكون

ان يكون ذلك موجودا في بعضها دون بعض وكيف الحال في البسائط التي لا يحتاج الى انها
فان الصور الشخصية اقدم من الصور النوعية مثلا الامر في هذا الماء وذلك الماء اقدم من
صورة الماء المطلق واذ قد فرغنا من المقايسة التي تجري بين هذه الجواهر فلنعتبر
المقايسة التي تجري بينها عرضيا فنقول ان الاشخاص الجزئية ان تفاضلت في امور فيها
من حيث هي اشخاص فان بعضها لا تقدم لبعضها على بعض وكل على الوضع اما كانت ليس
تبدلا ولا ان يؤثر عليه طبيعة نوعه من شخص اخر بل ربما كان اولى ببعض الاعراض التي
٢ الجنس مع
تعرض للجوهرية الشخصية مثلا اذا كان اعلم منه رفعه ولا العلم منه كالعالم لانه
النوع في استحقاق درجة الجوهرية النوعية واستحقاق حمل الجنس عليه ولو من
وان كان باعتبار القياس الى الشرف والفضيلة اولى منه ولا جواهر بعد الجواهر الاولى
في الحقيقة الا انواعها واجناسها واما الفصول فانها من جهة تجري مجرى الانواع
وقد علمت من هذا ما تعتبره ومن جهة اخرى فان الفصول اما ان اعني بها الصور التي
هي كالنطق وهذه غير محمولة على زيد وعمرو وان كانت جواهر ولا مقايسة بينها وبين الانواع
والاشخاص في اعتبار العموم والخصوص بل باعتبار البساطة والتركيب فهي جواهر وجودية
لما فيها من جزئيتها وكليتها فاما هذه المقايسة بينهما واذا نسبت الى المركبات من
حيث هي بسائطها كانت قد تقدمت المبدئية على المبدأ وهي بالقياس الى جواهر كانت
انواع واجناس فهي ايضا انواع الجواهر واجناسها فان كانت بالقياس الى شيء اخر كلي
واما الفصول التي هي فصول منطقية حقيقية كالناطق فان حقا وان كان لا يكون
فان معنى الجوهرية كما علمت غير متضمن فيها بل معنى مثل هذا الفصل ولكن الناطق هو
شيء ذو نطق ثم ليس يكون ذلك الشيء لاجوهرا اي لا بد من لزوم الجوهرية له وهذا
امر تحققته فيما سلف ذلك فيما ان الجواهر فيها اشخاص الجواهر وانواعها اجناسها

وفصولها في حد اذا جناسها وانواعها على النحو الذي تقبل الفصول الجوهرية التي هي العلو
اذا اقيست الى طبايع الانواع المركبة عنها كانت اولى بالجوهرية بسبيل القلة ولكن
اولى بالجوهرية بسبيل الكثار واما المنطقيين من المشكوكات فانها متلوة في الجوهرية من وجه
لان الجوهرية لازمة لها لا داخلة في مفهومها انه قد علمت ان الناطق يجب ان لا يعتبر
او حيوانا ذا نطق بل شيئا ذا نطق — في رسوم الجوهر وخواص الجواهر
كلها اشتركت في خاصية مساوية لها وهي انها موجودة لا في موضوع والفصول المنطقية
ايضا اذا كانت جواهر فكانت الاجناس والانواع اولى بذلك من حيث علمت فانها
موجودة لا في موضوع اذ كانت معنى شخصا انها اسمائها الحدود والتي توجد في موضوع
فربما وقعت في الاسم فقط وليس شيء من الجواهر في موضوع ولا شيء مما هو في موضوع فهو
جوهر وليس اذا كانت اجزاء الجواهر في الكلات التي هي المركبات وجوبها انها في الكل
يجب ذلك ان يكون في موضوع فقد علمت ان الوجود في الموضوع بخلاف وجود الاجزاء
في الكلات والجزئيات في الكليات ولا يلتفت الى ما قيل ان الصور والفصول الغير المنطقية
انما هي من مقولة الجوهر بحسب اعتبار كونها جزء الجوهر وانها بالقياس الى موادها من
ومن مقولة الكيف فقد علمنا انه لا يقع شيء في مقولتين بالذات وعلمت ان هذه الامور
ليست بالقياس الى موادها بالعرض فان الكيفية تقع عليها وعلى معنى المقولة بالتشكيك
لا نقول الجنس في الجواهر حقيقية والفصول المنطقية تشترك في هذه الخاصة اذ هي ايضا جواهر
والفصول المنطقية تشاركها الجواهر الثانية في انها مقولة بالقياس الى اشخاص من الجواهر
قول المقول على موضوع فهذه الخاصة اعني الكون لا في موضوع اما بالقياس الى الجوهر
المطلق فخاصية متساوية منعكسة واما بالقياس الى الجواهر الحقيقية التي هي الاشخاص
والانواع والاجناس فانها اعم وههنا خواص اخرى منها ما يرجح المشهور انها

لكل جوهر يشركات البعض الجواهر التي نخص الخصوص لا تعم وهذه الخاصة هي ان
الجوهر مقصود اليه بالاشارة فان الاشارة هي دلالة حسية او عقلية الى شيء بعينه
لا شركة فيه تخفى عنه لو كان من نوعه الاعراض لا يعرض لها هذه الاشارة الا بالعرض
لانها انما تصير متميزة متشخصة بالجواهر التي لها وكل منها يصير لهذا متعينا التعين
فالاشارة الحسية المعينة الموضوع انما يتناول الجواهر وذلك التميز بالتحيز واما الاشارة
العقلية فانها عقلية فانها تتناول الاعراض ايضا ولكن لذاتها ولما من حيث معانيها
لم تكن الاشارة التي حسبناها الا ان معانيها صارت الشركة واذا تناولها وهي بحيث
لا يشترك فيها وهذا هو الذي يجب ان يخص باسم الاشارة فلا يمكن العقل الا ان يحصيها
بوجوهات عقلية مختلفة تكثرت بها الاعراض وهي متكثرة ايضا وانها قبل تكثرها بالاعراض
كما دلها انها نسبة على ما ستعلم في موضعه فتكون الاشارة العقلية بهذا المعنى الاشارة
الى الاعراض العقلية فكانت موجودة تنال الا انما القصد الاول المقصود اليه بالاشارة اي با
الاول بالاشارة هو الجواهر دون الاعراض لا مناقشة في ان يجعل المذكور حسية
الى الجواهر الحسية فقط او يجعل اعم منها يشتمل على الاشارتين وان لم يكن بذلك التواطؤ
فان كثيرا من الرسوم والحدود المذكورة لهذه الاشياء ليس هذا السبيل
هذه خاصية الجواهر الاولى دون الثانية فانه لا اشارة الى الكليات ولا تعين فيها
ولا نقول انك اذا اشرت الى زيد فقد اشرت الى الانسان فيرى زيد والانسان
وانك كان الانسان محمولا على زيد ولولا الفرق لكان زيد محمولا على زيد فقط وكان كل
انسان زيدا ثم الانسان وسائر الكليات لا يدل اشارة البتة على ان يصح وجود التعين
التشار اليه فيها اي من الجواهر الثانية ما يعطيها اسمه والمائية فيعرف بها كالنوع
ومنها ما لا يعطيها مع انه يعرف به كالجوهر الذي هو جنس الاجناس لانه يحمل

او متكثرة لاسباب كثيرة قبل تكثرها بالاعراض

الانفراد ليس بالقياس الى المشاركات في الجنس كالجوهر بل بالقياس الى الوجود وهذه الجواهر
اذا افادت ايضا افادتها اليسيرة ابتداء وهذا الانفراد حمله بالذات عرضي معنى انها تعمها جميعا
او ليست فاذن انه ليست ذلك الا بشرط ايضا الفصل فان افراد ايضا الفصل افراد تحت الجنس
هذا الطريق من الانفراد لا يتوى عمل النوع الا بالعرض من وجه كما قد عرفت اعني بقولي
ما لا يكون للشيء لذاته الاول بل بسبب غيره ولسنا نعني بقولنا بالعرض ان طبيعته لا يعرض بالحقيقة
بل الانسانية بعرض ولكن انما يعرض لان فيها معنى اخر اولا وايضا فالجواهر الكلية يدل على
احدها انها الابد ان يحل هذا المشار اليه او واحد كما في الثاني انها يعرض افرادا
جوهريا فهذه الخاصية المنسوبة الى الاشارة خاصية الجوهر على سبيل انها لا توجد لغير الجوهر
وان كانت لا توجد لجميع الجواهر فتكون وجه تخصيصها بالجوهر ان يقال ان الجوهر من المقولات
المقولة التي توجد الامور التي يشتمل عليها هذا الشرط كما في الكيف خاصة لا على
جميع انواعها الكيفية بل على انها بعض انواعها الكيفية لا الكيفيات المدركة والجواهر
جميع انواعه لكن ليست خاصية للجوهر بالقياس الى كل عرض بل بالقياس الى بعض الاعراض فانه
لا ضد له اذ كان لا موضوع له والضد الذي الكلام فيه هاهنا فهو امر مشارك لما هو ضده
في الموضوع وهما ذاتان يتعاقبان عليه ويستحيل اجتماعهما فيه واما ان عني بالضد
في محل كان مادة او موضوعا كان القول بهذا الرأي بعد ان يكون للجواهر
الصورية ضد وليس على المنطقي ان يحاول ابانة هذه الاشياء بالتحقيق فلن يمكنه
بل اكثر ما يحتمله هو في ان يعرف ذلك بالاستقراء ويجعل ماخوذة من المشهورات وان
يزول عنه شكوك يعرض له من امثلة مستقراة فتفهيمها بالخلع وما او القيم
من الشكوك كاذب وان كان زوالها قد يوجب اعتقاده ان هذا مشاف
يبين انه لا ضد للانسان والفرس اما الجسم البارد والجسم الحار فليسا متضادان

بمقابلتهما

بمقابلتهما بالعرض اذ المتضادان فيهما الحرارة والبرودة وهذه الخاصية تشاركها
فيها مقولات اخرى فانه لا ضد ايضا للكمية وان تشكك متشكك وادعى في الصغير والكبير
مناقضة لهذا الرأي فالى ان يحل ذلك ويبطل فعليه ان يتامل البعد او الثلاثة او العشرة
والخمسة ليس لها اضداد اذ ليس شيء من العدد هو اولى بان يجعل غاية الخلاف يكون
ضدا للاول ما هو ابعد واشد مخالفة منه واعلم ان لا ضد للثلاثة ولا للاربعة
بعد القدر من البيان وجد الجوهر مشاركا في انه لا ضد له الكمية وهو انواع ذكرنا
من الكمية وان كان مثلا في الكيفية ما له ضد وهو الكثرة والقلة انما لكن
متضاد بين فاذا العرض يرتفع مع تسليم وجود التضاد في الكبير والصغير والكثرة والقلة
فلا فائدة هاهنا في الاشتغال ببيان ان الكثرة والقلة والكبير والصغير ليست كميات
ولا متضادات ايضا ثم الكمية وان شاركت الجوهر فيما قلنا فان انواعا من المقولات الاخر
لا يشاركه فان اكثر الكيفيات لها اضداد وان كان بعضها ايضا لا ضد له ويتبع هذه
الخاصية خاصية اخرى وهي ان الجوهر ايضا لا يقبل الاشد ولا الاضعف فان الشديد
عن حالة هو ضد الحالة التي يتوجه اليها فلا يزال يخرج يسيرا يسيرا عن حالة الضعف متوجها
الى حالة القوة او عن حالة القوة متوجها الى حالة الضعف والحالتان متقابلتان
متضادتان لا يجتمعان فان كانتا عرضين كان الاشتداد والاضعف في الاعراض و
هذا ما يكون وان كانتا جواهر كان في الجواهر ايضا تضاد وقد منع ذلك او صحت
الخاصية التي قبل هذه وضعا فطر هذه الخاصية موضوعة ايضا فان الاشتداد
والتنقص يبقى مع انتفاء التضاد ثم الضرب من التضاد الذي لم يتشكك في نفيه
عن الجواهر فذلك مما لا يحتمل الصنف بعضها الى بعض على سبيل الاشتداد والتنقص
فليس كل الاضداد يكون الانتقال من بعضها الى بعض على هذا السبيل بل ربما كان

دفعة بل يمنع قبول التضاد ويمنع التنقص والاشتداد ووضعه لا يوجب لا بغير الاشد
وقد ظن ظان ان الاشتداد قد يكون لا فيما بين الاضداد ومثال ذلك ان الصغير لا
يضاد الكبير لا ضد له ومع ذلك حسن اكثر وصفه انه لا ينبغي ان يلتفت الى مثل هذا
الى هذا الظان هو نوع من اعتبار الزيادة والنقصان الذي هنا التعريف وكان الجوهر
لا يقبل الاشتداد والتنقص على سبيل الحركة لا يكون منه ما هو اشد مما هو
بالمقايسة التي تجري بالاولى والاحرى فقد ان الجواهر قيل ان بعضها اولى بالجوهرية
من بعض ولكن ليس هو في البحث المقايسة التي تجري في طبيعة واحدة وحد واحد فليس شخص من
اشخاص النوع انسان الذي هو جوهر باشد من شخص اخر في الشخصية ان لا يكون
بياض في انسان اشد من بياض اخر ولا ان شخص انسان في شخص انسان باشد من شخص
فرس في انه فرس كما يتوهم ان بياضا في بياضيته اشد من سواد في سواديته وحرارة في
حرارتها اشد من برودة في برودتها وكذا حال الانواع التي تحت جنس واحد واذا قيس
بعضها الى بعض فانه ليس لا اخر اذا فرضنا الاشخاص حمل عليها بالسوية وصح المتقابل
الجواهر الاولى وان كانت اولى بالجوهرية من الثواني وليست اشد بالجوهرية والاولى
غير الاشد في الجوهرية فان الاولى يتعلق بوجود الجوهرية
والاشد يتعلق بماهية الجوهرية والحكم ابهم يشارك الجوهر فيه كما بين بعد وقد
في ظاهر كلامه ان اخص خواص الجوهر انه مع ما هو هو واحد بالعدد يقبل الاضداد
وكان الجوهر الواحد بعينه لا الكلي منه فقد يقبل الاضداد بتغيره في نفسه اما الجوهر الكلي
فلا يقبل الاضداد لان الكلي يشتمل على كل شخص ولا يصدق ان كل شخص
فان قيل ان العرض الكلي يقبل الضدين ايضا كاللون يكون سوادا وبياضا فليبطل
اللون الذي هو لا شيء فان اللون ابيض ان يصلح السواد عن اللون البياض

انه يقبل الضدين

ق ٨
٦٩

ان يقبل الضدين بمعنى انه بعضه وبعضه او بان يفرض الطبيعة اللونية مجردة في الوهم فيقبل في
الوهم اي الفصلين شئت وليس كلامنا في مثل ذلك بل كلامنا في القبول الذي في الخارج
وفي القبول الذي يكون القابل واحدا ولو كان اللون الكلي يقبلهما لكان كل لون سوادا
او كل لون بياضا ولو كان طبيعة اللون المجردة يقبل ذلك لكانت سوادا وبياضا بل
مسودة ومبيضة فلم يكن لون ما سوادا ولون ما بياضا وكان على التعاقب لا معا
وهذه الخاصية لا تعم كل جوهر فان كل جوهر يقابل الاضداد فان الجواهر العقلية البسيطة
فلا تتغير البتة وما لا يتغير البتة فلا يقبل الاضداد بل انما يقبلها الجواهر المتغيرة والجواهر
الجسمانية المركبة من هيولى وصورة ولا كل هذه المركبات الجسمانية فان كثيرا من الاجسام
السماوية لا تقبل الاضداد وانما يقبل ذلك بعض الجواهر الجسمانية وهذه الخاصية شاملة
ذلك البعض وهي خاصة الجزئيات ذلك البعض فقط بل الجميع فان كلياتها ايضا يحمل
عليها ان الواحد منها بالعدد يقبل كذا وكذا او انه وان لم يقبل ذلك كليته فان كليته
موصوفة بان الواحد منها بالعدد يقبل ذلك فان الاشخاص فان الواحد منها يقبل فان قال
قائل انك ان جعلت هذه الخاصية بحيث تصح الكليات او تصح الجزئيات فان زيد البري في
علينا ان الواحد منه بالعدد يقبل المتضادات فالجواب ان هذا حق صحيح لان هذه الخاصة
في النظر الاول لطبيعة الجوهر الجسماني المذكور منظورا الى ما يقتضيه فيها كلي ومنها جزئي ويلحق
هذه الخاصية الكلي بسبب انها تلحق الطبيعة ويلحق القول المحمول على الوجه الذي قيل في بعض
الخواص الذي يجعل لا يعم بوجود ان المخصوص ولكن قد يظن من الاعراض ما سبيله هذا السبيل
ذلك لان القول قد يكون صادقا وقد يكون كاذبا والظن قد يكون صادقا ثم يصير
كاذبا والسطح يكون ابيض ثم يسود وكشف هذه الشبهة اما في القول فان القول لا يبقى
بعينه للصدق والكذب فالواحد منه بالعدد لم يقبل بدلا الصدق والكذب واما الظن فانه يبقى

والتنقص

فيكون موضوعا لهذه الشبهة فالجواب الشبهة هذه الشبهة عامة في القول والظن وهو
ان القول والظن لم يتغير من حال في نفسه لكن التغير من حال الى حال انما عرض للامر المحصل
عنه والمظنون فيه كما انه لا اضداد متعاقبة على ذلك الامر في القول والظن لكن هذا
الجواب على هذا الوجه غير سديد فانه ليس اذا كان الامر يستحيل يجب ان يكون الظن لا يستحيل
الامر يستحيل استحالة توجب في الظن استحالة وذلك لان الامر يستحيل في انه كان موجودا وكان
الظن فيه انه موجود فاما معدوما وبقي الظن بوجوده فان الظن ايضا يستحيل بعين
ذلك الظن الباقي فيه بعد ان كان صادقا فهذا الحل انما يثبت استحالة الظن لبين ان كان
ينفي الاستحالة الاولى في ذلك الامر انما يثبت للامر استحالة في وجوده وعدمه فقط وكلا
في استحالة الصدق والكذب معلوم ان يكون الظن صادقا معنى في الظن الحكم بانه مطابق والحق
المعنى فهذا الامر لا يوجد بل يعرض للظن فان هذا الوصف هو انه مطابق او غير مطابق
كان الظن لا الامر واذا قال انما زال عما كان فيه ولم يكن وصف يتغير على الشيء يجب ان يكون
متغيرا فانا بين المضاف ايضا من جملة الاوصاف والاعراض التي تلحق للاشياء كما تذكر
ولا مانع من ان يكون تغيره بسبب تغير امر اخر كالقول الشمس عينها فان في العين تغير
الهواء والادمى وكل واحد تغير في نفسه لبيان ان كان الامر فيه استحالة عليه ان لا يكون الظن قد
استحال باستحالة الحقيقة بعض الاستحالة الامر لكن اذا قيل ان الجوهر يقبل الاضداد لانه
يستحيل في نفسه فيها معا غير مضاف في استحالة والتي اي استحالة ليست تبع استحالة شيء
اخر على سبيل المضاف فقط لم يوجد الظن بهذه الصفة وانحلت الشبهة واما السطح
فانه ايضا يستحيل بتغيره في نفسه بل انه موضوع تغيره فان يتقسم في حينا هو انما يتغير في ليس ثم
انه يكون منقسما بذاته وحده فلا يكون موضوعا للاضداد ويتغير بها بنفسه لاعراض في ذلك
المادة التي تعرض لذلك التغيير للسطح والظن والقول غير مشاركة بوجه من الوجوه للجواهر

فان الاعراض

فان الاعراض تخص بما لا تحمل الاعراض فانها التي تقبل بعضها اعراض بعضها اعراض متعاقبة وفارقة
ذلك لا عرضا اوليا بل يكون الجوهر متوسطها فذلك لم لا ادى الى الضعف ونكتفي بانه لما كان الجوهر سببا
لوجود العرض فليس يجب ان يكون ذلك مانعا من ان يكون امر من العرض وبواسطته ويحمله العرض اولا
ثم يلحق الجوهر بتوسطه ولما كان المحمول موجودا فيه للجوهر صار جامعا للكل لم يبق لنا ان يكون
له الواحد بعينه وهذا يظهر الاعتبار بان التحقيق في ذلك يستحقه في العلوم فلنتجمع الان ونساعد على ان
العرض لا يقبل بعينه ذلك ويتغير في نفسه بشيء من الاضداد لكنه انما يتغير في اعراض المضاف اليه تغيرا
في نفسه اي في هيئة قارة في ذاته ويتغير بتغير ما هو فيه فلاجل ذلك فالجوهر فان العرض يقبل
تغيرا يخص نفسه بل انما التغير فيما او تغيرا تابعا

في ابتداء القول

في الكمية وقد جرت العادة بان يذكر الكمية عقيب الفراغ عن القول في الجواهر لعلة اعلمها فبها
منها ما ذكر في شارك كانت وقعت في الخواص بين الجوهر والكمية اوجبت ذكر الكمية في الجوهر
دون الكيفية والمضاف واما الستة الاخرى فانها نافية لهذه الاربع كما ستعلم بعد ومنها
ان الكمية اعم وجودا من الكيفية واصح وجودا من المضاف اما انها اعم وجودا من الكيفية
فلان العدد من الكمية وليس بمقصور في وجوده على الامور المقارنة للحركة والمادة دون
المفارقة التي لا تقبل الكيفية ولا شيئا غريبا عن جوهرها واما انها اصح وجودا
فلان المضاف غير متقرر في ذاته موضوعا تقرر الكمية واما فان الكمية المتصلة توجد
في جميع الاجسام الطبيعية من غير اختلاف والكيفيات تختلف فيها والكمية اذا شاركت الكيفية
في الجواهر فانها يلزم اول جوهر منها وهو الجسم والكيفيات تلزم الجواهر النوعية السافلة
والمتوسطة بعد الجسمية وقد يمكن ان يوقع في هذا الشيء النوع ممكن ان يطلب للكيفية خواص
يفضل بها الكمية لكنا لا نؤثر ان نشتغل بامثال هذه المباحث الا اشتغالا دون الوسط ولا انه
النظر في حال الكمية انا لكن هذا كان البحث يحتمله هو انها جوهر او عرض فانت الكيفية

تقارن المادة فيقوم الجسم جسما فالجسم ان يكون متقوما من الجوهر والمتقوم جوهر فالاكثر ان
جوهر فنقول ان تحقق هذه الاشياء الا بتكلف المحض ان يجب بالحد المنطقي واقرب الحد
بيانه ان في صناعة اخرى فنقول يجب ان يعلم ان كل جسم متناه ولكن يجب حيث
حد الجسم المتناهي من حيث هو متناه والتناهي يلزم كل جسم بعد تقومه جسما
تناهيه بالموضع ببرهان انما يصح العوارض المطلوبة الموضوعات البراهين المبينة اياها
فالتناهي ليس من اخلاق حقيقة الجسم فالسطح ليس جزء من حد الجسم مع ان ... كل جسم
فان ... ليس بمحصل ... الجسم بالفعل فان الكرة من حيث هي كرة جسم ليس يحيط بها
الا نهاية واحدة وليس يفرض فيها ابعاد بالفعل متميزة بل الجسم انما هو جسم بحيث
يمكن ان يفرض فيه ثلثة ابعاد على الاطلاق متقاطعة على زوايا قائمة ...
صورة الجسمية فالشيء الذي يمكنك ان تفرض فيه بعدا ثم بعدا اخر ... ثالثا
يقاطع الاولين على التقاطع الاول على قوائم فهو جسم ثم اذا اختلف الجسمان ...
احدهما ... اثنين منها او ثلثها اكبر واصغر ... الذي في الجسم الاخر ...
ثلثة ابعاد على الاطلاق ... على ما ذكر فهو من حيث يقبل ثلثة ابعاد
فهو جسم على الاطلاق ومن حيث يقبل ثلثة ابعاد بعينها ... موجودة فيه بالفعل ...
فهو بحيث ... سواء كان التقدير لا يعتبر ...
والصورة الجسمية التي هي صورتها الجوهرية التي لا بد فيها ... جسم فهو ...
وهي جوهر بل هي جوهر وليست عرضا والمعين ... الابعاد الثلثة تقديرا
محدودا او غير محدود فهو العرض الذي من باب الكم والجسم الواحد قد يوجد بحيث ...
ان يخالف ... الكثرة ولا يخالف ... الصورة فان الشمعة ... شكل ... يحفظ
عليها ان يكون بحيث يصح فرض ابعاد ثلثة مطلقة فيها على الصفة المذكورة ولا يخالف

ذلك فيها

ذلك فيها ويختلف قطع تشكل ما يتحدد ويتعين فيها من الابعاد طولا وعرضا وعمقا بالفعل او
بالقوة ذا بعد وذلك الشكل فانه اذا تشكل الشمعة بشكل كرة كانت معرضة لنسبة ابعاد
محدودة فهي غير المحدودات المعينة التي يقبلها اذا تشكل بشكل مكعب فذلك وايضا
قد يحفظ جوهر ماء ... التخلخل فيكون قد ثبت جوهر منه النوعية فصلا عن الجسمية
الجسمية وتغير مقدار الجسمي ... ان يقول ان الجسم الكري اذا تكعب فان ابعاده
لم يتغير اذ هو مساو للمكان اولا في المساحة وذلك ... يعلم ان الشيء ... ما هو مساو
بالفعل ... ما هو مساو بالقوة وان امثال هذه الاشكال ... الحقيقة ...
ما فيها من ذلك ... قوة الثابتة والذي بالقوة ليس ... بعد والجسمية بالمعنى الاول
لا تقدير ... الشيء فان المقدر يجب ان يكون مساويا للمقدر او مخالفا الاصغر منه ...
للمقدر لا بعد ... ما يخالف المقدر لاصغر يكون مخالفا لما يقدر فانه ...
غير مخالف للجميع ما ... مقدره بل لا بد عن ان يكون مخالفا لبعض ما ... مقدره
كلما يقدر فلا ... هذا المعنى الذي لا يخالف جسم جسما ان يكون مقدرا او مقدرا
فاذن انما يقع تقدير الاجسام بذلك المعنى الاخر فذلك هو الكمية وانما يقع المساواة
والتفاوت والتقدير عن المعنى الذي به يصير الجسم جسما فليست الصورة الجسمية هي
التي هي الكمية بل الجسمية التي هي الكمية التي هي عرض هي جسمية بمعنى اخر وهي العرض
وهي ما اشرنا اليه لكانت قريبة من الجسمية الصورية وتلوها اياها وكما انهم
يجدا اشباه الكمية وليست كمية والسطح ايضا ... عن الكمية التي ... تلك
الصورة هي انه بحيث يصح فيه فرض البعدين على الصفة المذكورة وذلك الاجل انها
شيء يصح في ذلك الشيء فرض ثلثة ابعاد فكانت هذه الصورة ليست تخرج عن العرضية
دون الحاجة الى الموضوع واما الكمية فطول كمية الجسم هي كمية ثابتة فيه لا تتبدل الا كما في

ثم في هذا الموضع مباحث عميقة ستقف عليها في كتاب اللواحق ولكن ان كان السطح شيئا
يلزمها او يقومها الكمية يجب ان يكون السطح جوهرا فانا قلنا ان كل صورة لنوع من الانواع
يلزمه عرض فهو جوهر بل ذلك في صورة الجسم وحده فتكون الجسمية التي من باب الكمية
يلزم الجسمية التي هي الصورة ضرورة لما يلزم الجسم من التقدير ويكون صورة الجسم
من حيث يكيفها او يحدث منها الكمية ماخوذة في الذهن مع الوجود جسما تعليميا
ولتعلم انه قد يشكل في امر العدد ايضا انه عرض وليس بعرض فيجب ان تعلم ان الوحدة
في الامور ذوات العدد عرض خارج عن مهياتها وان مجموع الاعراض عرض فهذا قد
ينبهنا على الحق في هذا البحث واما تحقيق هذه الاشياء فهو على صناعة اخرى ونقول
الآن ان الكم منه متصل ومنه منفصل ومن حد المتصل ان الكم منه ما لاجزائه وضع ومنه
ما ليس لاجزائه فيكون الكمية ينقسم قسمين من هذا الوجه لكن المتصل اسم مشترك لمعان
لان يوجد كثيرا على ان مفهومه معنى واحد فيقع منه غلط في معاني المتصل فمنه
ما هو فصل الكم او الكمية ومنه ما هو عرض يلحق الاعظام من حيث هي اعظام ومنه ما هو عرض
يلحقها من حيث هي طبيعية فاما الذي هو فصل فهو خاصيته انه يقع على الحدود الوهمية في
نفسه ولا يحوج الى قياس بغيره وذلك ان يصح ان الذي يمكن ان يفرض فيه الجزء
يجمع بينهما حد مشترك هو نهاية الجزئين جميعا او باعتبار الجزء هو نهاية لاحدهما
لا يحصل في المتصل الاشارة الى بينها حتى كانا ولا بداية للاخر فيه لهذا المتصل
وليس الشرط فيه ان يكون هناك قطع وحد بالفعل بل الشرط فيه ان يكون هناك امكان
هذا التوهم وهذا الفرض فهذا المعنى هو معنى المتصل الذي ينقسم اليه الكم والمنفصل
ويتم معنى المتصل الاخر انهما يقالان بالقياس الى غيرهما فيكون المتصل فيهما الا
في نفسه بل المتصل بغيره فوق متصل لما يوجد فيه طرف ونهاية واحدة بالفعل هي
طرف لما

يشكل

طرف لما قيل انه متصل به حتى لو كانتا نهايتين اثنتين لكان مكان الاتصال
مماسة مثل الخط الذي يتصل بخط على زاوية يحدها نقطة واحدة بالفعل هي طرف
لهما جميعا ومثل الجسم اذا اخذ الجزءان العرضيان منه اعني فيما بين ان كل واحد من الجزئين
ليس فيما بينه وبين الآخر كسواد وبياض يخلو كل واحد منهما اخص بموضوع هو الذي جعله
بالاخر فان الاشياء المنفصلة في الطبيعة لعارض ما يتغاير بالعدد فيكون ما يختص
بانبثاث البياض فيه متناهيا وما يختص بانبثاث السواد فيه متناهيا وكل ذلك
بالفعل وليست النهايتان المفروضتان لما عرض اثنتين بل هما واحدة نهاية واحدة
فهذا اتصال قد يكون في ذات الكميات وهي كميات لم تلحقها الا لواحق الكيفيات
مثل هيئة الوضع الذي يحظى الزاوية ومثل مماسة تعرض بين السواد فيما قد
مثلنا به انفا ولا مماسة تعرض فيه بين البياض حتى لا يكون ماخوذا مع عرض
طبيعي فيتميز الجزءان من السطح او الجسم بل هذا الاتصال هو الاجتماع الذي
لو لم تكن النهايات فيه واحدة في الموضوع اثنتين في الاضافة لما كانتا اثنتين
بالموضوع ايضا لكان بدل هذا الاتصال اجتماع هو المماسة واما الاتصال الثالث
فهو ان يكون المتصل ملازما للمتصل في حركته التي يزول بها طرف الذي يليه عن موضعه
الذي يلاقي نهايته فيه وهذا الاتصال لا يمتنع ان يكون فيه مماسة اذا وجبت
ملازمته عند الحركة لا ملاصقة او مسامرة فان الجسم اذا كان حاله عند جسم اخر انه اذا
حرك ونقل عن موضعه فلا ينتقل طرفه الطرف الذي يليه من الآخر حتى يصير الآخر معه
حيث صار فانه قيل انه متصل به والاتصال الحقيقي بحسب هذا الموضع هو الاول
ولكان لنقل اسم الاتصال الذي على سبيل الاضافة اذ كان يتوهم الجزئين فيما
بينها الا الاتصال الاضافي وكثيرا ما ينقل اسم المعنى عن اسم شيء الى شيء يصحبه بسبب انه

اخص بذلك الاسم من الكمية ما هو متصل ومنها ما ليس بمتصل فالمتصل الذي من باب الكمية
من المتصل وكيف لا وبعد هذا الجسم بحيث يمكن ان يفرض بين اجزائه حد مشترك
وهو السطح فيحد اجزائه بشرط ان يلتقي عليه ويتحد عنده ونظير ذلك السطح
والخط بالنقطة والزمان ايضا فانا نجد فيه شيئا متوهما يتصل به ما مضى وما يستقبل
وهو الان وهذا الجسم ليس يتجزى الا من حيث فيه بعد فينقسم الى اجزاء
الى ما ينقسم اليه الجزء له من حيث هو له ذو ذلك المقدار لا من حيث هو جسم طبيعي
او جسم جوهري فان الجزء له من حيث هو يفاوت ويباين لا من حيث لا يقبل
معا وتزويجا على ما علمت فاذن التجزية انما عرضت بالذات للجسم
حيث هو ذو كم لا من حيث صورته فاما ان قال قائل ان التجزية لا يكون الا بشيء
من شانه قبول التجزية والقبول والاستعداد انما يكون في المادة فيكون الاستعداد
للتجزية بسبب المادة فلا بسبب الكمية فهو شك يتحل في العلوم ويجب ان يسلم ههنا ان
التجزية تعرض للمقدار بما هو مقدار وان كان المادة فيه مشاركة وفي العلوم
ان حصة المادة في ذلك ما هو والامر الذي للكم بالذات من ذلك ما هو فان هذا
لا يجب ان يشتغل به في علم المنطقيين بل نعلم ان التجزية التي معها حركة وفرق
في المكان غير التجزية التي انما فيها تعيين الجزء فقط فهذا الكلام كله اشارة منا
الى الكم المتصل واما الكم المنفصل فهو كالسبعة التي لا توجد لاجزائها حد مشترك
فانك اذا جزأت السبعة الى ثلثة واربعة لم تجد بينهما طرفا مشتركا فانه لا امر
للاعداد الا الوحدة ولا توجد وحدة مشتركة بين الجزء الذي هو الثلثة والجزء
الذي هو الاربعة ولو وجدت وكانت من وحداتها لكانت الوحدات ستة ونقص
عن السبعة وان كانت خارجة كان تركيب السبعة من ثمان وحدات فلنقل الان ان الكم

المتصل

المتصل لا يخلو اما ان يكون قار الذات فيما هو كم له واما ان يكون ذا انصرام وتجدد فيه
بل هو في التجدد ولتعلم ان كل متصل بذاته على سبيل التجدد فانه هيئة حركة في اجزاء
حال التجسم وان ذلك هو الزمان وبيانه في العلم الطبيعي واما الكم المتصل القار الذات
عظما وقدرا ولا يخلو اما ان يكون امتداده بعدا واحدا فيحتمل تجزية واحدة لا يقاطعها
تجزية قائمة عليها وهذا هو الخط واما ان يكون محتملا للتجزية في جهة ثم يمكن ان
يعارضها تجزية في جهة اخرى قائمة على تلك الجهة حتى يمكن ان يفرض بعدان متقاطعين
على قوائم ولا يمكن غير ذلك وهذا هو السطح واما ان يكون المقدار الذي يحتمل التجزية
محتملا لذلك في ثلث جهات وهذا هو الجسم الذي من باب الكم فيسمى جسما من حيث هو بهذه
الصفة وقد يسمى عمقا وسمكا وثخنا اما ثخنا فلانه حشو ما بين السطوح واما عمقا
فلانه نحن نأخذه اي نعتبره من فوق الى اسفل واما سمكا فلانه نحن صاعدا نعتبره
من اسفل الى فوق وربما وقع اسم العمق على معنى اخر سنذكره واما المكان وزيادة
اياه في معنى المقادير فامر لم تحصل الفائدة فيه وذلك لانهم يقولون ان المكان نهاية
جسم محيط حاصر للجسم المحاط هو المماس للجسم المحاط اما المكان فالمكان نهاية الفلك
المحيط وحاو المماس للجسم المحاط وسطح في جوهره وذاته فقول القوم ان تجعل
ذي جنس او جنسه هو ما يتقوم به جوهره فان كان المكان كما قالوه مجموع هذه اي
سطح هو نهاية وحاو فلا يخلو اما ان يكون لكونه نهاية وحاويا مدخل في تقويمه كما لو
لا يكون فان كان له في ذلك مدخل فيجب ان يكون المكان من حيث هو كم الكم الذي يحده
المعنيان مع خصوصية قبول الحاوي وقسمه غيره الذي يحده السطح بما هو سطح وليس
ذلك وان لم يكن لكونه نهاية وحاويا مدخل في كونه كما فهذه الجملة انما هي من الكم
بسبب ان موضوعها او جزء منها وهو السطح من الكم فيكون الكم بالحقيقة هو السطح

ويكون عرض لذلك الشيء الذي في نفسه كم ان صح ان يكون للجسم جوهر وشيئا
غير السطح ويكون من جملة ما قد فرغ من ذكره وتحديده فلا يكون نوعا منها وانما
والجسم لانه امكان المكان كان نهايته او انه حاو ويكون الشيء من حيث هو مضاف مع
من الكم ثم يجب ان يورد الكمية التي النهاية من حيث هي نهايته وللحاوي من حيث هو
حاو كمية تكون غير سطحية ولا بعد من فيبقى ان المكان كمية سطحية وان المكان انما
نوع من السطح تحته لا نوع من الكم في نفسه السطح معدود لحمه نوعا من الكم داخل
ما تحته بحال فيجب ايضا ان يكون الجسم المأخوذ بحال مخصوص مع ابعد نوعا ثابتا مثلا
يجب ان يكون الجسم من حيث هو متمكن نوعا ثابتا على ما ذكر الامكان ولا بعد نوعا
المطلق اذا اعتبرت الانواع القريبة من الشيء فمن الواجب علينا اذا عددنا انواع الاجناس
ان لا نعد انواع انواعها معها وان نعد انواعها من حيث هي لها انواع اخرى تحتها
اقسمها فاما الكمية المتصلة فهذه وأما المنفصلة فلا يجوز ان يكون فيها الهيئة فان المنفصل
انما يعني متفرقات والمتفرقات من مفردات والمفردات احاد واما الاحاد
الذي لا ينقسم من حيث هو لا ينقسم او شيء قبل الوحدة نحو هوية وحدة ولزم
اخصا من الوحدة فالوحدات هي التي لذاتها يجتمع منها شيء فكم منفصل لذاته
يكون عدد مبلغ تلك الوحدات واما الامور التي فيها تلك الوحدات فجملتها
هي حاملة للعدد الذي هو لذاته كم منفصل ثم لا يوجد فيها معنى كمية منفصلة غير
اجتماع تلك الاحاد ولا يوجد لها عدد خارج من عددها من حيث هي معدودة
ولا لها جواز مساواة ولا مساواة يتعلقان بالانفصال في معنى غير معنى العدد
الذي يقع لها فلا يجوز ان يكون فيها عدد او جواز مساواة ولا مساواة
بحيث لا يلتفت في اعتباره الى العدد بل انما يلتفت في اعتباره الى موضوع ذلك

من المعاني التي يكون في الشيء مما هو غير العدد مثل ان يكون صوتا او حركة او جسما
فان امكن في شيء من الاشياء ان يكون فيه تقدير باعتبار مساواة او غير مساواة
لا بقياس الى اتصال ومع ذلك فلا بقياس الى انفصال العددي بل باختلاف من النوع
امكن ان يكون غير العدد كمية منفصلة لكنا لا نجد شيئا من الاشياء يحتمل
تقديرا وجواز مساواة وغير مساواة الا وقد اعتبر اتصاله او عدده لا غير فالاشياء
اذا لم يلتفت الى عددها ولم يكن لها اتصال تقدر به لم تجد لها تقديرا وكثير
منفصلة لاسيما ومنهم يقول ان القطع المتصل الى المقطع المحدود نسبة عدد
الى عدد وهذا تصريح بانه كم يقدر لاجل العدد وحال الذي في الرجال الثم الذي في الجماعة
والعجب انه اشكل هذا اذ الجماعة يجتمع من غير اتصال فيقدرها واحد ويكون لها حجم
من حيث هي منفصلة لا في ازمنة متفرقة ولا في حركات الايقاعات ولا في عدد كيفيا
يكون في النقوش والصور انما اشكل هذا واشتبه على قوم في امر القول المسموع فانهم
قالوا انه من الكم المنفصل بالذات نحو ما ثم بعضهم جعل السبب فيه انه يقدر بمقاطع
مقاطعها جوانيه ولها ازمنة تقدر بها اذ يكون المقاطع يقدر الجملة بسبب بعضها فيكون
هؤلاء انما يقدرون القول بعد اقسام ازمنة وبمقادير بها فيكون بالحقيقة
انما يجعلون القول كما يعد زمانه فيكون القول على طريقتهم كما من الكم بالذات
بل الذات وقوم تحاشوا من ذلك فيحتالون لدرجها الى قولون ان الصوت يعظم
ويصغر بسبب حال القارع والمقروع فلا يكون ذلك العظم معتبرا بالزمان فهؤلاء
من باب الحر فهؤلاء ايضا انما يجعلون القول فهو المركب من المقاطع وحاله كم منفصل
بل ويجعلون الصوت نفسه كما ثم ولا ينفعهم هذا الاحتيال فيما نحن بسبيله فانهم انما
يحاولون ان يكون فيها الصوت كما ان كان بها كما هي جهة توجب الكمية المنفصلة

وقولهم انما احوجوا الى ان يثبتوا الكثرة منفصلة على ان عظم الصوت وصغره هو الخفة
او جهارته وخفائه وهي كيفيات بالحقيقة كما تعلم في الطبيعيات موضعه لا كميات مع ان
قولهم جعلوا الكثير الصوت لكثرة ما يتولد عنه يجعله ابعد من الكم بالعرض مثل اشياء كثيرة عرض
ولقوم من هم اشد تحصيلا زعموا ان الطول انما الشيء من خط الا انه ليس قطع جزء وهو يعد كل
ذي جزء بعد يجزيء نحو من الكم والكبر من قياسه ثم مدخول ان [illegible] الجزء يعد [illegible]
من الكم بالذات ليجوز ان يكون له وجود حقيقة الجزء فيحصل لكثرته مقدار ما يعد [illegible]
بوجود المقسمة بعده وامثال هذه الاشياء لا يكون كميات بالذات [illegible] تدخل في الكثرة [illegible]
في المقدار والقطع [illegible] وتقدم [illegible] الكم من حيث
الكثرة التي فيه هي العدد فاذا لم يلتفت الى الكثرة التي فيه [illegible] يحصل منها والى الزمان الذي
لا الى مقدار ما يتولد عنه الصوت او في الجهة الطول كثير الشيء [illegible] الاشياء [illegible]
من الاشياء معقولة الكثرة لا بالذات فيه [illegible] الايقاع [illegible] والوان [illegible]
وبعضها محسوس واشياء اخرى مع الاهداء [illegible] كلها او بعضها [illegible] الكم بالذات
ولقائل ان يقول ان المقادير قد يقع عليها العدد وكذلك [illegible] لا يمنع ان يكون
في نفسها كثيرة فكان العدد [illegible] وان كثرت بالعدد [illegible] الكثرة [illegible]
الكثيرة في حد اتصالها [illegible] من حيث هي متصلة [illegible] العدد مثال
قابلة للتجزئة والتجزية بالفعل وان جعلت [illegible] قوله التجزئة [illegible]
تحتمل ايضا المساواة وعدم المساواة بالتطبيق في حد اتصالها كما سبق [illegible]
او شيء لحق بعضها واما التعليم الاول فقد لبري الكلام فيها الكتاب على [illegible]
من الكم اقسامها [illegible] ولم يشرح فيها التحقيق [illegible] موضع من هذا الكتاب
تفصيل الحركة [illegible] في مواضع من الصفات [illegible] الكمية [illegible]

ودون نص

١٠ اي وصفا ولم [illegible]

وزن نصف وزن ووزن مثل الوزن وامثال ذلك لان الوزن لا يمكن ان [illegible]
بذاته الوزن مبدأ الحركة الى اسفل فاذا كان من الوزن [illegible] ووزن الخو [illegible] الاخر
على [illegible] الميزان واستخراجه قبل المرة التي [illegible] في التحريك [illegible]
فان كان يقدر على تحريك [illegible] الجسم الاخر لا يقدر على تحريك جسم من طبيعة الجسم الاخر
هو ضعف ذلك الجسم الاخر لا ضعف ذلك الجسم الذي يقدر على تحريكه [illegible]
مساو لضعف ذلك الاخر [illegible] الثقل الذي يحرك [illegible] الزمان [illegible]
المسافة [illegible] بالجملة انما يمكن ان يقدر الثقل بتقدير الحركة والزمان او المسافة
[illegible] من مقادير الاشياء انما [illegible] قوة [illegible] القوة [illegible]
[illegible] وقد يمكن ان يتخذ في [illegible] ميزان معكوس [illegible] المعكوس ان يكون [illegible]
بين [illegible] وقد يمكن ان يتخذ [illegible] التي [illegible]
[illegible] ميزان الثقل لكنه قد يكون [illegible] الثقل فلا يلزم من ذلك ان يكون
الميول القسرية [illegible] تمت المقالة الثالثة من الفن الثاني من الجملة الاولى [illegible]

في [illegible] الكم [illegible] الكم بالعرض   في خواص الكم   في ابتداء الكلام في [illegible]
في تحقيق خواص المضاف   في تحقيق [illegible] الذي هو [illegible]

في [illegible] الكمية وبيان الكم بالعرض اما القسمة الاخرى الكثيرة [illegible] من الكثرة [illegible]
وضع في اجزائه ومنها ما ليس له وضع والاجزاء التي لها وضع يجب ان يكون لها وجود
قارا بالفعل معا فيكون لبعضها عند بعض وضع وايضا اتصال [illegible]
تحت الاشارة ان [illegible] من [illegible] الوضع [illegible]
[illegible] الاشارة كيف كانت والاشارة هي تعيين الجهة التي تخص [illegible]

جهات العالم وبهذا المعنى يقال ان النقطة وضعا وليس للوحدة وضع وبقي وضع بمعنى

اخص من هذا الذي بقي ان لبعض الكم وضعا ومعناه ما قلناه وبقي وضع بمعنى الذي

يشتمل عليه مقولة من التسع وهو حال للجسم من جهة نسبة اجزائه بعضها الى بعض في جهاتها

وهذا الوضع لا يبقى ولا يحتمل الا على الجواهر لا يبقى على الخط والسطح وقد بقي وضع بمعنى

اخرى لا تتعلق بالمقادير ولا بالاشارة والوضع الذي يصلح في باب الكيف هو الوضع

بالمعنى الاوسط وكانه اسم منقول من المعنى الثالث كانه لما كان وضع الجسم الذي من

مقولة الجوهر انما هو بسبب حال اجزائه بعضها عند بعض بحيث يشار اليه او مقدار ذاته

في الجسم الذي من باب الكم وضعا وان لم يكن الجسم الذي من باب الكم ولا السطح ولا

الخط يجب له بذاته الجهات والمكان لكن الجسم الذي من باب الكم اجزاؤه بالقوة لها انما

ترتيب الى كل واحد منها اذا فرض من جهة الاشارة انه اين هو من صاحبه كان للسطح

وهذا المعنى كالمناسب لذلك المعنى الذي في الجسم الجوهري فيسمى باسمه وقد قيل

ان الجسم المتحرك لا وضع له فان عنى القائل بذلك انه لا وضع له الوضع الذي

هو المقولة فربما اوهم ذلك صدقا وليس كذلك فانه فرق بين ان لا يكون له

وضع وبين ان لا يكون له وضع قار كما انه فرق بين ان لا يكون للجسم اين

وبين ان لا يكون له اين قار وكما ان الحركة عند التحقيق لا يخرج الجسم من ان

يكون ذا اين وان اخرجته من ان يكون ذا اين قار فكذلك حال الحركة بالقياس

الى الوضع فانها لا يخرج الجسم من ان يكون ذا وضع وان اخرجته من ان يكون

ذا وضع قار لكن الوضع الذي يعتبر في مقولة الكم غير ذلك الوضع وليس

متغير ولا متبدل في الجسم المتحرك وان تحرك فان الحركة لا تبعد شيئا من شرائط

هذا الوضع الذي هو كون الكم بحيث يمكن ان يفرض فيها اجزاء اذا فرضت تكون

متصلة

تكون متصلة ويكون بعضها عند بعض بالنوع الذي يجب في الجسم فمن الحركة ما لا يحرك

مجاورات الاجزاء بعضها بعضا ولا يمنع ان يشار الى كل جزء من اجزائه اين هو وان

يكون تلك المجاورة محفوظة وان كانت المجاورات مع اشياء خارجة عن الجسم متبدلة

حتى اذا كان مثلا الجسم وهو شيء على هيئة شكل وكيفية وكانت العلامة في بعض اطرافه

كان بعض اجزائه يقال انه يلي تلك العلامة والجزء الاخر يقال انه الجزء البعيد من العلامة

وانما الحركة لا يحفظ نسبة الاجزاء الى جهات العالم تلك النسبة التي يتعلق بمعنى الوضع

الذي هو المقولة على انه وان كان كذلك فانها توجب بطلانا عن وضع الى وضع وهذا لا يوجب

ان يكون المنقول لا وضع له بل يوجب ان الوضع متبدل على الاتصال او على الانفصال

فكل ان يعرض يكون له وضع لكن هذا الوضع غير ذلك الوضع الذي للكم ثم لما كان

قسمة الكم الى ذي الوضع وغير ذي الوضع قسمة بالفصل لم يجز ان يتبدل الفصل بجزء

او يكون يعرض للجسم طبيعة يحفظها ثم من البين ان الخط لاجزائه وضع والسطح

لاجزائه وضع والجسم لاجزائه وضع والمكان ايضا لاجزائه وضع بالقياس الى ما يحويه

وبالقياس الى ما هو حاو به واما الزمان فكيف يكون لاجزائه وضع ولا جزء يوجد منها

مقارنا الوجود الجزء الاخر حتى يثبت مجاورته للاجزاء فكيف يثبت مجاورة ما هو معدوم

موجود او معدوم مع انه يجوز لما هو في العدد وقد فقد وان كان قد يوجد لاجزائه اتصال

وان لم يوجد فذلك الاتصال هو ان حدا واحدا منه هو نهاية ما عنده وبداية ما يوجد

وربما كان لاجزائه ترتيب بجهة التقدم والتأخر واما العدد فانه وان وجد لاجزائه

قرار وترتيب فليس يوجد له اتصال فلا يكون له وضع وقد يعرض له لا تتاد

الى اجزائه باين فصلا من اين بعضها من بعض وعن ذلك المعنى الذي يقع على الكم

وبالحقيقة فان العدد لا يقتضي وضعا بل يعرض له ان يصير ذا وضع بسبب مقارنه

والطول البعد من ذلك فانه لا يقتضي تحيزا طبيعيا ولا شيئا ما والكم ذو الوضع هو المقدار
والمقادير بالحقيقة ثلثة ولذا اعتبر فيها المكان صارت اربعة ويبقى الزمان والعدد
والقول بغير ذلك فهذه هي الكميات بالحقيقة وقد تكون اشيا اخرى يقال انها
كميات ويكون ذلك بالعرض اما لذات واما بالقياس اما الذات بسبب مقارنتها للكميات
التي هي كميات بالذات فبعضها موجودات لها كالانسان والفرس حيث يقال انسان طويل
وقصير وفرس طويل وقصير وبعضها العوارض لا توجد الا مع وجود الكميات كالحركة فانها
لا توجد الا بمقدار من جسم متحرك لمسافة وتكون الحركة فيها فتقدر بها والزمان الذي
هي فيه فتقدر به فيقع حركة طويلة اي في مسافة طويلة او في زمان طويل وكذلك يقال
[illegible] في سطح عريض [illegible] فهذه [illegible] خاصة للكمية كالطول والقصر
الذي بالقياس مثل ما يقال ان هذا الخط طويل والاخر ليس بطويل بل قصير وان كان
كل خط طويلا في نفسه بمعنى انه من حيث له بعد واحد وهذا السطح عريض وذلك
الاخر ليس بعريض بل ضيق وان كان كل سطح عريضا في نفسه بمعنى انه من حيث له بعد
يفرض طولا وبعد يفرض عرضا لا بعد يفرض عمقا ويقال هذا الجسم ثخين وذاك
رقيق ليس بثخين وان كان كل جسم ثخينا بمعنى انه من حيث له عمق اي ذو ثلث
ابعاد وكذلك نقول ان هذا العدد كثير وهذا ليس بكثير بل قليل وان كان كل عدد
كثيرا بمعنى انه من حيث هو كم منفصل يعد بالاحاد فهذه واشباهها يقال انها كميات
وليست بكميات انما هي احوال تعرض الكم بمقايسة بعضها الى بعض كما سيجيء واعلم
ان الطول يقال باشتراك الاسم على معان فيقال طول للخط امتداد واحد كيف كان ويقال
للامتداد الواحد الذي يفرض اولا اطول [illegible] الامتدادين المحيطين بالسطح
من غير ان يعتبر تقدم وتاخر ويقال طول لامتداد الواحد من حيث اخذ من مركز العالم

الى المحيط

الى المحيط كطول الانسان وهو البعد الذي فيه ابتدا حركة النشو ويقال العرض يقال
للكم الذي فيه بعدان ويقال للبعد الواحد الذي يفرض مقاطعا للبعد المفروض اولا
على انه طول ويقال عرض لا قصر بعدين متقاطعين ويقال عرض للبعد الاخذ من يمين
الحيوان الى شماله ويقال عمق للثخن الذي يحصره السطوح ويقال عمق للبعد المتوسط
الاخذ من فوق الى اسفل ويقال عمق للبعد الذي يقاطع بعدين مفروضين اولا
طولا وعرضا المقاطعة العلومية ان الخطين اذا فرضا اولا فالثالث ذلك الحجمي
قيل انه عمق ولو ابتدي به اولا لكان طولا ويقال عمق لما يحويه قدام الانسان وخلفه
ومن ذوات الاربع فوقها واسفلها ونقول انه لو توهمت نقطة تحركت اذ تحرك
جسم فيه نقطة فلا تفني بسيطا بالنقطة رسم ذلك طولا وخطا فاما تحرك فان تحرك
هذا الخط لا في جهة حركة النقطة بل في جهة مقاطعة لها ارتسم سطح وعرض فان ارتفع
السطح او انخفض حتى يكون حركته على بعد مقاطع للبعدين على قوائم ارتسم جسم وانقسم
فان ظاهر الجسم من حيث هو ظاهر وحيث لا يوجد شيء مما وراءه الخط فهو بسيط
وسطح فان قطع هذا الذي هو السطح فالتفت الى القطع الذي بالقطع ولم
يلتفت الى مشاركة الحاجز السطحين فيه فان طرفه الحاصل بالقطع هو الخط فان
قطع الخط فان طرفه الحاصل على ذلك الاعتبار هو النقطة فالخط المحدد هو البعد
الذي يفرض بين نقطتين والسطح المحدد هو البعد الذي يفرض بين الخطين
والعمق المحدد هو البعد الذي يفرض بين السطحين واعلم ان الطول والعرض و
العمق حيث لا اضافة فيها من الكميات والمضافات اعراض في الكثير واعلم ان
الكثير بلا اضافة هو العدد والكثير بالاضافة عرض في العدد وكذلك القول في سائر
ما يشابه ذلك واعلم ان الطويل والعريض والعميق والكثير المتضايفات [illegible]

على الاطلاق فلا يكون من شرط ما يضاف اليه طرف منهما ان يقتضي اضافة
الى ثالث منهما كما يقول الكثير او الكبير او غير ذلك. قد يضاف اضافة يقتضي ثالث
فمثل الاكثر والاطول والاعظم فان الاطول مثلا اضافة الى شيء له اضافة الى ثالث فان
الاطول اطول بالقياس الى شيء وهو عند شيء ما طويل الا ان هذا الشيء الطويل
وتقول ان المساحة تقدر المتصل والعدد تقدر المنفصل والعدد الخاص منهما
ما في النفس وهو العاد الماسح ومنهما ما في الشيء وهو المعدود والممسوح واذا ما
هذا الممسوح معدودا فان العدد عارض له فلا يوجب ذلك ان يجعل منفصلا جنسه
والزمان متصل بالذات وبالعرض ايضا ومنفصل بالعرض اما انه متصل بالذات
فلانه في نفسه مقدار للحركة واما انه متصل بالعرض فلانه يقدر بالمقايسة
الى المسافة فيكون له تقدير ماسح عارض من غيره فيقال الزمان نحو كذا فرسخا فيقدر
الزمان بالفرسخ والفرسخ مقدار خارج عنه فيكون هذا التقدير له كالعرض ولا
باس بان يكون الشيء في نفسه من مقولة ثم يعرض له شيء من تلك المقولة فان الاضافة
قد يعرض لها الاضافة والكيفية يعرض لها كيفية واما انه منفصل بالعرض فلذلك
يعرض له الانفصال الى الساعات والايام وغير ذلك وليس يصح ان يقال ان الزمان
منفصل ايضا بالعرض من ذلك من حيث هو عدد الحركة وان الآن يوجب تفصيل الآن
في الزمان موهوم كالنقطة في الخط ولو كان شيئا فاصلا للزمان كما يقولون فاصلا
ولكن من غير ان يلحق الزمان بالكمية المنفصلة فليس في فرض الآن فاصلا ولكن
واصلا والمكان بان يتصل او يختص بان ينفصل فانه اذا كان واصلا فانه يجعل
الزمان مشتركا بالفعل بل على الاتصال وان عرض لها حيث
اخر له ان يكون فان عدد لاعداد ذوات كمية منفصلة لا كمية متصلة مثل الخط

والسطح

والسطح والجسم انما عرض فيها لعلة مشتركة والبحث ها هنا هو الفصل الذاتي
يجتمع مع الوصل الا ان ذلك هو الفصل الذي يبعد الاجزاء بعضها من بعض حتى يكون
ما بين كل الفصل البعد يجعل الشيء لا محالة من الكمية المنفصلة بل يجعله كمية منفصلة
ولتعلم ان الكمية المتصلة والمنفصلة لو فرضت ذات الشيء بنحو ما لك شك فيه ان الكمية
وتلك المقولة او ليس لاجل انهما بما فرضت كالفصل البسيط وكان لقائل ان يقول ان
الفصل البسيط لا يجب ان يكون من مقولة النوع الذي يحققه فكيف اذا عرضت ولم
يقوم فاعلم ان المتصل والمنفصل فصلا الكم لا نوعا الا ان يقرن بهما طبيعة الجنس
ولكن ليسا من الفصول التي هي من انواع الجنس مثل الفصول البسيطة بل هي من الفصول
المنطقية واعلم ان الفصول المنطقية كلها يحمل على الانواع فلا يكون غير الانواع
في الموضوع ولكن يكون غيرها بالاعتبار فانك لا تجعل الفصل المنطقي مشتقا من معنى موجود
في النوع لا يحمل ذلك المعنى على النوع كان النوع منفصلا بفصل غيره كالانسان
الذي هو ناطق وانما هو ناطق بنطق هو موجود حاصل فيه والنطق لا يحمل على الانسان
فلا يقال ان الانسان نطق الا باعتبار فقط اما بالموضوع فهذا الفصل الذي هو
يستند الى شيء هو جزء النوع بحيث لا يحمل عليه فاعلم ان الكم المتصل لا يحال انه المنفصل
الابتة الا بانفصال غيره ولا المتصل يحال انه المنفصل الابتة الا بالانفصال فذلك
النوع فيهما والفصل المنطقي واحد بالموضوع وليس واحدا بالاعتبار ولما البسيط
فليس لهما البتة اذ ليس هذا منفصلا بانفصال ولا ذاك منفصلا بانفصال
موعود بشرح هذه الاشياء في موضعه

في خواص الكم

ان نتكلم الان في خواص الكمية فنقول قال بعض المتقدمين ما هذا معناه ان
للكمية خاصتين او ثلثا احدها ان الكمية يحتمل التقدير والاخرى ان الكمية

لا مضاد لها ثم انه قد يتولد من هاتين الخاصيتين خاصية اخرى وهي ان قد يتوهم ان
الكثير يحتمل التقدير انه يقال اصغر او اعظم ويقولون ان ليس لها امثال لها الا انه لا
يقبل الاشد والاضعف فنقول نحن ان الخاصة الاولى للكمية هي التي منها يتعذر
لنا الوقوف على معنى الكمية وايضا الذاتية الا انها الشيء الذي يحتمل ان يتوهم فيها الزيادة
واما انها لا مضاد لها فامر لا يستقل الذهن من الوقوف عليه الا بتفطن بعد الكم
وكيف وهذه مما يشاركه الجوهر فيها الكمية فانها من الخواص الجزئية القابلة الى
على الاطلاق ولا اقرار بان الكمية لا مضاد لها انما يحتاج ان يوضح في الحق
وضعا او ليقتنع فيه بالاستقراء وبما يشبه من الحجج ان يقول ان الكميات المتصلة
قد يتوافق معا في موضوع واحد وبعضها غايات لبعض ثم ان المنفصلة كيف يمكن
ان يفرض لواحد منها ضد واي شيء يوضع ضدا للاثنين او الثلاثة من جملتها مثلا
فيما الشيء الذي يعد مشاكلا للاثنين والثالث وهو العدد الذي لا نهاية له فلو جعل الالف ضدا
للاثنين او الثلاثة من جملتها لكان الالف والعشرة ابعد من جهة تضعيفه فكان الالف اولى
بمضادته ولكان ما الالف ولم ان يكون في حكم المتوسط بين الضدين ثم لم يكن
متوسطا والطرف غير متقرر فان قيل ان الالف مثلا يوجد لما هو في غاية البعد
كالاثنين فلم ليس في المضادة فالجواب ان ضد الشيء انما يكون ضد المراد اذا كان ذلك
الشيء ضدا له ولو كان الاثنان ضدا للالف لانه في غاية البعد لكان الالف ضدا للاكثر
وغايته في البعد واذ ليس في الكم الجانبين جميعا بل في جانب واحد فليس في الكم ضد
للمضاد وبعد ذلك فانه وان كان المنطقي لا سبيل له الى اثبات ان لا ضد للكمية فلا
من ان يوافق في اثبات ان لها اضدادا وكميات معا فيعرف انها [illegible]
فاول ذلك ما يظن من ان المتصل من الكم ضد للمنفصل فاقول الجواب في ذلك

فاقول ان المتصل

ان المتصل والمنفصل من حيث هما متصلان من انواع الكم لا من الكم نفسه كما الفصول
دائم فمن الانفصال هو ان يعدم الاتصال فيما من شانه في نفسه او في جنسه ان يتصل
والعدم غير الضد فليس الانفصال ضدا للاتصال ثم ان كان شيء واحد بعينه موضوعا لهذين متصل
ثم ينفصل فموضع لعدم بعد حصوله واما الزوجية والفردية والاستقامة والانحناء فانها
لا اضداد ولا كم اما الزوجية والفردية فموضوعهما القريب اعداد ما ولا يشترك في الزوجية
والفردية بالقوة فلا العدد الموضوع للزوجية هو بعينه يصير فردا ولا العدد الموضوع للفردية
هو بعينه يصير زوجا فلا موضوع لهما من الاشياء موضوعا بعينه للامرين وما كان [illegible]
هذا وايضا فليس الفرد الا ان لا يوجد للعدد قسمة بمتساويين فانقسام العدد الى
الزوج والفرد انقسام بحسب ايجاب خاص والشيء وسلب خاص عنه لكنه قد اتفق ان وضع للكم
مقرونا به هذا السلب في هذا العدد اسم يحصل به فاوهم الاثبات وايضا فان الزوجية
والفردية كيفيات في الكم ولا ممتنع ان يكون في الكم كيفيات متضادة فيظن لاجلها
ان الكميات متضادة بالعرض كالجواهر والمعنى [illegible] هو ان الكيفيات لا تضاد بنوعيتها
تضاد السواد والبياض وكذلك حال الاستقامة والانحناء فانهما ليسا باضداد ولا
كميات وكذلك التساوي والتفاوت وما يجري مجراها كلها اضافات في الكيفيات لا
كميات ولا بينها مقابلة التضاد وما يجري مجراها والكبير والصغير ليس [illegible]
نفس الكم فالكبير لا يكون الا كما ولكن ليس كبيرا انه كبير فان الكبير مثلا يكون في ذاته
او [illegible] لا يكون كما يعرض له اضافة ما فيصير بسببها كبيرا واذا عرضت له اضافة
فانما المحقق بعد ان كان كما فكان في تلك الاضافة وفي عارض لكم مضادة لم
تكن في ذات الكم بل في عارض للكم اذ انما يكون الكم من جهة عارض عرض له واعلم
ان الامثلة التي اوردت في هذا الموضع انه قد يكن في الكميات متضادة فانها كلها

يكون

للكمية وليست بكيفية كما علمت ومع ذلك فليس فيهما تضاد فان التضاد انما يكون بين
طبيعتين كل واحدة منهما معقولة بنفسها ثم اذا اضيفت الى الاخرى قيل انه مضاد لها مثل
الحرارة والبرودة فان كل واحدة منهما معقولة بنفسها واذا اضيفت الى الاخرى كانت
ضد لها فيكون هناك طبيعة يعرض لها اضافة هي لها اضافة التضاد والكبير والصغير لا
معقول له من هويته الا ان يكون مضافا وليس له من حيث هو كبير نحو مخصوص
كالسواد من حيث هو سواد الذي هو ضد البياض حتى تكون اضافة التضاد عارضة
لذلك الوجود المخصوص عرضها لمثل السواد والبياض لذلك قد يكون الشيء كبيرا صغيرا
بالقياس الى شيئين ولو كان الكبير شيئا محصلا بنفسه طبيعة اضافة التضاد لما اجتمع
الكبير والصغير بالقياس الى شيء فانه لو كان للكبير طبيعة محصلة بنفسه موضوع التضاد لكان
الطبيعتان المحصلتان اللتان يعرض لهما الاضافة قد اجتمعتا معا في شيء واحد فيكون
بالقياس الى شيء [illegible] الطبيعتين لا يكون بينهما مضادة لانه لا
كبير بالقياس الى شيء صغير بالقياس الى آخر فيكون هذا القائل قد سلم ان الكبير
الصغير لا تحصيل لهما الا بالاضافة فقط وانه لا اضداد لها ولا طبايع لها تحصيل
تكون تلك الطبايع متنافية متضادة فيعرض لها الاضافة التي للتضاد ويكون
تلك الطبايع وان لم يلتفت الى اعتبار التضايف الذي في التضاد طبايع متعاندة
لا يجتمع فلو كان الكبير والصغير كالسواد والبياض لكانا من الاضداد ولكانت
طبايع تعرض لها اضافة التضاد ولكان الكبير والصغير طبيعتان يوجد بينهما التنافي
وان لم يلتفت الى التضاد مثل تلك الطبايع فانها وان لم يلتفت الى التضايف فقد
يوجب التنافي واعني بها الكون فيها تلك الطبايع لا تجتمع وان بدهة اعجبت فانك قد
عقلت ان تقابل التضاد ليس نفس تقابل التضايف وان كان التضاد من حيث هو

وصغيرا بالقياس الى شيء آخر

تقابل

تقابل ومن حيث لا يجتمع طرفاه والمخالفة التي في التضايف لا تجد طبايع الاضداد
كالبياض والسواد لا تضايف بين الجواد والجواد لا يتضادان ثم تعلم ان التضاد
من حيث هو تضاد من باب التضايف لا محالة فاذا ينبغي ان يكون في التضاد
شيء هو الذي لا تضايف فيه لكن التضاد من حيث هو تضاد متضايف فينبغي ان
يكون الشيء الذي هو في التضاد وهو لا يتضايف فيه موضوعات التضاد وطبايعها
الموضوعات التي هي في انفسها امور معقولة اذا اعتبر كل شيء منها الى الاخر كانت
هناك اضافة التضاد فكانت تمتنع عن الاجتماع فان المضادة لا تتم الا بان تكون
موضوعات لا تتضايف في انفسها بل تلزمها تضايف هو التضاد وتلك الموضوعات
هي لانفسها لا تجتمع البتة لا اذا اعتبر فيها التضايف فقط بل يجب ان يكون
لها ذلك التأمل هو بالذات قبل التضايف وبلحاظ التضايف فيجب ان يكون الكبير والصغير
ان كانا متضادة موضوعات تلك الموضوعات معقولة بنفسها فانها لا تجتمع
وان لم يلتفت الى التضايف فيها وليس الامر كذلك بل الشيء نفسه لا يجتمع الكبير والصغير اذا
كانا متضايفين لطبايع لها محصلة تلك الطبايع لا تجتمع كما لا تجتمع طبيعتا
السواد والبياض لانهما سواد وبياض متضادان فيتضايفان لان التضاد في جهة
اعم من التضايف لا من حيث هو طبيعة بل من حيث هو مضاد بل انما لا يجتمع الكبير
والصغير لانهما انما يقال بالاضافة فقط فعلى هذه الصورة يجب ان يفهم هذا
الموضع ولا يلتفت الى ما اخذه اخرون من انه لا يتيسر ان يبين ان الكبير لو كان ضدا
للصغير لما اجتمعا فان القائل يقول ان الكبير ضد للصغير الذي هو عنده صغير
لا لكل ما يعرض صغيرا وبعض هؤلاء المتحذلقين من المفسرين يقولون

فينبغي ذلك

هذا الموضع شيئا من جميع الاحوال التي اعتدناه قبل هذا ولكنهم يزيدون في تكلفاتهم
شيئا من ذلك انهم يقولون على قول القائل ان الكبير والصغير من الكم وان الصغير والكبير
متضادان فبعض الكميات متضادة انا لنا جوابين جواب معاندة وجواب مساعدة
اما المعاندة فان نقول ان هذه ليست بكميات واما المساعدة فبان نقول انا وان سلمنا
انها كميات فليست بمتضادة وهذا الجواب الثاني اوضح في الايضاح وصحيح التبيان
على الجهة الواجبة واما ان تخفف ذكر المعاندة والمساعدة فهو من جنس التخلف
وذلك لان احد الجوابين يتعاند في الصغرى من المقدمتين والاخر يتعاند في الكبرى
والعناد في الصغرى اعراض عن الكبرى الى ان يفرغ لها والعناد في الكبرى اعراض عن
الصغرى الى ان يفرغ المتكلم انه حين قال هذه ليست بكميات كانه قال هب ان هذه
وهبني اساعدك على ذلك ولكني اقول انها ليست بكميات وكانه حين قال ان هذه
كميات فكانه قال هبها كميات وهبني ساعدتك على ذلك ولكني اقول انها ليست
باضداد وسواء قال في كل موضع وهو مبادرة في مقدمة هب اني اسلم لك المقدمة
الاخرى او لم يقل فان ذلك لا مدخل له فيما هو سبيل وما قولهم في هذا القائل انه قال
فيهما اضداد فانها ليست بكميات لكان المعاندة تنقلب مساعدة وقد كان يمكنهم
ان يستعملوا المعاندة والمساعدة على جهة اخرى فيجعلوا المساعدة فان يسلموا مقدمة
ولا يسلموا اخرى ويجعلوا المعاندة فان لا يسلموا ولا واحدة من المقدمتين وقد قيل
في الجواب عن هذه الشكوك ان الصغير قد يكون نظير الكبير فيقوم مقام الفرد وان
الزوج والشيء المقوم لا يكون مضادا لما يقومه وقالوا ان الصغير والكبير القابل
للمعتدل ضدان ويشبه ان يكون حل هذا ان يتعلقا بالكبير والصغير بل
بالزايد والناقص من حيث هو واقع في المقدار بل من حيث هو واقع في الكيفية

ويكون من

ويكون من جهة الطبايع الزائدة والناقصة لا من جهة الزائد والناقص من حيث هما
فقط فيكون مثلا الجبن ضد التهور لا لان الزائد ضد الناقص بل لطبيعة الجبن وطبيعة
التهور فانهما معقولتان بذاتيهما اللتين فيهما التضاد وان كان ويعرض لهما هذه الاضافة
واما الحدود المتعينة في الخلق الصغير والكبير التي لا تتعدى بالقياس فانها ايضا تكون
متضادة لا لانها مقادير بل لانها مقادير الكيفيات ولاجل انها اطراف طبيعية
مثل ان لاعظام الحيوانات مقادير هي على الاطلاق اكبر مقدار فيها ومقادير هي على
الاطلاق اصغر مقدار فيها وليس تجاوز للكبير فيها اكبر القابل الى الصغير بل في نفسه
في القابل للطبيعة فهو من كل الحال في الصغير منها وحكمها حكم اطراف المسافة التي
للحركات الثقل والخفة ومن الشكوك في امر هذه المضاحبة ما يظن من ان المكان الاسفل
ضد المكان الفوق وهذا غلط فان المكان لا يضاد المكان من حيث انه الذي
هو سطح وكم وكيف يتضاد المكانان ولا يتعاقبان بالحقيقة على موضوع واحد
المكان من حيث هو مكان ليس بفوق ولا اسفل بل من حيث هو نهاية تحوّل
ومن حيث طرف مسافة او من حيث هو طرف في جسم ما وهذه عوارض الكمية
وهذه العوارض لا تجعله بحيث يشترك الفوق والاسفل منه في موضوع واحد
فيكون مضادا بالحقيقة بل الانسان متضادان لمعنى كون الشيء فوق فانه ضد
لكونه اسفل وهذا غير المكان وليس بعيد اذا كان بين هذين المكانين غاية
البعد ان يكونا متضادين وامكان التضاد بتضمن هذا الشرط او كان الناس
انما فطنوا اولا للتضاد من المكان من حال مكانين بينهما غاية البعد فهم
لا يقدرون ان يميزوا حال المكانين في كونهما وبينهما غاية البعد هو
التضاد او حال المتمكن اذا كان تارة في هذا المكان واخرى في مكان اخر و

مع ذلك فلسنا نبتغي العربيين في اصطلاحات الالفاظ الحكمية على تعارف الجمهور بحيث
يلتفت في اعتبار معنى لفظ التضاد الى ما تعارفوه بل انا في استعمال لفظ التضاد بالوضع الثاني
وهو يدل على الحالة التي بين ذاتين مشتركتين في موضوع شركة التعاقب ان يجتمعا
الموضوع وبينهما غاية البعد ليس يوجد في المكانين جميع هذه الشرائط والدليل
على ذلك ان المكان من حيث هو مكان ومن حيث يتحصل طبيعته الشخصية لا يحتاج
الى ان ينسب الى القياس الى المتمكن ومن حيث يسمى فوق في القياس الى مكان الجزم
ان الفوقية والسفلية قد تعتبر من طريق الاضافة فلا يكون فيه تضاد كما لا يكون
في الصغير والكبير وقد تعتبر من طريق الطبيعة حتى يكون الفوقية اما حال الامكان
في انفسها بجسم وضعه الطبيعي من العالم كذا فان عرض من هذه الجهة المكان تضاد كان
بسبب طبيعة ذلك الجسم وستبين ان هذا الاعتبار وما يجري مجراه لا يحصل العالم
هو فوق ضار الجسم الذي هو اسفل الى الجسم الاعلى لا ضد له من وجه استعلم
واما حال المكان من حيث كونه مكانا للجسم وضعه الطبيعي كذا فذلك [illegible]
الكان هذا طبيعيا او مفارقا الا ان يكون الجسمان متضادين في الطبيعة كان [illegible]
في المكان لامر في المتمكن فيكون التضاد في المكان [illegible] بالعرض فيجتمع من هذا الكلام ان
تضاد في الكم وكذا ليس في طبيعته تضعف في اشتداد ولا تنقص ولا ازدياد ولست
بهذا ان كمية لا تكون ازيد من كمية والنقص من كمية ولكن اعني ان كمية لا تكون اشد
وازيد في انها كمية من اخرى يشاركها فلا ثلثة اشد من ثلثة ولا اربعة من اربعة
ولا خط باشد خطية اي اشد في انه ذو بعد واحد من خط اخر وانكان من حيث
المعنى الاضافي ان يعد اعني الطول الاضافي بل لا يجوز ان يكون كمية ازيد واشد في
طبيعتها من كمية اخرى من انضراف الثلثة اعني انه ليست الثلثية في انها ثلثية [illegible]

انها عدد

انها عدد ولها حد العدد باكثر من ثلاثية في انها ثلاثية وان لها حد العدد اعني
في انها كمية منفصلة تعدد بالاحاد نعم قد يصير ازيد واقل مما يعرض لها من الاضافات
المختلفات فيها واما الفرق بين هذا الازيد وبين الانقص الاشد الذي يمنع كونه في
الكمية ان هذا الازيد يمكن ان يشار فيه الى مثل حاصل وزيادة والاشد والازيد
الذي يمنع فيها لا يمكن فيه ما ذلك لان تفاوت الاشد والاضعف يحصر بين طرفين
متضادين وتفاوت الازيد والانقص لا يحصر البتة بين طرفين ومن خواص الكم انها
[illegible] انها لا جزء لها انها مساوية وغير مساوية والمساواة هي الحالة التي يكون عند
توهم تطبيق ابعاد المتصل او احاد المنفصل بعضها على بعض حالة في ترتيبها فلا يفضل
احد المنطبقين بحصل منه حد لم يحصل الاخر عنده ذلك الحد وغير المساواة الى [illegible]
احدهما او يقصر في المطابقة التي لا يوجد فيها اختلاف احد [illegible] مساواة فان خلف
الحد في لم يكن مساواة وانت تعلم ان الثقل والحركة اذا اعتبرا فيهما امر غير انقسامات
المقادير خارجة عنهما لا يوجد فيهما هذا التطبيق فليست قابلة للمساواة وغير المساواة
فالكمية قد ذكر لها ثلث خواص حقيقية وهي انها لذاتها [illegible] ولذاتها يحتمل التقدير
ولذاتها يقبل المساواة واللامساواة وذكر لها خاصتان اضافيتان انها لا تقبل
في ذاتها مضادة وانها لا تقبل في ذاتها الاشد والاضعف

في ابتداء الكلام في المضاف وتعريف الحد الاقدم له وشرح ذلك الحد والاشارة
الى اقسام المضاف قد جرت العادة ان يجعل في بيان مقولة المضاف بعد الفراغ من
الكمية وقبل الكيفية وللناس [illegible] مختلفة لعلة ذلك وليس يكون اظهرها
ما اتفق من ذكر المضاف في مقولة الكم ولعل المنطق [illegible] المضاف في [illegible]
الوجود والتصور ومن [illegible] فقد [illegible] الابنية مما لا يشتغل به من حيث هو منطقي

والوقوف على المضافات اسهل على الذهن من الوقوف على حد الاضافة التي هي المعنى
فالامور التي هي من المضاف منها الامور التي ماهياتها معقولة بالقياس الى غيرها على الاطلاق
او بنحو لزوم من انحاء النسبة والتي على الاطلاق هي مثل الامور التي اسماؤها اسماء تدل على
المعنى الذي لها من حيث هي مضافة مثل الاخ واما التي بنحو لزوم من انحاء النسبة فهي التي
تعلق بها النسبة فيصير لها ذلك مضافة مثل القوة من حيث هي لذي القوة والعلم
من حيث هو للعالم فان كل واحد من ذلك فانه كيفية واستحالت مضافة الى غيره ثم تلحقها اضافة
الى العالم فانه يعرض ايضا مضافا الى العالم ويعتبر ذلك الحرف فهو كيفية ومضاف
الى المعلوم فان العلم يشبه ان يكون في نفسه الاضافة الى المعلوم والعلم والقدرة والقوة
وما اشبه ذلك وان كان كل مضافا فكل واحد في نفسه غير مضاف الا انه اضيف اليه معنى
آخر هو نحو من انحاء النسبة فصار به مضافا وذلك بسبب شيء فيه خارج عنه
كما يدخل بين الانسان والدار لفظة نسبة تصير بها اضافة بين الدار وذي الدار
وربما كانت هذه النسبة متضمنة في لفظ احد الجانبين ويحتاج الجانب الآخر الى
لفظة النسبة باسم الاول كقولنا الجناح وذو الجناح فان لفظة ذو انما وقعت
في احد الجانبين والجانب الآخر مستغن عنها لكن اسمه اذا قرن باسم النسبة
كان اسما للجانب الآخر واكثر هذا انما يوجد لاحد المضافين من حيث هو مضاف
اسم ولا يوجد للآخر انما يكون اسم المشهور له لا على انه مضاف او مشتقا من جهة
اخرى غير اضافية ولا يكون هناك اسم البتة ثم العالم يفعل ذلك بل قرن بالمضاف
لفظة نسبة مخصوصة بحفظ اسم كقولنا العالم عالم بالعلم فيقرن باسم العلم حرف يدل
على انه مضاف اليه العالم واما المثال الاول فانما كان هذا الحرف مقرونا بالعلم
لا المضاف اليه وربما كان حرف الاضافة مختلفا فيهما مثل قولك ان العلم علم للعالم
والعالم

والعالم عالم لا للعلم بل بالعلم وقوم يقولون ان معنى قولهم او بنحو لزوم انما هو
لا يتشابه فيه الحرف العاكس وسيتضح لك عن قرب تحصيل ما قلناه وتفسيره
وانه اولى من التأويلات المذكورة واما كون الشيء معقولا بالقياس الى غيره فهو ان
يكون الشيء اذا قصد تصور معناه احوج تصوره الى تصور شيء خارج عنه ولا
كيف كان فان السقف اذا تصور معناه تصور معه معنى الحائط الذي يقله وليس
هيئة السقف معقولة بالقياس الى الحائط ولكن يجب ان يكون المعنى المعقول
للشيء الذي يحوج الى ان يعقل معه غيره انما هو لا من اجل وجود ذلك الغير
بازائه فقط لكن للمعنى الذي للشيء من اجل حصول الحال التي لها صار بها الاخ معه
هو اضافة مثل الاخ فان حقيقة المفهوم من الاخوة لاحد الاخوين هي من اجل
وجود الآخر وهي الحال التي له بسبب ذلك فهو كونه ابن ابي هذا الاول
فان نفس الاخوة هو نفس اعتباره من حيث له اخ بهذه الصفة وان كان
قد يكون في بعض الاضافات هو نفس اعتبار احد الامرين من حيث له آخر بصفة
خلاف صفته فهذا هو كون الهيئة معقولة بالقياس الى شيء آخر وليس كل نسبة
اضافة فان لكل شيء نسبة في الذهن الى الامر الذي يلزمه في الذهن لكن لا يكون
ذلك اضافة كما قلناه فان اخذت النسبة مكررة في كل شيء صار المضاف ومعنى
قولي مكررة ان يكون النظر لا في النسبة فقط بل بزيادة اعتبار النظر الى ان الشيء
نسبة من حيث له نسبة والى المنسوب اليه كذلك فان السقف له نسبة الى
الحائط فاذا نظرت الى السقف من حيث النسبة التي له فكان مستقرا على
الحائط ثم نظرت من حيث هو مستقر على الحائط صار مضافا لا الى الحائط
من حيث هو حائط بل اليه من حيث هو مستقر عليه فلا ان السقف بالحائط

السقف

من حيث الحائط حائط نسبة ومن حيث يأخذ الحائط منسوبا اليه الاستقرار عليه
نفسه مفترق فهي اضافة وهذا معنى ما يقولون ان النسبة يكون لطرف احد
والاضافة تكون للطرفين ومثال ذلك انه اذا اخذت السقف مستقرا على الحائط
النسبة من جهة السقف المستقر ما على جانب الحائط فلا النسبة فيه الى شي من حيث هو
حائط واما اذا اخذت النسبة من حيث السقف مستقر على مستقر عليه والحائط
مستقر عليه لمستقر انعكست النسبة وصلحت لان يكون اضافة فكل نسبة لا توجد
من الطرفين جميعا من حيث هي نسبة فهو نسبة غير اضافة فكل نسبة توجد للطرفين
فيه من حيث النسبة فهو اضافة والامور التي توجد منسوبة بلا زيادة فهي
فقط وان اخذت منسوبة على هذا الشرط فهي مضافة فذوات الامور قد تكون منسوبة
فان اخذت مع النسبة من حيث هي نسبة فانها مضاف ومن الامور المضافة
ما هو مثل الاكبر والاصغر والضعف والنصف ومنها ما هو مثل الضوء والقدرة فان القدرة
والقدرة قوة وقدرة لشي على شي والحال حال الذي له الحال والحس حاس ومحسوس
والعلم علم عالم بمعلوم وكذلك القيام قيام قائم والجلوس جلوس جالس فهذه كلها
مضافات لكنه من هذه ما هو كالكبير فانه لا يكون في نفسه كبيرا وفي ماهيته كبيرا
او يكون هناك صغير وكذلك الشبيه والمساوي واما القدرة والقوة والحس والعلم والشبيه
ان لا يكون لامر بها هذا الامر فان ماهية الشي الذي هو العلم ... اعلم
الى العالم ولكنه لا يوجد الا في العالم وكذلك ماهية البياض والحمرة والجلوس ليس
البياض انما يوجد بياض بالقياس الى الموضوع الذي هو له بياض ولكنه لا يوجد
الا فيما هو له بياض وفرق بين ان يكون الشي لا يوجد الا ان يوجد شي وبين ان تكون
ماهيته مقولة بالقياس الى شي فان العالم لا يوجد الا بالناس لنفسه مقولة بالقياس

الى البادي وكذلك الثانية لا توجد الا بالوحدانية وليست ماهيتها مقولة بالقياس
الى الوحدانية وليس الوجود والماهية شيئا واحدا ولا اقتران الماهية بالماهية هو
قول الماهية بالقياس الى الماهية بل كون الماهية بالقياس ان تكون الماهية هي حقيقة الكون
مقارنا للمقارن على حال المقارنة فبعض هذه الامور المعدودة ماهياتها مقولة
بالقياس الى غيرها كالكبير والصغير وبعضها يحمل كذلك اذا اخذت مع النسبة
كالبياض فانه اذا اخذ من حيث هو في الابيض كان مضافا كالواسطة من حيث هو
الابيض حيثما كان الجسم ماهية مقولة بالقياس الى الشي الذي له البياض فقد ظهر
ان بعض ما عددناه في المضاف ماهيته مقولة بالقياس الى غيره وبعضه بالقياس
الى غيره بنسبة تلحق ماهيته فتكون مقولة بالقياس الى غيرها فكان ذلك لا لحال يحمل
لها ماهية اخرى متقررة بنفسها فالامور المضافة هي امثال هذه وقد توجد فيها مضاف
كالفضيلة والخسيسة اللتين كل واحدة منهما قد يعرض لها اضافة الى موضوعه لكن ليس
مضاف بنفسه لذلك فانه لا ضد للضعفين ولا للزائد بجزء او الفائقون في الدون
المضاف ما يعرض للمقولات جميعها اذا اجمع فان المضاف قد يكون في الجوهر كالاب والابن وقد
يكون في الكم كالكبير والصغير وقد يكون في الكيف كالاسخن والابرد وكالملكة
الملكة وقد يكون في المضاف نفسه كالاكبر الى ما هو اقل كبرا وكالصديق والاصدق
من صديق وقد يكون في الاين كالاعلى والاسفل وقد يكون في متى كالاقدم والاحدث
وكذلك قد يكون في سائرها فيعرض للمضاف ما يعرض للمقولة فلما كانت الضعفية
بعرض الكم وكان لا مضادة للكم لم يعرض للضعفية مضادة ولما كانت اضافة الفضيلة
عارضة في الكيف والكيف تتضاد جاز ان يعرض لهذه الاضافة تضاد وكذلك الحال
في قبول الاشد والاضعف والاقل والاكثر وقد يظن ان غير المساوي قد يكون اكثر واقل

لان الكيفية يكون اكثر واقل كان الشبه يكون اشد واضعف لان الكيفية تكون اشد واضعف
فنقول اما غير المساوي فانه في الحقيقة لا يكون اشد واضعف لكن قد يكون اقرب وابعد
فان العشرة ابعد في المساواة للثلثة من التسعة والسبعة في الامرين اعني الحال والكم
من ان الكم لا يكون اشد واضعف لا بالقياس الى نفسه ولا بالقياس الى حال غيره عند نفسه
ذلك العشرة فانه لا يكون عشرة اشد عشرية من عشرة تسعية كما يكون سواد اشد سوادا
من سواد اسود وان كان قد يكون عدد اكثر زيادة على عدد من عدد كما بينا فعلى هذا
يكون غير مساو اقرب من غير مساو واخرى واما في انه غير مساو فلا يقبل زيادة ولا نقصا
ومن خواص المضاف انها كلها يرجع بعضها على بعض بالتكافؤ وينعكس بعضها على بعض
ونحن ذلك الرجوع في المضاف وحين رجوع الحمل على الوضع ولا اعني اخرى من الرجوع
والعكس الا تبدل من ذي قبل وذلك لان الوضع ههنا يكون من احد الطرفين كيف ما
والحمل يكون من الثاني فاذا عكست صار الحمل وضعا وقد لحق به مثل ذلك التكرير
وصار الوضع حملا وقد حذف عند التكرير فنقول ان العبد عبد المولى ثم نقول ان المولى
مولى العبد فتكرر المولى في الثاني وفي بعض الامور يحتاج الى ان يلحق بالطرف المحمول
زائدا لا يلحقه وهو موضوع كالحاقك اللام بالمولى في العبد عبد للمولى [illegible]
تقول الحس حس المحسوس والمحسوس محسوس بالحس وفي بعض المواضع لا يحتاج الى ذلك كما
تقول ان الاب اب الابن والابن ابن الاب سواء الحقت اللفظ او لم تلحق فانك
تعلم [illegible] فانك اخذت الحمل على انه منسوب اليه سواء الحقت به اللفظ الدال على ذلك
او لم تلحق ولا تأخذه على هذا الوجه حين تضع [illegible] العكوس التي
كل في موضعه [illegible] الذي المضاف فيه ذلك لكن في هذا التكافؤ شرط يجب ان يراعى
وذلك ان الاضافة اذا لم تقع على التعادل لم يجب هذا التكافؤ ووقوعها على التعادل [العبد في الاول]

هو ان يقع

هو ان يقع الى الشيء الذي اليه الاضافة اولا وبالذات فانها ان وقعت على
او الى امر يعرض له او الى جنسه او الى نوعه لم تقع الاضافة متكافئة فانك اذا
قلت ان الرأس رأس للانسان او للحيوان او الرأس رأس لذي مشي او الرأس
رأس الماشي وكذلك الجناح جناح للطائر والسكان سكان للسفينة لم يمكنك
ان ترجع فتقول الانسان او الحيوان او ذو مشي او الماشي هو انسان او حيوان
او ذو مشي او ماش بالقياس الى الرأس وكذلك لا تقول الطائر طائر بالقياس الى الجناح
او السفينة سفينة بالقياس الى السكان وذلك لان الرأس ليس معادلا لما ذكرت
بل معادله هو ذو الرأس فالرأس رأس لذي الرأس وكذلك الجناح جناح لذي الجناح
وكذلك السكان سكان لذي السكان واما ما ذكرت فهو اما موضوع للمضاف
المعادل او جنس موضوعه او جنس المضاف او عارض لموضوع المضاف فانما يعرض
اكثر هذا في الموضع الذي لا تكون الاضافة فيه واقعة من حيث الماهية بالقياس
بل من حيث يحصل لها بنوع من النسبة فيكون لا اسم للمضاف اليه من حيث هو
اليه بل انما كان من حيث هو موضوع للنسبة اليه ومن هذا اقوى ما لا يجب ان
يخترع لمثل هذا الشيء اسم بحسب النسبة واذا اشكل الامر في تحصيل ما يقع اليه الاضافة
بالتعادل تميز انما يقع اليه الا بالتعادل بسبيل ان تجمع اوصاف الشيء جميعا فاي
تلك الاوصاف اذا وضعته ثابتا ورفعت غيره جاز ان ترفعه او لم يجز امكنك
ان تحفظ الاضافة واذا رفعته ووضعت غيره لم يمكنك ان تحفظ الاضافة فهو
اليه التعادل وما لم يكن كذلك فليس اليه التعادل فانك اذا رفعت عن الشيء انه حيوان
وانه انسان وانه ماش وانه ذو مشي كيف اتفق وحفظت انه ذو رأس امكنك ان
تنسب اليه الرأس واذا رفعت انه ذو رأس وحفظت انه حيوان وانه انسان وانه ماش وانه ذو مشي

من اصناف ذلك

في خواص المضاف ومما يرى في المشهور انه يلزم المضافين انهما معا
في الوجود اي انه اذا وجد كان الاخر موجودا واذا عدم كان الاخر معدوما مثل الضعف والنصف
ولكن قد لا يصح في بعض الاشياء انها توجد معا من جهة اخرى مثل ذلك العلم والمحسوس
اي الادراك لكن ليس العنوانان المشاركان لهما في الاسم فان ذات هذا العلم بجوهره
قد يلزمه دائما ان يكون مضافا الى المعلوم موجودا معه وذات المعلوم فبجوهره لا يلزمه
ذلك فانه قد يوجد غير مضاف الى العلم واذا اخذا من حيث هما متضايفان بالفعل لا يتقدم
احدهما على الاخر وليس الغرض في ذلك بل الغرض ان احد الذاتين معا لا ينفك
من اضافة تلزمه توجب ان يكون معه مضاف يقابله وذات الاخر قد يوجد ليس
بمضايف وكذلك يتصور حال هذا الحس فان ذاته لا تنفك عن لزوم الاضافة اياه و
وذات المحسوس ينفك ولا يجب ان لا يكون موجودا حين لا يكون الحس موجودا
اذ يجوز ان لا يكون حيوان حساس موجودا وتكون العناصر المحسوسة التي هي اوائل
لتكون الحيوانات وغيرها من الاجسام الارضية موجودة واما امور اخرى تكون اما
متكافئة في اللزوم ان اخذت متضايفات واما متكافئة في غير اللزوم ان
اخذت ذواتا وهكذا يجب ان يفهم هذا الموضع واما الوجه الذي تفهمه هذه
الطائفة فوجه مختل واما المثال في جنس العلم فالمشهور ما اوردوه من امر المربع
المساوي للدائرة فان العلم به لم يوجد الى هذه الغاية لكنه موجود فحري بنا
ان نبحث عن هذا حقيقة البحث فنقول ان لقائل ان يقول ان هذا القول
مجازف فيه وذلك انه ليس يجب ان يكون كل علم بازاء معلوم موجود
فان العلم التصوري قد يتصور امورا ليس يجب لها الوجود كالكرة المحيطة بذات
عشرين قاعدة مثلثات فانا نتصور مثل هذا التصور ولا يوجد ذلك

الى ان



الى ان يحصل الوجود في الاعيان وبالجملة لا يوجد ذلك الى ان يحصل الوجود غير
الذي في الذهن فهذا الذي في الذهن فهو العلم نفسه وانما بحثنا من علم مضاف
الى مضايف لو المضايف شيء ثان وايضا فان من المعلومات بحال النفس يصدق
اشياء كثيرة من جملة المضافات لا وجود لها في الاعيان الا بالامكان والامكان
غير الوجود وذلك مثل قولنا انه اذا اخرج عن شكل كذا خط منحن كذا في جنب
خط كذا لم يزل يقارب الخطان ولا يتلاقيان فان هذا لا وجود له الا في الذهن
وهذا المثال الذي اوردوه وهو حال المربع المساوي للدائرة الذي يجعلونه
موجودا وان لم يعلم فهو مثال اشد اشكالا من الدعوى فليت شعري اين
وجوده فانه ان كان له وجود في الذهن فيجب ان يكون معلوما وان كان له في الاعيان
وجود حاصل بالفعل لم لم يعرفوا ذلك دعوى منهم ثم يدعون انه يمكن ان
يوجد فذلك له بالقوة كما ان العلم به ايضا يمكن ان يوجد فنقول ان في هذا
وسائر الابحاث تشكك وانت منتظر ان تتحقق هذه الاحوال كنه التحقيق وانما
كان غرضنا فيما اوردناه ان نعلم انه يمكن ان يكون لذات احد المتضايفين وجود
لا ينفك عن الاضافة الى الاخر وليس للاخر كذلك في الوجود فان كان علم تصوري او
تصديقي ليس مضايفا لشيء اخر فليس هو من جملة المضافات التي نذكرها فاذا
لم يكن من جملة ما ذكرناه لم ينتقض به ما قلناه بل جعلنا مثالنا الذي نعتمده
من الشيء الذي لا يكون علما الا وهو مضاف وذلك مثل علمنا بان الفلك موجود
متحرك على الاستدارة وهذا العلم هو في الجملة التي ذكرناها والشرط الذي
اشرنا اليه ان كان لما اوردناه قبل مثالا مضايفا في الذهن او خارج الذهن كان
متكافئا في الوجود معا فليس في ذلك ايضا ما ينتقض به ما قلناه فانا لم نقل ولا نمنع

من المتضايفات متكافئ في الوجود معا بل قلنا ان اكثرها كذلك واما المربع والدائرة
فليس يتغير بما زعم فيه غرضنا وذلك لان امكان هذا المربع امكان وجود فلا يستحيل وجوده
موجودا وليس فرضه موجودا يوجب ان يكون العلم به حاصلا بل يجوز ان يحصل
موجودا ونحن على حكمنا من الجهل به فبين ان جميع ما اورد من هذه الطعون لا يفسد
الغرض الذي نؤمه فاعلمنا من غير ذلك ما حاجتنا الى ان نتكلم في الحقوق
علم المنطق ليس من شان المنطقي ان يحقق كثير التحقيق ويجب ان يعلم ان المتضايفين
من حيث متضايفان بالفعل ايضا معا على التعادل هما معا اذ الشئ انما يقال
بالقياس الى شئ يكون معه واما اذا اخذ احدهما بالفعل والاخر بالقوة فقد زال
التعادل لكن على هذا اشكال وهو ان لقائل ان يقول ان المتقدم في الزمان مقول
بالقياس الى المتاخر ولا بد من ان يكون بينهما اضافة بالفعل ولا انشاء فيهما موجودا
فنقول اما الشك الوارد من جهة المتقدم والمتاخر فانه يحل بان نقول ان هذا التعين
من وجهين احدهما بحسب الذهن فقط والاخر بحسب الوجود مستندا الى الذهن اما بحسب الذهن
بان يحضر الذهن الزمانين معا في الوهم فيجد احدهما متقدما والاخر متاخرا فيكون قد
حصلا جميعا في الذهن او يكون احد الزمانين حاضرا ولاحدهما الا باحضاره في
والذهن فيضيف اليه الذهن زمانا يعقله مستقبلا فيحكم ح بينهما بتقدم وتأخر
لانه قد احضرهما معا واما الوجه الاخر فهو ان الزمان المتقدم اذا كان موجودا او موصوف
الاجزاء ليس هو وحده ان يوجد امكانا يؤدي الى الوجوب وجوده وهذا كونه متقدما
وهذا الوصف للزمان الثاني موجود في الذهن عند وجود الزمان المتقدم واذا وجد
المتاخر فانه موجود في الذهن ح ان الزمان الثاني ليس موجودا ونسبته الى الذهن
نسبة شئ كان موجودا ففقد وهذا ايضا امر موجود مع وجود الزمان المتاخر

فاما نسبة

فاما نسبة المتاخر الى المتقدم على وجه الحضور غير ما ذكرنا فلا وجود لها في الامور لكن في
الذهن فقط فانه كل زمان وجد فلا يكون من حيث هو موجود لا متقدما ولا
متاخرا ولا مضافا الى شئ من الازمنة والا لكان مضافا الى اشياء لا نهاية لها في وقت
واحد وكانت هناك اضافات لا نهاية لها موجودة بالفعل بل هو في نفسه بحيث
اذا اعتقد وعقل الاخر حكم العقل عليه بانه متاخر عن امر موجود في الذهن واما العلم
بالقيمة فان العلم بها ايضا يكون علما بحال من احوالها موجودا في الذهن بانها
ستكون لا عندما يكون بل قبل ذلك عندما هي معدومة في الاعيان موجودة في النفس
واما تصور هيئة القيمة مجردة فانه غير مضاف الى الشئ في الوجود من حيث هو تصور واعلم
ان جميع امثال هذه اضافات انما يفترض في الوهم والمتضايفات فيها ايضا انما تكون
متضايفات في الوهم والبيان المستقصى لهذا انما هو في العلوم الحقيقية لكن قوما
من المتكلفين اجابوا عن شبهة تكافؤ العلم والمعلوم فقالوا ان الذي قيل من ان المعلوم
يوجد ذاته والعلم به لا يكون فهو غير حق فان ههنا علما موجودا بكل شئ
وجود الابد وهو قبل الاشياء وهو علم البارئ تعالى والملائكة فلم يعلموا ان هذا وان كان
حقا فليس يحل المشكلات فان المتشكك ليس يقول انه ولا شئ من المتضايفات
لا يكون معا ولا ايضا يقول انه ولا شئ من العلم والمعلوم يكون معا والاحتجاج الى
ذلك فان دعواه انه ليس كل متضايفين يكونان معا وهذه الدعوى يصح بمثال
واحد يورده المتشكك في علم واحد فنقول ان علمي بوجود العالم الابعد ان يكون
علما وذاتا والعالم غير موجود الذات ثم العالم قد يكون موجودا في نفس الامر وعلمي
به موجودا وكان ان لم يعتبر شرط الذات فاذا كان علمي بالعالم على هذه الصفة
ولم يكن التنبه عنه هذا العلم الواحد الا وهو موجود والعالم دائما معا والعلم

اشار اليه فقط بل جميع العلوم كان العالم قد يكون موجودا وعلم ما من المعلوم موجود
ليس بموجود فالشبهة تكون قائمة فان الشبهة لم ترد بسبب ان المعلوم قد يكون موجودا
ولا علم البتة بل من شبهة اخرى وينبغي ان يراد لها حل اخر والذي بين ان العالم
ح لا يكون مضافا الى هذا العلم اذ لا يكون معلوما له
وتحقيق المضاف الذي هو المقولة والفرق بين ما هو مضاف بالذات وما هو
الاضافة او لازم وخواص المضاف الذي هو المقولة اعلم انا الى هذا الوقت انما
احترزنا عن مضافات طابقها الحد المذكور فبعضها كانت مع صدقه انها مقولة بالقياس مضاف ما بنفسه
الى غيرها ولم بعضها كانت ولم يصير كل شيء من الاشياء قد لحقها الشطر الرابع المذكور
هو تعريف المقولة ان كان يصلح ان يقال انه مضاف وليس هو نفس المقولة ونوعا من المقولة
فنقول انا نعلم ان المقولات متباينة وانه لا يصح ان يجعل مقولتان معا على شيء واحد
حمل الجنس حتى يكون الشيء الواحد يدخل من جهة معينة في مقولتين وان كان قد يدخل
الشيء في مقولة بذاته وفي الاخرى على سبيل العرض وقد عرفنا سلف من هذا ثم ان هذا
الحد مما لا يمنع العقل مطابقته امورا يدخل في مقولات اخرى فان الرأس ما يحتاج ان يكون بذاته
جوهرا حتى يكون رأسا كما تحتاج الى ان تكون مقولة المعية بالقياس الى غيره حتى يكون
رأسا وكلا الامرين مقوم له من حيث هو رأس ليس احدهما بالذات والاخر بالعرض
والرأس انما يكون كذلك اذا اخذ رأسا على الاطلاق وكان على اعتبار العوارض الثابتة واما
اذا اخذ مخصصا على انه هذا الرأس فانه لا يوجد مقيسا بالقياس الى شيء ما وذلك
بسبب ان ذاته قد يحصل ويتحصل من غير ان يعلم الشيء الذي هو رأس من حيث هو هذا الرأس
والذي هو رأسه من حيث هو هذا الرأس فانه هو هذا الانسان واما اذا اخذ على
انه رأس لشيء جملة فليس ذلك من حيث هو هذا الرأس بل من حيث هو

ولذلك

ولذلك لا نقول ان هذا الرأس رأس بالقياس الى شيء ويمكننا ان نقول ان الرأس انما هو
بالقياس الى ذي الرأس ولا يمكننا ان نقول ان هذه اليد انما هي هذه اليد بالقياس الى
سقراط وهذا الذي هو هذه اليد حتى لو رأيت هذه اليد منكشفة غير مستورة تمثل
فيه انه هذا جزء بانه ما هو بالقياس اليه وهو سقراط او هذا الذي رأس لهذا فلم يتمثل
هنالك ذو الرأس ايضا فان بعض الامور التي ذكرت قد كانت في ذواتها من مقولة
الكيفية انها مثل الملكة فانها كيفية وقد قيلت بالقياس الى غيرها بنحو ما
وكذلك امور من مقولات اخرى فان الاقل لا يمنع من ان يكون ههنا امور من
باب الجوهر وغيره ولذلك في الفصل فليس هذا الحد اذن حد المقولة الا اشتراكا في
حد ولهذا امور من مقولات شتى فان لم يكن حد الفاضل انما هو حد بحسب اسم معنى ما الا هو بحسب ما هو اسم معنى
مقوم لبعضها يحمل عليها فانه لا يجوز ان يكون من الامور التي جنسها الجوهر جنسها في
غير الجوهر فيجب ان نتأمل هذا الحد ونتدارك خللا ان وقع فيه ولذلك
الشيء لعله هو ان الامور التي من المضاف هي التي الوجود لها انما هو انها مضافة هو انها مضافة
وهذا ابدا صحيح لكن بعض الناس يظن ان هذا بعينه هو الحد الاول وعلى
انه ليس هو الاول بل قريب لو كان هو الاول لكان بالاول يغني عنه خصوصا
والاول على المعنى الذي يدل عليه دلالة واضحة لا يدل عليها هذا الثاني لا يدل ح
وان دل فانه يدل بذلك الوضوح وبعضهم ظن ان فيه بيان الدور وهو انه
اخذ المضاف جزء حد نفسه وكانوا يتعلقون بهذا البيان الثاني قد اجتهد واحد في
حل هذا الشك وقد قارب بعضهم الحل الا انه قد ذهب عنه ذهابا يسيرا
ولكنا نقول ان من الاشياء ما يكون جنسه اشهر عند الجمهور فيكون الاسم بحسب
الوضع الاول موضوعا للجنس ولما هو عنده كالجنس ثم ان الخواص

موضوعها لحقيقة او معقول هو كالنوع منه فيقولون اسم الجنس لما لا يمتد فيه حتى يجعل
هذا اكثر اعني انك تجد امورا انتقل اليها اسما حقيقيا عن كلا الوضع الاول لاجل
لو انا الى حيوان العادة بنقل الاسم عن الجنس الى النوع امثلة كثيرة من جملتها
ان الجمهور قد كانوا يريدون بالشي ما يتوهم فهو اما ممتنع واما غير ممتنع وجعلوا الممكن
مرادفا لو كالمرادف لقولهم غير الممتنع فقالوا ان كل موجود اما ممتنع او ممكن ثم ان
فضل الخواص لما البس ممتنع الوجود وجدوا بعضه واجب الوجود وبعضه غير واجب الوجود
وكلاهما مشتركان في انه غير ممتنع وفي انه ممكن بهذا المعنى وخصوا غير الممتنع
في الامور بالبين انه واجب الوجود ولا ممتنعه وما لا يمتنع وجوده ولا عدمه ممكن وجوده
وعدمه خصوه باسم الممكن من حيث هو غير ضروري واخرجوا الواجب عنه لا انه هذا
الوضع الثاني ونقلوا اسم ما هو كالجنس الى ما هو كالنوع وكذا انهم الحال في المضاف
فان اسم المضاف كان مقولا في الوضع الاول عند اهل اللغة على المعنى المذكور
وهو انه ما يقع مهيته على الصفة المذكورة من غير اعتبار ان له وجودا غير الذي
ليس وجودا غير في التحقق كان الشي اذا كان من الجواهر او من الكيفية ثم تحقق نسبته
فاعتبر من جهة نسبته فكان من حيث هو كذلك معقول المهية بالقياس الى غيره فكان
من المضاف له مهية مخصوصة ليست تعقل الا بالقياس كان اذا كان الشي ابا فكانت
والابوة فكانت مهيته معقولة بالقياس الى غيره وان لم يكن له وجود آخر ومهية
اخرى فكان ابا من المضاف فكان المضاف يقع على المعنيين جميعا او نوعا بعد ان
لم يكن لهما جميعا جنسا وليس كلما يحمل المعنى على مقولين او على شيئين من مقولتين او على شيئين من
مقولة واحدة فهو جنس المقولتين فانك قد عرفت هذا التحقيق واذا كان كذلك فيعني المضاف
المأخوذ في الحد هو هذا المعنى العام ومعنى المضاف المحدود هو هذا المعنى الخاص ثم ان الحد اذا احد الممكن

الحقيقي فقال

وتحقيقه ان

الحقيقي فقال ان الممكن الحقيقي هو الذي يمكن ان يكون ويمكن ان لا يكون
ولم يدخل لا من جهة انه اخذ الشي في بيان نفسه لانه لم يرد بالممكن المأخوذ في الحد
معنى الجنسي الذي هو بمعنى غير ممتنع وكذلك اذا قال ان المضاف الحقيقي الذي تجده على الخصوص
هو الذي مهيته ووجوده انه مضاف يعني انه الذي وجوده ومهيته هو انه مقول
المهية بالقياس الى غيره وجود غيره لم يكن اخذ المحدود في حده او المرسوم في رسمه ويكون
هذا من جملة الخصائص الا انما يختص بالحال شرط التجريد بالطبيعة وامها فانه اذا
كانت طبيعة الجنس من حيث هي طبيعة الجنس صالحة لان يلحق بها معنى ان يلحق
ليس بحسبها احدهما وكانت اذا الحق بها اشترط وجود ذلك المعنى تخصصت نوعا وكان
اذا الحق بها اشترط عدم ذلك المعنى تخصصت ليست تعني بالجنس ههنا والنوع الجنس
والنوع الحقيقيين بل الخاص والعام فاذا كان حد المضاف الذي هو المقولة هو هذا
الحد الاول لا يكون مضافا بالمعنى الذي للمقولة اذ ليس يكون وجوده انه مضاف
فقط بل له وجود آخر قد لحقه هذا المعنى وكذلك العلم فانه صورة وكيفية متقررة في
النفس لكنها يلزمها اضافة ما وليس وجودها من حيث هي صورة في النفس وكذلك
المضعف فانه يكون عددا اوكالعدد يعرض له نسبة ولكن لسائل ان يسأل ويقول
انكم قد منعتم ان يكون المشتق اسمه من الاعراض البسيطة مقولة كالابيض معناه
شي ذو بياض من غير زيادة ثم لا شك في انه يجب ان يكون المضاف بالمعنى الاول
يفهم منه انه شي ذو اضافة من غير تخصيص ولا شك على تلك الاصول انه اذا كان
عليه هذا المفهوم لم يمكن ان يكون مقولة او نوعا من المقولة ثم المضاف الذي جعلوه
مقولة فهو ليس شي ذو اضافة لا انه شي معقول مهيته بالقياس الى غيره واذا
كان كذلك فقد شارك هذا المضاف الذي هو المقولة المضاف الذي ليس هو المقولة فلا يكون

لقائل ان يقول انكم

بينهما فرق واما الشيئية فهو انه لا ينفك عنها المضاف الذي هو المقولة ولا يمكن ان
يباينه فلا يمكنك ان تقول ان الوجود الخاص الذي ليس به ما ليس بمقولة مضاف
هو انه شيء فان الشيء لا ينفك عنه ايضا ما لا يحصل له وجود خاص غير كونه مضافا
بل الوجود الخاص انما نعني به وجودا اخص من الشيئية ووجودا من جملة انحاء الوجود
الذي يخص الاشياء دون الامر المشترك لجميع المقولات فنقول في جواب ذلك انه
ولا سواء فان الشيئية المحمولة على المضاف الحقيقي هي الشيئية التي تخصيصها الوجود
الذي للمضاف من حيث هو مضاف واما الشيئية المحمولة على المعنى الاخر فانها
تخصيصها وجود اخر فان الشيء الاضافة اذا خصصت شيئيته كانت جوهرا
او كيفا او شيئا اخر واما الشيئية الاضافية فهي الاضافة فشيئية ذي الاضافة
يقتضي له ذلك الشيء حقيقة غير الذي هو بها مضاف ولا كذلك شيئية الاضافة واذا
قلنا ان المضاف الذي من المقولة هو الشيء الذي ليس له وجود الا الوجود الذي
هو به مضاف فلسنا نعني به الوجود العام بل نحوا من الوجود مخصصا للعام
ليس هو التخصيص بكونه اضافة فقط بل قد يخصص تخصيصا في انه اضافة
الا بحيث ليس تخصيصه على الشيئية ان يخص شيئيته بانه شيء ذو بياض فقط
بل شيء له نسبة خاصة الى البياض لا يتم شيئيته بالفعل الا ان يحصل له بعد
في نفسه جوهر او جسم انسانا فيكون الفرق ان احدهما شيء يتقوم بانه مقول الهيئة
بالقطع وانه مخصص قبل ذلك ولا يتخصص بغيره وهو المقولة والاخر شيئية
يتقوم بوجود خاص وحقيقة خاصة تلحقها الاضافة وليس من قبل الاضافة وهذا
هو الذي ليس بمقولة ولاجل هذا الفرق ما كان لاحدهما مقولة ولم يكن للاخر
مقولة ولا جاز بامرها الا ان يحكم انه شيء له اضافة فقد انحل هذا الشك فاذا

كان المضاف

كان المضاف لا وجود له الا انه مضاف فيلزم ان يكون اذا حصل العدد على قدر محصل
كان الاخر محصلا بالسبب حتى اذا قلت ضعف علم من غير تحصيل مثل ذلك
بازائه نصف من غير تحصيل واذا قلت ضعف هو اربعة مثل ذلك بازائه هو نصف
اثنان وقولنا يحصل المضاف في الفاظهم هو معان ويجب ان يقدم قبل بيان ذلك
مقدمة فنقول ان المضاف ليس له وجود منفرد بل وجوده ان يكون امرا
لاحقا للاشياء وتخصيصه بتخصيص هذا اللحوق والتخصيص له وجب ان يختص
فان المضاف ان يتخصص بانه مضاف يعتبر ان يكون جوهرا او بحسب ما
عرض للمضاف من جوهر او عرض بهذا اللحوق ينقسم على وجهين
احدهما ان يؤخذ اللحوق في الاضافة معا فذلك ليس المقولة بل هو مركب من مقولة
ومقولة والاخران يؤخذ الاضافة مقرونا بها النحو من ذلك اللحوق الخاص العقلي
ويؤخذان جميعا كعارض واحد للملحوق وهذا هو تنويع الاضافة وتحصيلها فان
المشابهة مثلا موافقة في الكيفية والموافقة في الكيفية غير الكيف الموافق فان الكيف
الموافق ليس هو اضافة بل شيئا ما له اضافة واما الموافقة منسوبة الى الكيفية فهي
نوع من المضاف ومثل المساواة التي هي موافقة في الكمية والمماثلة التي هي موافقة
في النوع فاذا كان التحصيل في المضاف انما يكون حيث يكون المضاف والاخر
محصل فتكون اضافة ماخوذة لمعنى اعم اذ لا بد من معنى يعرض له او اليه
الاضافة ثم اذا تحصل فانما يتحصل الاخر بتحصل ذلك المعنى ولو كان المعنى عاما له
لكانت الاضافة عامة واذا كان المضاف قد تحصل فليس تحصله بازاء الامر
الذي كان اولا وهو ما كان ولا وهو مثال ذلك انا اذا اخذنا او لا ضعفا ما على
الاطلاق فهو بازاء النصف المعدى على الاطلاق فاذا حصل العدد الذي هو الضعف

حتى صار الضعف يحصل فلا يثبت الجانب الآخر على حاله فان الاطلاق في الجانب
الضعيف كان انما يكون بازاء اطلاق هذا الجانب عن الضعف عن تحصيله فاذا
تحصل فيبين من ذلك ان الآخر ايضا قد تحصل فانه اذا تحصل الشيء الذي هو نصف يتحصل
لا محالة الشيء الذي هو هذا ضعفه اذ ليس يجوز ان يكون محصلا ضعفا لكل شيء من حيث هو
ضعف يحصل فاي المضافين عرف بالتحصيل عرف الآخر به فان كان التحصيل لا يوقف
عليه من حيث يتحصل بها الاضافة بل من حيث يتحصل بها الموضوع وترك الاضافة
بحالها فان المقابل الآخر لا يتحصل وذلك لان طبيعة الاضافة لم تتحصل الا بموضوعها وليس
اذا كانت الاضافة لا تتحصل الا بموضوعها يجب ان يكون كلما تحصل موضوعها تحصلت
الاضافة ومثال هذا انه اذا كانت الراسية اضافة عارضة لعضو وكان قد بانه
انه في الراس فتحصل هذا العضو من حيث هو جوهر حتى كان هذا الراس في جملة اخص
جوهره ولم يدخل التخصيص لاضافته لم يلزم ان يكون اذا عرف هذا الراس من حيث
هو هذا الجوهر محصلا ان يعرف من ذلك انه راس لمن لان الراسية تركت بحالها
ولم يحصل من حيث العقل بل من حيث الحس فلم يلزم ان يكون للعقل سبيل الى
تحصيل الثاني اذ لم يتحصل له الاول والحس لا سبيل له الى الحد الثاني من جانبه
الحس بسبب ولا حاضر عند الحس فلو اجتهد حتى يحصل العقل تخصيص هذا الجوهر
وجب ان يخصص له بعوارضه ومن عوارضه كونه من بدن زيد فحينئذ يخصص
بالعقل ذو الراس فهذا حكم ما فيه موضوع واضافة فاما اذا كان المضاف نفس
الاضافة فلا يتحصل احد الطرفين الا يتحصل الآخر لانه لا وجه لاحدهما غير
المضاف فيحصل من هذا ان كل معنى من المضاف اذا تحصل نوعا من التحصيل لزم ان
يتحصل مقابله فان الاضافة لا حقيقة لها ولو وجوه خاص فليس يلزم من هذا ان يكون

بازاء وكون — تحصيلا — بل موضوعها

كلما الحقيقة

كلما المحققة اضافة ولم وجوه خاص فانه لا يتحصل يتحصل مقابله بل قد يتحصل اذا كان التحصيل
عقليا اولها الاضافة نفسها فانها تحصل في العقل مع تحصيل موضوعها فان تحصل الاضافة
يتحصل موضوعها بنوعها لا بنوعها او بصفتها او بشخصها فان جعل احدهما الآخر
نوعيها وان حفظ حدها والحق به عارضا غريبا ولو لم يكن ذلك لم يبعد ان يحفظ تلك
الطبيعة من الاضافة لم يتوعر ان تم صفته كابوة الرجل العادل وابوة الرجل الجائر فانهما
يختلفان في احوال ولكن جاز حيث الصفة فان الرجل العادل لو توهمته غير عادل لم يزل
بذلك المعنى الذي هو الابوة فاما المساواة فانك اذا توهمت بدل الكمية فيها كيفية لم يكن
لهذه المساواة وجود ولم يبق الاضافة بعينها موجودة واما الشخصية فكابوة هذا
لابوة ذلك بل كالجوار الذي لكل واحد من الجارين فيجب ان يعلم ان ما يقولونه من حال
الاضافة في امثال هذه وانها علاقة واحدة بالعدد موجودة لهما جميعا هو قول لا
محصل له بل لكل واحد منهما موصوف بالاضافة الى الآخر ليست هي بالعدد اضافة الآخر اليه الا
كان نوعهما واحدا كالجوار هذا لذاك وجوار ذاك لهذا وربما كانا مختلفين بالنوع كالابوة
والبنوة وكذلك المماسة فان كل واحد من الشيئين يوصف بانه مماس لذلك الآخر ففيه مماسة
لذلك نسبة تلك المماسة اليه نفسه هي انها فيه والى الآخر هي انها اليه والى الرابطة الجملية
حتى لا انها فيه وكذلك الآخر ايضا مماس للاول بمماسة فيه للاول فنسبة تلك المماسة التي
الآخر بها مماس الى الآخر نسبة انها فيه والى الاول نسبة انها اليه لا انها فيه فانه لا يماس
احدهما الآخر بمماسة تكون في ذلك الآخر بل بمماسة تكون فيه نفسه لذلك الآخر لكنهما من حيث
المماسة بل من حيث العلاقة متفقان اتفاق الشخصين في الامور العامة فليكن هذا كافيا
في بيان امر المضاف تمت المقالة الرابعة من الفن الثاني من جملة المنطق والحمد لله رب العالمين
في تعريف الكيفية واقسامها الاول

وأما الكيفية فقد جرت العادة بأن يعرف بنحوين من التعريف أحدهما أن يقال إن الكيفية
ما به يقال على الأشخاص إنها كيف هي والآخر أن يقال إن الكيفية ما به يقال للأشياء إنها متشابهة
وغير متشابهة فلننظر في حال هذين التعريفين أنهما هل يفيدانا معنى محصلا فنقول
أما إذا كان هذا التعريف على سبيل الإحالة على المتعارف فيجب عادة الناس في السؤال
بلفظ كيف والجواب به إذا سئل بكيف فهو غير محصل مقولة واحدة وذلك أن الجمهور قد
يسألون كيف زيد ويتوقعون أن يجاب بأنه قائم أو قاعد فيكون الجواب الواقع
مقولة الوضع ويسألون أيضا فيقول كيف أنت عند الله فيجب على المتعارف أن يجاب
في ذلك بأنه ما شابه أو عطب أو رأيته بحجر أو بحصير أو غير ذلك ولا يتحاشون في بلاد العرب
والعجم أيضا أن يقولوا رأيته في مكان طيب أو فوق سرير وأمثال هذا حتى يكون عند الأكثر
عندهم كيفيات أحوال الناس فالمتعارف ليس يقضي أمر ذلك على شيء يصرف الذهن
إلى تحصيل الكيفية الداخلة في المقولات لكنهم يقولون حال الذي يسمى حال الأولى والمتغير
فقط بل لجميع الصفات والنسبات فلا يتحاشون أن يقولوا الكيفية لغيرها فإنا كل جميع
ما يسمونه كيفية على هذا الوجه هو داخل في هذه المقولة فالوضع أيضا داخل في هذه المقولة
ثم لا يبعد عندي أن يستقبل كلامي هذا واحد من هؤلاء المرخصين فيقول أما الوضع فهو
من حيث يصلح أن يكون جوابا عن سؤال الكيف فهو كيفية ومن حيث هو حال الجوهر في ذي
كذا فهو وضع فإن قال ذلك لم نضايقه بأن نقول إن هذا لا يمكن ولم نؤاخذه
بما سلف ذكره ولكنا نوجب عليه أن يجعل الوضع نوعا من الكيفية فإن الجهة التي بها
وضع لا تجعله بحيث لا يصلح أن يكون جوابا عن سؤال الكيف الشيء بل بعينه إذ لذلك
يكون هذا كاعتبارين متباينين يصير بهما الشيء في مقولتين بل كاعتبارين أحدهما
في معنى الآخر وهو أعم منه وإذا كان أعم مقولة فالأخص يدخل فيه فلا يكون الأخص مقولة

فيها بأس فإن لم يلتفت فيه إلى المتعارف العام بل روعي فيه ما وقع عليه اصطلاح خاص
فالأولى أن يكون الدال على هذا اللفظ على الإرادة بكون قد عرفنا ما يريد به بالوضع
ولم يكتف إلى هذا الوقت أن أنهم من هذا الرسم حقيقة هذه المقولة ولا يبعد أن يكون
غير ذلك أو يكون التأويل ما استقرأنا بعد وكلما في الشبيه غير الشبيه
فإن الشبيه يستعمل استعمالا عاما أو يستعمل استعمالا خاصا وأما الاستعمال العامي فلا
يخص المعنى الذي يراد في هذه المقولة بل قد يقولون إن قعود فلان شبيه بقعود فلان
وإن احتراق النفط شبيه باحتراق دهن البلسان بل لا يمتنعون عن القول بأن طول
زيد شبيه بطول عمرو فلا اعتداد بالمتعارف إنهم في أمر الشبيه إلا ما يعامله في أمر السؤال بكيف
فإن قال قائل إنه في بعضها مستعار وفي بعضها حقيقي فلنسلم أنهم إذا قالوا الشبيه في
الطول يريدون أنهم يستعيرون لكنهم إذا قالوا قعود شبيه بقعود لم يذهبوا إلى أنهم يستعيرون
شيئا وكذا إذا قالوا احتراق شبيه باحتراق بل قالوا ذلك وهم محققون وليس يمكن
أن يقال ليس حكم ذلك بل إنما يكون ذلك اللفظ مستعارا في شيء وحقيقيا في شيء
بحسب اختلاف فإن اللفظ لا يستحق شيئا من ذلك في نفسه بل إنما يكون في الجهة العامة
والتعارف في المستعمل وإن يقول القائل ذلك وعند القائل أنه لفظ غير مستعمل
لمشاكلة ومشابهة فأما حيث لا يكون عند القائل ذلك بل يكون قوله إن احتراقا شبيها
باحتراق كقوله إن حرارة شبيهة بحرارة فلا يكون لنا من هذا التعارف سبيل إلى معرفة
ما يدل عليه بهذا اللفظ دلالة حقيقية ومع هذا فإن من يدعي في لفظ ما اشتراكا
واستعارة فعليه أن ينص على المعنى المقصود فيه في الوضع الذي يستعمل بخصوصه إذ كان
ظاهر التخليط بعيدا عن أن يتميز للسامع معناه المقصود تميزه لو قال لعين الماء عين وللشمس
وعين البصر فيجب أن يكون قد أعطينا معنى الشبيهين بحال ما يستعمل فيهما وقطعا

ما فهمنا من لفظ الشبيه بالاصطلاح الخاص وعنا به ما نحن نذكره بعنوان يقولوا انا نعني
به الموافق في الكيفية فان كان قولنا ان الكيف هو ما يقع له شبيه بالقول الاول يعطا
عند الجمهور وكان تشبيه ذلك النقل هو الذي معناه الموافق في الكيف فلا شك ان الحكم نفسه
يجب ان يكون اعرف من الموافق في الكيف فيكون من قال ان الشبيه هو الموافق في الكيف
لا يعرف الشبيه بالكيف فهو يريد ان يعرف الكيف بالشبيه فلا يستفيد المتعلم من هذا البيان
شيئا انما يمكن هيهنا حيلة واحدة وذلك ان يكون الكيف وقابل الشبيه يحملان الوجه
معا مختلفة ثم اذا احصلنا هذه المقولات وعرفنا ما جعلنا مخالفا للكيف واستثنينا ¹ واستثناه هل
علينا النحو فمقولة الكيف ما يجاب به عن سؤال كيف البس من تلك الاخرى ما بقي
المشابهة ما البس بذلك حتى يحصل الذهن امورا دون امور ان يكون هيهنا ويجوز من النظر
وهو ان يحصل حقيقة البحث عن الشيء انه كيف هو نفس ما يقتصر على نفسه ما اذا
كان الوصف ما يحوج الى اعتبار امر فيه غير نفسه غير الرجوع اليه كيف هو كان قد
عدل عن الواجب فان السائل اذا اراد ان يخبر عن امر في نفسه قال كيف هو نفسه
امر يكون له معنى في نفسه بشرط ان يكون الوضع يخرج لك من المقولات انما يصلح ان في
له كيف اما بالنقل والوضع الثاني واما بالتوسع فلذلك صار يصلح لان يجاب به عن الشيء
ثم تقرر هذا التوسع واستمر عند الجمهور كالاصول فان الوضع ليس معنى بحصول الاجزاء فيه ² يتصور الشيء بالم تخ
او تحتها خارجة عنه ثم يتصور له وضع فالوضع عما له المعنى الذي يكون الشيء فيه بغير
الذي الجرى ان يكون البحث بكيف مقصورا عليه فهذا وان كان قد يمكننا ان نقول انا
نكون قد تعدينا فيه التعارف الى نوع من التجوز والاستعمال واما الكم فان التعارف
يشبه ان يدل على ان عن حال هو كيف الشيء وان اجيب فانما هو مجاز فان كان
كذلك فقد تقرر معنى السؤال بكيف كيف اشتهر الكيفية فان اسم الكيفية مشتق

من اسم الكيف

من اسم الكيف المشتق منه اول واعرف من المشتق له وهذا من قبيل ما يشتق فيه اسم الحال
من اسم ذي الحال ليس من قبيل ما يشتق فيه اسم ذي الحال من اسم الحال اعني كاشتقاق
اسم الضارب من الضرب فانهم فان الكيف نفسه من حيث السؤال والجواب ليس من حيث هو
اشهر من الكيفية اذ كان السبيل الى الجمع والحمل لا يميز الكيفية منفردة بل بينا ولها التي
المتكيف بها او مع المقدار الذي يلحقها بشيئية لا واحدا غير منفصل ثم من بعد يحصل على ¹ ما يحصل تخ
هذا فاعتبر الشبيه على انه شبيه في نفسه غير حاجة الى اعتبار امر غيره فليكن هذا قد
ما نقول في امر هذا التعريف لتقرر الان ان الكيفية هي كل هيئة قارة في الموصوف بها لا
يوجب تقديره ولا تقتضيه ويصلح تصورها من غير ان يحوج فيها الى التفات الى نسبة تكون
الى غير تلك الهيئة وهذا ايضا ضرب من البيان متعلق بان يثبت شيء ثم يعرف ما سواه
وقد قال قوم ان الكيفية هي التي تحدث شيئا في الجوهر وظنوا انهم قد اتوا بيانا وذهب عليهم
ان استعمال لفظ الرسم ههنا يشبه ان يكون استعمالا مجازيا لا يحقق معنى وان حقق
فليس بحسب التعارف في استعمال هذا اللفظ الا الذي يقرن به من خارج هذا اللفظ يحمل
معنى الطي ليشبه بعد انه من البيان من لفظة الكيفية وكل لهم بيانا ان يشبه هذه فلنقل الان
ان الكيفية كيف تنقسم الى الامور الاربعة التي جعلت انواعا لها فنقول ان الكيفية لا
تخ اما ان تكون بحيث تصدر عنها افعال على نحو التشبيه والاحالة او لا تكون والتي
تفعل فعلها على سبيل التشبيه والاحالة فهي كالحار يسخن غيره فيحاره او السواد يلقي شبحه في
العين وهو مثال الكيفية فان فعله في جسم المحسوسات وليس هذا والذي لا يكون اما
ان يكون متعلقا بالكم من حيث هو كم او لا يكون والذي لا يكون متعلقا بالكم فاما
ان يكون للاجسام من حيث هي اجسام طبيعية فقط او لا يكون بل يكون لها من حيث
هي ذوات انفس او يكون للنفوس فالتي يلتئم عما بينها افعال او انفعالات من حيث

ذوات الانفس هي التي تسمى كيفيات انفعالية وانفعالات والتي تتعلق بالكم فمثل الاشكال

وغيرها والتي للاجسام من حيث هي اجسام طبيعية فهي القوى الفعلية والانفعالية

والتي تختص بذوات الانفس فهي التي تسمى ملكات وحالات او نقول ان الكيفية اما ان تكون

متعلقة بوجود النفس او لا تكون والتي لا تكون فاما ان تتعلق بالكمية او لا

والتي لا تتعلق اما ان تكون هويتها انها استعداد واما ان تكون هويتها انها فعل

وان عرض لها ان يكون استعدادا وقد يمكننا ان نحاول في ذلك ضربا من القسمة

نؤدي بها هذا الغرض لولا ان الكيفيات التي في العدد كان يحسن ان نقول ما قيل

على طريق التشبيه اما متعلق بالاجسام ثم نقسم فنقول اما من حيث كميتها ومن حيث هي

واما من حيث طبيعتها من حيث هي طبيعية ثم نتم القسمة ولكانت هذه القسمة اصح

ما خلا الكون الفردية والزوجية وما اشبهها يخرج عن ذلك ان لم يدخل في ذلك

كيفيات هذه المقولة وكانت الكيفيات تعرض للجواهر الجسمانية فيجب ان نقسم على

نحو ما قلنا واما انواع القسمة المشهورة فيها قولهم ان الكيفيات اما طبيعية واما مقتناة

ثم فسروا الطبيعية هي المتولدة بالطبع من داخل الموجودة دائما في الشيء الذي هي فيه

والمقتناة فهي التي تمامها من خارج ويمكن ازالتها ولكن من المقتناة الملكات والاحوال

واما الطبيعية فمنها ما بالقوة ومنها ما بالفعل والتي هي بالقوة نحو الكيفيات التي يقال بسببها انا

وقتا ما كان للشيء من الاشياء التي هي بالفعل فمنها ما ينفذ الى العمق وهي الانفعالات والكيفيات

الانفعالية ومنها ما يظهر من خارج وهي الاشكال والصور وايضا فان لهم قسمة نحو الكيفية

فانهم يقولون ان الكيفية اما ان يظهر في النفس اما في البدن والذي يظهر في النفس فاما ان يظهر

في النفس الناطقة واما في غير الناطقة والتي في الناطقة اما عسرة الانحلال كالملكة واما

سهلة الانحلال كالحال والتي في غير الناطقة اما في القوة المنفعلة واما في القوة الفاعلة

والذي

والذي في القوة الفاعلة فانه الصنف الثاني من انواع الكيفية اعني قوة ولا قوة واما

الذي في القوة المنفعلة فانه الصنف الثالث من انواع الكيفية اعني الانفعال والكيفية

الانفعالية وما يظهر في البدن فاما في عمقه فانه الصنف الثالث من انواع الكيفية ثم انها

ان كانت غير ثابتة كانت انفعالا والذي يحدث في ظاهر البدن فانه الشكل والخلقة فان

والشكل يعم المتنفس وغير المتنفس واما الخلقة فانها تخص المتنفس وقد قسموا ذلك بوجه

اخر من الوجوه من القسمة تشبه هذه

في تعقب الوجوه التي تقسم فيها

الكيفية الى انواعها الاربعة فنقول ان تامل الحال فيما نقلوه من القسمتين ليكون في ذلك

ذلك سبيل الى تحصيل القضية فيما يظهر لنا من وجوه قسمتهم فنقول ان هذه من القسمة

كلها غير صناعي متكلف فيه التكلف اتبع كثيرا جدا اما تكلفنا واما القسمة الاولى فمن جهة

ان يكون سواد الغراب طبيعيا في نوع سواد يشبه السواد مقتنى مكتسب يعرض من ذلك ان

تكون الملكات والحالات نوعا واحدا من جملة ما خرج بالقسمة ويكون نوعا ثابتا هو نوع

بنوع ما خرج من القسمة على نحو ما قال القاسم فيها الملكات والحالات على ان هذا القول

يوجب ان تكون للملكة والحال قسائم اخرى اذا عدت الملكة والحال يجب ان يجمعهما

فيزيد الاقسام على الاربعة ومنها ما يكون بالقوة ومنها ما يكون بالفعل ان عني بذلك ان

هيئة الصلوح للطاعة وهيئة المصاحبة والممانعة هي نوع من باب الكيفية التي يجاد

نفسها لا الصحة نفسها ولا المرض نفسه فذلك تعسر ردي جدا فانه لو قال منها ما هو قوة

ومنها ما هو فعل حاصل لكان لذلك وجه بعيد وان تعلق بذلك لان الشيء بالقوة هو الشيء الذي

ليس بموجود ويصح ان يكون موجودا فلما كان الذي هو بالقوة من المصاحبة لا الصحة

ويكون هذا النوع هو المصاحبة بالقوة فيكون من انواع الكيفية ما هو مصاحبة بالفعل

فان عني بهذا اللفظ ان المصاحبة تكون في نفسها بالقوة في وجودها بل انها تكون

بالقوة شيئا آخر فيكون قد جعل المصحاحية حينئذ بالقوة فيكون الشيء الذي هو بالقوة مصحاحا
فصيل المصحاحية مصحا وقياما ولا شيء من الامراض فصيل الاجزاء ليس لها في الصحة شيء حتى ترك
بين ما هو بالقوة المصحاحية بل الصحة التي بالقوة حتى تكون الصحة اذا كانت عن عدم معنى
وجودها كانت من نوع واذا صارت بالفعل كانت من نوع فيكون العدم كيفية موجودة
ومع ذلك فقد تضاعف انواع الكيفية اذ كل واحد من الانواع قد تكون بالقوة
فهذا اصل ردوان لم يبين ما قلناه ولكن عنى ان ذلك الشيء اما ان يكون قوة واما ان
يكون فعلا وعنى بالقوة الشيء الذي يقابل الفعل الذي هو الحصول لا الفعل الذي هو التأثير
او ما اشبهه فقابل الفعل هو الاستعداد لامر ما حتى يكون القسمة الى قوة وفعل
وجه صحيح ان الشيء ان ينظر هل هذه التي ليست بها فعلا ليست في انفسها قوى حتى ان
تكون الحرارة قوة اذ تستعد بها لتحلل ما وكذا البرودة وكذا الالوان والمذوقات والروايح
فان الشيء ذا الرائحة مستعد لان يؤثر تأثيرا ما وقد يستعد ببعض هذه الكيفيات لانفعال ما
كالرطوبة او ضرب انفعال ما كاليبوسة الا ان يقول قائل ان الحرارة في ذاتها امر ما واما
لان يؤثر بها فهو معنى لازم للحرارة لان الحرارة في طبيعتها كيفية فاما الاستعداد فهو
يعرض لها من حيث يصلح ان يكون مقولا بالقياس الى شيء او بالنسبة اليه اما الذي
فيه فصل الاستعداد الذي يكون للجواهر لا شيء يعرض له الاستعداد فان قيل هذا لا
ان يكون هذا الباب اوسع مما قالوه بل يلزمهم ان يجعلوا هذه الاستعدادات التي للحرارة
وغيرها من باب الكيفية فتكون كيفيات عارضة للحرارة ولغيرها وهذا ليس بمذهبهم بل
ان الحرارة عرض لها كيفية من باب الاستعداد غير الكيفية المقول عليها فقد [illegible]
به وكان هذا ما يصلح ان يقع ويعتقد فان طبقوا القسمة قائلين ان كلا منها استعداد
الجواهر في ذواتها وجب ان تكون المصححة استعداد الصحة في الجسم وجب ان يكون الى المرض

فيه مصحاحية فانا لا نعرى عن استعداد للصحة وان جعلوه استعدادا بحال فربما
صاروا الى الصواب لكن قولهم وعبارتهم لا يشير الى ذلك الا بتكلف وتعسف [illegible]
اذ ان قسموا هذه القسمة ومع ذلك فان الاحوج في تقسيم الشيء الى قوة وفعل هو ان يكون
القوة والفعل في الشيء واحد ولم يفعلوا ذلك فليس كلما جعلوه من باب الفعل [illegible]
لم جعلوه قوة ولا كل ما هو فعل جعلوا القوة عليه من باب القوة كالقوة على الارطيب الا
والقوة على قبول العلم فانهم لم يجعلوا شيئا من ذلك من باب القوة واما ما قالوا من كون
بعضها في العمق وبعضها في الظاهر فهو تحديد وذلك انهم ذكروا الكيفيات التي للاعداد وتركوا
الاستقامة والانحناء التي هي كيفيات في الخطوط فان الخط ليس بجوهر ولا جسم اللهم الا ان يقولوا
ان الاستقامة والانحناء اذا وجدا في الخط فقد وجدا في الجسم اذ الخط في جسم وما في شيء في
شيء فهو في ذلك الشيء الاخر مستعملين لفظ في الشركة فيلزمهم ح ان يكون الجسم مستقيما
ومعوجا ان كان فيه استقامة خط او اعوجاجه واما ان الجسم معوج الخط فهو حق لكن
الاعوجاج الذي لا يعرض الا يكون فيه فانه لا يوصف به ولا يشتق له منه اسم ولكن يكون
موجودا في شيء هو فيه بالذات فكذلك ليس الاستقامة والانحناء موجودا بالحقيقة في
ظاهر الجسم الذي هو السطح وجودا بالذات حتى يكون في الجسم وجودا بالعرض اذ هو فيه
جميعا بالعرض فلنتسامح في هذا ولنجعل قولهم موجودا في الجسم في ظاهره كل وجه متعلق به
وان لم يكن اوليا ثم نقول ان قولهم ان الاشكال موجودة في ظاهر الجسم قول ليس بمفصل
فان الاشكال المجسمة انما وجودها من حيث هي مجسمة ان يكون سارية في الجسم فان
الشكل انما هو ما احاط به حد او حدود فانما يحيط الخطوط بالسطح والسطوح بالعمق
ولنحقق ذلك اكثر فنقول ان هيهنا حدودا وهيهنا اشياء ذات حد لا من حيث الحد
وهيهنا ثالث الهيئة فاما الحدود فليست اشكالا بل هي اطراف فلا يجوز ان يقال

منها النهاية في ظاهر المجسم وحده حتى يقال ان السطح في ظاهر الجسم والخط في ظاهر السطح وذلك لان
الاخير الذي في الطول ليس السطح غير ظاهر الجسم بل هو نفس ظاهر الجسم والخط ليس في ظاهر السطح بل
في السطح فان اعتقد معتقد وقال ان هذا الانسان قد تجوز في لفظه كان مجوزا
بقوله انه فقال في ظاهر فلم يبعد وايضا فان الكل القسم الاخر هو ان في العمق وليس وجوده
انه عمق والجسم في لفظ فيه هو ان في العمق حتى يكون الشيء اما ظاهرا واما في العمق بل
اثر في العمق انه ونقيض لفظ العمق ثم مع ذلك فان الذي هو الشكل لا يكفي حتى لا
يكون لطائفة منهم طريق الى ان يقولوا انه اراد بقوله في العمق العمق نفسه فلما انهم
لا يستوفوا القسمة فاما ان كان هذا المذهب في التأويل صحيحا كان كما انه يقال ان بعض
كيفيات الانبساط وبعضها عمق وهذا صحيح ولما ان عنوا الشيء المتحد فهو مقدار لا
كيفية واما ان عنوا الهيئة الحاصلة من الحد فاما يكون منها في طرفها ما
موجودا في السطح وحده من الهيئات اما شكلا كالتربيع واما هيئة غير الشكل كالتسطيح
والتقبيب والتقعير واما المجسمات من الاشكال فليست هي في الحدود بل هي مما يوجد في
جملة المحدود ذات بالحدود ووقف الحدود ووجود انقطاعها بالشركة ليس الى الحدود او الى
من نسبتها الى المحدود فلو كانت الكرية في نفس السطح لكانت تقبيبا او تقعيرا لا
كرية كما لو كانت الدائرة في نفس الخط لكانت استدارة وتقويسا لا دائرة وكما ان
شكل الدائرة موضوعها السطح لا نفس الخط كذلك شكل الكرة موضوعها الجسم لا طرفه
الذي هو السطح وان كان شكل الدائرة لا يتم الا بانعطاف الخط وكان شكل الكرة لا
يتم الا بتقبيب السطح وهذه الاشكال وان كانت تحدث للمحدودات بالحدود فليست
في الحدود وان كانت الحدود علة لها فليست علة لها في انفسها بل في شيء يحددها
واعلم ان الحدود في انفسها لا في انها موجودة الا في المحدود نفسه جملته فان الخط

نهاية

٢ يوجد مع
١ نسبتها مع
بجملته بدل

نهاية السطح الذي هو خط على انه نهاية المجسم فهو موجود بانه نهاية في جملته
في الموصوف وليس موجودا في طرف منه ولا في جزء منه دون سائر اجزائه بالقوة فكذلك الشكل
المجسم هو صفة المجسم كله ليس موجودا في السطح الذي هو الطرف فقط ومع هذا فانهم
جعلوا هذا النوع شكلا وخلقة فقط كما تسمع اذ كان المعلم الاول انما اورد هو
في اول الامر الذي مثلت فقط وليس كذلك بل التفسير في جملة هذا الباب في الجنس كلا ولا
حق الشكل فان قال الغني يعني بهذا ان كل جزء من باطن الجسم ظاهره يوصف بتلك القوة
والكيفيات التي من هذا الباب فليست كلها فان الشكل الذي في الكل لا يوجد في الاجزاء فلذلك
ما في ذلك انه كان يمكن ان يقول هذا اللفظ على وجه يكون عبارة صحيحة في الذي
اوجب المعلم عنه واما ثانيا فان كثيرا من الخلق التي ليست من باب الشكل انما يوجد في الجملة
دون الاجزاء كقوة البدن على افعالها فانها غير موجودة الا في اجتماع الاجزاء اللهم الا ان
يقول ان ذلك ليس بقوة واحدة بل قوى متظاهرة على فعل واحد فان قال هذا فسيحكي
حال الهيئة الطبيعي من حيث هو طبيعي وكل هيئة تقبل كثيرا من الاعراض واما القسم الاخر
فان قاعدتها ليست تجعل الاربعة بل يتجاوزها كما تدعي ثم يعين في هذا بان كثيرا
يقول ان الخرق في النفس غير انها طبقة فاما في القوة الفاعلة واما في القوة المنفعلة
اذ ادعى ان هذا الاصل من كون صوابا حتى ذلك ان نوع القوة واللاقوة ليس تتعلق
بالنفس فان الصلابة واللين من هذا القسم اتفاقا وليس مما يتعلق بالنفس والذي
انا لو ساعدنا فيها فجعلناها مما يتعلق بالنفس فبال الانفعالات والانفعاليات مثل الحرارة والبرودة
وغيرها لم جعلها في هذا القسم وليست من العوارض التي تتعلق بالنفس الناطقة او غير
البتة ومن ذلك انه ليس جميع ما في باب القوة واللاقوة يتعلق بالقوة الفعلية مثل المرضية
والاستعداد للانضراع ليست من باب فيه يفعل بها شيء وايضا فان الصحة هي غير القوة

التي لا تنفعل انفعالاً إلا بتدريج القوة على الفعل عاماً وانكان المصحاح بعرض لان يكون قويا
على الانفعال فذلك لشاكلة لازم للصحاحية اما الصحيحة نفسها من حيث هي صحيحة فمن حيث لا ينفعل من يعرض
لا من حيث ينفعل بها انفعالا ايضا فان الاشيا التي جعلناها القوة لا انفعالية واللا انفعالية
انفعالية وانفعالات فليس كلها من جملة القوى اللاانفعالية فان الحرارة والبرودة لا ان نجعل
القوة انفعالية اولى من ان نجعل في القوة المنفعلة فان تلك منها تحدث بالانفعال
فتلك الاولى انها لا تحدث الا بانفعالات في المادة وايضا فان الاعتبار ليس يجعل
الشي اليه معنى ما قسم اليه القوتين الى ان يجب لهما ان لا يكون على الجنسين نسبة
الى قوة فاعلة ومنفعلة فمعنا الاول منهما بحيث لا من حيث انه يفعل من جهة
هذه القسمة وقد يرد للنوع الثالث في القسمة مرتين والعجب بالتفات لما يقوله الا بكيفية
ويدرك وغيره من الذي هو ايح الى فصل   في تعريف حقيقة الحال
من انواع الكيفية وهو الحال والملكة والقوة واللاقوة فليبتدئ بالنوع الموسوم بالمتصرف
هذا النوع ولا اسم له يعم لكن له اسمان بحكم اعتبارين فان الكيفيات التي تتعلق وتحوها
بالانفس منها ما يكون راسخا في الكيف بطي التحول او الزوال وبعضه والزوال بالجملة
يسهل زواله ويسمى ملكة ومنها ما لا يكون راسخا بل يكون سريع الزوال سهل الانتقال
فيسمى الاول ولا اللفظ في تعارف محصلي اهل الصناعة ان الحال ليس مقولاً على الملكة
يكون الحال اسم هذا الجنس الذي هو نوع من الكيفية وحتى يكون كل ملكة حالا وليس كل
حال ملكة بل الحال اسم لطبيعة هذا الجنس اذا كان معرضا للزوال فان كان غير مستحكم فاذا
لم يسم حالا بل ملكة وليس افتراق الحال والملكة افتراق نوعين تحت جنس فان الانفصال
بينهما ليس الا بحال النسبة الى التغير وزمان التغير وهذا انفصال باعراض لا بفصول
في طبيعة الشي ولا ايضا يجب ان يكون بين الحال والملكة اثنينية كما بين الشخصين

ان يكون بينهما اثنينية كما بين شخص واحد بحسب ذا تيه كالصبي والرجل فانه ليس يجب ان
يكون الصبي شخصا غير الرجل في ذاته وان كان غيره بالاعتبار فان الشي الذي هو حال
كابتداء تعلق وتصنع لم يستقر بعد في النفس اذا مرن عليه انطبع انطباعا استقر به
فيكون الشي الواحد بعينه كان حالا ثم صار ملكة فليس بحال ومن الملكات العلوم
والفضائل ونعني بالفضائل لا الافعال المحمودة بل الهيئات النفسانية التي تصدر عنها الافعال
المحمودة صدورا سهلا كالطبيعي من غير ان يحتاج الى روية واختيار مستانف فيكون
بحيث اذا اريد اصدار اضداد تلك الافعال شق على اصحابها او عوقب عليهم فيها احتاج
الى تكلف وهذا مثل اخلاق العدالة والعفة والرذائل التي هي اضدادها فانها
ملكات فان الفاجر والخلق يتعذر عليه التعفف عند التمكن فان عمل ما اذى به فانه
يفعل الفجور بسهولة عليه وفي نفسه هيئة مطاوعة نحو فعل معاصيه نحو نحوه ضده ملكات
والعلوم ايضا ملكات ليس اذا استفيد المتعلم اصول الصناعة ومهر فيها فقط بل والراي
الواحد اذا اعتقد وعلم وتيقن برهن به والمراد ببعض الجهة باقيه عظيمة من امراض التحول
اخرى اما الحال فيسمى به ما كان من هذا الجنس سهل الزوال سهوله زوال الحرارة
العرضية والبرودة العرضية وزوال الصحة من السقام والمرض الحادث من الصحاح
وان كانت الحرارة والبرودة ليستا من هذا الجنس فانما اوردناهما تمثيلا لما نحن
بسبيله واما الصحة والمرض اذا كانا سهلي الزوال فهما من هذا القبيل من الحالات
الحرد والحجل والتم والصبر والظن والعقد الذي لم يتقرر فاذا صار شي من الخلق او
الصحة او المرض مستحكما لا يزول بسهولة فهو من جملة الملكات وكل ما هو ملكة مكتسبة
فقد كانت حالا ان كانت تلك الهيئة الى ان استحكمت حالا وليس كل حال فانها كانت
ملكة او ملكة غلط حالا هكذا يجب ان يفهم هذا الموضع لا ما فهم من ان الحال فن على الحجة

المعنى هو اعم من الملكة ثم ان الملكة لا تصير نوعا تحتهما كما لا يجب ان يصير الحيوان المتحرك
والحيوان الاشد حركة نوعا لا نزيد به على طبيعة العام بعرض لا بفصل فان الامر كذا
لان واضع هذين الاسمين قال ان الفرق بين الملكة والحال ان هذه سهلة الزوال وتلك
الزوال زمانا ما واعسر تحركا والعام لا يحتاج الى فصل ولا الى عرض مقابل لعرض يخص واحدا
مما تحته قد يحصل بحسبه اعتبار واسم كالابيض والفرق بين الحيوان وبين الانسان او بين
الحيوان والحيوان الصحيح ان الحيوان اعم او يحتمل الانسان وغيره والاخر صحيح على انه
قليل لا التفات الى هذه الاسماء ولا امنع ان يكون الحاجة الذي يحتاج اليه انا ذكرنا هو هذا
اللفظ وان يكون ما قاله واضع هذه التسمية من ان الملكة ابعد هو حالا ابعد على معنى انها
قد كانت حالا اولا على انها في الجنسية حالا اذ حيث قال ان الفرق بين الحال والملكة ان هذه
سهلة ومعناه ان هذه قد تكون سهلة لكن ابتداؤها اثر بسيط يحصل لا في بعض الحدود
عندهم هذه الالفاظ ومعنى ان الحال هي كيفية سريعة الزوال والملكة كيفية راسخة واما النوع
الاخر من اجناس الكيفيات فهي انواع الكيفية العامة فيجب ان تحصر على انها استعداد جسماني
كامل نحو امر خارج بجهة من الجهات لا القوة التي هي في المادة الاولى ولا القوة الجوازية فان
كل انسان بالقوة صحيح ومريض لكن يحتاج الاستعداد حتى يصير هيئة القوة التي يحكم
الجواز الطبيعي وافرزه من جهة احد طرفي النقيض فلا يكون في قوة الشيء ان يفعل
او ان يصرع غيره فقط كيف كان بل انما يكون قد ترجح قبول الدفع على قبول الضعف
او ترجح لا قبول الصرع على قبول الصرع فالمصححية والمراضية والهيئة المصارعية
والهيئة الانفعالية والصلابة المترجح فيها ان لا ينغمز واللين المترجح فيها ان ينغمز
من هذا الباب لكن في هذا الوضع شكوك وذلك ان الامور التي يدخل فيها هذا الباب
توجد ثلاثة امور استعداد شديد على ان ينفعل كالمراضية واستعداد شديد على

ان يفعل

على ان يفعل كالمصارعة واستعداد شديد لا على ان ينفعل ولا على ان يفعل بل على ان
لا ينفعل كالمصاحبة والصلابة فقول القوة على هذه الثلاثة قريب من ان يكون
على سبيل اشتراك الاسم وان ترجح في معنى واحد كان عسرا متكلفا وانهم قد تكلفوا
ان يشتملوا في امر المصارعة فجعلوا الباب اخلاق من حيث لا ينفعل او من حيث يصرع
غيره فان كان من حيث لا ينفعل تكون الثلاثة في الشك خفيفة ويكون هذا الجنس
تأكدا حدا طرفي على القوة الانفعالية في ان ينفعل ومعنى ان لا ينفعل الكثير من ان تضيع
استعداده من حيث يحرك غيره من الاشياء لا يصلح ان يوجد في الاحتمال الاخر
بصعوبة ان كان من حيث يصرع فان الشبهة الاولى باكد وكذلك قد نقضها ولا يحتج
بالقوة المصارعية القوة الاولى المحركة النفسانية التي هي ... لا يحصل الاشد والاضعف
الا بهذه لكمال تلك القوة من جهة موافاة الاعضاء وتشبيهها البدنية بشدة الذكاء
والفهم الى النفس الناطقة فنقول الآن ان المصارعة يجب ان يعلم انها متعلقة بثلثة
امور امر في البدن وامر في القوة المحركة وامر في القوة الدراكة اما ما يتعلق بالقوة
الدراكة فهو معرفة ما صناعية يحصل الصناعة كمعرفة صناعة الرقص والضرب بالعود
وبالجملة هو صنف من اصناف المعرفة بكيفية افعال تتعلق بالحركة وما البدن فيه هيئة
قارة الوجود في موضوعه بعرف كصناعة البناء والكتابة واما ما يتعلق بالقوة المحركة
فهو ملكة يحصل بها تحريك العضل على الوجه الذي يعرف بتعريف المعرفة في الصناعة ان اما ان
ان ضعفا واما ما كان ان تمكنا وليست واحدة منهما من الامور الا ما يوجد بالفطرة
واما الثالث فهو الذي في البدن فهو امر يحوى وهو كون الاعضاء في خلقتها الطبيعية
بحيث يعسر عطفها ونقلها فهذا هو من هذا الباب وهو جزء من اجزاء كمال الصناعة
المصارعة في الخلقة الطبيعية وهو غير معنى القوة المحركة لان ما يعرض للقوة المحركة

بالحالة للقوى الانفعالية فهو من الباب الاول من انواع الكيفية وقد ترى ان هذه شبهة
وتظن ان هذا الجنس هو استكمال الاستعداد لاحد طرفي ما عليه القوة التي يعنى الجواز حتى يكون
شديد الاستعداد او ضعيفه اذا وجد كان انفعاله بالفعل كالمراضية او شديد الاستعداد
لان لا يوجد وهذا كالمصاحبة وبالجملة فان هذه القوة اما ان تستكمل لحدوث امر
من الحالة الطبيعية الملائمة وهو اللاقوة واما لان لا يتغير عنها وهي القوة الطبيعية

فصل في الشكوك في النوع المنسوب الى القوة واللاقوة لكن العادة

قد جرت على خلاف ما قلناه وذلك انه قد صرح في التعليم الاول بان القوى انما
يجب ان ينفعل بسهولة كالممراض او لا ينفعل بسهولة كالصلب واللاقوى هو الذي له
قوة على ان لا ينفعل كالمرض الذي ليس له قوة على ان لا ينفعل واللين الذي ليس له قوة
على ان لا ينقطع فلنتامل الحال في هذا فان شيئا قد عاد فان الحرارة قوة على ان
ينفعل بسهولة اي تحرق بسهولة فهي من هذا الجنس فاما ما نراه من ان الشيء يكون جنس
وجنس او نوع ونوع باعتبار واعتبار فامر قد عرفناه مع ان الاتفاق الذي فعل
الحرارة من حيث هي حرارة هي غير حقيقتها انما تحرق بسهولة ولعل الحرارة انما تكون
قوية على الاحتراق بسهولة لا لانها حرارة بل لانها حرارة شديدة فتكون شدة الحرارة
داخلة في هذا النوع وهذا ايضا يوجب ان يكون شدة الحرارة عارضا للحرارة غير
حرارة واحدة تشتد وتضعف وهي في انها حرارة واحدة فيكون انما عرض لها الشدة ان
تكون الشدة للحرارة اخرى اضيفت اليها الكيفية غير الحرارة فصارت الحرارة تفعل
بها اشد احراقا وهذا غير معقول ثم ان امر السهولة ايضا مشكل فان الشيء انما يكون سهلا
بالقياس الى شيء اخر فيجب ان يكون كل حرارة قابلة للشيء هي بحسب ذلك الاحتراق صحيح
بحسب صعب الاحتراق وكذلك حال الصلابة فان شيئا واحدا يكون بالقياس الى شيء قويا

على ان

على ان يصرع وبالقياس الى اخر قويا على ان يصرع منه بل قد يكون منهم من هو بالقياس الى اخر
الناس صراع وقد يكون منهم من هو بالقياس الى الاكثر منهم مصروع فيجب ان يكون القوة
هي هذه اي ان يكون صرعه اكثر من انصراعه ويكون القوة الفاعلة فيه ارجح من المنفعلة لا انها
لا تكون موجودة فيكون كل واحد من الضعيف والقوي فيه الشيء الذي يصرع به لكن لاحدهما
اشد وللاخر اضعف فالذي فيه قوة ان يصرع اشد ففيه قوة ان يصرع اضعف والذي
فيه قوة ان يصرع اشد ففيه قوة ان يصرع اقل ففي كل واحد منهما قوة الامرين لكن انما
في احدهما اكثر وفي الاخر اقل فهاتان القوتان هل انما تختلفان في طباعهما بالشدة والضعف
فيجب ان يكونا من نوع واحد وليس كذلك بل الحرارة الضعيفة مخالفة للحرارة القوية
في نوعها فان كانتا متخالفتين بالنوع فيجب ان تكون القوة مخالفة للعجز في النوع وان
لم يكونا متخالفين فلا تكون القوة مخالفة للعجز في النوع بل يكون كالخط الاطول والاقصر
الاقصر فما مثال هذه الاشياء يشكل فيما قيل وايضا فانه لو كانت القوة على ان ينفعل
بسهولة والقوة على ان لا ينفعل بسهولة وعدم القوة على ان لا ينفعل بسهولة بعينه
تحت الكيفية على انها انواع قريبة لكان قد يمكن ان يساهل في جميع ذلك لكن
انما يعد على انها منحصرة تحت جنس هو نوع للكيفية وعلى انها في القسم الثاني
ثم اذا اريد تعريف ذلك الجنس لم يدل عليه الا بان يقال الذي ذكرناه ولذا
فلا يدل على طبيعة عامة اخص من الكيفية واعم من كل واحد من هذه وان كان قد يمكن
ان يتكلف ذلك على سبيل اجحاف على الحق وعلى ان فيه شيئا اخر وهو ان قولهم ان
اللين هو الذي ليس له قوة ان لا ينقطع اما ان يشيروا بهذا الى عدم كيفية ولو كان
لكانت قوة مقاومة فكان بها لا ينقطع الشيء بسهولة من غير ان يراد بانها
اثبات معنى فيكون اللين حينئذ عدم كيفية ليس كيفية واما ان يراد به الاثبات

معنى ما يستعد لسرعة الانفعال فلا يكون ثم لا القوة الانفعالية الا انفعالية وهذا
احرى ان يكون فان اللين الحجر عسى ان يكون معنى لا قوة معنى القوة لانه كان فيه
يكون ما يسموه لا قوة هو قوة انفعالية شديدة الاستعداد سوى قلت ان قوة ان
لا ينقطع كيفية قائمة بها تمنع المادة او قلت ان قوة ان لا ينقطع ليست كيفية فانه
ولكن عدم الطاوعة المادية فان ذلك ايضا الذي بقا بانه في المادة يكون
معنى وجوديا وكيفية فيكون اذا اللين ليس نفس عدم شيء بل هو معنى يحصل بقا
العدم فظهر ان هذا اللفظ ههنا او هو قولهم لا قوة لفظ مجازي يجب ان يوجه
بصرف النية فقد احتذيه بدل تلك الكيفية لفظا يدل على ما يلزمها وهو عدم
لا يجامعها الانفعال وليس بعد ايضا ان يكون للفظ الاخر وهو القوي على التحصيل ويكون
معناه الاول الذي هو الذي يقوى على ان ينفعل بسهولة فليس الغرض من تسميه
ولا المراد بالقوة هذه القوة ولكن ما يلزمها هذه القوة وهو ان يكون الشيء
مثلا عسر الانصراع فيتبع ذلك ان يكون سهل الصرع لغيره حتى يكون الحالة
بها يكون الشيء عسر الانصراع هي من هذا الجنس من الكيفية وقد دل عليها بما
يلزمها كما هنا الحالة اذا دل ههنا على قوة ما بما يلزمها وهو لا قوة الخروج لم يرد
نفس تلك القوة حتى يكون كانه يقول تلك المعنى الذي به يقاوم الشيء ما يفعل فيه
حتى يتوصل به الى ان يفعل في الاخر بسهولة او لا ينفعل عنه بسهولة هو الذي
قوة فان فهم هذا القول على هذا التاويل ارتفع الخلل ولم يجعل اشيا من جنس
اخر في هذا الجنس وليعلم ان الكتاب المسمى قاطيغورياس موضوع للمبتدئين الذين
يتدربون ولم يبلغ فيه من التحقيق ما ينبغي بل فيه تجوز وتساهل تجوز تخفيفا وكان
حال الانسان المصارع التي بها لا ينصرع وبتوسطها يتمكن ان يصرع غيره

[illegible]

على هذه الحالة التي اشير اليها في هذا الكتاب معروفة ويمكن ان يدل عليها فاذا فصل
على المتعلم ان ههنا الحالة التي بها لا ينصرع والحالة التي بها يصرع يتشوش على المبتدي
وعسر فهمه فاهمل كما اهمل كثيرا من الاشياء في هذا الكتاب ثم ان الواردين من بعد لم يفهموا
الامر فيه ولم يتركوه على الظاهر وقد ظن قوم انه يمكن ان يجعل القوة على ان يفعل واللا قوة
على ان لا ينفعل واحد في ذلك اعتبار مختلفين بالقياس الى شيئين مثل اللين فان اللين
له قوة على ان ينقطع بسهولة وليست له قوة على ان لا ينقطع بسهولة وتلك الكيفية
واحدة بعينها والذي ليس له قوة على ان يمرض بسرعة فله قوة ان لا يمرض بسهولة
والمصحاح قوة ان يمرض بسرعة فليس له قوة ان لا يمرض بسرعة والذي له قوة ان لا
ينصرع بسهولة ليس له قوة ان ينصرع بسهولة فهذه كيفية واحدة يقال لها من جهة
انها قوة ومن جهة انها ليست قوة لكثير وامثال ذلك فان عادتهم في ان ليس قوة
انما هي فيما ليست له قوة المقاومة وقوة الفعل واللا قوة الذي هو ضعف طبيعي الذي
بالحري ان يقال في بعض المواضع انه عجز واما ان لا يكون قوة على سرعة القبول
المطاوعة فكانهم يسموا به خلوه من هذا الباب لذلك بقي لهم الاقسام الثلثة قوة
انفعال وقوة مقاومة وقوة فعل فان لم يفعلوا هكذا ولكن جعلوا قوة المقاومة
عجزا بالقياس الى سرعة الانفعال فكان الجامع بينهما ان كل واحد منهما استعمال في
احدهما على القوة الاولى من ان ينفعل وان لا ينفعل فانه يكون بينهما جامع هو
الذي يميل الى ان يجعل النوع من الكيفية الذي هو هذا الجنس ويجعل هذين
نوعين متقابلين يختص احدهما باسم قوة طبيعية والاخر عجز طبيعيا لكان يحتاج الى
جامع بين هذا الجامع وبين الذي هو قوة فعل وهذا ليس فليكن هذا الجامع ان
في الشيء مبدا به يتم حدوث امر حادث على ان حدث ترجح به فان جعل هذا

ونحن اذا كانت القوة الفاعلة التي يسمى لها قوة او التي للمقاومة والتي للانفعال يسمى لها ضعفاً
في هذا الصنف لكن للهيئات المذكورة وغيرها تكون بالقوة ويكون التسعة الا الاربع
فمنها [illegible] لا منفصلة ولنقتصر لان يحوي ما قلناه فان اردنا في هذا الباب [illegible]
حال ولا كثير جدوى في تقديم هذا الكتاب على المنطق فضلا عن [illegible] ولا ينبغي ان يظن ان
غايات هذا الجنس اما في مقولة خارجة عن الكيفية واما في نوع من الكيفية غير هذا النوع فان
هذا النوع قد يقع خارجا عن الكيفية او يدخل في نوع آخر مثل [illegible] المضاد لها قوة قد
ان يحدث في لونها او [illegible] لا يحدث به هيئة صرع وهيئة قبل الصرع [illegible] الغاية
تحصل مثل التحريك الى الغاية هي من باب الوضع والتحريك من باب الفعل وكذلك المرض له
قوة ان يقبل المرض يسمى له وللمرض من النوع الاول من انواع الكيفية فالاشياء المضادة
مضادة للاشياء والحال المذكورة من الصرع ولا المراض [illegible] المرض [illegible] من قبل
ان لهم قوة على ذلك [illegible] في نفسها [illegible] ولكن تلك الفعلية [illegible]
ولا مرضا

في الكيفيات الانفعالية والانفعالات وهو الجنس الثالث

من التي هي نوع من انواع الكيفية وجنس لانواع الكيفية هو الذي [illegible] الاسم [illegible] الجنس
الثاني وكان قد [illegible] لم يذكر [illegible] علم [illegible] جعل [illegible] الاسمين [illegible]
المحسوسة الاخرى [illegible] عليها قولا مجازيا وذلك ان هذا الجنس يقال له جنس الكيفيات الانفعالية
والانفعالات فتكون الكيفيات الانفعالية منها ما يشبه الملكة من النوع الاول [illegible]
منها ما يشبه الحال فيها واسم الكيفية الانفعالية يقع على بعض انواعها لانها تحدث عن
انفعال مثل الصفرة التي تتبع المزاج لخلط المستحكم في الكبد ويقع على بعضها لانها
يحدث عنها انفعال في كل شيء يلاقي الحواس واما الانفعالات فقوم ظاهر في
فيها انها ليست كيفيات فان الصفرة اذا لم تستقر زمانا طويلا لم يكن من
مقولة

مقولة الكيفية لانها اصفرار اي اخذ الى الصفرة فان الاصفرار لو توهمناه طال
مدته لم يكن ايضا كيفية [illegible] الذي هو الكيفية تحدث في لونها وعند ما ينتهي اليها
بقي الاصفرار ويقف [illegible] الاصفرار من مقولة ان ينفعل والصفرة نفسها اذا توهمنا
الاصفرار قد انتهى اليها فاستقرت استقرار صفرة اخرى ما بعد ومر او بطول زمانها
لكن هذه بقيت يوما او ساعة وتلك طال بقاؤها فان هذه الصفرة يسمى انفعالا
والطويلة المدة كيفية وكذلك السواد والحرارة والبرودة وما اشبه ذلك فان صح
هذا اللفظ ومنع ان يكون طول الزمان وقصره مخرجا الشيء من مقولة او مدخلا فيها
كان قد احسن ذكر الملكة والحال فان الاشياء التي تسمى انفعالات تكون ايضا كيفيات لكنها
من قصر مدتها وسرعة زوالها منعت ان تسمى باسم جنسها كما قد يمنع القليل الذي يسمى باسم
الامر الذي هو في التجدد والتغير هو الانفعال فسميت انفعالات فتكون هذه الاسم
كالمستعار لها او المنقول اليها المشابهة من غير ان يراد باطلاق هذا الاسم عليها
ما جرت العادة بفهمه والحري ان يكون الامر في ان لا يكون الاستعداد [illegible] عسر
الزوال مخرجا للامر عن جنسه والان فان المعاني التي يدل عليها هذان اللفظان هي
معان ثلثة معنى الكيفية التي تنفعل عنها الحواس لما يلاقيها ومعنى الكيفية التي
تحدث عن انفعال في موضوعها وطبائعها فحصل في لفظ واحد معنى الكيفية التي
لا ثبات لها ولا يبرح كل واحد من هذه الثلاثة ما الجميع ما تحت هذا النوع ولا ايضا
بدل على فصول حقيقية تنفصل بها انواع مترتبة تحت هذا النوع لكن احد
المعاني قد يعم الثلثة وهو انها بحيث ينفعل عنها الحواس فان الانفعالات و
الانفعاليات كلها تشترك في ذلك وبعضها اشد وبعضها اضعف وهو انها من شانها ان تفعل
في مواد ما اشبه اشارة كما في المعنى فان الحار والبارد يفعل البارد والاسود

ابيض يفرق شبح السواد في الحواس التخيل بحدها انثر له في ان يصير قطيا بينها
يعرض للحس على سبيل الانفعال الجسماني والحرارة النارية وان كان ليس على ان الامر
الحار يعرض الامر المحقق فيه لانها لم توجد لنا الا بانفعال ولا ايضا في مادة النار اذ
حصول ما يحصل فيها الحس بانفعال انما الانفعال في الموضوعات المنفعلة فان اعطى
على تسليم هذا القول فان الحرارة من شان طبيعتها من حيث هي حرارة ان تحدث الاشتعال
وان كان في غير النار وحلاوة العسل وان لم يحصل في العضو على سبيل الانفعال من العسل
فقد يحدث على سبيل انفعال الجسم اذ من تكونت عسلا وانفعلت انفعالا ما حتى
بذلك حلاوة فيشترك هذا الحس في انها بحيث يصح ان يحدث عن انفعال في موضوعها
فان اختلفت في ان بعضها يحدث بانفعال الموضوع لها نفسها وبعضها يحدث
تبعا لانفعال في الموضوع ويجمع جميع اصنافها في ان الحواس ينفعل بها ومع هذا
فليس يمنع ظاهر الحال ان يكون هذه التي للجامعة قد يدخل فيها الموضوع ما هو من باب
الكيفية الا انه في غير هذا الجنس مثل الرطوبة واليبوسة والصلابة واللين والثقل والخفة
فانها ايضا محسوسات مثل الخشونة والملاسة فانه وان لم يكن من الكيف بل من الوضع
فهو محسوس من الرطوبة واليبوسة في ظاهر الامر والصلابة واللين ايضا هي من باب القوة
واللاقوة ولكنا اذا اخذنا كيفيات انفعالية خرجت الخشونة والملاسة واما الرطوبة
واليبوسة والصلابة واللين فهي امرها انها انما تكون محسوسة انها هي استحالة
استعداد في ان ينغمز ويتشكل بسهولة او في ان لا ينغمز ولا يتشكل بسهولة او يكون
الامر هو في نفسه موجود محصل يلزمه هذه الكيفية ويكون انما يحس من جهة الاثر
الاخر حتى تكون هذه الكيفية دليلا على ذلك المعنى الاخر وهذا يتبين ان يتأمل
حال الفرق في دخول الجسم [illegible] من حيث ينغمز او لا ينغمز او من جهة شيء لولاه لما كان ينغمز

فهو معنى

فهو معنى يحدث انما يجب ان يحس الحس على سبيل تعطله كما يتعطل عند الظلمة والخفا
للظلمة هو ان تكون لا تبصر شيئا ثم الصلابة يشبه ان يكون ادراكنا لها باللمس كالادراك لمعنى
الوجودي من اللين لعدم الوجودي الذي لا يحس معه بما ينخرق اصلا واما الانغمار الذي
في اللين فهو قبول حركة على هيئة والحركة مع الهيئة غير محسوسة الا بواسطة وقد يحس
الانغمار ايضا بالبصر دون اللمس وكذلك سرعة الحركة الى التشكل وبطؤها فلا يكون ذلك
دليلا على ان الصلابة واللين والرطوبة واليبوسة فذاحت بالبصر فان اللين
يلمس هو الانغمار وعدم الانغمار ولا ايضا الاستعداد فان الاستعدادات من حيث هي
استعدادات معان تعقل وكذلك فان قوة المصارع لا يحسها مصارعه بل يحس هنالك
صلابة المقاومة وكذلك الزق المنفوخ فيه الهواء فان الهواء الذي فيه لم يصلب
من الوجوه بل هو في طبيعته كما كان لكن الحس يحس كما يحس الصلب وكذلك الرياح فان
الامر الذي يحس من المقاومة هو غير الاستعداد الطبيعي الذي في الشيء الموصوفات
الهواء لم يستفد في طبعه صلبا وان انحصر في الزق ولا ان صار يحامل الاستعداد
الطبيعي موجودا فيه ولا يحس به بذاته فاذا المعنى الذي يحس به اذا امكن لا بد من ان
يحس بذاته هو غير ذلك الاستعداد وان كان يتادى به ويكون معنى غير نفسي كذا
الانغمار وعدم الانغمار فان لحد هذه علة والاخر من باب الحركة الامر ان الكيف
والثالث من جنس الكيفيات التي في الكيف دون الكيفيات الانفعالية والانفعالات
فالذي يقع في هذا الجنس من المعنيين المعتبرين في الرطوبة واليبوسة هو ما يحس منهما
والذي يقع في الباب الآخر المعنى من باب القوة واللاقوة هو لا يحس منهما وهما متلازمان
واما الخشونة والملاسة فانهما اولى الى ان يكونا من باب الكيف بكيف تكون كيفيات
انفعالية فان الخشونة هو اختلاف الاجزاء في ظاهر الجسم بان يكون بعضها ناتئا

وبعضها غايرًا وهذا من باب الوضع والملاسة استواء الاجزاء في الوضع والخشونة
والملوسة من حيث هي هكذا غير محسوسة الا بواسطة كما يحس المقادير والابعاد
والاشكال الان احساسًا بواسطة صلابة او لين او سواد او غير ذلك فلا تكون
من جملة المحسوسات التي نحن في سبيلها فانا لا نتفعل بالحس تاثيرًا من جهة نفس
الحال العارضة لاجزائها مثل الذي هو الوضع بل الامر غير وهو صلابة او لين او
حرارة او برودة او غير ذلك فان كانت الخشونة والملاسة حالا يحس بها بالحقيقة
لا بواسطة فتلك الحال غير حال الامر العارض لها من اجزائها وهو الوضع فيكون
تلك الحال كيفية واما الثقل والخفة فانهما ليستا الا من باب الكيفية فان الذي
يظن بهما انهما من باب الكمية بطل كما انا قد فرغنا من ذلك لكنه قد يظن بهما
انهما من باب القوة واللاقوة وانما كان يكون ذلك لو كانت القوى الفعلية
تدخل في ذلك الجنس مثل الحرارة وما اشبهها ثم كالثقل والخفة فانهما
من هذا الباب فهما من جملة المحسوسات ومن جملة ما يحدث في الاجسام بالانفعال
فان الجسم يسخن فيخف ويبرد فيثقل وهو واحد بعينه فان البخار انما خف بالحرارة
وكذلك اجزاء الارض المسخنة قد يخف فتصعد مع دخنة وقد يبرد الشيء في الارض
فيزداد ثقلا من غير ان يزداد قدرًا وقد يجتمع اشياء متباينة الجملة او متقاربة فاذا
تعاونت اكثر او اقل اذا انفعل بعضها ببعض فصل في باقي الكيفيات
واما التخلخل والتكاثف فقد يدل بلفظيهما على معان فقد يقال تخلخل ويراد به انتفاش
الاجزاء بان يتخللها جسم ارق منها فتتباعد كالصوف المنفوش ويقال تكاثف لمقابل
ذلك كالصوف عند الكبس وقد يقال تخلخل اذا صار الجسم قوامًا اقبل للتشكيل والتقطيع
انفصالا يقع فيه ويقال تكاثف لما يقابل ذلك وقد يقال تخلخل لقبول المادة حجمًا اكبر ويقال تكاثف

لقبولها

لقبولها بعينها حجمًا اصغر والمعنى الثاني والثالث فقد يظن بهما انهما معنى واحد
للفعل فان النار اشد تخلخلا من الهواء بمعنى زيادة الحجم والين اقبل منه للتشكيل والتقطيع
من الهواء ولهذا والنار يابسة والهواء اذا استحال نارًا اقبل حجمًا اكبر فصار اشد مطاوعة
ويبسا لكن الماء اذا سخن فصار هواء عرض له زيادة الحجم ورقة القوام فيظن ان لا يتثبت في حكم
ويتبع ظنهم التشكيل لاستقرار ان الامرين واحد واما نحن فنقول اما المعنى الاول فهو من
باب الوضع واما المعنى الثاني فمن باب الكيف اما المعنى الثالث فمن باب الكم المقارن
للاضافة او الاضافة المقارنة للكم لانه زيادة حجم وقد اتفق ان كانت العبارة فيه ليست
يفارق غير التخلخل الذي بمعنى زيادة الحجم التخلخل الذي بمعنى الرقة والتكاثف الذي
بمعنى نقصان الحجم التكاثف الذي بمعنى الغلظ والمقاومة وكانت العبارة وافقت الحجر
بالضد مثل الهواء اذا صار ماء ازداد تخلخل الحجم ولم يزد تخلخل قوامه والنار اذا صارت
هواء كان بالضد من ذلك واما البارد فانه اذا صار حارا عرض له التخلخلان جميعًا و
الحار اذا صار باردا عرض له التكاثفان معًا فهذا هو الذي يجب ان يحقق ولا يلتفت الى
في مواضع اخرى لنقتصر على هذا المبلغ من شرح هذا الجنس ولنعد بعد ما ابتدأنا
التعليم الاول لنفهم ما قيل فيه على وجه يزول معه الشكوك فنقول ان هذا الجنس
كيفيات انفعالية هي التي تكون قارة راسخة في الشيء كحلاوة العسل وسواد الغراب
وليس يقال لها انها انفعاليات لانه يجب ان يكون ما هو فيه لا محالة انفعل بها لا انها
ينفعل عنها على النحو المذكور اما الحواس فقط او الحواس وغيرها وبعض هذه فلها مزيد نسبة
الى الانفعال مثل البياض والسواد فلانها لا توجد في الاجسام الا ان يكون قد وقع قبلها
انفعالات في موضوعها في الكيفيات الاول الملموسة حتى حصل مزاج يوجبها فان سائر
الملموسات بالحقيقة يتبع الملموسات فانك ترى الانسان يعتريه من الخجل الحمرة او

فيتبع ذلك حمرة كما في الخجل أو صفرة كما في الوجل فإن عرض مثل ذلك لا بسبب بل في أصل الكون
والولادة فثبت واستقر لزم أن يشبهها حمرة أو صفرة ثابتة فالحمرة والصفرة اللازمتين
كانتا من جملة الكيفيات الانفعالية وكذلك إذا عرض بعد الكون تغير مزاج يحدث عنه
ما يوجبه لما الذي يعرض له الزوال فهو مثل الشيء الذي إذا سئل عنه من عرض له انفعال إنما
لم يصلح أن يجاب ولم يلتفت إلى ما عرض له من صفرة وحمرة فقد جرت العادة أنه إنما يعرف
بالكيفيات التي تلزمهم فلا يقال لمن خلق أحمر البشرة أنه مصفر اللون بسبب عارض من خجل
أو وجل غير لونه فلذلك لم يسم هذه كيفيات بل انفعالات واعلم أن هذا على سبيل المجاز
والتوسع في الكلام وإلا فإن الكيفيات يقع على المعنيين جميعا وذلك أنه إذا سئل
عن الذي اصفر للوجل أنه كيف هو في هذه الحال فقيل أنه أصفر اللون لم يكن الجواب كاذبا
فإذا قيل عنه أنه كيف هو مطلقا فلا يجاب في العادة بأنه أصفر إذا كان بحال الخلقة وفي
ذلك مستمر أن السائل إنما يسأل أنه كيف هو في طبيعته الصحيحة في الدلالة الذاتية ويكون
عنده أن السائل توسع ... بعض ما يجب ... فيجيب بما يجب فإذا سئل
أنه كيف في بدنه كان السؤال لا يقتضي زيادة استثناء وكان السؤال يوهم الجواب
عن حاله في الوقت فلا يكذب في قوله محموم مغموم وإن كان ذلك سريع الزوال وأما أن
السؤال بكيف أي جواب يقتضي بحسب اعتبار الأزمنة واعتبار دوام الحال ولا دوامه
فليس بنا حاجة الآن إلى أن نبحث عن أن يستوفي الأمر في هذه المسألة فلا يلتفت إلى من يجوز أن
تكون الكيفيات السريعة الزوال صالحة للدخول في جواب كيف واعلم أن ذلك إنما أوجب
للاستثناء المذكور من سؤال السائل وليس هذا السؤال والجواب خارجين في الكيفيات
التي من هذا الجنس فقط بل من الجنس الأول فإن الملكة قد يجوز أن تسمى كيفيات انفعالية والحال
انفعالا وإن كان ذلك إنما اعتبر مع الجنس الثالث مقولا بتشابه الاسم إلا أن يجعل اسم

الكيفيات

الكيفيات الانفعالية والانفعالات اسما مساويا بالمعنى لهذا الجنس بل يعني أعم منه
وهو أن يكون كل كيفية بطيئة الزوال عن المتكيف بها تسمى انفعالية وكل كيفية سهلة
التغير تسمى انفعالا فتكون قسمة الكيفية إلى الكيفيات الانفعالية والانفعالات ليست قسمة
على سبيل التربيع بل على سبيل التثليث فتكون الكيفية تنقسم إلى الكيفيات الانفعالية والانفعالات
وإلى القوة واللاقوة وإلى الأشكال وما معها ثم الانفعاليات والانفعالات تنقسم إلى هذا الجنس الثالث
وإلى الحال والملكة فيكون هذا الجنس من حيث خصوصيته لا اسم له وإنما الاسم معنى أعم منه فيجعل
هذا اسما له من حيث خصوصيته كان وقوعه على الملكة والحال باشتراك الاسم إذ ليس لهما
تمام حده ونحوه وقد نقول بعدما فصلناه من حال اشتباه هذين اللفظين أن من كان له
مزاج غضبي يوجب خلق الغضب أو الكون مثلا أو كان استفاد ذلك من مزاج أو استعمال
أفعال الغضب حتى صار خلق الغضب فيه ذو كيفية انفعالية بمعنى بها الملكة على سبيل ...
أو على سبيل مجاز التشبيه أو بمعنى بها معنى أعم من الملكة والذي عرض له الغضب عن سبب زائل
فليس له كيفية انفعالية فإن كانت الكيفية الانفعالية يعنى بها الملكة كان هذا المعنى
مقولا على الجنس الثالث إلا باشتراك الاسم أن يعنى بها المعنى الأعم كان مقولا عليهما
لكنه يكون مقولا على الجنس الثالث بمعنيين باشتراك الاسم فإنه من حيث يجعل اسما لخصوصيته
فإنه يدل على معنى ومن حيث يعنى به المعنى العام يدل على معنى والمعنيان جميعا موجودان
في الأخص محمولان عليه هذا لكن يسمى بهذا الاشتراك من حيث خصوصيته فيكون الأمر
في على الوجهين باشتراك الاسم من جهتين هذا ولا عذر لمن سمع أن الناس يجمعون على
أن الحال والملكة نوع واحد وكلاهما كيفية وسمع أن الملكة هو ما يخص باسم
الكيفيات الانفعالية والحالة باسم الانفعال وسمع أن السبب في ذلك أنه لم تجر العادة بأن
يسمى من عرض له الغضب في وقت أو حال ما من غير دوام ومن طول بكيفية الغضب

ان يحمل عليه الانفعالات في الجنس الثالث كيفيات بالحقيقة فان لم يكن كيفية بل انفعالا
وان السبب الذي يوهم ان الانفعالات ليست كيفيات بل امور في الحالات
فاذ ليس موجودا في الحالات فيجب ان لا يوهم فيها ايضا ونعلم ان هذا السبب مجاز
اعني قولهم ليست كيفيات تحت الانفعالات من القول الثاني من الجملة الاولى من

في ذكر انواع الجنس الرابع من الكيفية واما الجنس الرابع فقد ذكروا انه انواع
الجامع لها فالمشهور من انواعه اربعة اصناف الشكل والذي يليه شكل وما هو حاصل من شكل وغير
شكل واما الشكل فالمشهور من امره انه ما احاط به حد او حدود اما حد فمثل الكرة
والدائرة واما حدود فمثل المربع والمكعب واما الذي يلي الشكل فكالاستقامة والانحناء
للخط وكالتقعير والتحديب للسطح المبسوط واما الذي يحصل من شكل وغير شكل فهو الذي
يسمى صورة وخلقة وهو الشكل من حيث هو محسوس في جسم طبيعي او صناعي وخصوصا الجسم
وذلك بان يكون له لون ما فيكون الشكل الملون خلقة وصورة فلما ذكرت هذه الوجوه
الثلاثة قيل وينبغي ان يكون للكيفية نوع اخر فيه بحسب هؤلاء الذين يخرجون التحقيق
ان يعني الامور التي بحثت في الفلسفة الاولى الكيفيات التي هي الامور المفارقة المثال
والتعليميات او كالعقول التي لا تبالي بالمادة وهؤلاء يشيرون الى ان اطلاق اسم الكيفية على
وعلى هذه المعدودة انما هو باشتراك الاسم او تشابه لبعض الكيفية في جميعها او لعدد
فلا يكون ما يجمع تلك الاشياء نوعا من انواع الكيفية بل اعلى انواع الكيفية المذكورة
وقال اخرون ان ذلك هو الثقل والخفة مع انهما عندهم وعند غيرهم من جملة ما
ذكره فان هؤلاء وغيرهم اما ان يجعلوه من جنس القوة واللاقوة واما ان يجعلوه من جنس
الانفعاليات والانفعالات ومع هذا فان جميعهم قد نوعوا القسمة التربيعية بجوهر ان
الكيفية

لا كيفية خارجة عن الاجناس الاربعة وذلك هو الحق ثم شك في نوع خارج فتبين حال
واضطرابهم واعلم انه ليس الغرض فيما قيل من ذلك ان الاربعة ليست اجناسا لجميع
انواع الكيفية حتى يجب ان يوقع خامس او سادس بل معنى هذا الكلام انه يشبه ان
يكون للكيفية نوع هو قسيم لهذه الانواع التي ذكرها في الجنس الرابع اذ لم يذكر الجنس
بل ذكر انواع الجنس والحري ان يكون للكيفية نوع اخر داخل تحت هذا الجنس
وذلك لان خواص هيئات الاعداد كالفردية والزوجية والتربيع والتكعيب والتثليث
وغير ذلك ليست هي باعداد ولا هي فصول للاعداد بل اعراض لازمة كما تحقق في لا انواعها ع
الفلسفة الاولى كما هو مشهور وليست من مقولة مضاف واين وغير ذلك فهي اذا
من مقولة الكيفية ومن هذا الجنس منها اذ ليست ملكات ولا حالات ولا قوة ولا
لا عجز بل ولا انفعاليات ولا انفعالات وهذا هو النوع الذي اعرض عنه لان
وقوف المبتدي على حقيقته مما يصعب عليه بقصده واما المذكور انه في
شهرة المبتدئين اذ هي مما يسهل اطلاعهم عليها وكتاب قاطيغورياس انما هو للمبتدي
الا عبرة فلحقه شكوك بصورة منها اتم الشكوك التي يجب ان يبحث عنها في هذا
الموضع هي هذه احدها تعرف معنى الجامع لهذا الجنس والثاني النظر فيما قيل
من الرسم انه للشكل والثالث تحقيق الحال في ان الشكل كيف لحق هذا الجنس
والرابع ابانة حال الزاوية انها في اي مقولة تقع والخامس حال الخلقة وانها
في جنس واحد من انواع الكيف او انما هو شكل ولون معا والسادس حال ما يجري مجراه
اذا اتفق ان كان من المقولتين فالى اي المقولتين منهما يجب الحاصل الجملة
فاما البحث الاول فيجب ان يعلم ان هذا الجنس هو الكيفية التي تعرض للجواهر
بعروضها لا للكمية ما هي كمية ليس كالقوة والضعف فانها وان قارنت الكمية

فليس لاجل ان الكمية بنفسها مستعدة لها استعدادا اوليا ثم يعرض بتوسطها للجسم
واما الشكل فانه يعرض للمقدار بما هو مقدار وهذا الشرح الذي اوردناه للمعنى
الجنس يدخل فيه الشكل والاستقامة والانحناء والتسطيح والتقبيب والخلقة وكيفيات
الاعداد لكن لقائل ان يقول ان الخلقة تخالف الضوء لان الضوء يعرض للكمية
عروضا اوليا ثم بتوسطها تعرض لذوات الكمية واما الخلقة فلا تعرض للكمية
عروضا اوليا فانه لم يكن جسم طبيعي ملون لم يكن بخلقة وهذا كالفوق والاسفل
التي تعرض اولا للكميات لعروضها لذوات الكميات كما عرفت في العمق فنقول ليس
الامر كذلك فان الامور التي تعرض للكمية منها ما تعرض للكمية نفسها لا بشرط انها كمية
شيء ومنها ما تعرض للكمية في نفسها بشرط انها كمية شيء فتكون الكمية هي المعروض
الاول في ذلك الشيء غير الشيء وان لم يكن يعرض له ذلك العارض الا وهو كمية ما هو
كمية فليس اذ كان لا يعرض له امر الا وهو كمية شيء يجب ان يكون اذا عرض له الامر
يعرض له اوليا بل عرض لذلك الشيء والكمية بسبب ذلك الشيء فانه لا يستوي قولنا
انما يعرض لها الامر عندما يكون في شيء وان نقول ان الكمية انما يعرض لها الامر
لانها في الشيء الذي عرض له الامر كالوان فلا تقول ان النفس لا يعرض لها النسيان
الا وهو في البدن او شيء اخر غير النسيان يدل ذلك على ان النسيان او ذلك الشيء
انما يعرض للبدن وبتوسطه يقال على النفس كما ان الحركة تعرض للبدن وبتوسطه
يقع على بعض قوى النفس فاللون حامله الاول هو السطح كما هو مشهور ويحقق في
العلم الطبيعي والجسم بنفسه غير ملون بل معنى انه ملون ان سطحه ملون وليست الخلقة
حاملها الاول هو العمق وبتوسطه تقع على الجسم يكون الجسم والقوة هو الذي يتقلد
نخشة وغيره بل القوة يحملها جسم [illegible] مادة وصورة وانما يحملها مادة وشكل كما

سبلوح

سبلوح للتحقيق في صناعة اخرى فالخلقة تلتئم من شيء حامله السطح بذاته اولا وما يحيط به
السطح وهذا الشيء هو الشكل وشيء حامله السطح ايضا ولكن من حال كونه محيطا بالجسم ما
وهذا الشيء هو اللون فاذا الخلقة تلتئم من امرين حاملها الاول هو الكم وبه يقال
على الجسم واما البحث الثاني ما قيل في حد الشكل فيشبه ان يكون ذلك الرسم
المشهور غير محقق للشكل الذي هو الكيفية بل هو رسم الشكل الذي يستعمله المهندسون
الذين يقولون انه مساو لشكل اخر وغير مساو وهو نصفه وثلثه ويعنون بذلك
مقدارا متشكلا وذلك لان الشيء الذي يحيط به الحد او الحدود بالذات هو الحد او
المحدود [illegible] بالذات المقدار والمقدار بالذات هو كم والشكل كيف والكيف ليس بكم
فليس اذا ما يحيط به الحد او الحدود هو شكل هو الشكل الذي من باب الكيفية لكن الهيئة
الحاصلة من وجود الحد والمحدود على نسبة ما هو الشكل والدليل على صحة ما قلنا
وغفلة هؤلاء ان المربع غير التربيع لان المربع يقال مربع ويعني بالتربيع
كما يقال ابيض ويعني به البياض ثم لا شك ان التربيع شكل ومن باب الكيف و
التربيع لا يقال انه ما احاط به حد او حدود بل يقال انه هيئة ما احاط به الحد او الحدود واما
المربع فان عني به الشيء الذي احاط به الحدود الاربعة فلا يقال انه كيف بل كم
ولا يصح حمل الكيف عليه والمهندسون انما يعنون بالمربع والشكل غير هذا الذي
يذكر في هذا الباب فانهم يعنون بالمربع وبالشكل الشيء الذي فيه التربيع والشكل
فلذلك لا يصح قولهم للشكل انه ما احاط به حد او حدود فان الشكل الذي هو شكل
للمهندسين هو غير الشكل الذي كلامنا فيه ههنا واما من عني به التربيع فلا
لم يمكن ان يقال
يمكنه ان يقول ان الشكل ما احاط به حد او حدود فقولهم ان رسم الشكل الذي
ههنا هو هذا الرسم قول مجاز فيه فان عرف هذا فقد صح ان الاستقامة

للكثرة

والانحناء والتسطيح والتضليع وغيرها مما ليست باشكال بل هيئات للكميات
لا تتعلق بالحد ولا بوجه من الوجوه وأما البحث الثالث فنحن نعلم ان
المعاني التي يلتئم من اجتماع امور فانما يسمى بها اعطا الحد من المواضعة لا اسما
فان الجمهور يصعب عليهم ان يميزوها او ان يلتفتوا الى خصائص اجزائها فاذا
انتفاعهم بالجملة منها كانتفاعهم بالتفصيل فالقدر الذي يحتاج اليه الجمهور من معانيها
والشكل هي الاجمال فان الشكل يلتئم من مقدار ومن حدود وعلى هيئة كالمربع فهو سطح
ومربع بحدود ومن هيئة فلا يبالي في عادة الجمهور بان يجعل اسم المربع واقعا على
السطح من حيث له اربعة حدود وعلى الحدود الاربعة وعلى الهيئة لكن السطح والحدود
من باب الكم فاذا اخذت معه هيئة لها ما يعرض فانه يحصل منها كيفيات في ذوات
اعراض لا يخرجها ما يعرض لها عن ان تكون كيفيات كما ان الحركة لا يخرج الانسان
من ان يكون حيوانا او جوهرا وان نظر الى الهيئة كانت الهيئة كيفية وشيئا
واحدا لا اعتبارين من باب الوضع ولا من وضع البتة وقد غلط من قال ان
الشكل يصح حمل معنى الوضع عليه بوجه من الوجوه وانما عرض له من جهة اشتراك
الاسم في الوضع وذلك لان الوضع قد يقال على وجوه منها وضع لحصول الشيء في موضع
وهذا المعنى من الوضع هو نفس مقولة الاين ومنها وضع لحصول الشيء مجاورا
للشيء من جهة مخصوصة كما ان يوضع خط من بين خط وهذا الوضع نوع من
المضاف ومقول بحسبه بالقياس الى غيره فان وضع الشيء عند مجاوره مقول بالقياس
الى وضع مجاوره عنده بل هذا الوضع هو المجاورة ومن […] من باب
المضاف ومنها وضع للهيئة الحاصلة للجسم بسبب نسبة اجزائه الى بعض في الجهات
وهو الوضع بالمعنى الثاني اي الوضع الآخر في الاجزاء وبالجملة […]

في اجزائه

اوالهامة

في اجزائه التي توجد بالفعل او بالتوهم حتى تكون الاجزاء اذا وجدت على اضافة ما
معلومة لو كان الجسم بحيث يمكن ان يتوهم فيه اجزاء ذوات اضافة ما معلومة
حصل الكل بسبب ذلك هيئة هي الوضع وهذا هو المقولة فان الجلوس صفة
للجالس لا الشيء من اجزائه لكن انما يكون هذه الصفة للجالس اذا كان لاجزائه
بعضها الى بعض اضافة او امكان اضافة ولا كل اضافة من الاضافة هيئة المجاورة
ولا كل هيئة اضافة المجاورة بل ان تكون لها نسبة مع ذلك الى جهات يكتنفها
لاجزاء امكنة او اجزاء امور محوية فيها وبالجملة ان يعتبر بالاعتبار الذي فيما
بينها اعتبارها فيما بينها وبين امور مباينة لها فان الهيئة التي لاعضاء الجالس بعضها
عند بعض اذا ثبتت وقلب الجالس الهيئة ثابتة بالقياس المعتبر للاجزاء بعضها عند بعض
لم يكن جالسا اذا زالت النسبة بينها وبين الامور الخارجة عن جواهرها وذواتها
وان بقيت اللاحقة على نسبتها ولذلك ما بقي انه […] وضعه فالذي قال ان الشكل
من الوضع لان الشكل يتعلق بحدود بينها تجاور وخاص لوضع بعضها عند بعض فقد
غلط من وجوه من ذلك انه اخذ الحدود مكان الاجزاء وانما الاعتبار في الوضع بالاجزاء
وفي الشكل بالحدود وغلط ايضا ان جعل هذا الوضع من المقولة الخاصة ولم يعرف ان
هذا من المضاف وانما الوضع الذي هو المقولة هو وضع اجزاء الشيء عند شيء
خارج مباين لا وضع اجزاء الشيء في نفسه وغلط ايضا اذ ظن ان الشيء اذا كان
متعلقا بمقولة فهو من تلك المقولة فان الشكل وان كان لا يحصل الا بالاضافة
بين الحدود او وضع ايضا فليس يجب ان يكون الشكل وضعا فان المربع ايضا لا
يحصل الا بعدد في الحدود وليس يجب ان يكون المربع عددا الا ترى انه لا […] ان
المربع هو عدد الحدود ولا ان المربع هو وضع حد عند حد فاذا لم يبق الحد

[illegible]

ذنبك علية فلا يكون هو داخلاً في مقولته بل لعل ان المربع حاصل من وضع كذا
وعن حد كذا ثم جاء قوم من بعد ذلك بعنية وزن من في ذلك نظر فيه اذ لا يلزم ان
يكون التربيع وضعاً بسبب ان الحدود تكون بهذه ذوات وضع لكنهم سلموا
ان الحالة التي تحدث بعضها عند بعض من مقولة الوضع وذلك لتعليمهم تفرقهم
بين معاني الاسم المشترك وخصوصاً اذا كان متشابه المعاني وكان اسم يجمع المعاني
في شيء واحد فقد علمنا ان الشكل لا يتعلق بالوضع الذي هو المقولة الخاصة التي
الذي هو الاضافة واما الذي فانه لا يتعلق بهذا الوضع بل ثم ان يكون لحدها
هيئة مخصوصة في الامتداد فيحصل الحد وهيئة الشكل كيفية كيفية
في تعرف حال الزاوية وكيفية وقوعها في الكمية او الكيفية او الوضع او غير ذلك
نعرف حال الخلقة وكيف صارت مع التركيب الذي فيها نوعاً من باقي الشكل لم يجد
بجنس من الاجناس الاربعة واما البحث الرابع فهو عن امر الزاوية فنقول اما
الفرق بين الزاوية وبين الاشكال فهو ان الزاوية انما هي زاوية من حيث
المقدار محدد ابين حدين او حدود يلتقيان بحد ولتخصص الكلام بالسطحية
فنقول انه لا يخلو اما ان يكون الشيء الذي يحيط به الحدان الملاقيان في السطح
قد يحيط معهما ثالث او رابع او لا يحيطان لو يحيط معهما ثالث فلا يخلو اما ان يكون
حدا ملتقيان عند حد شيء لم يلتقيا او يكونان لا يلتقيان سواء كانا يلتقيان اذا
مدا او كانا لا يلتقيان بل يذهبان في التوهم الى غير النهاية فان التقيا فكون
كحال الخطين المحيطين بقطعة دائرة او بشكل هلالي او بشكل اسي وغير
ذلك فالسطح الذي لا يتحدد بحد ثالث بل انما هو محدود بحدين ملتقيين فهما
فقط فهو من حيث شكل او حال ذلك هو او هي زاوية والذي يتحدد بعد غيرهما

حتى يحاط

[illegible]

حتى يحاط بها او يلتقي حداه ذلك حتى يحاط به فهو من حيث هو كذا او حال ذلك هو ذو
شكل فان لم يعتبر كونه محاطاً بل اعتبر فيه الحد من جهة الملتقيين محدداً من ذلك الجهة
اعتبار يتناول الزاوية وكيف ما كان فان النظر في السطح من حيث يتحدد بحدين اثنين بالفعل
يشتركان في حد يتصلان به بالفعل هو غير النظر فيه من حيث يتحدد بحد ثالث او لا
يتحدد كيف يجوز ان يتوهم انه لا يتحدد بثالث بل يذهب الحدان متباعدين الى غير
النهاية او يتقاطعان في السطح بنقطتين ليس يحصل بينهما احاطة قاطع للسطح امكن
ذلك او لم يمكن وغير النظر فيه من جهة ان حديه هذين قد يشتركان في حد اخر
فتكون نسبة المقدار الى هذا النظر والاعتبار نظير نسبة المقدار الى التحدد من جميع
الجهات ونظير المقدار المقدار ونظير المجتمع الذي هو الزاوية هو المجتمع الذي هو
الشكل او المثلث او المربع ونظير الهيئة التي للمقدار من حيث هو كذا نظير الهيئة التي
تحصل للمقدار من حيث هو محدود في الجهات على الشكل فكما ان المقدار الشكل كمية فكذلك
الزاوية من حيث يوقع اسم الزاوية على المقدار الذي بالصفة المذكورة فانما كمية
وكما ان هيئة الشكل كيفية وكذلك هيئة الزاوية كيفية وكما ان المهندسين اذا قالوا
شكل ذهبوا الى الشكل كذلك اذا قالوا زاوية ذهبوا الى المقدار ذي الزاوية و
لذلك ما تكون الزاوية منصفة ومتساوية وعظمى وصغرى وكما ان حال الحدود التي
بعضها عند بعض حال وضع او اضافة كذلك حال الحدين في الزاوية وقد قيل ان الزاوية
مقدار ينتهي عند نقطة وهو قريب مما قلناه الا ان شيء واحد هو ان المقدار المجسم
انما يحد بسطحين يلتقيان عند خط من غير ان يحيط بذلك السطحان وحدهما ولا الاخر ثم
حال عن الشكلية فهذا هو اعتباره بحيث يكون الخطان فيه تامين على الاجزاء الى الفراغ
او الى مقدار محدد وليس شكل الجسم من حيث هو محدود بسطحين فكذا الا بين شكل السطح

من حيث هو منحنٍ يحيط بين كالأشكال الهلالية وهو زاوية فالفرق أن تكون هذه
زاوية مجسمة إنما قد أغفل أمرها وإن لم ينته إلى نقطة وبالفرق أن يكون معنى
جامع للزاوية التي يحيط بين ... والتي عن خطوط عند نقطة والتي عن سطحين عند خط وأن يجمع
هذا المعنى الجامع هو كون المقدار ذا حد واحد وفي واحد ينتهي ... واحد ...
من حيث هو كان فإن جعل اسم الزاوية لهذا المعنى الجامع لم يكن بعيداً أن الصواب ...
أنها الزاوية السطحية عند النقطة لا لأنه زاوية فإن لم من حيث هو زاوية أن يجمعه
يحد ... ينتهي عند واحد ... أن عرض لكانت الحدود ...
ثم إن أبى هذا أن يجعل اسم الزاوية للمقدار من حيث هو ينتهي إلى نقطة لم أنا ...
وهاهنا معنى الزاوية أخص مما ذكرناه وخرج شيء من جملة الزاوية ومن جملة الشكل ...
من جهة الحق وهذا مما ذكرته ولعل ينبغي أن يلتفت إلى ما أورده بعض المتكلمين ...
أن الزاوية جنس أو من الكم هو بين الخط والسطح ... قولهم الخط له طول فقط وأن السطح
له طول وعرض وأن يكون له طول وعرض هما حدان ... على الانحراف
أن الخط يتكون من حركة نقطة ثم السطح من حركة الخط بكليته على عرض ...
إذا ثبت طرف وتحرك الطرف الآخر ... شيئاً بين الخط والسطح وكذلك بين السطح والجسم
هذا لما أخطأ في معرفة الطول والعرض مما أدى به الخطأ إلى أن ... الزاوية ...
سطح ولذلك يمكن أن يعرض فيها بعض الفرق بما علم هذا السطح والزاوية المجسمة
... إذا اعتبرنا الزاوية ... لهذا النوع من الحق وأما إذا
إلى الهيئة فإن الزاوية كيفية وأما البحث الخامس فلقائل أن يقول إن الخلقة كيف يكون
كيفية واحدة وشيئاً واحداً وهو مجموع لون وشكل وهب أنكم تجوزون أن تكون أنواع الجواهر
مركبة من جواهر فهذا أمر يتهيأ لأنه لا يجوز أن يكون لأنواع الأعراض تركيب كما للحدود

تركيب

تركب من جنس وفصل وهذا الذي هو الخلقة قد عند كم نوع واحد من باب العرض يلتئم
شيئين منهما يحصل وجوده أحدهما الشكل والآخر اللون فنقول في جواب ذلك أنا لا نمنع
أن تكون أعراض مركبة من أعراض وكيف والعشرة عرض لا محالة فهو كم وهو مركب من ...
والمربع عرض وإنما المشتم أن يكون هناك محمود ... بل نقول إن الجواهر قد ...
فيها ما يناسب طبيعة جنسها وما يناسب طبيعة فصلها أجزاء متغايرة وإن لم يكن أحدهما طبيعة
الجنس ولا الآخر طبيعة الفصل على ما تعرف في تعليم البرهان والأعراض لا توجد فيها ذلك
وإن وجد لها ... فلا يكون جزء منها ... بطبيعة الجنس ...
... المركب جزء ... طبيعة الفصل وإنما ...
... الأجزاء ...
إذا قارن اللون اجتمع لذلك الشيء واحد ... إن حسن ...
قبيح ... لو خلا اللون عن الشكل كان لوناً ... والشكل عن اللون فكان شكلاً وحده
لم يكن هذا الحسن فإن القبيح ... الشكل من حيث هو مجتمع مع اللون أو
مع ضد ذلك ... الاجتماع ... الخاصية ... هي مجموع الخاصتين ...
معاً فقط بل إذا كان حسن اللون من حيث هو حسن اللون وحسن الشكل من حيث هو حسن الشكل
ولم تكن مناسبة الحسنين ... لم يكن الحسن الذي يعتبر في الخلقة ...
... الذي ... الخاص على ما ينبغي في ... كان الحسن ...
الذي على سبيل الاجتماع منهما وعلى المعنى الذي على سبيل الخصوص لا باشتراك الاسم
وأما البحث السادس فهو نحو حال المركب من شيئين أنه إلى أيهما أميل فنقول
... أما أن يكون أحدهما أولاً أن يكون موصوفاً والآخر صفة كالمربع الذي يحيط
به سطح ذو هيئة فإن السطح هو الموصوف بالهيئة والهيئة عارضة له فالجملة مقولة

الموضوع فان السطح الصرف سطح لا هيئة والمجموع هو علم انه سطح واما اذا اختلفا او ليس
يصيرا اولا للشيء ولم اخر ثانيا بل قد يحصل معا فان ذلك الاجتماع منهما يكون جمعا
عرضيا ولا يكون على سبيل جمع يحصل له امر اتحادي طبيعي ويكون كمال الكتابة للطول
فلا يكون للكتابة والطول اجتماع بحيث يحصل منه واحد في الذات فلا ينبغي ان تلتفت معقولة
بل يجعل له المجموع والمجموع مركب فيكون مقولات هذه الاشياء مركبة من المقولات
كما ان الكتابة اذا اجتمعت مع الطول كان المجموع حاصلا من كيفية واضافة وقد عرض
اتحاد حقيقي ثم اعلم ان الامور التي ينبغي ان يدخل في المقولات على انها انواع المقولة
ليست اي امور اتفقت بل الامور والطبائع التي يتقوم بعضها من بعض او بفصل يقترن
فصل يتقوم بالجنس على المعنى المذكور في المدخل واما الاقترانات التي لا تكون على
هذه الصفة فلا يوجب نوعية ولا يوجب نوعا ولا تجعل فصلا بل تجعل المجموع مجموع
ليست حقيقية فيكون الانسان اذا اقترن به كيف لا نوعا مفردا ولا نوعا تابعا للانسان
بل عارض غريب يكون المجموع منهما ليس نوعا البتة للشيء من حيث هو مجموع الا ان يظن
انه نوع من جوهر وكيف على هذا التحليل فصل في تحقيق الفرق بين الكيفية
وذي الكيفية والاحوال التي تجري بينهما في عوارض الكيفية وخواصها فهذه هي الاشياء
واما ذوات الكيفية فهي التي لها هذه اما اولا واما ثانيا كانت جواهر او كانت كيفيات
فيشتق لها الاسم منها كما يشتق من الكتابة وغيرها واما لغة العرب فالامر فيها يشتق
فيهما واما اسم المتكيف من اسم الكيفية وان قيل بلا اشتقاق فقد يقع مع التشابه
كما يقال عدل ورجل عدل ولون ابيض وجسم ابيض فقد يقع مع ذلك عادل ومبيض
فقد يجري العادة في بعض اللغات او في اليونانية وحدها بان لا يشتق للمتكيف من الكيفية
بل يفرد للمتكيف اسم فانه ربما كان يشتق في اليونانية من الاسم الموضوع للفضيلة اسم
الذي فضيلة

لذي الفضيلة بل كان بلفظ الفاضل اسم مشتق من اسم الاجتهاد وربما كان لذي الكيفية اسم
ولا يكون للكيفية اسم موضوع اصلا وهذا في كثير من اللغات فان القوى الطبيعية لا يكون
لها في اليونانية اسم بل الملقوة يشتق فيها ما لا كريتيقوي ولا يكون للكيفية اسم الملاكرة اسم فعل الكيفية
لا الكيفية ولا يبعد ان يكون كذلك الحال في لغة العرب فان المصحاح في لغة العرب لم يشتق
اسمه من الكيفية التي هي الاستعداد بل من الكمال فان هذا مشتق من الصحة وتحرف
المعتاد في الاشتقاق فان الذي لا صحة له اذا مرض فانه قد يكون في حال المرض مصحاحا
وان لم يكن صحيحا اذا كان سريع القبول للصحة والهيئة المصححة فانها لا اسم لها بل ربما
يتكلف في لغة العرب فيشتق لها الاسم من اسم الشيء ذي الهيئة على شكل القانون الطبيعي
في مصاحبة فيكون ح اسم ذي القوة غير مشتق من اسم القوة بل العكس ومن لواحق
الكيفيات ان الكيفية تكون فيها مضادة وذلك اما في الملكة فمثل الجبن فانه يضاد النجدة
ومثل العقد الصواب فانه يضاد العقد الخطأ ولا مرية في الحالات انها هو تقابل التي وانها
المضادة في القوة فمثل المصحاحية للمراضية واما المضاف في الكيفيات الانفعالية والانفعالات
فكالبياض للسواد والحرارة للبرودة واما المتعلقة بالكمية والاشكال فلا اضداد لها لا
الاستقامة والانحناء والتقبب والتقعير فنعلم انه في العلوم انها غير متضادة واما الزوج
والفرد فيظن في ظاهر الامر انها متضادة والحق وذلك لان الزوجية والفردية
لا يتعاقبان على موضوع واحد البتة ثم ليس كل معنيين يتحصلان لا يجتمعان فيهما متضادان
انما اذا كانا يجتمعان في جنس واحد فان الفرق بين اللا فرق بين البياض واللابياض والحرارة
واللاحرارة كل ذلك من التي لا تجتمع معا فلو ان احدا اخذ اللابياض مقرونا بشرط
اتصاف جسم به شيئا من شأنه ان يقبل البياض فاشتق له اسما فكان مثلا ان هذا اخذ اللالون
على ان للالون مجعول اسم ح حتى كان الموضوع لا يخلو عن ان يكون باصنا او يكون سابا او ان

او يكون مربع لما كان يجب بهذا ان يكون بعينه ضد الذي هو ضد الباطن مربع
للمربع الذي لا ضد له وهذا باطل لان لا مربع واحدا واشيا كثيرة يشترك في انها
مربع وان الابيض هو سواد واشيا اخرى يشترك في انها لا بيض فاذا لم تقدم
ولا تأخير للكثرة والقلة في هذا الباب فكان كونه ضدا انما هو بسبب المربع …
ولا يجامع نحو بازاء تم الفرد اذ لحق الزوج فانما يعتقد ان الزوج هو العدد الذي
ينقسم بمتساويين وان الفرد هو العدد الذي ليس كل قسمين ينقسم اليهما
يتساويين ليس يوجب لا سلبا … كان في العدد الزوج يقارن عينه موضوعه بل
يقارن جنس الموضوع الذي هو العدد وقد علموا ان هذا القدر لا يوجب الضدية
ولو قارن الموضوع المشترك فصلا آخر جنس الموضوع الذي هو العدد فان تمم
معنى العدد بدون ذلك في حال الزوجية … معنى …
في الموضوع ونحن اذا قلنا ضد … او لا … وان نظر الى ان الزوجية
الفردية لا تتضادان ولا الوحدة والكثرة واستقصاء القول في هذا في صناعة الحكمة
فاذا الجنس الرابع لا مضادة فيه اذ كانت احكام التضاد فيه … الكيفية والاخرى
يتناوبها الموضوع بالتعاقب فلا بد ان يكون من الكيفية فان ذلك لا ينفك يكون …
فارة عن موضوعه تتعاقب هذه ذلك فتبين انك هيهنا هي … الاستقراء كالبياض و…
والحرارة والبرودة وغير ذلك في … من الانواع من الكيف اضداد يستحيل الموضوع من بعضها
الى بعض انسلاخا من كيفية منها وتلبسا بالاخرى فكذلك الانواع من الكيفية تقبل الاشد
والتنقص مثل الحرارة والبرودة واليبوسة والرطوبة فان كلها يقبل الازيد والانقص فان
حرارة يقال انها اشد من حرارة وبرودة يقال انها اشد من برودة وهذا حال جميع الاضداد التي بينها
وسائط التي ليس في الموضوع عن احدهما … الوجود لا … باخذه عن الطرفين الى الآخر

هذه الواسطة

هذه الواسطة في حكم انها ضد وحدة بعد المتوسط لا تقبل الاشد والتنقص كالعدالة
التي هي متوسطة بين افراطين والعفة التي هي متوسطة بين افراطين الا ان هذه
التوسطات اذا قرنت بالمادة واعتبرت في الاشخاص لم يعتبر توسطها الحقيقي فان ذلك
عسير … الا بالحد فما قارب ذلك الحقيقي ولم يخرج الى الطرفين خروجا يعتد به …
اثره فهو … فانه يتعلق بالواسطة فلذلك قد يكون عدل الذي هو اشد من
عدل الآخر وانما ذات العدل المطلق ليست اشد من عدل الآخر فانها لاحد
لا تقبل الازيد ولا الانقص هكذا حال الصحة التي هي توسط ما في المزاج وفي هيئة
التركيب بين امور زائدة وناقصة فان الصحة المطلقة واحدة ولكن قد تكون صحة
اصح من صحة وذلك باعتبار صحة زيد وصحة عمرو واما الامور التي لا اضداد لها فانها
لا تقبل الاكثر والاقل كالمربع والمثلث وغير ذلك فلو انها كانت تقبل التزيد والتنقص
لكان التربيع يوجد في التنقص الضد اذا … فكان ذلك … اصح
التربيع ومشاركا في المادة تعاقب وكان ذلك ضدا له ومع هذا فان التربيع اذا
اريد قرنه بالمادة لم يتيسر ايجاد التربيع الحقيقي بل انما يوجد في المادة هيئة ما هو شبيه
وخفي عند الحس … فيكون ثم تربيع اصح من تربيع بحسب انه تربيع حسي لا تربيع
حقيقي فاما السواد والبياض … والحرارة والبرودة فليس انما يقع ذلك فيها
من جهة الحس او خطا … بل تكون الموجودات في المادة كلاهما بالحقيقة جوازين
احدهما اشد والآخر انقص ليس كالمربع الحسي الذي لا يكون هو الحقيقي بل تقابل
يكون شكلا آخر الا ان هذا فرد المربع لا يجري به ولا كالعدد الذي لا يكون في الحقيقة
عدد الذي ولكنها تكون حسا او تصورا الا ان خاصية الفصل لا تدل حسا وانما يكون
الشيء اكثر من شيء بعد ان يشارك في الحد والمعنى ثم يكون مع ذلك اشد او اقوى

يجب ان تكون كلتا الحرارتين محرقتين معرقتين لكن احدهما اشد احراقا فاذا كان هكذا
فهو بالحقيقة قابل للاشد والانقص اما الاخر فيكون عند المحصلين الا انه يجب من
بطلان هذا الترجيح بالحقيقة ثم يكون احدهما اشد والاخر انقص بل اما بطلان ذلك
واما ان يكون احدهما مرتبا ثم بعد هذا مباحث تختار عنها وتبلغ طوق المنطقي ومن خواص
الكيفية التي لا يظن ان شيئا شابه ذكرناه فيما قبل الشيء الشبيه وغير الشبيه فقد بينا الحال
فيه وان شك متعلق بهذا الخلاف انواع من الكيفية بعينها الانواع من المضاف في المقاتل ان يقول
ان اكثر هذه الاشياء التي قد جمعناها في مقولة الكيفية فانها من مقولة المضاف كالملكة
والعلم وما اشبه ذلك فانه يجوز ان هذه الاشياء ليست بمعزل انها من مقولة المضاف اما فقد
عرضت لها الاضافة اذ لها وجود غير ما هي به مضافة فانه وان كانت حاملة انها مقولة
بالقياس الى غيرها فانها لا يجب لذلك ان تكون من مقولة المضاف اذ قد لحقها الرسم
الذي للمضاف كما علمت الى ما له النوع وغير المعنى حتى يصير خاصا بالمقولة وكذلك قد بينت
الجوهر كانت تطرق بعض انواعه انها من المضاف لهذا الرسم فالحاصل ان رسم المضاف
من المضاف في ذلك حين كان لها وجود محصل مختص لم يكن برسم المضاف وكان
الوجود لها وجودا فانه يتحصل في ذاته العلم فلو كان العلم لذاته من مقولة القياس الى
ولوجوده الذي يتقوم به من كل وجه لم يكن كيفية لزمها اضافة فلما وجد انها كيفية
ولحقها وجود هي به مضافة لكان اذ تحصل العلم وحصل ثم عرض له تخصيص يكون مقولة
الهيئة بالقياس لكن ليس الامر كذلك فان نوع العلم كالنحو لا يقع فيهما بالقياس الى
حد تخصيصه بل من جهة معنى الاعم وهو كونه قد يكون النحو شيئا بل لان النحو علم
كما كان هناك لا لان هذا الرأس هو هذا الرأس شيء بل هو هذا الرأس راس شيء فلو
كان هذا استهلكت ههنا لكان هذا الرأس مضافا من ذلك الرأس من حيث هو رأس كذا

ليس به

ليس به مضافا بل انما عرض له الاضافة حتى ان هذا التخصيص يعرض من جهة تخصيص الاضافة
بما اشتمل الجنس من الاضافة ما لزم الطبيعة العامة التي لحقتها الاضافة كالرأسية فكذلك
ههنا انما صار النحو شيئا من العلم من حيث العلم كيفية ولذلك لحقته من الاضافة الا
كان للجنس اولا وكان هذا التخصيص ليس من جهة المعنى الاضافي بل من جهة النوع
الخاص كان كيفية ما تكون مثبتة في النفس وصورة مجردة عن المواد هي مطابقة لامور خارج
فتكون ما ماهيات وصور في النفس مجردة كلها اشتركت في هذا الحد ولا يخالف غيره في نفسه
انه في انها مطابقة لامور من خارج لا لاجل خصوصية انها لاجل ان هذا المعنى عارض
اولا للمعنى العام لها فلو كانت تخصص بتخصيص المضاف الذي لا وجود له الا انه مضاف لكان
يجب ان تكون الاضافة لحقتها التخصيصات فاذا لم تختص بها تخصص غير مضافة له
غير مضافا فاذا كانت النوعيات ليست من المضاف فقد قابلها وجود خاص وانما القول
بالقياس هو للجنس الذي لاجله في كل النوع وقد صحت تخصيص لا فرق وكان النوعيات وجود
ليست هي لها مضافة فجنسها ايضا كذلك وان عرض له الاضافة فليس المضاف بذاته
فانه يستحيل ان يكون الجنس لهذا بذاته في مقولة ثم يكون انواعه مع هيئتها غير داخلة
وهل المقولة الا الجنس
في تلك المقولة وهل صورة المقولة الا هذه الصورة فبين اذا انه اذا لم يكن النوع من جملة
فليس العلم من المضاف لا على انه داخل في المضاف عرضا الا لانه على انه نوع من المضاف
ولا بأس ان يدخل الشيء في مقولتين على وجهين اما في احداهما بالذات وعلى انه نوع له
واما في الاخرى بالعرض وعلى انه موضوع لعرض يحمل عليه فهكذا يجب ان يفهم هذا الموضع فلا تكن
المعنى قليسه هؤلاء الذين يظنون ان الشيء يكون في جنس وانواعه في جنس اخر فان
والعجب ان هؤلاء قد نسوا ان هذا الرسم المذكور للمضاف هو انه الذي ماهيته مقولة بالقياس
الى غيره رسم قد نبهنا انه كان يدخل في المضاف ما ليس مضافا وانه محتاج الى زيادة

وبالغرض بينهم وبين هذا قريب من ثلاثة او ارفع حقوقها او يرسلوا ان العلم لحق في المضاف
بطبيعته على انه نوع من المضاف وانواعه ليست بحثه فلزمهم ان يحلوا هذا الشك وبينوا
ان مثل هذا الشك قد سلف ذكره في الجواهر انفسها وكان حل الشك انما الامر وجب ان يخص
نوع كونه مقولا بالقياس الى غيره وان ذلك ليس على انه جنس مقولة المضاف وعلى ان الحق
الثاني المحصل المحقق الذي للمضاف غير مقول عليه فقد نسوا ان الشيء اذا قيل على الشيء قولا
المقول على الموضوع وقيل هذا المقول على ثالث فان الاول يقال على الثالث
ونسوا انهم كانوا يفهمون القول على الموضوع انه يجب ان يكون ذاتيا مقوما لمهيته فلم
انه اذا كان المضاف جنسا للعلم كان مقوما لمهية العلم ثم العلم جنس النحو ومقوم لمهية النحو
ومقوم المهية المقوم للمهية مقوم لمهيته فيكون ما يشاكل النحو حينئذ المضاف
كيف الكيفية سواء كان ذاتيا للمقول على الموضوع حقا او لم يكن ونسوا انهم علموا ان
المباينة التي لا يحمل شيء منها على الاخر فاذا كان كل نوع قد انه مضاف
كلا شيء من الكيف يحمل المضاف في جنسه على ان لا يكون له وجود الا
لا على انه الجنس من الاضافة انه يلزم من في الثاني يكون لا شيء من النحو جنسه المضاف
في جوهره وكل علم عندهم نوع من المضاف فيحمل عليه المضاف في جوهره فيلزم ان
من النحو يعلم شيئا نكته لا يحمل بالمضاف الحقيقي ان يفهم ان ما قيل فيه فالحقيقي بان
كان الغرض فيه ما او ما انا ان يمكن القائل ان يقول ان يحكم النحو كم العلم في النحو
نحو بالقياس الى شيء هو اعراب اللغة والجواب ان ذلك ان اعراب اللغة ليس معتبر
من حيث هو اعراب للغة مقولا بالقياس الى النحو من حيث هو معلوم حتى لو كان اعراب
اعراب اللغة موجودا النفس ولم يكن يعلم لم يكن مقولا بالقياس الى النحو وانما
كان مقولا بالقياس الى المعلوم من حيث هو معلوم العلم او العالم من حيث هو عالم فالنحو اذا
المعلوم فقط

المعلوم فقط اعراب اللغة معلوما مطابقا اذا اثر هيئة نفسانية هي علم فالهيئة النفسانية
التي هي علم حاملها مقول بالقياس الى جهة الجهة فاذا فصلت الهيئة فالنفس الى كونها
ولم يلتفت الى ما عرض لها من اضافة الى الخارج مطابقا لما كان وجد اعراب مضافا وكذا اذا
التفت الى اعراب اللغة وفصلت عن كونها مطابقا لها هيئة نفسانية حتى ان اعتبر
معلوما كان وجد اعراب مضاف فكان هذا الراس فانه من حيث هو راس مضاف الى البدن
من حيث هو ذو راس فاذا اعتبر الجوهر الشاذ لم يجب ان يكون النظر اليه من حيث هو
نظرا الى انه راس كان له وجود من حيث هو جانب في الراس ثم الاضافة اللاحقة
لازمة للهيئة الاولى النفس ليست لازمة للراس فكان الراس نفسه اذا حصل لم يجب
ولئن قلنا ان المضاف من حقيقين اذا عرف بالتحصيل عرف الاخر بالتحصيل لم يمكن ان
كل ما يلزم العلم بتحصيل مضافا بعينه العلم بتحصيله فهو مضاف حقيقي لقد يكون هذا
المضاف الحقيقي ويكون ايضا فيما لا ينفك عن لازمه الاضافة فان ذلك اما ادرك
ليس لان يبين ان كل ما كان ذلك فهو مضاف حقيقي لان يبين ان ما ليس بذلك
فليس مضافا حقيقيا فيزول الشك في الجواهر وكان تصحيح الحاجة فيه الى ان المضاف
الحقيقي الذي وجوده هو انه مضاف اذا عرف بالتحصيل عرف بكل مضاف فكان الجوهر
واشباه الجوهر قد عرفت لم يكن فيحصل الشبهة فانه ما او جوهر في ذلك الباب انه وجب الا
على هذا ولم يقرر ملكه لانه ان هذه خاصية المضاف الحقيقي ووجد بوجه من الوجوه لا
كانت لم الوضع للحاجة الى ما قد علمنا ايضا واضاف اليها ان الراس وما يجري مجراه ليس
كذلك فانه لجنس المضاف الحقيقي وقد بينا ذلك الوضع مما يجب

في الاين ومتى اما الاين فانه نسبة المتمكن الى المكان الذي هو فيه حقيقة لكون
الشيء في مكانه وقد علم فيما سلف انه كيف يا بين المضاف وهو جنس لانواع فان الكون

فوق ابن والكون تحت ابن والكون في الهواء ابن في الماء ابن ومن الاين ما هو حقيقي
اولي وهو كون الشيء في المكان الحقيقي له ومنه ما هو ثاني غير حقيقي مثل كون الشيء في
المكان الثاني الغير الحقيقي كقولهم في السماء وفي الدار ولا يكون شيئان موصوفين باين واحد
بالعدد والاين الاول الحقيقي يكونان موصوفين باين واحد بالعدد والاين الثاني غير حقيقي
لجسمين يكونان في السوق معا ومن الاين ما يكون ماخوذا بذاته ككون النار فوق في
الشرف في اعلى سطح السماء ومنه ما هو عارض له مثل كون الحجر في الهواء ومن الكائن في الاين اضافة
لكون الهواء فوق بالقياس الى الارض ومكان هو اقرب الى فوق من مكان الماء والاين حقيقي
وهو الكون في المكان ومنه نوعي كالكون في الهواء ومنه شخصي ككون هذا الشيء بهذا
في الهواء وهو مكان ثاني او مثل كون هذا الحجر في هذا المكان الحقيقي المشار اليه وقد عرض بعض
المتقدمين ان الواحد من الاين قد يوجد في جواهر كثيرة لكون عدة في السوق وقد غلط فيما
بعض المحدثين بما اعترض عليه فقال انه ليس الامر كذلك فان الاين الحقيقي لا يوجد في هذا المعنى
واما الاين الغير الحقيقي كالكون في السوق فليس هو نفس السوق فانه والمكان لا بد وان
يكون الشيء فيه مكانا ثابتا مشتركا غير ... فليس الاين هو السوق بل كون زيد في السوق هو اين
وهو صفة لزيد بها زيد كائن في السوق ولبعض غيرهما عمرو كائنا في السوق وكون السوق
واحدا فنسبة زيد اليه من حيث هو زيد غير نسبة عمرو اليه وهذا كالباري فانه واحد
يختص بالنوع فقد يتكثر بالعلل ثم ان بعض المتقدمين اعان المتقدم ولم يرض هذا الجواب
فقال ليس حال الاين كحال الباري الذي في زيد فان الباري الذي في زيد اذا عدم
يجب ان يعدم الذي في عمرو واما في السوق فيكون واحدا للجماعة وحسبانه على شيء اذا
اراد ان الشيء الذي في المكان السوق هو الاين كان الشيء كون في المكان لا مكانا او كان الشيء
اذا استعمل هنا اينه موضع ان نقول لان زيدا في السوق فانه كان الاين هو كون زيد في السوق
في بعض

فربما يبطل عنده كونه في السوق وان لم يبطل كون عمرو في السوق فهو كالباري ثم نقول
ان الاين قد يتضاده مما لا يضاد في سائر المقولات فان الكون في المكان الذي عند المحيط هو مقابل
في المكان الذي عند المركز لا يجتمعان فيهما معا بل قد يوجد موضوع واحد يتعاقبان
عليه وبينهما غاية الخلاف اذ قد يجتاز من احدهما الى الاخر قليلا قليلا ويكون المصيران
متضادين ويكون هناك اين متوسط بينهما واين اقرب من الطرف الفوقاني
في صفة الفوقية واين من الجهة الاخرى الخلاف فيكون في طبيعة الاين من جهة كونه
جنسيته بل من حيث حصوله في شيء واضافته ايضا ان يقبل الاشد والاضعف فان
اينين كلاهما فوقان واحدهما اشد فوقية في طبيعة الجهة يمكن ان يقع فيهما الاشد
والاضعف اما الكون فوق مطلقا او تحت مطلقا والكون في الوسط مطلقا والكون في
المكان مطلقا فلا يقبل ذلك اشد واضعف في الكيفية ايضا فان السواد الحق لا يقبل
الاشد والاضعف بل الشيء الذي هو سواد بالفعل يختص وهو ما بين الفاعل الى
الاخر ولكل حقيقة السواد بعينه فلا يقبل الاشد والاضعف في نفسه فيجب ان يدرك
هذا في هذا الموضع بل المكان الذي هو الطبيعة فان للقائل ان يقول ان السواد
من حيث هو ليس هو مضاف يقبل الاشد والاضعف بل الطبيعة كيفية واما الاين فانما يقبل
ذلك من حيث اضافته فرضا لا بنفسه وهو قريب من بعض الطرف ثم اذا اشتغلت
بموضع الحق فجميع هذا المكان حتى يحتاج الى ما عنه فلنتكلم الان هذا القائل ان الاين
انما يقبل من حيث هو مضاف لا من حيث هو اين ولنترك القول في امر السواد والكيف
منها واما متى فانه ايضا نسبة الشيء الى الزمان وهو كونه فيه نفسه او طرفه
فان كثيرا من الاشياء يقع في اطراف الازمنة ولا يقع في الازمنة ويسأل عنه بمتى
فيجاب فيه فاذا نسبة الشيء الى الزمان فاما ان ينطبق الزمان اولا او يطابق فيطابقه

الا بعض الم

كقولهم كان هذا الامر قبل الزوال واما زمان اعم من ذلك يكون نظير الشيء في الان كقولهم
كان هذا في سنة كذا ولم يكن في جميع السنة بل في جزء منها والمراد بالمطابق
المطابق في انه لا اشارات فيه في النسبة الى الزمان الواحد الحقيقي المعين بنسبة
كثيرة فيكون كل واحد منها فيه على سبيل المطابقة لكن مع ذلك فان كل واحد
يكون هي نسبة الخاصة اليه التي لو حصل البعض نسبة خاصة الى الاخرى ...
البعض واحدا نظير ما قلناه في النسبة الى الشيء ولا حاجة ان نطول بذكر ما قاله المعلم
المذكور في متى فيما هو جواب متى فانه اذا قال في الكتاب فقولنا في الزمان اولى وقد
فاضل المتأخرين في العبارة عن المتى الخاص هو الا ... ان متى نسبة الشيء الى
الزمان الذي يساوق وجوده وينطبق عليه ابتداء على ابتداء وجوده او زمان محدود هذا
الزمان جزء منه وذلك لانه ذكر ابتداء وجوده واما ان يعتبر ابتداء مقداره او ابتداء
حركة او ابتداء زمان وجوده او ابتداء بقيته او نسبة الى زمانه فان ... فانه
فليس ينطبق عليه ابتداء زمانه وان ... ابتداء حركته ... المتحركات المتصل
او الحركة نفسها والمراد ... الى هذا وحده واما ابتداء زمان وجوده
ينطبق عليه ابتداء زمانه بل ... النسبة فيمكن ان يجعل ...
معناه ان متاه هو نسبة الى زمان ينطبق ... على ... هذا الزمان
ثم لا نسبة ... ولا ... ان بعضهم ... على هذا الوجه يكون نسبته
الى الان الذي ... ان ... فكان ذلك فكان
هذا الرسم غير صحيح وذلك لان كون الشيء في ان ... لا يعصم له
لكن الحق ان ... يكون ... الان ...
بعد ذلك الان فيكون الشيء نسبة الى الزمان لا على ...

بل انا هذا

ايضا هذا بنفسه قال هذا الفاضل العظيم اللهم الا ان يحكم بان النسبة الى الان ايضا
لكنها لا معقولة فيما يليق بها عن هذه المقولة فلعل ... اخلال في مقولة اخرى ثم بعد هذا
نقول لكن كان لا اشتغال ... بالمتى فيما لا ... علم انه ... الاضافة معنى مركبا
يجب تركيبها ... اذ ... بين منهما ... عنهما
هي متعلقة بها ... بعضهما تركيب ... واحد منهما نسبة الى
فان النسبة ليست الى ... لا ... الجزء منها ... يكون الجملة هي النسبة فتكون
من جزء ... الجملة تحصل جملة الاشياء من الجمع ... فيكون الجمع كالصورة ... كما
والمجموع كالمركب والجمع جزء من المركب كالصورة ... هذا ... مركبا
في بواقي المقولات العشر واما الوضع فقد تبين ان اسم يقع على معان وان الذي
المقولة ... تحصل للتمام ... نسبة تقع بين اجزائه ... اجزائها في
يكون بعضها ... عن مجاورة ... لا ... بالقياس
الامور ... اما ... وبالجملة ... وهذا كالقيام
والقعود والاستلقاء والانبطاح ولا حاجة ان ... على ما سلف ... تفصيلا
وتطويلا ... ان الوضع قد يكون فيه تضاد فان الهيئة الحادثة من وضع ...
الاجزاء ... الى ... اخرى هي هيئة مضادة للهيئة المخالفة ... كالاستلقاء
والانبطاح وذلك ... الاجزاء ... ومثال هذا ان ...
الذي ... اذا وضع ... هذا السطح ... فوق وهذا ...
وهذا ... ثم ... هذا ... وهو تحت والذي ... تحت
موضوع ... الجملة ... بين اجزائه ... واحدة بالعدد ... لا ... يخالف
الوضع الاول بالنوع ... كان لكن هذا الوضع مخالف لذلك الوضع بالعدد واما ...

... عن الوضع ...

انما تخصه ولا تخالف نوعها بالجزئيات التخصيص الجزئي وذلك لان الجماعى التى تحت بنيته
والاجزاء والاطراف التي لها هي مثل التي كانت لا تخالفهما بانواعهما الا باعدادها اما كونا
لها الكعب المتشابه لا ضلاع شخص اولها ان تنصبا على ساقيهما وعليا وتنكسا فان
الامر يختلف فان جعل الاول وضع وهيئة حاصلة للشيء من حصولها فيه كذا وجعل
كذا وجعل الثاني يخالف تلك لا بسبب ان الساق والراس يخالفا بالعدد فقط بل لهما
ايضا في المعنى والطبيعة فاذا كان الجدران منتصبين متقابلين وبينهما غاية الخلاف
وموضوعهما واحد فهما متضادان واما هاهنا فما كان يخالف الخصوصية الجزئية
دون الجدار اذ كان سطح ما منه فوق فيخالف خصوصية فوق دون السطح الآخر باعتبار
السطح الآخر بالعدد مغايرة ليست في حد بين والاضلاع هي الخطوط التابع متباينة
حدودها متخالفة ويخالف النوعية لا بالشخصية وكان الجلوس لا يجتمع مع البياض الحادث
امس من حيث هو ذلك البياض لا يشبه البياض الحادث اليوم من حيث هو هذا البياض
وهما يتعاقبان على موضوع واحد وليسا متضادين اذ ليس بينهما غاية الخلاف
ولا خلاف في امر داخل في النوعية فكذلك ان كان لا يجتمع في ذلك الوضع الشخصي هذا
الوضع الشخصي ويتعاقبان فليسا متضادين اذ ليس بينهما غاية الخلاف في الطبع
وفي حقيقة الوضع وبعد فان الوضع يقبل الاشد والاضعف على نحو قبول الكم
ولا يقبله على نحو قبول الاين ولان قولنا قيام وجلوس قد يدل على الحركة
الى حصول هذا الوضع وقد يدل على الهيئة الحاصلة فاعلم ان القيام الذي هو الوضع
هو القار منه لا الحال الذي يقوم واما مقولة الجدة فلم يتفق لي الى هذه
الغاية فهمها ولا اجد الامور التي تجعل كالانواع لها انواعا لها بل انما يقال لها
باشتراك الاسم او تشابه وكما يقال الشيء من الشيء والشيء في الشيء والشيء على الشيء

حد الجسمانين نوع

والشيء مع

والشيء مع الشيء ولا اعلم سببا يوجب ان تكون مقولة الجدة جنسا لتلك الجزئيات
لا يوجب مثله في غير المذكورة ويشبه ان يكون غيري يعلم ذلك فليتأمل ذلك من
كتبهم ثم ان تيقن بعضهما على ان يكون انواعا وجعل انواع هذه المقولة الا ما
لا بعضها دون بعض وجعل الاشبه اسمها بالنسبة الى الجلد والاخرى
وعنى به انه نسبة الى ملاصق ينتقل بانتقال ما هو منسوب اليه فليكن كالتسلح
والتنعل والتزين ولبس القميص وليكن منه جزئي ومنه كلي ومنه ذاتي كحال
الهرة عند اهابها ومنه عرضي كحال الانسان عند قميصه وليفصل هذا الفهم من
المقولات العشر الما او ثم ان يفصل البعض مجال واما مقولتا ان يفعل وان ينفعل
فتوهم في تصورهما هيئة توجد في الشيء لا يكون الشيء قبلها لا بعدها السنة في الحد
الذي يكون معها من الكيف والكم او الاين او الوضع لا تزال تفارق على اتصال
الشيء شيئا وتتوجه الى شيء ما دامت موجودة كالتسخن ما دام الشيء يتسخن والتبيض
ما دام الشيء يتبيض كالمركز من مكان الى مكان فالشيء الذي فيه هذه الهيئة على اتصالها
فهو منفعل وينفعل فحاله هو ان ينفعل والشيء الذي منه هذه الهيئة على اتصالها
فهو من حيث هو منسوب اليها فعل الامر ان يفعل فاما ان هذا يكون في الكيف وحده
او في سائر هذه فامر يتفحص لحاله واما في الكلام الطبيعي فان الناس قد اختلفوا
فبعضهم خصص هذه المقولة بانها يجب ان يكون تغيرا في الكيفية فقط واما انها
لها ان تعم هذا في الامور التي تقع في مقولات كثيرة وبعضهم جوز ان يكون جامعة
للانواع كلها بمعنى واحد وتحقيق هذا الى في الطبيعيات واعلم انما قيل
ينفعل وان يفعل ولم يقل انفعال وفعل لان الانفعال قد يقع على الحاصل الذي
قد انقطعت الحركة اليه ويقع هذا اللفظ لحرارة اذا كان حصل واستقر في

انفعال اذا كان الشيء يعيقه الحركة وكذلك القطع الذي هو الفصل فانه في تمدد استحالة النمو
نوع من ما ينقطع واما القطع فانه ينفعل وانه يفعل بخصوص من الحالة التي فيها التوجه الى الغاية
وكذلك القيام الذي هو النهوض والجلوس الذي هو المصير الى الامر الذي يستقر فيه
جلوسا فهما اللذان اما ان يكونا من هذه المقولة او مناسبين لهذه المقولة واما هيئة
المستقر وهيئة القعود فهما من الوضع كما ان هيئة الاحتراق من الكيف وهيئة تمام
النمو هو من الكم وهيئة الاستقرار في المكان هو من الاين فاما هذه المقولة وما فيها
من ان كان توجها الى جهة هذه الغاية غير مستقر من حيث هو كذلك وهذه المقولة تقبل
التضاد فان التوجه من ضد الى ضد بينها الخلاف لحد التوجه في الغاية من شيء ما
واحد وبينهما ابعد الخلاف وذلك كالبياض من الاسود واسوداد الابيض كصعود النار
ونزول العالي الى اسفل فانهما قد يقبل الاشد والاضعف لا من جهة القرب الى الطرف
الذي هو السواد فان القرب في ذلك هو جهة بلوغ الى السواد بل [illegible]
الذي هو يكون في السواد وفرق بين الاسوداد اذا اخذ الحاصل القار وبين السواد فان
الاسوداد يعقل على انه حركة واما السلوك فلا يحتاج في تعقله سوادا الى ان يعقل على انه غاية
حركة البطء على ان شيئا يكون اشد من شيء اذا كان اقرب الى الاسوداد الذي هو الطرف
والسلوك اشد [illegible] اذا كان اقرب من السلوك الذي هو الطرف ايضا فان الاسوداد قد يكون
من جهة [illegible] اذا كان [illegible] اسودادا وهذا [illegible] بنسبة الى الاسوداد فان [illegible]
قبل الانتهاء فيكون اسرع لانه اقرب [illegible] ولكن الفرق بين الاعتبار الاول وهذا
الاعتبار ان الاعتبار الاول [illegible] حركتين متساويتين في السرعة في ظاهر الامر لكن [illegible]
من [illegible] الى [illegible] الاخرى من [illegible]
لكن [illegible]

وكلاهما

وكلاهما [illegible] لكن احدهما [illegible] من اعلى والاخر [illegible] فيكون ذلك [illegible]
هذا الوجه [illegible] البحث المستقصى لامثال هذه الاشياء في العلم الطبيعي [illegible]
نحو هذه المناسبة اذا كان المقطوع [illegible] واختلف الزمان [illegible]
دون [illegible] بان [illegible] بالقول على المقابلات [illegible]
[illegible] على الوجه الذي [illegible] الكتاب [illegible]

في التقابل فنقول ان المتقابلين هما اللذان لا يجتمعان في موضوع واحد في زمان
واحد معا وكل شيئين لا يجتمعان في موضوع واحد فاما ان لا يجتمعا على سبيل
شيء واحد لا يوصف بهما بالمواطاة بان يكونا مقولين عليه بان الشيء هو هذا
وذلك كما يكون الشيء حيا وابيض معا او على سبيل ان شيئا واحدا لا يوصف
ابيض وذلك بان [illegible] الكون [illegible] والقسم الاول يكون احدهما قوة
سلب الاخر كالفرس واللافرس فلا يخلو اما ان يكون الاعتبار من حيث [illegible]
[illegible] او من حيث [illegible] زيادة معنى [illegible] اذا جعلنا المقابل
او الشيئين المذكورين الزوج والفرد وجعلنا الفرد ليس كونه فردا هو انه ليس
بزوج فقط بل انه امر زائد على ذلك فليكون الاول هو تقابل النفي والاثبات اما [illegible]
كما هو في [illegible] من حيث ليس [illegible] او مركبا كقولك زيد فرس [illegible] الاول
لا صدق فيه ولا كذب والثاني فيه صدق وكذب [illegible] انه ليس فيهما اشارة الى وجود
من خارج بل اعتبار احكام عقلية فانه لو كان اللافرسية من حيث هي لافرسية شيئا
لوجود [illegible] موجودة بالفعل لا [illegible]
ولا [illegible] ولا [illegible] ولا امر [illegible] التي لا [illegible] وكان [illegible]

نسبة طبيعية حاصلة فيه لا تغايرها الا مرة واحدة بل مرارا متضايفة بلا تقابل ولا تغاير
لكن عليه يعرض علة مسائل [illegible] في اعتبار العقل [illegible] القول من خواص هذا
القسم انه لا يمنع اجتماع ما يقع عليه من المتقابلين في موضوع واحد وان يكونا معا لا ان
يكونا عليه في ذلك لان [illegible] ليس [illegible] الطعم من حيث ليس لهما ان يجتمعا
في موضوع على سبيل الوجود في موضوع مثل ما [illegible] في موضوع على سبيل الوجود فيه
فليس يجتمع في موضوع على سبيل القول عليه لا بعكس ثم ان في المتقابلين اللذين
اوردناهما يختلفان فان تقابل الفرسية واللافرسية لا صدق ولا كذب فيه وتقابل
ان زيد فرس لقولنا ان زيدا ليس بفرس فيه صدق وكذب واما القسم الاخر فمثل الحرارة والبرودة
والحركة والسكون ومثل ما يجري مجراها فلنقل اولا انه لا شك في ان الفرس واللافرس
يعدان في المتقابلات وكذلك ايضا قولنا زيد فرس وقولنا زيد ليس بفرس وكذلك الزوج والفرد
يعدان من المتقابلات وكذلك العمى والبصر يعدان من المتقابلات وكذلك الحركة والسكون
يعدان من المتقابلات وكذلك الحرارة والبرودة يعدان من المتقابلات وكذلك الابوة والبنوة
يعدان من المتقابلات والاشياء التي يعرض لها هذه الاحوال [illegible] الحكم عليها بانها متقابلة بانفسها
ونحو هذه الاشياء فنقول ان الفرس جوهر يقابل اللافرس لا [illegible] على [illegible] مقابلة
الفرسية لكانت عرضا ولسلم ذلك [illegible] اللافرسية بل ما خلفه كما انما التفرق واللاتفرق
شيئا [illegible] ما هو جوهر ليس يستوي الاسم [illegible] عرض اما الفصيلة فهي عرض والفرس [illegible]
ليس يقابل التقابل الذي للنقيضين ولا صدق هناك ولا كذب ولا يتقابل على سبيل [illegible]
ولا على سبيل التضاد اذ كان تقابل التضاد ما يكون فيه جواز تعاقب على موضوع واحد [illegible]
ذكرت واما الزوج والفرد فليس لهما موضوع واحد [illegible]
لها لا تعاقبهما واما العمى والبصر فيشارك السكون والحركة فان العمى ليس مقابلا

للبصر

لا لمتضايفين بوجه

للبصر هو عدم وكذلك السكون للحركة لكن السكون يعاقب الحركة على موضوع واحد واما العمى
فلا تعاقب البصر اما المتضايفان فليس يجب فيهما التعاقب على موضوع او اشتراكهما في موضوع
ثم يكون الموضوع الذي هو علة الامر بالنسبة لا بحسب امكان ان يصير فيه معلولا او يكون هناك
موضوع مشترك وانما العلية والمعلولية من المضاف فاذا ما ينبغي ان يطلب انه هل يمكنا
ان نجد لهذه كلها معنى جامعا او على سبيل التشكيك في التقدم والتأخر وان لم يكن على
سبيل التواطؤ المحض او لا نجد لها معنى جامعا لكن التقابل مقول عليها باشتراك ان يكون التقابل
الاول هو نظير الفرس واللافرس الذي يمنع اجتماع طرفيه قولا على موضوع وان لم يمنع
ذلك وجودا في موضوع فانه لا يكون شيء واحد هو انسان ولا انسان ويكون شيء واحد
[illegible] وما ليس [illegible] وكذلك الحال في [illegible] ان يكون فيه [illegible] وليس فيه [illegible]
فان هذين لا يجتمعان وليس قولنا ان فيه [illegible] وليس فيه [illegible] هو قولنا فيه [illegible] وما
ليس [illegible] فاذا تقابل ان فيه [illegible] وليس فيه [illegible] هو من القسم الاول
الذي على سبيل الحمل فلذلك يحتمل [illegible] فيهما [illegible] على ان [illegible] فيهما [illegible]
ولا تحمل [illegible] على التفاح حتى يقال ان التفاح [illegible] فلذلك هي موجودة في لا محمولة
فجميع الاشياء المتباينة الطبائع تكون متقابلة من حيث ان كل واحد منها ليس هو الاخر وهذا
هو تقابل الاول ثم نقل التقابل من اعتبار الحمل على موضوع الى اعتبار الوجود في الموضوع فحصل
حال الامور التي تشترك في عام او خاص يكون موجودا فيه بالقوة معا ولا يجتمعان بالفعل
معا تقابلا لا بنفسه يختص بالقول من حيث هو حكم كالايجاب والسلب اللذين موضوعهما
المحمولات والموضوعات يتعاقب فيه ولا يجتمع معا وهذا عكس القول [illegible] الوجود حل
ولا وضع وبعضه يكون من خارج من ذلك ما يكون الشركة فيه في عام ومنها ما يكون
الشركة فيه في خاص معين ويكون المشترك فيه طبيعة هي بالقوة كلا الامرين لكن لا يجتمعان

بل يجعلونها اقسامًا تحت المتقابلات بل هي هذه التي بعد المطلقة ولا يجعلونها مما اشتركت في موضوعها
ان يوجد فيه فاحدها يجب ان يكون معنى هذا التقابل كالجنس لا نسبة الى الانواع اما اقسامه فقد
اما اقسام بحسب اصطلاح كثير من يكون يحمل على تعارف طبيعي باسم نفسه لان على الوجه الذي
على الاصطلاح الذي هو تعارف طبيعي واسم هو بما اصطلح عليه العلماء من بحثهم ان يجمع بين
الامرين فقد يجب ان نفصل القسمة التي هي تعارف طبيعي وليس نخرج على هذا الوجه التقابل اما ان يكون
مقولًا بالقياس الى ما هو مقابل له واما ان لا يكون فان كانت هيئته مقولة بالقياس الى غيره فهو
تقابل المضاف كالابوة والبنوة اما انه يتقابل فلان الابوة والبنوة وما يجري مجراهما لا يشتركان معًا
في موضوع اما عامي كالانسان او شخصي كالجوهر او غير ذلك اما خاص كهذا الانسان
الذي يكون ابيًا لزيد ثم يصير ابنًا له واما النوع من التقابل فهو الخصيصة الخاصة فالذي يشترك
واما الذي ليست هيئته مقولة بالقياس الى غيره فاما ان يكون الموضوع صالحًا للانتقال من
احد الطرفين بعينه الى الاخر من غير انعكاس واما ان لا يكون كذلك بل صالح للانتقال من كل
منهما الى الاخر كالانتقال من احدهما الى الاخر لان الواحد لا يلزم ان يقبل الشيء بقابل العدم
ونعني بالقنية لا مثل الابصار بالفعل ولا مثل القوة الاولى التي هي على ان يكون لها ابصار
القنية ان يكون القوة على الابصار متى شاء صاحبها موجودة فان فقد القوة الاولى
ولا فقد الابصار بالفعل بل الابصار بالفعل وان لا يصير بالفعل لكن بالقوة هنا امر يتعاقب
على الموضوع تعاقب الحركة والسكون اما ذلك هو فقدها باعتباره قبيح لا يمكن ان يخرج
بل ذلك حتى لا يبقى الموضوع معه الى الابصار مرة الاخرى فالعدم الذي هو ها هنا هو العدم
الذي يقابل الى معنى وجودي شيء بل الذي يقابل القنية فان العدم في هذا الوجه وليس
نبدلا لان يصح جميعها مثل ما يعنيها في هذا الموضع فقولنا الشيء بل الشيء انه عدم كذا
ويشار الى حال ما الماهية في كونها خالية عن الشيء الذي يجعلها الشيء الذي ليس حيث وجودي
سواء كان قابلها خالفًا لذلك الشيء الوجودي او لم يكن مثل عدم السواد فيما من شانه

ان يوجد

ان يوجد سواء كان هناك بياض خالف السواد في موضوعه او لم يكن بل كان اشفاف مثلا
فقط ولا لون البتة فانه اذا كان هناك بياض فليس البياض هو عدم السواد في ذلك المحل
واحدًا ولو كان ابيض مثلًا ثم بين الى البياض معنى قائم بازاء السواد فهذا وجه من وجوه
اعتبار العدم ومقابلته ولا اعتبار العدم الذي يعتبر بشرط ان يزول المعنى الوجودي فلا
يخلفه شيء كالسكون فان الذي يزول تقابل له في عقب الحركة انه ساكن بل الحركة الا ان كان
ليس فيه لفظ انما هو تصحيح ولكن عنده لا يكون فيه حركة كمالية البتة فهذا العدم
بالحقيقة مقابل الجنس الذي هو هيهنا الحركة الكائنة مطلقًا وقد يقع عدم بشرط
فقدان الشيء الذي من شانه ان يكون لما هو من الموضوعات في الوقت الذي من
شانه ان يكون له حتى يقال ان النطفة عديمة الانسانية بهذا الشكل في الصبي عديم الالتحاء
اذا ليس في قدره من العدم ما في قبل الوقت كالمرد فانه لا يقال ان عدم اللحية في وقتها
عدمًا بسبب عدم الشعر او ما يعرض بعد الوقت كالصلع الذي يكون بعد وقت
الوفور والعمر ومنه ما هو بالقياس الى الجنس لا الى النوع مثل العجم بازاء الناطق او الى
النوع لا الى الشخص كما للمرأة الى الرجولية ومنه ما هو بالشخص على الانحاء المذكورة
كلها لا يلتفت اليها في هذا الكتاب انما العدم المقصود منه هو العدم الذي هو فقدان
القنية في وقتها اي فقدان القوة التي بها يمكن الفعل الخاص بالموضوع عادم القوة
فلا يصلح بعد ذلك ان يزول العدم كالعمى واما القنية فيزول الى العدم فهذا هو التقابل
العدمي المذكور فيه فاطبعوه باسم واما القسم الثاني عن القسمين الذين ذكرناهما
اولا وما يدخل فيه فجميعه يسمى فاطبعوه باسم تضاد الا كان احدهما وجوديًا والاخر
عدميًا بالوجوه المذكورة للعدم او كان كلاهما وجوديين وكذلك كان الموضوع منتقل
من كل واحد منهما الى الاخر او كان احدهما طبيعيًا لا ينتقل عنه ولا البكر الياض الحقيقي سواء كان

الموضوع والعدد بعينه كما للتسخن والتبرد او كان موضوعهما مثل العدد للفردية والزوجية فانه
ينسب اليهما من حيث يوجد بعده على الاطلاق لا من حيث هو عدد معين وهو من حيث هو
معين لا يصحب الا احدهما ومن حيث هو عدد غير معين ليس يخلو منهما فلا بد من احدهما
وسواء كان الشيئان بينهما واسطة فلا يجب ان يكون الموضوع لا يخلو عن احدهما وحيثما لا يخلو
او لم يكن كذلك بل كان ما طبيعته لا يفارق واما بحيث لا يخلو عن الآخر لزم الثاني كالعفص عن العرض
فلا جميع هذه يسمى اضدادا في هذا الموضع من حيث المعنى الجامع يسمى الحر والبرد والخضرة
والمرض والزوج والفرد والحركة والسكون اضدادا ولا يبالي ان يكون احدهما معنى وجوديا
والآخر معنى عدميا وعلى اي انحاء العدم كان اذ كان ليس ههنا الى النحو المذكور فلا يجب ان يشتغل
المعلم لكتاب طيطوريياس بان يجعل العدم غير الضد فالان الضد هو ذات تعاقب اخرى
الوجود في الموضوع وان العدم ليس بذات بل هو ان يعدم الغير الوجودي فيكون الموضوع
خاليا عنه فقط فان الضد الذي في هذا الكتاب ليس يجبر بهذا فان الحركة والسكون
يكونان حينئذ غير متضادين ولا الزوج والفرد يكونان متضادين ولا الخير والشر ولا العلم
والجهل ولا اكثر ما ذكرهما فلا يجب للمتكلف ان يتعرض للاشياء التي كان فيها المعلم يقتصر
بقوله القسمة غير مستوفاة فان ههنا مقابلة غير المقابلة التي للضد وغير التي للعدم
المذكور مثل مقابلة السكون والحركة اذ لا تضاد بينهما ولا السكون على حال العدم الذي ذكر
في هذا الكتاب فليعلم هذا المتكلف ان التضاد الذي يذكر في كتاب قاطيغورياس ليس هو
الذي في هذا الباب فانه لم يخف على المعلم الاول وكلا لا يخفى عليه بتنقل الى تحديد الا في الاشياء
وليعلم ان المبتدي لا يكلف ضبط ما يدق من الفرق فيما بين التضاد بينه وانه يكفي صرف ذهنه
المتقابلات ان يعاد ضبط ما يحوز لاجناء وان كان التضوير لبعضها على النحو العام
ولا يسام ان يفهم الفرق بين الذات المقابلة للذات وبين عدم الذات المقابلة للذات

الا فيما يظهر

الا فيما يظهر ظهور العرض لا بغير قول هذا المتكلف في صوغ ما يهذي في بيانه وقد يوجب ان يعلم الاول
التقابل الذي بين الجوهر والعرض وبين الصورة والمادة مما يجب ان يلتفت اليه ليعلم
انه ليس يخرج بالتقابل على حال كل غير متباينين كيف اتفق بل اما الاول من التقابل فهو
تقابل الابيض والليس وذلك موجود في الجوهر والعرض فان العرض لا جوهر والجوهر لا عرض
واما ما بعد ذلك فشرط المتقابلين ان يكونا في غير الايجاب والسلب في موضوع واحد
او نوعي على التعاقب ولا على هذا الشرط غير موجود بين الجوهر والعرض فلا تقابل بينهما
اما العلاقة والملازمة فهو اضافة بل ربما الحقها فيلحق الآخر غير لازم ابدا وعلى ما هو الحال
في بعض ذوات الاضافة مما قد تبين واتضح او يلزم كلاهما فيكونان بعضهما بعض من
حيث اللزوم فعلى هذه الصورة يجب ان يفهم التقابل المذكور ههنا
في شكوك تلحق ما قيل في التقابل ثم ههنا اشكال يجب ان نورده ونحل وذلك ان لقائل
ان يقول ان الحرارة مثلا لا تكون ضدا بل تكون حرارة فقط بل انما تصير ضدا بالقياس
الى البرودة وهي اذا اخذت بالقياس الى البرودة ضدا كان مضافة فاذا ان لم تكن
من حيث هي حارة من المضاف فليست ايضا من هذه مضادة بل اذا كانت عقيبة صارت كانت مل
ضدا واذا كانت عقيبة ضدا صارت ايضا مضافة فهي من حيث هي ضد هي بعينها
مقولة بالقياس الى غيرها ومن حيث هي بعينها مقولة بالقياس الى غيرها هي من المضاف
فهي من حيث هي ضد هي من المضاف فيكون التضاد والمضاف اما شيئا واحدا او يكون
التضاد شيئا داخلا تحت المضاف فلا يكون كالقسيم له تحت التقابل وههنا
مشكل آخر وهو ان التقابل من حيث هو تقابل من المضاف ثم المضاف تحت التقابل
واخص منه وهذا ح سواء كان دخولا كما تحت الجنس او دخولا كما يكون تحت معنى
ليس اجناسا ولكنها لوازم لا مشكك الاشياء بل ومما يجب ان يبحث عنه هل التقابل

جنس لهذه او ليس بجنس او اذا كان جنسا فهل هو جنس اعلى او ليس بجنس اعلى فهذه المباحث
ما يخلو ان يبحث المنطقي اذ كان تختلف الغرض فيها بهذا الفن من العلم الباقي فنقول ان
الحرارة ينظر اليها والى البرودة معا فتكون الحرارة من حيث هي حارة ضد البرودة ثم يوخذ
من حيث هي ضد مرة اخرى فتكون مضافة الى البرودة فتكون الحرارة بشرط اعتبار وضع
البرودة يصح عليهما معنى حقيقة الضد وهو انها كذا وكذا ولا يصح عليهما معنى التضايف فانه
ليس احدهما مقول الماهية بالقياس الى الاخر فكل واحد منهما منازع للاخر في الموضوع
فيصح لك ان تقول ان الحرارة والبرودة كل واحد منهما منازع الاخر موضوعا
مشتركا وليس يصح لك ان تقول ان الحرارة والبرودة كل واحد منهما مقول الماهية بالقياس
الى الاخر لكن يصح لك ان تقول ان الحرارة من حيث هي منازع ومضاد البرودة
مقول الماهية بالقياس الى الاخر فاذا الموضوع في حال الضد شيء والموضوع في حال
الاضافة شيء هو اما نفس المحمول الاول واما الموضوع ماخوذا مع المحمول الاول محمولا
فيه لا حقيقة المحمول الاول ونفس التضاد شيء والاشياء المتضادة شيء والاشيا
المتضادة هي الموضوعات للشيء الذي هو نفس التضاد ونفس التضاد موضوع للتضايف
ولك ان تقول ان الموضوعات المتضادة اذا اخذت متضادة صارت من حيث هي مضافة
وليس لك ان تقول ان الموضوعات المتضادة اذا اخذت متضادة صارت من حيث هي
متضادة فالتضاد اذا عرض له التضايف ليس الامر الذي هو التضاد هو الامر الذي هو التضايف
وان كان التضاد يلزمه التضايف من حيث هو تضاد فهذا حل شك فاما الشك
الثاني فيجب ان يعلم ان المتقابلات تعرض لها الاضافة وليست هي هي بما هي متقابلة
فان كل تقابل من حيث هو تقابل مضاف ليس كل تقابل تضايف وفرق بين قولنا
ان كل تقابل من حيث هو تقابل مضاف وبين قولنا كل تقابل تضايف فان التضاد

من التقابل

من التقابل وقد علمت ان الموضوع لما ليس هو الموضوع للمضاف كما بينا لكن الموضوع له من حيث تقابل
يصير موضوعا للمضاف فلذلك ليست الامور المتضادة مقولة الماهية بالقياس الى ان يوخذ من حيث
هي متضادة ولا الملكة والعدم من المضاف ولو كان المضاف امرا مقولا على التقابل قولا عاما
لكان كل متقابلين فهما متضايفان معا لا بشرط اللحاق انهما كذلك من حيث هما كذا
لكن كل متضايف فهو متقابل وكل متضاد وكل عدم وملكة وليس كل متقابل من المضاف
فليس اذا التضايف اعم من التقابل فليست الاضافة اعم من التقابل ومع هذا فان القياس
خاص قد يعرض لحمل الطبيعة العام باعتبار شرط يصير به العام اخص وهو نسبتها
اليه من حيث هو متقابل هذا النظر مخصص فيمتنع عموم حمله على ما تحته ويصح حمله عليه
ولذلك لا تقول ان المتضادات هي متقابلات من حيث المتقابلات وان كنت تقول ان المتضادات ٢ متقابلات مع
متقابلات فان ذلك كذب بل كونها من حيث هي متقابلات اشتراك التضاد بالمعنى الذي
الموضوع لمقولة التقابل واخذها بذلك المعنى كاخذ الحيوانية من حيث هي حيوانية مجردة
عنها الخصائص بشرط التجرد فيمتنع حمل الحيوانية ما لا يحمل على جميع جزئيات الحيوانية فان
الحيوانية اذا اخذت كذلك لزمها ان تكون عديمة النطق وليس كل حيوان عديم النطق
وكاخذها الافراد اذا نظر فيها من حيث ليست ... وليس كل حيوانية كذلك اما الحال
فليس حسب ما اخذ ... من الوجوه وذلك لان التضايف ماهيته انه مقول بالقياس الى
غيره ثم تلحق هذه الماهية ان يكون متقابلا ليس انها تتقوم بهذا فانه ليس هذا من المعاني التي
يجب ان يتقدم في الذهن ولا حتى يتقرر في الذهن ان الشيء ماهيته مقولة بالقياس الى غيره
بل المضاف بين الشيء مضايفا ان تجب الذهن ان يكون على صفة التقابل والداخلة تحته
غير موجود في التقابل وبين الاشياء التي هي كالانواع للتقابل يجب ان يكون كونها متقابلات وانما تعرف
او فصل محدد هذه كلها والقوانين المفيدة لهذه الاغراض في موضع اخر ولا ان ينبغي ان

اما الفرق بين الضد والمضاف فهو ان المضاف معقول الماهية بالقياس الى الشيء الذي يكون مضافا اليه الا ان
نقول ان الجزء انما هو جزء لاجل انه جزء الكل كما نقول ان الضعيف ضعيف بالقياس الى ضعفه فنقول
الجزء مضاف الشيء نقول وهو من حيث هو مضاف ليس بمضاد وما يعرض فيه المضاد والمضاف ان
المتضادان لا يمتنع اما ان لا يخرج الموضوع عنهما من احد الطرفين فلا يكون بينهما واسطة او
قد يعرى عنهما فيكون بينهما واسطة مثال الاول الصحة والمرض فانه ان كان في الجسم الحيواني صحة
لاجل انها افعاله الطبيعية وعن نها على المجرى الطبيعي غير ما وقع وسوء ان الحي الذي كالمراد
العضو واحد سواء كانت بالحقيقة او بحسب الحس فان الذي يحسب الحس سوء حسب الحس
والمرض حال او ملكة مقابلة لتلك فلا يكون اذا المرض كل الوضع كما ان يكون هناك
امر في الفعل ولا يخلو الموضوع عنهما البتة بل يكون احدهما فيه والزوجية والفردية من ابين
الصحة والمرض وسط اما هو لا صحة ولا مرض فانما هو في الكلام اذ لم تنس الشرائط التي
ينبغي ان يراعى فيحال الوسط والتي لا وسط وذلك الشرائط ان يعرض الموضوع
واحدا بعينه في زمان واحد بعينه وان يكون الجزء واحدا بعينه والجهة والاعتبار
واحد بعينهما فاذا اعرض كل ما جاز ان يخلو الموضوع عن الامرين فكان هناك واسطة
فان فرض انسان واحد واعتبر منه عضو واحد او اعضا معينة في زمان واحد جاز
ان لا يكون معتدل المزاج في التركيب بحيث يصدر عنه جميع الافعال التي يتم بها ذلك العضو
او الاعضا سليمة وان لا يكون كذلك فلا واسطة فكان لا بد من ان يكون معتدل المزاج
في التركيب او لا يكون معتدل المزاج في التركيب الذي لا يتم الفعل الا به في الاجزا والا فلا
واسطة بينهما فليس بينهما واسطة ومثال التي لا يخلو الموضوع منهما السواد والبياض فان
بينهما وسائط الوان قد يخلو الموضوع من كليهما الى الوسائط وبها احد الى العدم بانه
يعبر شفافا فتكون الواسطة سلب الطرفين مطلقا من غير اثبات واسطة خلاف من

الطرفين

الطرفين وهذه الواسطة الظاهرية ربما كان لها اسم محصل كقولنا الاكدر في الفاتر
وربما لم يكن لها اسم محصل الا انا بدل اعلى اما سلب الطرفين من جزان يحصل الطرفين
السلب الذي هو لا اثبات يخبر عن ان باد مما ثبات كقولهم لا عادل ولا جائر فاذا عن بالسلب
لا يثبت الى الاثبات فهو تبعا مما عليه بواسطة من خاطبة كقولهم الشيء الاحقيقة ولا تعيين وقولهم
لا ابيض ولا اسود فلا اسود ينفسم الى هذين القسمين وهذا خلاف المضاد مقابل العدم
والملكة لان التقابل بين العدم والملكة لها موضوع واحد شانه كلواحد منهما ان يكون فيه
فيكون فيه الملكة ويكون فيه العدم ولكن ليس كيف اتفق بل انما يكون فيه العدم بان يعدم
الملكة من موضوع وقت من شانها ان تكون موجودة في الموضوع كما يعدم البصر في الموضع
وقت من شانه ان يكون له الملكة البصر وكما يسقط الاسنان وقت من شانها ان لا يسقط فهو عن
فيهما الملكة تكون الحال فيهما للاخر دون فان الجزو الذي لم ينبغ لا في المعج ولا الطفل
ابن ساعة يولد يقال له اورد بل اذا كان جاز ان يكون اصبح وسن ولم يكونا فهو اعمى او
اورد وهذا الشرط غير موجود في مقابل المضاد فان الموضوع المشترك للضدين
الذين لا واسطة بينهما يجوز في كل وقت ان ينتقل من احدهما الى الاخر الا ان يكون طبيعيا
لا يفارق كما من نفس الموضوع المشترك للضدين ذوي الواسطة فقد يخرج عنهما جميعا
الى الواسطة ان لم يكن قد اخذ ذلك طبيعيا فلا واسطة بين العدم والملكة ولا انتقال
من العدم الى الملكة بل من الملكة الى العدم واعلم بعد ذلك انا اذا قلنا عمى وملكة او غير
ذلك من المتقابلات فلسنا نشير الى العدم والملكة ومن باب التقابل ولا الى طرفيهما
لا انهما من حيث وجودهما للموضوع او كون الموضوع متصفا بهما فليس العمى وان كان
العدم ان بصر شيئا واحدا فاذا ذلك انما يقال فيه عمى لا في نفسه عمى وكون العمى اسم
معنى يقتضي نسبة العمى الى الذي به واما العمى فهو معنى غير مفسر وهو من باب ما هو عدم

اعني عدم البصر هو عدم البصر فيه ليست هي التقابل الاول بل هو لحوق التقابل بالامر
لها ان يكون متقابلا للعدم كالحكم في الموجبة والسالبة فان ما يقع عليه الموجبة والسالبة
الاول بل هو الموضوع كقولنا زيد بصير فيقال زيد ليس ببصير [illegible] الشيء الذي
تقابل الايجاب والسلب [illegible] الايجاب في السلب هذا ان اخذنا التناقض موجبة وسالبة والا فايجابه
ايجابا وسلبا لا الموضوع لذلك في الموضوع [illegible] وكان العمى في البصر هو التقسيم
فانما هي التي فيها الايجاب فيشتق لها منه الاسم فيقع في موجبة والسلب في سالبة فيكون
المتقابلان بالايجاب والسلب نفيهما الايجاب والسلب لا ان الايجاب يقع في نفسه والسلب
ايجابا بالذات فاذا عرفت هذا عرفت حال التضاد وحال العدم والملكة وكان قد عرفت الفرق
بين المضاف وبين التضاد فلنعرف بين تقابل التضاد وتقابل العدم والملكة فنقول اما العدم
والملكة فليس جميعها مقولا بالقياس الى الآخر اما الملكة فليست مفتقرة في تحققها الى
[illegible] في نفسها واما العدم كالعمى فانها [illegible] لا [illegible] الا بشيء
الملكة فانها ليست مقولة الماهية بالقياس الى الملكة فانها [illegible] بالقياس الى البصر
يكون العمى [illegible] لاجل [illegible] الى البصر [illegible] العمى هو عدم البصر [illegible] بعض الناس [illegible]
الموضع ان معنى هذا الكلام ان العمى ينسب الى البصر من طرف [illegible] حتى يكون كما قيل في النحو
من انه مضاف من طرف [illegible] العمى [illegible] من طرف [illegible] وهو العدم
فان العدم معقول [illegible] ولكن هذا [illegible] الجواب [illegible]
فان العدم الذي هو جنس العمى ليس هو مقول الماهية بالقياس الى شيء ولا بالقياس الى الملكة
فان العدم ليس انما هو عدم لاجل انه [illegible] موضوعة في الذهن بازاء [illegible]
له عدم حتى يكون العمى عمى لان الملكة ملكة كما يكون الاب ابا لان الابن ابن [illegible] عكس
[illegible] الجانبين كما ذلك [illegible] الماهية [illegible] هو الشيء من جهة ان شيئا آخر

موجود

موجود بازائه او ملحوظ بازائه من حيث هو كذلك فيكون ذلك الشيء بازائه وليس حال الملكة عند
العدم كذلك فان العقل يرفع الملكة ويبطل العدم انما هو عدم لاجل ان الملكة ملكة فقط بل انما هو عدم
الملكة لا على التحصيل [illegible] بل على انه [illegible] اليها [illegible] ولهذا الافتقار [illegible]
كيف اتفق ولذلك لا يجمع الملكتان [illegible] بالقياس الى العدم الملحوظ بازاء الملكة فلما
كانت المضاف مقولة الماهية بالقياس لذلك [illegible] في المضاف [illegible] العكس [illegible]
العدم والملكة [illegible] فلا [illegible] البصر [illegible] العمى لان البصر [illegible] لاجل العمى [illegible]
العمى عمى البصر فظاهر ان العدم والملكة ليسا متضايفين [illegible] بالاشارة [illegible] متضادة
فان المتضادين اللذين لا واسطة بينهما حكمهما احد حكمين اما ان يكون احدهما طبيعيا للموضوع فيحمل
على الموضوع [illegible] كالفردية للثلاثة في ظاهر الامر والحرارة للنار واما ان لا يكون احدهما
طبيعيا فلا يكون الموضوع في شيء من الاوقات خاليا عن احدهما البتة مثل الصحة والمرض لبدن
الانسان ثم العدم والملكة فقد يكون الموضوع خاليا عنهما جميعا قبل الوقت الذي من شانه
ان يكون فيه مثل الجرو الذي لم يتفتح فانه لا بصير ولا اعمى ولا يكون احدهما طبيعيا [illegible] للموضوع في
وقت [illegible] فهذا التقابل ليس [illegible] حكمي التضاد الذي لا واسطة فيه واما التضاد الذي فيه واسطة
فان الموضوع في وقت صلوحه للطرفين قد يخلو عن الطرفين الى الواسطة ولا كذلك حال العدم
والملكة فان الموضوع لا يخلو وقت صلوحه لهما عن احدهما وايضا فان الاطراف في التضاد
اذا لم تكن طبيعية فقد يمكن ان ينتقل من كل واحد منهما الى الآخر فانه ليس ما في [illegible]
لملكة الرداءة لا ينتقل الى ملكة الصالحين [illegible] فانه ان كان اذا عاشر الصالحين ينتقل
عاداته ولو يسيرا يسيرا فيوشك ان ينتقل [illegible] الى التمام او يقارب التمام ان لم يخترم
ولا كذلك حال العدم والملكة فان الملكة تنتقل الى العدم والعدم لا ينتقل الى الملكة فانه لا
[illegible] فان الذي يكون [illegible] بصيرا ثم [illegible] يبصر يسيرا يسيرا [illegible] اعمى [illegible]

او مضروب البصر يحتاج ان يزال المانع ويجيء الملكة التي هي القوة الباصرة ثابتة موجودة
انما العمى الحقيقي ان تكون الملكة زالت فاما اذا احتجبت او غمت فليس في ذلك عمى فهذا فرق
التقابل الذي للعدم والملكة والذي للمتضادات فاما التقابل الذي هو التناقض ففارق
الجميع من جهة ان المتناقضين يصلح فيهما الصدق والكذب ليس كالعمى ومقابله
ولا في المضادات ومقابلاتها ولا في الآخر ومقابله صدق ولا كذب ايضا فان المتناقضين
اذا كانا على الشرائط لزم ان يصدق احدهما في كل وقت ويكذب الآخر ولا يحتمل الحال فيما سوى
المتناقضين ولا ايضا ان الضدين وما سواهما ايضا بالحق يكون مكان صحيح وليس بصحيح
الاضداد التي لا وسائط بينها كالصحيح والمريض فانه وان كان زيد اذا كان موجودا
قيل انه صحيح وانه مريض يصدق احدهما في كل وقت ويكذب الآخر فلا ينبغي ان يظن ان هذا
القسم من التضاد تقابله تقابل النقيض وذلك لان الصحيح وما ليس بصحيح اذا رفعنا
موضوع شيئا بالعدم فرأيا على شرط النقيض بقيت مقابل النقيض في صدق احدهما
وكذب الآخر فانك اذا قلت الحجر صحيح والحجر ليس بصحيح صدق السالب منهما فاذا قلت
الحجر صحيح الحجر مريض كذبا جميعا وكذلك اذا جعلت الاخبار عن زيد وهو معدوم كذب انه
صحيح وكذب انه مريض ولم يكذب انه ليس بصحيح فان السالب كلما يصح عن المعدوم
وذلك لان الايجاب المطلق الموجود يكذب عليهما الا بشرط وحال ليس هذا موضع
بيانه لان الايجاب حكم بوجود معنى لمعنى او بوجود صفة لامر ولا يوصف المعدوم بالشيء
وان لا يوجد فهو السلب فاذا كان ما لا يتوسط فيه من التضاد يفارق المتناقض
اللواتي بينهما متوسط الذي قد يكذب الطرفان معا جميعا في الموضوع الموجود القابل
لهما كما اذا قيل للعفيف انه خامد الشهوة او فاجر ومتى الجملة انك اذا نظرت الى
التقابل من حيث هو تضاد لم يوجب ما يوجب التناقض وانما عرض ما يشتبه ذلك لبعض

التضادات

المتضادات في بعض الموضوعات خاصة لا لانها تضاد بل لانها لا واسطة لها ومن هذا
الوجه كلم يتبين الفرق بين تقابل المتناقضين وتقابل العدم والملكة فان الموضوع الذي
كالحجر او المعدوم كزيد المتوفى يكذب عليه القولان المؤلفان من العدم والملكة كقولنا
الحجر بصير الحجر اعمى او قولنا زيد المعدوم بصير زيد المعدوم اعمى ولا يكذب المتناقضان معا
فانا اذا قلنا الحجر او زيد المعدوم بصير او الحجر او زيد المعدوم ليس ببصير او ايضا فان الموضوع الذي
ليس بغريب فقد يكذب العدم والملكة فيه اذا لم يكن الوقت الذي من شأنه ان يكون
منه فيه كقولنا الجرو الذي لم يفتح بصيرا او اعمى ولا يكذب انه ليس ببصير
فصل في التعريف عن احكام وخواص في المتضادات الشر على الاطلاق من حيث هو شر يقابل الخير
على الاطلاق وكل واحد من جزئيات الشر ضد لواحد من جزئيات الخير كالمرض للصحة والجور
للعدل والجبن للشجاعة والفجور للعفة فهذه حال مضادة الخير والشر واما مضادة الشر للشر
فقد يكون الذي يضاد الشر شرا آخر وذلك لان الملكة المتوسطة بين طرفي الافراط والتفريط
في الامور المتعلقة بالشهوة والغضب والمتعلقة بالتدبير الجزئي في انها الخيرات التي يتعلق بها الفضائل
اللواتي هي كالشجاعة والعفة وحسن التدبير الذي يسمى حكمة او تكون هي الفضائل والافراطات
والتفريطات يتعلق بها الرذائل او تكون هي الرذائل فان الجبن والتهور والخمود والفجور
والجربزة والغباوة رذائل والتوسط يضاد الطرفين وكل واحد من الطرفين يضاد الآخر
لبعده عنه وهذا التوسط المضاد للطرفين انما يوجد في بعض الامور التي ذكرناها واما
في اكثر الاشياء فان الخير يضاد الشر فقط ولا يوجد للشر شر يضاده مثل الصحة والمرض والعلم
والجهل والحياة والموت فان في تلك لا افراط فيه [illegible] كالمرض ومن تلك ما الافراط
فيه كله خير كالعلم هذا الذي بيناه شرح قولهم وقد قال بعض المفسرين في شرح قولهم
هذا انه يعني الامور التي بها تعرف هذا القانون ان قائل هذا القول يعني بان
بعض نعم

يعني الواحد

في الاوساط والتفريطات ليس يجري مثل القول فان ليس الوسط فيه جزء من كله وذلك اما الاقل
وليس انما يكون الطرف بحسب فقط هو الذي ليس الغرض فهذا الكلام هذا بل الغرض ان
الشرير ربما يوجد له خير يضاده وشرير يضاده وذلك اذا كانت هنا طبيعة موضوعة
للافراط والتفريط من اول وجود لا افراط الى الخير ولا التفريط ذاهبا الى الشر وان لا
يوجد متوسط وطرفان في الطبع ويكون المتوسط خيرا ايضا يضاد الطرفين اللذين
كل واحد منهما الاخر وهذا في بعض الامور لا في كل الامور فكذا كان العلم خيرا والجهل
هنا ان الشر ضد لا الخير وليس هنا التوسط هو خير والطرفان هما شران وكل طرف شيئا
كثيرة فهذا معنى ذلك الكلام للمعلم الاول الذي هو لم يشف الا وهو وسط من طرفي الافراط
والتفريط صحيح كما ذهب اليه هذا الشارح ولو ذهب الى ذلك لكان يقع بينا ان الشرير
الذي يضاده فلان وليس غرضا ان يبينا هذا بل غرضا ان يبينا ان الشر الذي يضاده خير
وربما شاء الشر ربما الوجه الاخر ليس في الذي هو من اول التوسط ذلك واما حد العقل
انهم فانه ليس ما الاحسان في ذلك لان قبل من يبتغي حين يبتغي على الوجه الذي ينبغي
اذ ان الشجاعة ومن الواجب في حفظ المدينة وهو كالرئيس لشغل من ينبغي فيما ينبغي الى
الذي ينبغي بحسب ما ينبغي وهو الخير بعد هذا يجب ان نعود الى ما كنا في التعقيب فنقول
ينبغي ان يعلم ان الخير ليس يضاد كل واحد من الشرين بالذات وذلك ان الشجاعة ليس تضاد
الجبن من حيث هو جبن بل من حيث يشارك الجبن التهور في الكلام فيه انه بحث النفس
والشجاعة فضيلة فاذا التضاد بالذات للواحد واحد فيجب ان النظر في هذه الملكة
هو على وجهين احدهما بحسب انهما اعيانها عرض مضاف الى الموضوع لها من حيث انها بحسبها الا
يلزم موضوعها الا لاجلها جهلا او معرفة او منفعة او مضرة وهو ان ينظر في حال الطبيعة
التي بين الجبن والتهور بان على الشجاعة من حيث هي ملكة تصدر عنها افعال ما هي لا يجد

الشجاعة

الشجاعة مضادة لاحد الطرفين بل يكون امر متوسطا ويكون الطرفان هما المتعاقبان
على موضوع واحد وبينهما غاية البعد فيكونان هما الضدين فقط والثاني نظر فيهما
من حيث الحال التي تحصل الموضوع عنهما وذلك باعتبار انها امور بحسب مصلحة نفس
الانسان او نوع الانسان لا باعتبار وهذا اعتبار امر عرضي للكيفيات من جهة
اضافات لها وليست في ذواتها كان كون الشيء حارا او باردا او غير كونه موافقا
ومضرا وكون الجبن طبيعة تنال غير كونه دواء نافعا او سما قاتلا فكون الجبن به او الشر
امرين بالزمان هذه الكيفيات من جهة مقايستها الى الطبيعة الانسانية ولذلك بالنسبة
من جهة مقايستها الى ابدان حيوانات اخرى واذ قد اتضح لك ما قلناه فقد علمت ان الكيفية
التي بها الشجاعة والاخرى التي يقال لها الجبن لا تتضادان في جوهرهما بل قد علمت ان
الشجاعة انما تضاد الجبن من جهة عارض لكل واحد منهما لما اقترن بهما من ان يسمى احدهما شجاعة والاخر
جبنا فانها لا تضاد ذلك من حيث طبيعتهما انفسهما بل طبيعتهما وسطا ولكن لما كان بناء
هذا الكتاب على الامور المشهورة والمتعارفة غير مردودة الى الشروط التي بها حقيقته — حقيقته
فكان لا يجب ان لا يلتفت فيه الى هذا النوع من التحقيق واعلم ان ههنا امورا اخرى بينها
متوسطات ولا يوجد المتوسط فيها متضادا لشيء من الطرفين بوجه من الوجوه اذ ليست
لها هذه النسبة فان الفاتر والادكن لا يضاد شيئا من طرفيها المتضادين كما حال الفاتر
فيما يظن ليس كحال الشجاعة فان الفاتر يعتقد من امره انه خليط من الطرفين واما الشجاعة
فانها المجاوزة من الطرفين ومع ذلك فان هذه القسمة المشهورة بناها في تقابل التضاد
لا بناها في تقابل العدم والملكة ومن احكام المتضادين ان وجود احدهما مع الاخر يمنع
الاخر بوجه من الوجوه ايجاب المتضايفات فانه لو توهمنا ان الناس كلهم صحاح لم يمنع
هذا التوهم منا توهم ان ما ضده وجود المرض وان بعد ان لا يكون مرض اصلا وان عينا — عينا

وجود احدهما في شي بعينه مع وجود الاخر معًا كالوقدان وبعضهم منع ان يكون ان تضاد
المتضادان اما مطلقان فيوجب وجود احدهما الاخر واما في شي واحد فلا يبلغ
يكون ما هو ابيض ابدا وقد اشير الى تحقيق هذا فيما سلف وهما المتضادان لا يجتمعان
واحد بعينه فان فيه وجنانه عانه فربما كان ذلك النوع بعينه لهم من نوع واحد كالسواد
والبياض فان موضوعهما الجسم من حيث هو جسم طبيعي مشترك من عنصر مركب او جسم بسيط
كان مما يصلح لقبولهما وقد يصلح له انواع وليس في ذلك نوعا واحدا وربما كان من
نوع واحد مثل العدل والجور فان موضوعهما النفس او نفس الانسان يقع في انواع كثيرة
بل نفس الانسان وربما كان الموضوع الضدين جنسا فيقتسمان غير متباينين كالعفة
المزوجية والفرح وهو المتضادان على الظاهر وربما كانا في جنس واحد كالبياض والسواد
في اللون وربما كانا في جنسين مختلفين كالعفة والفجور اللذين احدهما من جنس الفضائل
والاخر من جنس الرذائل وربما كانا في انفسهما جنسين كالخير والشر ويشبه ان يكون الحق
في قولهم بان الخير والشر جنسان ليس ان الخير والشر من حيث هو مقول على الخير الجزئي والخير
والخير الكلي ومعنى ذلك يعني في الاجناس بل من حيث هو يكون مقولا على الملكات فيكون
متواطيا من هذا الوجه ليس باشتراك الاسم ثم قد يوسع في كونهما جنسا لها او جنسا لاحد
اي لهذه الملكات فان الحق ان الخيرية والشرية لازمان لها لا يقومانها فكان لا يكون
الخير والشر من باب الكيف فيشبه ان يكون المراد غير ما اقتضاه بل يكون قد توسع في هذا
الباب توسعا مطردا على المشهور من امر الخير والشر فان المشهور من امرهما انهما عامان
للاشياء فاجري الحكم على ذلك ولم يبال بما يعرض من ذلك اذ ليس هذا الكتاب كتاب
الاستقصاء واما الاستقصاء فانه يقتضي ان يكون كون الشجاعة مضادا للجبن قريبا
من كون الصادم مضادا للدعان وذلك اذا اخذ العام اسما للسبع مع الحدة
فالاقدام

فالدعان اسما للسبع مع الطول يكون لا تضاد بينهما الا انظر انهما على مضادين
ثم يرى ان التضاد بينهما لاجل جنسين هما الحاد والكليل وكذلك الشجاعة كانها اسم للكيفية
مع النسبة المذكورة وكذلك الجبن وكذلك العود لكنا لا ننظر في هذه الاشياء في مثل هذا
الكتاب واما التحقيق في هذه الامور فسيأتيك له موضع محصل ومع ذلك فينبغي لنا ان
نشير قليلا الى ما وقع عليه الاتفاق الخاص في امر التضاد وامر العدم والصورة بعد ان نخوض
فلا يترك المتعلم متحيرا فنقول ان الاضداد الحقيقية هي الامور التي تشترك في موضوع
واحد وكل واحد منها معنى كالسواد والبياض ليس كالسكون والحركة ويكون الاثنان
المتقابلان فيهما لا يجتمعان معا بل يتعاقبان ويكون بينهما غاية الخلاف ليس كالفاتر والحار
واما العدم والملكة فالحقيقي من العدم ان يكون الشي معدوما في الموضوع القابل له بعد
طبعه من حيث هو كذلك سواء كان المعدوم ما يستعد به هنا الملكة او شيئا اخر سواء
عاد او لم يعد سواء كان قبل الوقت او بعده او فيه ومنه ما هو اعم من ذلك وهو عدم الشي
عما في طبيعة من طباع الموضوع ان يقارنه شخصه كان ذلك الطبيعة او نوعية كالمرض
الاصلي او جنسية كالاخرس فالخير والشر في اكثر الاشياء يتضادان الحقيقة تضاد العدم
والملكة فان الشر عدم كمال ما من شانه ان يكون الشي اذا لم يكن والسكون والظلمة والجهل
وما اشبه ذلك كلها اعدام والمرض ايضا من حيث هو مرض الحقيقة عدم لسلامة تخرج
مزاج او التام والفرح ايضا هو حال الجنس ماخوذا مع سلب شي من شانه يكون في ذلك
الجنس هو العدل وقد ينقسم بمتساويين وقد يعد هذا المعنى بينهما فاذا اقترن به ان لا
متساويين كان من ذلك الجنس فرد او كان مسلوبا على عدم ما من شانه ان يكون في ذلك
الجنس لا ينفصل لان الا هذا المبلغ في التقدم والتاخر فكمرسي
العادة بان يذكر بعد المتقابلات التقدم والتاخر والحال في ذلك كالحال في المتقابلات

اعني ان لو فيه حق الاستقصاء لزم فيه مدخل التعليم فيحتاج ان يقتصر على ايراد الشيخ
مجازات التعليم الاول فاما التحقيق فيجد [illegible] كما ذكر في الوجه الاول من التقدم هو ان
يكون بالزمان فان الاكبر سنا اقدم من الاحدث والوجه الثاني وهو ان يكون متقدما بالطبع
فمعناه انه هو الذي لا يرجع بالتكافؤ في لزوم الوجود كالواحد والاثنين فانه ان كانت
الاثنينية موجودة فالواحد موجود ولا ينعكس متكافئا فانه ان كان الواحد موجودا فلا يلزم
ان يكون الاثنين موجودة [illegible] ان يكون كذا فهو متقدم بالطبع [illegible] الشرايط
فيه ذلك [illegible] اما الثالث فهو التقدم في المرتبة على الاطلاق وهو الشيء الذي
بحسب [illegible] بعضها القريب وبعضها البعيد مثل الجنس الاعلى في حكم الجنس
والنوع السافل في حكم النوع [illegible] ما بعد المطلق [illegible] من هذا المبدأ
[illegible] هو اقرب الاثنين من هذا المبدأ فهو اقدم في المرتبة مثل الجسم [illegible]
الحيوان ان اعتبرت الابتداء من الجنس الاعلى فالجسم اقدم من الحيوان [illegible] من النوع
والتقدم بالمرتبة ليس [illegible] بذاته يكون متقدما بل بحسب اعتبار النسبة المذكورة ولذلك قد
ينقلب الاقدم فيصير [illegible] كان الترتيب [illegible]
التي بعضها [illegible] في ترتيب [illegible] البسيطة وقد يكون وضعا كترتيب الصفوف
في المكان منسوبة الى مبدأ بالوضع [illegible] مثلا [illegible] التقدم بالترتيب قد
يكون في امور طبيعية وقد يكون في امور وضعية والتقدم [illegible] من هذه [illegible] وقد يكون في
الوضع كالصف الاول من صفوف المجلس وقد يكون بالطبع كالنار المستقرة [illegible] بالقياس الى
الهواء وقد يوجد التقدم بالرتبة ايضا في العلوم [illegible] المقدمات قبل [illegible]
والحروف قبل [illegible] قبل الانفصال [illegible] ان يقال ان
ان الامثلة المذكورة في هذا الموضع [illegible] في الباب الاول فان المقدمات قبل القياس [illegible]

البس ح.

الطبع

بالطبع

الطبع فانه ان كان القياس كانت المقدمات وليس ان كانت المقدمات كان القياس [illegible]
[illegible] فهو كذلك [illegible] ان كان الامر كذلك فليس يمتنع ان يكون المتقدم بالطبع
متقدما في المرتبة من حيث [illegible] النظر ههنا في المقدمة ليس بحسب [illegible]
ابا هان في التعليم ونحن نتناول المقدمات تارة على طريق التحليل وتارة على طريق التركيب فان
سلكنا مسلك التركيب كانت المقدمات قبل القياس وان سلكنا مسلك التحليل بان فرضنا
النتيجة وطلبنا وسطا كما [illegible] بعد المقدمات القياس بعد النتيجة ولان [illegible] الوسط [illegible]
على [illegible] في مثل هذا الموضع [illegible] بواحد منهما حتى يحصل [illegible] المقدمتين
[illegible] يحصل الاخرى [illegible] فيكون القياس [illegible]
[illegible] الامر في [illegible] فقد [illegible] الترتيب [illegible]
موضعا للتركيب والتحليل ويكون [illegible] التركيب [illegible] التحليل ويكون المتقدم بحسب التحليل
غير المتقدم بحسب التركيب [illegible] المقدمة [illegible] متقدمة بالطبع من
[illegible] متقدمة بالطبع من حيث [illegible] التحليل [illegible] النتيجة [illegible] ان يكون ثمة
مقدمات [illegible] على انا في اعتبار التقدم في المرتبة لا نلتفت الى حال الشيء في نفسه ولا الى
حاله [illegible] الى [illegible] الى طرف [illegible] والمقدمات المتقدمة
من الاوائل [illegible] الى النتيجة [illegible] منتظمة بين طرفين احدهما النتيجة
والاخر المبدأ الاول فما هو اقرب من النتيجة فهو ابعد من المبدأ الاول وما هو اقرب من المبدأ
الاول فهو ابعد من النتيجة [illegible] في القرب من جانب والبعد من جانب [illegible]
احدهما القرب منه والاخر البعد [illegible] يكون حكمها بالقياس الى الطرف الاخر [illegible] يكون [illegible]
من الطرف الاول [illegible] من هذا الطرف الاخر [illegible] من هذا الطرف [illegible]
القسم الرابع من التقدم وهو التقدم بالشرف [illegible] ان ابا بكر متقدم على عمر [illegible]

سبيل ح.

المتقدم وشيء نذكره هيهنا على جهة ونحققه في صناعة الفلسفة وذلك هو المتقدم
بالعلية فان السبب متقدم على المسبب فانهما كانا لا يوجد احدهما الا وقد وجد الآخر
وليس احدهما متقدما بالطبع على الوجه المذكور من التقدم بالطبع هيهنا ولكان قد نقل
التقدم بالطبع على التقدم بالعلية والذات وهذا التقدم مثل وجود الانسان في نفسه
ومعنى قول القائل انه موجود فانه كلما كان القول بانه موجود صادقا فهو موجود وكلما كان
موجودا فالقول بذلك صادق لكن الناس لا يتحاشون ان يقولوا انه كان فلا موجودا تم
كان القول بوجوده صادقا وحتى كان بعد ذلك القول بانه موجود صادقا ويتحاشون ان
يقولوا انه كان القول بوجوده صادقا الا انه كان هو موجودا وحتى كان هو موجودا وكذلك
الحركة التي لليد من بازاء المفتاح ما تحركت لا محالة بلا قيد او حركت المفتاح فان الناس يقولون
المفتاح ويد تحركت بيده لا تحرك ما بلا قيد او تحرك القلم يعني يقولون صادقين في قولهم انه
تحرك ما بلا في يده او تحرك القلم حتى حركت يده فهذا المعنى هو التقدم الذي من اجل العلة
وان كانت من حيث هي ذات ومعلولها ذات لا تتقدم ولا تتأخر ولا يكونان معا وكانا
من حيث هي علة لزمها الاضافة والآخر معلول لزمه الاضافة لا يتقدم احدهما الآخر
بل هما معا فان الاول من حيث وجوده ليس من الآخر ووجود الآخر عنه وهو متقدم بالنسبة
حال الوجود فيكون له النسبة الى الوجود غير متوسط فيها وجود الآخر والآخر له نسبة الى الوجود
لا يتوسط فيها وجود الاول وسيتضح هذا المعنى كالواضح بما ارتقا التقدم ما ذكرنا
ووقفت على التقدم والتأخر فقد يسهل الوقوف على معرفة مع فان كل امرين لا يتقدم احدهما
على الآخر ولا يتأخر عنه فهما معا فهو معا في الزمان انه لا يتقدم احدهما عنه ولا يتأخر ويقع معا
الطبيعي للامرين الذين لا تقدم ولا تأخر عنه بالطبع فهما اما متلازمان في تكافؤ الوجود كالاب
للابن واما متباينان ولا يلزم احدهما الآخر كالانواع تحت جنس واحد ليس لهما معا

في الطبع

في الطبع فقط بل انهما معا في المرتبة ايضا وفي النسبة الى مبدأيهما فان هذه من حيث انها مبسوطة
المأخوذة الجنس مأخوذة بالطبع عن الجنس ومن جهة اضافتها الى الجنس على ان الجنس مبدأ وهي
هي مأخوذة عنه بالمرتبة ومن حيث ان طبايعها لا تتقدم فيها ولا تتأخر في الطبع فهي معا في الطبع
لا تكون احدهما بالقياس الى الآخر يوجب المحال الذي وطبعه عند طبع الجنس والطبع الجنس
طبعه الذي قد كان يتأخر بطبعها بالطبع ويتقدم الآخر فيكون لذلك معا في الطبع واذا ثبتت
المحال التأخر عن الجنس بالمرتبة وجعلت معا في المرتبة فهي مشتركة في ان طبايعها متأخرة
بالطبع عن طبيعة الجنس ثم جعلت معا في هذه الشركة لم يكن معا في الطبع بل كونها معا في
التأخر في الطبع وليس كونها معا في الطبع هو كونها معا في التأخر بل المعنى في الطبع الاشياء
التي لا يتقدم بعضها بالطبع ولا يتأخر من حيث هي لا متقدمة ولا متأخرة في ذواتها لا من حيث هي
من جهة نسبة الى معنى آخر يحاله يكون معية الانواع بالوجه الذي يخالف تقدم الاجناس
عليها وتأخرها عنها انما هو باعتبار حال التلازم واللاتلازم فان المتأخر يوجد له ابدا المتقدم
وانه لا يلزمه المتقدم لا يوجد له انه يلزم وانه لا يكون اما معا في الوجود اما ان يكون كل واحد
كالمتضايفين واما ان يكون كل لا يلزم وفي المتباينين يكون معا لمتباينين فانهما معا في الوجود
وفي المتباينين يكون معا وهما متضايفان من وجهين والانواع تكون معا من هذا الوجه
فيما بينهما فانه التقدم والتأخر الذي فيها وبين الجنس لها معيتها في المرتبة فلا معا او
القرب والبعد عن المبدأ الذي هو الجنس اذ كانت النسبة اليه والاشياء التي هي معا في القرب
اليهم فاما ان يكون في مرتبة وضعية كالذين في صف واحد فانهم في مرتبة وضعية واما
في مرتبة طبيعية كالانواع تحت جنس واحد والمعان تعلم بان هذا انهم حال معا في الشرف
واما معا في الطبيعة تحقيق الامر فيه عسير فلنذكر في هذا الموضع حال الحركة فنقول ان الحركة لها
انواع ستة سواء كانت انواعا في الحقيقة ان كانت الحركة جنسا او كانت تشبه الانواع
وهي في انفسها ظاهرة مختلفة تدل عليها الحركة بالتشكيك او الاتفاق على ما تحقق في العلم الطبيعي

[illegible]

وهذه الانواع ليست كلها تحت جنس الانواع القريبة تحت جنس واحد بل ... [illegible] ... مختلفة منها
فبعضها ملاصق وبعضها متأخر والشك في ... [illegible] ... الانواع القريبة ... [illegible] ... اسم علم
ولنعد نوعاه المستحيل ... [illegible] ... في ذلك ... [illegible] ... العلم الطبيعي ...
السنة التكون وهو حركة الى كون جوهر مثل تكون الجنين والفساد وهو حركة الى ... [illegible] ...
مثل ... [illegible] ... الحيوان ... [illegible] ... الشجر وهذان ... [illegible] ... في العلوم ... [illegible] ...
اسم ليس بحركة ... [illegible] ... والثالث ... [illegible] ... الشجر والرابع الذبول ...
... [illegible] ... وهو ... [illegible] ... من كم الى كم ... [illegible] ... والخامس الاستحالة ...
... [illegible] ... من كيف الى كيف ... [illegible] ... فان الاول ... [illegible] ... من جوهر الجوهر ...
... [illegible] ... والثاني هو تغير ... [illegible] ... بالزيادة او من زيادة الى نقصان ...
... [illegible] ... الكيف ... [illegible] ... وهو النقلة وهو تغير من مكان الى مكان وهو ... الحقيقة
وابع هذه الاربعة ... [illegible] ... الاستحالة ... [illegible] ... الاستحالة ...
في الاكثر مقارنة الحركة ... [illegible] ... لكن الشيء ... [illegible] ... لا يكون ...
... [illegible] ... مكان ولا ... [illegible] ... الاماكن ولا ... [illegible] ... الشيء ... [illegible] ...
والمربع ... [illegible] ... الترتيب ... [illegible] ...
... [illegible] ... الحقيقي ... [illegible] ... الحقيقي ... [illegible] ... الحركة ...
مثل حركة الفلك على نفسه ... [illegible] ...
اين ... [illegible] ... الحركة على الاطلاق ...
السكون على الاطلاق في ظاهر الامر على ... [illegible] ... هذا الكتاب ... [illegible] ...
السكون ... [illegible] ... في المكان ... [illegible] ... السكون في المكان ...
وفي الكيفية والحركة الجزئية ... [illegible] ...
... [illegible] ... الاستحالة ... [illegible] ...

ولا استحالة

ولا استحالة ولا سكون في ظاهر الامر اذ كان السكون في الكيف غير ... [illegible] ...
الحال في الكون والفساد ... [illegible] ... والنمو والذبول ... [illegible] ... الظاهر ...
ان لا ... [illegible] ... الاستحالة ... [illegible] ... الحركة المكانية يكون ...
... [illegible] ... في الكيف السكون في الكيف ... [illegible] ... السكون في المكان ...
... [illegible] ... في الكيف ... [illegible] ... كما ان الحركة من اسفل الى فوق مضادة الحركة من فوق الى
اسفل كما الحركة من السواد الى البياض مضادة للحركة من البياض الى السواد ... [illegible] ...
... [illegible] ... وهذا نوعا الاستحالة فلنصطلح الان على ان الحركة على الاطلاق ... [illegible] ...
على الاطلاق وان ... [illegible] ... الاربعة القريبة ... [illegible] ... السكون في ... [illegible] ...
او الكيف ... [illegible] ... وانما ... [illegible] ... الحركات ...
... [illegible] ... السكون الحركة ... [illegible] ...
حركة ... [illegible] ... العلم الطبيعي لكن الفاظ المتقدم والمتأخر والمقابل والمع ...
كانت الفاظا قد استعملت في تعليم المقولات ... [illegible] ...
ما ... [illegible] ... الالفاظ واما النظر في حال
الاتفاق ... [illegible] ... على موضوع وما في موضوع ... [illegible] ...
المقولات ... [illegible] ... تعليم المقولات ... [illegible] ...
... [illegible] ... على ... [illegible] ... الزيادة على ... [illegible] ...
ان يكون ... [illegible] ... تم الفصل ... [illegible] ... المقالة السابعة من الفن
الثاني من الجملة الاولى وهي في المنطق ويتلوه الفن الثالث وهو الكلام ...
بارى ... [illegible] ... ان شاء الله تعالى
والسلام على محمد واله

بسم الله الرحمن الرحيم
وبه نستعين على كل شيء علمنا افتتاح هذا الكتاب

في معرفة التناسب بين الامور والتصورات والالفاظ والكتابة وتعريف المفرد والمركب منهما
بحقائقها من قبل ان الانسان قد اوتي قوة حسية ترتسم فيها صور الامور الخارجية وتتأدى
عنها الى النفس فترتسم فيها ارتساما ثانيا وان غاب عن الحس ثم ربما ارتسم بعد ذلك ، ثانيا ما
في النفس امور لا على نحو ما اداه الحس فاما ان تكون هي ارتسامات في الحس لكنها انقلبت
عن هيئتها المحسوسة الى التجريد او تكون قد ارتسمت من جهة اخرى ولا حاجة في المنطق
الى بيانها فللامور وجود في الاعيان ووجود في النفس تكون آثارا في النفس ولما كانت الطبيعة
الانسانية محتاجة الى المحاورة لاضطرارها الى المشاركة والمجاورة انبعثت
الى اختراع شيء يتوصل به الى ذلك ولم يكن اخف من ان يكون فعلا ولم يكن اخف من ان
بالتصويت وخصوصا ان الصوت ينبث ولا يستقر ولا يزدحم فتكون فيه مع خفته فائدة وجود
الاعلام به مع فائدة انمحائه اذا كان مستغنى عنه الى الاثر بعد زوال الحاجة او
كان يتعذر تعديده فمالت الطبيعة الى استعمال الصوت ووفقت من عند الخالق بآلات ، اذ كان يتعذر تعديده
تقطيع الحروف وتركيبها معا ليدل بها على ما في النفس من اثر ثم وقع اضطرار ثان الى اعلام
الغائبين من الموجودين في الزمان او من المستقبلين اعلاما بتدوين ما علم اما لينضاف
اليه ما يعلم في المستقبل فيكمل المصلحة او الحكمة الانسانية بالمشاركة فان اكثر الصنائع
انما تمت بتلاحق الافكار فيها والاستنباطات من قدمائها واخلافها اللاحقين بالمتقدم في
اقتفاء اثره او لينتفع به الآتون من بعد ان لم يحتج الى ايضاح ما اشكل فاحتيج الى ضرب آخر من

الاعلام

من الاعلام غير النطق فاخترعت اشكال الكتابة وكان ذلك هداية الهية والهام الهي فالذي يخرج بالصوت
يدل على ما في النفس وهي التي تسمى آثارا والتي في النفس تدل على الامور وهي التي تسمى معاني
اي مقاصد النفس كما ان الآثار ايضا بالقياس الى الالفاظ معان والكتابة تدل على اللفظ
بحاذي بها تركيب اللفظ وتخير ذلك للسهولة ولو كان الى انشائها بحسب الاحاد في اللفظ
ولو اريد سبيل آخر في ذلك لصعب وطول ولو كان اللفظ امرا لازما او موجبه على معنى او
او كان الطبع قد انبعث في تخصيص معنى بشيء هو اللائق به كما تنبعث الفاظ الصوتية
او كان قوم قد اجتمعوا واصطلحوا اصطلاحا او كان شيء من هذا قد سبق فاستعمل
بسبب التعليم من حيث لم يشعر به او كان بعض الالفاظ حصل على جهة والبعض الآخر على
اخرى فانما ابتدأ التواطؤ اعني انه ليس يلزم احدا من الناس ان يجعل لفظا من الالفاظ
موقوفا على معنى من المعاني لا بطبيعة الظن ولازم عليه بل قد وقع انا لهم او لهم على الذي
سار عليه بحيث لو توهم الاول الى قوله ان استعمل بدل ما استعمل لفظا آخر موضوعا او مخترعا
اختراعا او اتفاقا لكان حكم استعماله فيه كحكمه فيه فهذا يعني لو كان معلم الناس علم
الناس هذه الالفاظ وانما شافهم بها من تعليم الله او بوضع منه او على وجه آخر كيف شئت
لكان يجوز ان يكون الامر في دلالتها على خلاف ما هي عليه ويصير وكان الفاظ لها غيرها
فالدلالة بالالفاظ انما استمر بها التعارف بسبب تواطؤ من المتخاطبين غير طبيعي
حتى انه وان فرضنا ان العلم الاول اخترعها من عند الله او من جهة اخرى فان بحسب اكثر
اصطلاحي فان قول الثاني منهم من الاول اقاصرا وان قال له الاول ان كذا يعنى به كذا
او فعل فعلا يؤدي الى مثل هذا التوقيف على الشيء الذي وافاه الثاني والثالث وغير
اذ كان يلزمهم ان يجعلوا ذلك اللفظ لذلك المعنى وان يجعلوا لفظا بعينه لمعنى بعينه
لنوع اضطرار بل كان يجوز ان يقع مثل ذلك التنبيه من المعلم الاول لهم على لفظ آخر

فلو لم يحتج الى ان يكون [illegible] الا اذا قارنه معنى لا ان اللفظ ان يكون اذا ارتسم في الخيال
مسموع اسم ارتسم في النفس معناه فعرف النفس ان هذا المسموع لهذا المفهوم فكلما اورده الحس على
النفس التفتت الى معناه واما الكتابة فقد كان يمكن ان يكون لها ايضا دلالة على الاثار
الالفاظ حتى يجعل لكل اثر في النفس كتابة معينة مثلا للحركة كتابة وللسكون اخرى وشيئا
اخرى [illegible] اخرى [illegible] شيئ [illegible] على ذلك كان لا اشتهر ان
يحفظ الدلالة على ما في النفس الفاظا يحفظها [illegible] لا [illegible] يجعل لها رياضة التزيد
واما بتعليم شاق فاذا لزم مرة ثانية ان تحفظ كتابة الصفة كان [illegible] العمر
من ولي [illegible] ذلك ان يفصلها [illegible] الاول [illegible] فيجمع لها اشكال
حفظها [illegible] فاما اذا حفظت [illegible] البتة [illegible]
الكتابة بهذا السبب [illegible] الالفاظ [illegible] وذلك [illegible] سهل [illegible]
[illegible] فالدلالة [illegible] في النفس على الامور ولا الطبيعية لا تختلف الدلالة [illegible]
كما في الدلالة التي بين اللفظ ولا [illegible] فان [illegible] يختلف الدال
ولا كما في الدلالة التي بين اللفظ والكتابة فان الدال والمدلول جميعا قد يختلفان فاما ان المعنى [illegible]
سوى الامور وكيف يحصل [illegible] الذي [illegible] في النفس [illegible]
خارج وما الفاعل [illegible] قوة [illegible] الى الفعل [illegible] هذه الصناعة بل من علم [illegible]
فان [illegible] لفظ هو موضوع دال على معنى كذا واي كتابة هي موضوعة [illegible]
دال كذا [illegible] اللغويين والكتاب [illegible] المنطقي [illegible]
ان [illegible] حال اللفظ هو ان [illegible] الدلالة على المعنى المفرد والمؤلف [illegible]
الحال المعاني انفسها من حيث [illegible] هذا امر من صناعة [illegible] واعلم
ان من الالفاظ [illegible] التي [illegible] النفس [illegible] ومفرد ومنها ما هو مركب [illegible]

ان المعقول

ان المعقول المفرد بنفسه لا حق ولا باطل كما ان اللفظ المفرد ليس بصادق ولا كاذب وكما ان المعقول المفرد
اذا قرن به في الذهن معقول اخر [illegible] ذلك او ليس كذا [illegible] حقا او باطلا
كذلك اللفظ المفرد اذا قرن به لفظ اخر [illegible] كذا او ليس كذا كان صادقا او كاذبا
الصدق والكذب [illegible] الاسماء [illegible] الالفاظ [illegible]
المفردة التي لا تفصيل فيها ولا تركيب [illegible] افرادها ولا كذب [illegible] كان شيئ
معد وما في نفسه [illegible] لم يكن [illegible] او اللفظ [illegible]
او كذب [illegible] انه موجود او غير موجود [illegible] في الذهن او في اللفظ [illegible]
ان [illegible] موجود او يعتقد انه غير موجود [illegible] ان [illegible] موجود او ان [illegible] غير موجود
اما مطلقا بلا اشتراط زمان او باشتراط زمان [illegible] موجود [illegible] يكون موجودا [illegible]
حاضر [illegible] ان معنى المطلق المستعمل في هذا الموضع [illegible] زمان حاضر [illegible]
[illegible] زمان حتى يكون معنى [illegible] في زمان ماض او مستقبل [illegible]
حاضر [illegible] الايجاب [illegible] الى الصواب [illegible] الاسم والكلمة

في تحقيق الاسم [illegible] الاسم لفظة [illegible] مجردة عن الزمان [illegible]

[illegible] الافراد [illegible] معنى [illegible] واما معنى كونه مجردا من الزمان [illegible]
على الزمان الذي لذلك المعنى من الازمنة الثلاثة [illegible] اذا قلت [illegible]
دلالته على زمان ذلك المعنى [illegible] قولنا [illegible] من اجزاء [illegible]
انا [illegible] قولنا الانسان [illegible] على شيء [illegible] من حيث هو جزء
بل [illegible] على [illegible] دال [illegible] قولنا الانسان جزء [illegible] الدلالة
على معنى [illegible] لان [illegible] قولنا الانسان جزء [illegible] كان [illegible]
الدلالة اذا استعمل [illegible] لفظ مستعمل في نفسه [illegible]

انما يدل بجملته دلالة ما وربما لم يدل بجزء منه دلالة البتة بوجه من الوجوه وحيث يجعل له ان يكون له
من حيث هو جزء قولنا الانسان فانه انما يكون جزء انسان اذا استعمل في لفظ الانسان من
حيث يراد ان يدل بالانسان حيث هذا الدلالة اولا دلالة البتة بوجه من الوجوه وقد يكون ايضا او
اذا وقع في مواضع لجزئه ليس هو مثل لفظة الانسان فحظ [illegible] الالفاظ التي هي
المسموع مركبة لكنها لا يدل اجزاؤها على اجزاء ما يركب هذا شانها كقولهم عبد الملك اذا اريد ان
يدل به على شيء من جهة ما هو عبد الملك بل يجعل هذا اسما له فان قولك عبد [illegible]
عبد من حيث هو جزء من عبد الملك لا يدل على شيء البتة فانك تعلم ان الدال بلفظ عبد الملك
عليه هذا النحو ليس يدل بالعبد في هذا الموضع بانفراده على شيء اصلا ولا بالملك فهكذا يجب ان
يفهم هذا الموضع واما الاسماء البسيطة فقد يكون لها اجزاء لا يدل اصلا لا من حيث هي جزء
ولا لو انفردت واما جزء اللفظ المركب فانه يدل على شيء لا من حيث هو جزء من جملة المركب
مدلولا بالمركب على ما دل به عليه كقولك عبد الملك فان جزءه لا يمتنع ان يدل لو انفرد
حيث هو جزء لفظ حتى يكون انما يراد به [illegible] كان اللفظ [illegible] دلالة [illegible]
استعمال النحو والحاق التواطؤ بعد قولنا لفظة فقد توهم انه [illegible] من الفضول فقد يكون
اللفظ لا يدل الا ان يكون بالتواطؤ ولذلك قيل [illegible] ان يجاب بان [illegible] يدل اللفظ [illegible]
فاقول ان هذا باطل فانه لا يستعمل في هذا الموضع الصوت فان الصوت مادة لا جنس [illegible]
لا يحمل على الشيء المعمول من مادة [illegible] من الجارد [illegible]
للكرسي انه خشب [illegible] الحدود والحقيقية [illegible] فيها المواد [illegible] الجنس [illegible]
بين الجنس والمادة [illegible] ولكن [illegible] ذلك في هذه [illegible]
من بعد ولكن تحقق ما قلنا من ان المادة لا [illegible] وكان الجنس [illegible] يكون [illegible]
اما ان الصوت مادة [illegible] في العلم الطبيعي [illegible] فاقول ان اللفظ [illegible]

دالة

دلالة فقد يكون [illegible] وذلك على وجهين احدهما ان يكون مؤلفا من حروف ثم
يدل بذلك دلالة [illegible] كقول القائل [illegible] في الثاني ان يدل بذلك دلالة على
في النفس لكن ذلك الامر لا يستند الى الخارج كقولنا العنقاء فيكون اللفظ [illegible]
عن ان يكون لفظا كذلك [illegible] دالا ولكن لا بالتواطؤ بل على نوع آخر فانه قد يسمع من الناس
الفاظ قد اصطلحوا عليها على غير سبيل التواطؤ لكن [illegible] يدل على الوجع فيقول اح اح
عند السعال فيدل على الذي في الصدر وليس ذلك على سبيل التواطؤ المحض حتى يكون الناس
قد تواطؤوا على استعمال ذلك هذا السعال مستعملين اياه ليفهم معنى اذى الصدر وهذه
وان كان اصواتا فهي ليست الفاظا لانها مركبات من حروف يركبها الانسان وانها وانما
تدل لا بالتواطؤ فليس يجب ان تكون [illegible] بالتواطؤ [illegible] كونها الفاظا [illegible]
ولو لم يدل لم [illegible] الفاظا الا انها مؤلفة [illegible] باعتبار [illegible] حروف [illegible]
ما ذهب اليه ان يكون لفظا فان الشيء انما هو لفظ لانه مؤلف من حروف مقطعة من اصوات
كونها كذلك ليس يجب ان يكون مع ذلك دالا [illegible] عن ان يكون غير
دال [illegible] الطبع فان جزءا منها كالمادة وهو الصوت [illegible] الصوت [illegible]
[illegible] مجاز [illegible] المصوت [illegible] هذا الاعتراض [illegible]
التواطؤ [illegible] الدال [illegible] الدال بالتواطؤ والدال [illegible] ان يحمل الدال
يقع عليهما باشتراك [illegible] الاسم [illegible]
ايضا باشتراك الاسم [illegible] انما يقع على ذلك كلمة بالاشتراك وكان ذلك يغني عن
نقل الفصل [illegible] في الحدود والرسوم انما يطلب المعاني لا [illegible]
والحال فانه عندنا يحمل ويدل اللفظ الصوت وان لم يكن ذلك معنيا فانا نحوج الى
ايراد الفصل [illegible] اذ كنا انما اخذنا اللفظ وكان يكون دالا وغير دال

وقرنا به الدال لم يقترن به ولا احتمل الدلالتين بعينهما بل قرناه دلالة ما لا يحتمل الا معنى واحد
النحو مثل الحيوان يدل على احد الحصانين فان قيل انه اذا اقبل لفظ علم انه لم يدل
الا ما اصطلح عليه الناس فنقول كذلك الحال اذا اقبل صوت دال او علامات بان يدل على زمان او لا
وما يرى ذلك فان الذهن لعله يسبق اليه ان المراد بعينها الا ما هو اشد دلالة على النواطق كالسبق
اليه هناك ولا يمتنع في ذلك في الموضعين جميعا عن كل النواطق او البعض لا في احدهما دون الاخر
مستفاد من نفس كونه لفظا او صوتا ولا من نفس كونه دالا مطلقا او على زمان بل هو شيء يعرض
الذهن على سبيل الالتفات او بسبب امر خارج لا على سبيل دلالة اللفظ ويعرف الفرق
بين الدلالتين فان من ظن ان المحوج الى ايراد النواطق لم يكن الا ايرادنا الفرق بين
الالفاظ واصوات البهائم واذا اقبل لفظا ما كان يحتمل ويشتبه ذلك الحس على البرهن
حد بعيد المنفعة والذي بين هذا الظن ان الحجة قد تقتضي ان لا يكون فلا يعني
بعد التنابيه اشتباه ونشكك اخر من جهة ما او جزئه محوج الى ايراد الناطق ولا يجب
بلفت في الحدود الى ما يشتمل عليه اللفظ في التحديد اقتصارا على ما يسبق الى الذهن فان
هذا لو كان مقتضيا اليه لقيل في حد الانسان انه حيوان فقط لان العدد اقتضى عليه حتى انه
كان الذهن يلتفت الى انه يكون ناطقا او قيل انه جسم ناطق فان الذهن يلتفت الى انه
حيوان ولا يجب ان يكون الالتفات في الحدود موجبا الى التمييز فقط بل اذا استعمل في
موضعه فقد بان ان لا ادخال النواطق فيها معنى ان كان المأخوذ في الحد لفظا لا صوتا
فانه ليس شيء من الاشياء اسما بالطبع اي ليس شيء منها دالا دلالة الاسم بحيث تكون تلك
الدلالة مقصودا عنها بالطبع منها او من الدال بها فلا تلك الدلالة امر طبيعي لم
الاسم ولا الطبع مما ينبعث الى الدلالة على المعنى بل كثير من الاصوات الدالة بالطبع التي
تنبعث الطبايع الى استعمالها في ذلك الشأن سواء كانت دلالة يقصد المتصوت بها

بشان

بشان بفعله الناس فيما يفعله البهائم عند وقتا بعينها بعضها او يكون بعين فضلة الذي معه
يستدل به على امر كالتنحنح وكاستغاثة العصفور عند الفزع عليه فلا اسم ليس اسما في طبع نفسه
بل انما يصير اسما اذا جعل اسما وذلك عندما يراد به الدلالة فيصير الا وقد جعل اسما اي بعد
ذلك فهو بعد لكن لقائل ان يقول انك جعلت الاسم انه لا جزء منه يدل وهنا اشياء كثيرة حدم
كالانسان والبصير لا تشك انها اسما وكيف هي تدل لا الة الا اسما وكيف قولنا الا بصير بعد
مقام قولنا الاعمى ثم جعل لفظة الا ولفظة الانسان ولفظة الا ولفظة البصير يدلان على معنى
وبالتفريق حتى يدلها معنى الجزء فنقول ان هذا بالحقيقة ليس اسما ولم يوضع لها من حيث هي
اسم يدل عليهما بل هي من جملة الالفاظ المؤلفة التي في قوة المفرد كالحدود وكما في ادنى
درجة من المجازة وان لم يكن كلما يدل على الاسلاف او لان تركيبها ليس من الفاظ مفردة
مستقلة بنفسها مثل لا انسان فانه مركب من اسم ومن اداة سلب فصار منها
لا بل انما على هذه الاشياء بالحقيقة فان الحد والرسم كليهما ومع ذلك فلا يجب ان يقترن بها
حرف السلب فيجعل ان فيهما سلبا كلا بل انهما فيهما ايجاب سلب لم يصلح ان يقرن به
بسلب ان يوضع للايجاب فالسلب فاذا كانت قرينة المجانسة للاشياء في القسم ان شاء بعينها
ويكون حكمها الحكم الحملي كقولنا زيد في الدار فان زيدا موضوع وفي الدار محمول وليس هو
بالحقيقة باسم بل هو مؤلف لكن التعليم ليس مثل القول المطلق الذي يكون مؤلفا من اسمين
او من اسم وكلمة لانه مؤلف من اداة ومن اسم وليس اسما ولا كلمة ولا نقطة فهكذا يجب ان
يفهم هذا الموضع ولا يلتفت الى الاشياء وبالاشياء التي يقع مواضعها وكل حال الاشياء التي تعرض
فانها قد اقترن بالاسم منها شيء فاعلم على الاسمية مثل الى معنى جزما الشيء
وذلك من الحركات والاعراب في الاعراب يجب ان يسمع هذا المجموع حاصل من جزئين
احدهما الاسم والاخر ما يلحقه ما هو جزء من المسموع فيوجد هنا الجزء يدل على معنى لكن اما

ان يدل على معنى مطلق واما ان يدل على [illegible] بالمجاز عند من جعل الولاية لم يكن يدل الا مطلقا
عن اقتران بعضه كان يقترن ببعض الاشياء وكان المعنى [illegible] بحكم [illegible]
معنى الاسم في نفسه بل انما انضمت اليه الزيادة سواء كان الجزء كثيرا او كان مقطعا او حركة او
جميع ذلك اجزاء من المسموع وسواء كان المعنى يكون بالاشارة او بالجملة او اشياء الاسم [illegible]
الزيادة ممنوعا عن ان يكون بعينها من شانه ان يكون بعد [illegible] معنى الاسم الجزء [illegible]
مجال [illegible] وهو اسم مطلق كما اذا شغل الموضوع ببعض الاعراض فتكون الجملة معنى
الذي يكون الموضوع وحده وذلك الموضوع وذلك العرض كل واحد منهما يصير جزء من المجموع
فالذي [illegible] او يصير بعينه جزء من مقادير كل واحد من شانه ان [illegible] لا يكون الحقيقة
معنى [illegible] من المسموع [illegible] به كما ان حد الموضوع [illegible] ما هو
واحد كان ابيض او لم يكن فان حد الاشيا الذي [illegible] البياض في نفسه هو الحد الذي يكون به
وان لم يلحق البياض الا ان يحد من حيث هو ابيض [illegible] الاسم الذي هو [illegible]
[illegible] واحد من حيث هو اسم الا ان يحد من حيث هو [illegible] الجزء الا بزيادة [illegible]
[illegible] لا يصلح ان يقترن به كلما من شانه ان يقترن بالاشياء فان [illegible]
[illegible] كان [illegible] اما [illegible] فان الاسم [illegible]
[illegible] يكون [illegible] لان [illegible] الاسم [illegible] الذي [illegible]
او كذب [illegible] كان [illegible]
[illegible]
[illegible] اذا [illegible] الاسم [illegible] في احكام [illegible] ولكن اذا نظر اليه من حيث هو
في [illegible] كان [illegible] واذا نظر [illegible] كان [illegible] والفرق بين [illegible]
كالفرق بين النظر في [illegible] والنظر [illegible]

[illegible marginal note]

[illegible] وكيف [illegible] الاسم [illegible] ومن [illegible] فهو يجب ان يحفظ [illegible]
من [illegible] من [illegible] اذا لم يصلح ان الشيء [illegible] الشيء [illegible] التي يحصل [illegible]
[illegible] من حيث هو مع [illegible] التي هي [illegible] على [illegible]
الزمان اسم يدل على الزمان وكذلك [illegible] على [illegible] الزمان [illegible] التقدم [illegible]
[illegible] زمان [illegible] الان [illegible] ان الشيء يدل [illegible] على الزمان [illegible]
[illegible] والثالث ان يكون الزمان [illegible] الاول [illegible] ان يكون [illegible] الثالث ان [illegible]
[illegible] بل [illegible] الزمان [illegible] زمان [illegible]
هو [illegible] كان [illegible] خارج واذا [illegible]
الثوب [illegible] ومن الثوب [illegible] خارج [illegible]
[illegible] عن [illegible] الانسان [illegible] عن الانسانية [illegible]
الانسانية [illegible] الانسانية في الانسانية [illegible] في ان [illegible]
[illegible] كان [illegible] الان [illegible] المذكور [illegible] الزمان [illegible] زمان [illegible]
الازمنة كان [illegible] او كذبا فلفظ الزمان يدل على معنى هو الزمان [illegible] زمان [illegible]
[illegible] كان [illegible] الزمان ولفظ المتقدم يدل على معنى [illegible] الزمان لكن [illegible] الزمان
[illegible] من خارج حتى اذا [illegible] على [illegible] زمان [illegible] وسواء كان [illegible]
حقا او كذبا فان [illegible] لان الالفاظ من حيث هي [illegible]
زمان ما [illegible] ولذلك [illegible] ان [illegible] ان يدل على معنى لا يقترن به [illegible]
الزمان [illegible]   في [illegible] في التعليم الاول [illegible]
ما يدل [illegible] زمان [illegible] على [illegible]
[illegible] زمان [illegible] ان [illegible] زمان [illegible]
[illegible] فاذا كان [illegible] هكذا [illegible]

وقد عرفت هذا في التعليم الاول [illegible] اصوات قولنا صح بما [illegible] قولنا صحيح بان [illegible] على
ولا تدل على زمان يقترن به وانما صح يدل على صحة موجودة في زمان [illegible] الكلمة [illegible]
لغة العرب [illegible] وكانت الكلمة في الوضع الاول عند المنطقيين [illegible] الحاضر [illegible]
ان يدل ايضا على الزمان الماضي والمستقبل [illegible] بها زيادة مع حفظ الاصل واما العرب [illegible]
بافراد صيغة الحاضر فان شكل الكلمة التي للمستقبل هو بعينه شكل الكلمة التي للحاضر [illegible]
ويتحرى في الاستقبال فاذا ارادوا زيادة البيان قالوا [illegible]
الاستقبال [illegible] يكون ذلك [illegible] وربما استعملوا [illegible]
[illegible] فيما سلف ذكر موضوع [illegible] الماضي وموضوع [illegible] المستقبل [illegible]
واما [illegible] صحيح [illegible] موضوع اسم مشتق وكذلك الاسم [illegible]
على ما قبل [illegible] على موضوع [illegible] واما الاسم المشتق [illegible] على موضوع غير معين [illegible]
منه الاسم فيكون [illegible] على موضوع [illegible] غير معين [illegible]
[illegible] على الشيء على موضوع غير معين [illegible] واما الكلمة [illegible]
[illegible] على [illegible] وعلى موضوع غير معين [illegible] المستقبل
كل ما يسمى في اللغة العربية [illegible] فان قولهم [illegible]
لان [illegible] يدل على موضوع [illegible] او [illegible]
[illegible] حكم قولك انا امشي او [illegible] مفهوما [illegible] وهذا
موضع نظر فان هذه اللفظة لا تخلو اما ان تكون مفردة او مركبة فان كانت مفردة فلا [illegible]
[illegible] القول على ان الالفاظ المفردة لا صدق فيها ولا كذب [illegible]
فيجب ان تكون [illegible] المفرد قولنا امشي يدل على معنى [illegible]
فالباقي جزء يدل على معنى [illegible] فان اللفظة المركبة [illegible]

ثم [illegible] لا يكون لفظا [illegible] من [illegible] يكون لفظان [illegible]
من [illegible] كما قد يجوز [illegible] بالسكون في لغات كثيرة ولا [illegible]
امشي مركبا او في حكم المركب فيكون [illegible] الذي [illegible] ولا كذب [illegible]
[illegible] التعيين [illegible] فان يكون الدال [illegible] لا فانك اذا قلت [illegible]
ولا فرق بين قولك [illegible] وبين قولك [illegible] فيكون [illegible] المستقبل [illegible]
تكون الفاظا بسيطة [illegible] القائل ان يقول [illegible] مركبة او في حكم المركبة
[illegible] في حكم [illegible] من مادة هي [illegible] الشيء ومن صورة [illegible] على موضوع
معين [illegible] ان جزء [illegible] على معنى وهو المادة وجزء يدل على معنى [illegible]
[illegible] ذلك [illegible] بحسب لغة وضع [illegible]
[illegible] في لغة [illegible] ان يجعل المعنى [illegible] لفظا مفردا لا يدل جزء منه على جزء من
[illegible] اللفظ مفردا ثم تكون لغة اخرى [illegible] المعنى [illegible] مفرد [illegible]
[illegible] الالفاظ مركب [illegible] معنى [illegible] اللفظ على اللغة الاخرى [illegible] لفظ [illegible]
مثل [illegible] لفظ مفرد [illegible] بالفارسية [illegible] مفرد [illegible] مركب [illegible]
على العدم [illegible] على العلم او [illegible] في ذلك [illegible] الفارسية
[illegible] ان لهذا المعنى [illegible] لفظا مفردا [illegible] في لغة العرب فان [illegible] في العربية [illegible]
[illegible] على موضوع [illegible] كقولك [illegible] المستقبل [illegible] لغة العرب [illegible]
[illegible] على الموضوع [illegible] في بعض المواضع [illegible] لغة العرب [illegible]
[illegible] كان [illegible] صحيحا [illegible]
الاسم [illegible] الكلمة [illegible] لو كان جميع لغة العرب على هذه الصفة
[illegible] على الكلمة المستقبلة لفظا [illegible] يسبق الى بعض الاوهام

[illegible]

[illegible]

وقد ينبغي الآن ان يبحث من شيء وهو ان المعنى بما عبّر عنه من الزيادة وهو قولنا وهو بلا لبل ان في غيره
جوهر من الحد او غابت الحفظ الحد فتلزم الباء من كل جهة هو في الحد ابداً ولذلك على تمييز اولا
التمييز ثم بالحد فلا يجلد ان يقع عند ان هذه الزيادة خارجة الحد لكن الحساب من جوهر الحد
لا تعرض منه في الحد من الى ذلك الى كم لا الا على جهة الشيء وحقيقته الحاوي نواجد
عما فيه المعنى بالذي بيان لكنه الحلف فيه لا يحتمل الزيادة وانها الاقصى ابا فعلوا اصلى الحد
يكن الحد قد بلغ تمامه عندهم وسبب انه كما في موضع شرط العلم قد كان كل ما المعرّف يكون هذه
الزيادة التي بدل على العلم شرائط التي تحويها الكلية هو نسبة التي الى موضوع غير معين مما جا المعنى
الدالة لا تدل على الزمان ونقول جميع الكلم الى النسبة الى الحب انما الى الزمان يكون وما
تكون نسبة الى الكلم زمان نسبة   وتمييز حال المصدر وتعلق الكلم الاسم المشتق من حال
الكلم المصدر وعن الجهة والمعنى وعن الطرف والحين الذي يدل الكلم على وجود الموضوع من الزمان
يدل على الاسم الذي هو طلق واما الاسم هو مصدر فان المصدر قد يجيء على وجه ابين انه كان ان يكون وضع
وضعا في كلام العرب ان يكون على حقيقة حال الاسم المطلق والثاني ان يجري مجرى الاسم المطلق فيضارع به
على ان معنى الاسم المطلق غير الى موضوع ما حادث منه او فيه وهذا بالحقيقة اللفظ الدال على
كالعرايس الابيضاض والتحريك والتسخين وكذلك ذلك ان المكين المصدر وضع على نحو هذه الاسم
كا تقول مع نحو مصدره وهو الذي يجري مجرى الوجود وهذا هو الذي يكون على المصدر الا يدل على المصدر
ولا يجالفه الاسم المطلق الذي لا يشير الى موضوع فيه فيكون معنى المصدر ليس اعم من العلم
المطلق الذي كان ربما الفرق ان لا يكون للاسم المطلق وضع على نحو المصدر فما كان الى مركز عنه
الاثر او اسم مشتق لا يشير الى موضوع فيه فعل المصدر منه هو لفظة الاثر او وزن كان يجعل فيها
لفظا خاصا هو ولذلك كان البياض اولى ان يدل على ذات والابيضاض على ما في موضوع
المصدر يفارق الاسم المطلق بما يتضمن من الدلالة على موضوع ما وفيه معنى من المعاني على الشيء
المعنى نفسه على انه غير ما ولا كثر في لغة العرب هو انه حيث يكون المصدر لفظا
فان الكلمة تكون دالة على وجود معنى لفظة ذلك المصدر لموضوع ما في زمان معلوم
الكان قد يقتضي ذلك معنى الاسم المطلق بعينه مثل قولهم ابيض بياض من لابيضاض
فانه قد يدل على الابيضاض الدال على البياض في الحال التي يدل عليها الكلمة وانما العبر
في ما هو لغة العرب مثل المضارع وكذلك المعنى الذي يدل عليه الاسم المشتق هو معنى
المصدر ومعنى المضارع كلها في لغتهم اعراض لانها في عادتهم في الجواهر الى موجدة
لها فليس شيء من المضارع على الجواهر بل هو صفة الجوهر فيكون لغة العرب لا يستعمل كلمة
تدل على معنى يقال على الجواهر في الذاتي فاما دلالة الثانية فقد يكون كما اذا قلنا على
اي صار ذا حيوة او تجوهر فلان اي صار جوهرا من الجواهر فانه وان كانت دلالته الاولى
انما هي على معنى التجوهر لا على معنى الجوهر والتجوهر كونه ما لا جوهر فان الجوهر مقول
عليه في الجوهر لا غير ولا الذاتية ولغة العرب ليس يدل فيها بالكلمة على جوهر انما
زيد مثلا فيهما الموضع بانه كان جوهرا حتى يدل على كون الجوهر مقولا عليه فيما
سلف ذكره حتى يكون قوله تجوهر انه كان الجوهر محمولا عليه فيما سلف بل معنى انه
تجوهر عندهم هو ان الجوهر المقول عليه حيث لم فيما سلف ليس يدل على انه عليه
بل على حد وشرط يدل عليه من حيث هو حادث حدث امر لا موضوع له في وجوده
فلغة العرب مضايقة في هذا الباب ولا يمتنع ان يكون في بعض اللغات كلمات
لانضايق في ذلك بل يشتمل ولا انها على المبلغ المذكور الذي لا يشير الى الحدث حتى يكون
معنى قولنا تجوهر فيها هو ان الجوهر مقول على زيد فيما سلف لا على انه حدث الجوهر فيه
موجود فيه فيما سلف من غير الفاظ الدالة على التحريك كانه فلذلك يكون في الاسم اسم مشتق
واسم غير مشتق كذلك يكون من الكلم كلم محصلة وكلم غير محصلة كقولنا الاصح وكلم

قيل في التعليم الاول وذلك انها غير محصلة الا انها تدل على شيء من الاشياء موجود كان
او غير موجود كدلالة على مثال واحد وهذا القول أن يعني به الموجود وغير الموجود
يحمل موضوعا فكل بحيث يكون قولنا لا صحيح ينتظم حمله على كل موضوع موجودا وغير موجود
ما خلا الصحيح ويصدق عليه فيكون ايجابا لا صحيح يصدق على الموجود وغير الموجود فهذا اما يعني
غير فيه مباحث اخر وان يعني به الدلالة الموضوع ولكن بما هو في قوة المحمول من امر محصل
لدلالة لفظة غير حتى يكون لا صحيح يعني به امرا مرضيا او متوسطا وقيل فعلا الاخير
كله يدخل تحت ما صح كان سديدا او غير ان الغرض في هذا ان اللفظة يصدق
على المعنى الوجودي اعني المتوسط وعلى المعنى العدمي الذي لا تحصيل له فقط
قولنا لا انسان يصدق على ... اذ كان ... على الوسائط ويصدق اذا كان
الموت كيف كان ويكون كانه غير انسان وغير ان يكون لغة العرب لا تستعمل
كلمة غير محصلة وانما اذا الحقت بالكلمة ... سلب السلب فقط وربما كان قبل في
التعليم الاول او بالترتيب يحضرني الآن فاما حال الكلمة المصرفة والقائمة فان
القائمة في لغة اليونانيين هي ما يدل على الحاضر والمصرفة ما يدل على احد الزمانين
وقد اشرنا الى الواجب في هذا وبينا انه لا وجود لذلك في لغة العرب الكلم من حيث
انما تدل الدلالة اللفظية ... مجرى الاسماء فان كل واحد منهما ينطق به فيحصل معناه
فان قائلا لو سئل ماذا تعمل به فقال شيء افاد بذلك معنى يفهمه السامع ويعرف الى
معنى يذهب ويحصل الجواب الدلالة على الخبر كما اذا سئل فقيل من في الدار فقال زيد
وان كان زيد يحتمل كل واحد منهما بانفراده لا يدل على ايجاب وسلب اما الادوات فكقولنا
من وعلى والكلمة الوجودية فانها او اخص الدلالات والكلمات الوجودية هي كقولنا
صار ويصير وكان ويكون الدال على الكون مطلقا بل على الكون شيئا ما يذكر بل هي

الكلم

هي الكلم التي انما تدل من المعاني التي تدل عليها الكلم على نسبة الى موضوع غير معين فهي اذن
غير معين تكون تلك النسبة لمعنى منتظر ان يؤتى به ولا تتضمن الكلمة الحقيقية اياه
والدليل على ان هذه اعني الادوات والكلم الوجودية نواقص الدلالات انها اذا قيل
ثم زيد فقط او قيل ان زيد فقط لم يقف الذهن معهما على شيء وهي اعني الادوات
والكلم الوجودية توابع الاسماء والافعال فالادوات نسبتها الى الاسماء نسبة الكلمات
الوجودية الى الافعال ويشتركان في انها لا تدل بانفرادها على معنى تحصيلي انما تدل على
لا تستقل وتعقل الامور التي هي نسبها فلذلك اذا سئل سائل ماذا انفعل زيد فقيل كان او
قال قد كان ثم سكت ولم يزد على ذلك بل قيل ان وسكت بقي الذهن طالبا
بعد ولم يبق الا على نسبة بطلت فلا يصلح افرادها الا ان توضع اجزاء تدل على
الا ان تقترن بها لفظة اخرى ثم نقصانها اذا قرنت بها غيرها صلحت ان يكون مبتدأ او جزء
هذه ادوات دالة على نسبة غير معينة كقولي وعلى واما على نسبة غير معينة كغير ولا ... تحت
هذا الموضع على هذا الوجه لا يلتفت الى ما يقولون في التسمية في المعلم الاول الا ان يذكر من
بسائط الالفاظ الاسم والكلمة ويترك الاداة وما شاكلها
في القول المنسوب الجزئية مما لم يحرر لنا القول وهو اللفظ الذي قد يكون جزؤه على الانفراد
دالا على الالفاظ اعني اللفظة التامة كالاداة وما معها ان كان لا يدل على ايجاب او سلب فانه يدل
الايجاب والسلب الحقيقي من ... اللفظ فان قولنا الانسان اذا كان في القول لان الانسان جزء من هذه
الجملة ويدل على المقطع من لفظ الانسان فانه لا يدل على ... من حيث هو جزء منه ولما اللفظة
في المسموع كلفظة الله فلا يدل الجزء منه اصلا بدلالة من حيث هو جزء منه وان كانت له دلالة في
استعمال اخر فليس يدل الان بدلالة الا بالعرض في القول بحكم الالفاظ المفردة
فانه لا يدل من حيث انه جزء الا بالتواطؤ وليس لقائل ان يقول ان الالفاظ المفردة

والثاني لا ضرورة في تخصيصها بما يدل عليه لا تختص الا بالتواطؤ فان النسبة بينها وبين
مخصوصها ليس بتواطؤ بل هو بحسب المعنى تتبعه ان شاء المفرد ولهذا وذلك لان المفرد انه
مثل التركيب في اتحاده بنوع التواطؤ على غيره وهذا النعم المركب منه بمعنى التواطؤ واما نص
التركيب فليس مما يتبع التواطؤ فان ذلك لا يعتبر البتة واما كانت هيئة التركيب بما يعرف
لفظه عن الصاد الذي مثلا نحو في لغة وبعده في لغة كلفظ لو يعطون في المهملات
بحيث يجوز ان يدل بحسبه في الطبع والاقوال قد تتركب على سبيل تركيب الحد والرسوم بان بعضها
مقيدة ببعض وهي التي يصلح ان تورد بين اجزائها لفظة الذي كقولنا الحيوان الناطق
المايت فانه يصلح ان يقال الحيوان الذي هو الناطق هو الذي هو المايت وقد تتركب على
انحاء اخرى وذلك لان الحاجة الى القول هي الدلالة على ما في النفس والدلالة اما ان تراد
لذاتها واما ان تراد لشيء اخر يتوقع من المخاطب يكون منه والتي تراد لذاتها هي الاخبار
اما على وجهها واما محرفة بتحريف التمني والتعجب وغير ذلك فانها كلها ترجع الى الاخبار
والتي تراد لشيء يتوقع من المخاطب فاما ان يكون ذلك الشيء دلالة او فعلا غير الدلالة فان
اريد الدلالة فيكون المخاطب مستفهما او مستفتيا واما ان اريد فعل من الافعال فهو
الافعال غير الدلالة فيقال له من المساوي التماس ومن الاعلى امر ونهي ومن الادون تضرع
ومسئلة لكن النافع في العلوم هو اما التركيب الذي على نحو التقييد فذلك في اكتساب
التصور بالحدود والرسوم وما يجري مجراها واما التركيب الذي على سبيل الخبر وذلك في
اكتساب التصديقات بالمقاييس وما يجري مجراها فهذا النوع من التركيب يخصه من جنس القول
يسمى جازما والقول الجازم يخص جميع ما هو صادق او كاذب اما الاقاويل الاخرى فلا
يقال لشيء منها انه جازم ولا انه صادق او كاذب النظر فيها اولى بالنظر في فن
الخطابة والشعر والقول الجازم يحكم فيه بنسبة معنى الى معنى اما بايجاب او بسلب

وذلك المعنى

وذلك المعنى اما ان يكون فيه ايضا مثل هذه النسبة او لا يكون فان كان كان القول فيه
لا من حيث هو واحد وجملة بل من حيث فيه تفصيل فان القول الجازم ليس ببسيط
ولا حملي كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فقد حكم ههنا بايجاب نسبة
الاتصال بين قولنا الشمس طالعة وبين قولنا النهار موجود واوجب تلوه الثاني
للاول وكقولنا اما ان يكون طالعة واما ان يكون الليل موجودا فقد اوجب ههنا
نسبة عنادية بين قولين وفي كل واحد من القولين في المثال تركيب ايضا يحكم فيه بهذه
النسبة اعني النسبة الجاعلة للقول حمليا فان قولنا الشمس طالعة اشتمل على ايجاب
نسبة بين الطالعة وبين الشمس كما في سائر الاجزاء وانما استعمل من حيث هو بهذه
القضية جميع ما كان على هذا الوجه فيسمى شرطيا وما جرى مجرى الاول يسمى متصلا
وما جرى مجرى الثاني يسمى منفصلا واما ان لم يكن كذلك بل كان التركيب بين معنيين لا
تركيب فيهما اصلا كقولنا زيد حيوان او بين معنيين فيهما تركيب لا يصدق فيه ولا يكذب
ويمكن ان يقوم مقامه مفرد كقولنا زيد حيوان ناطق مائت فان تركيب الجزء منه وهو
قولنا حيوان ناطق مائت تركيب حد للقضية ويقوم مقامه لفظ مفرد كقولنا انسان
او تركيب فيه صدق وكذب لكن اخذ من حيث هو جملة يمكن ان يدل عليها بلفظ مفرد
فاعترف وحده لا بتفصيله كقولنا ان قولنا الانسان ضحاك قضية فان الحكم
الحال الانسان حال الحمل المحمول عليه بل على الجملة التي يجوز ان يسمى قضية وكان لو قال
انسان ضحاك زيدا ونحوه فهذا هو جميع هذه الانواع ان يحكم في اجزائها بالنسبة
الايجابية والسلبية وان كان يتفق في بعضها ان يكون في الجزء منها ايجاب وسلب
فيجعل الكل الايجاب والسلب كشيء واحد لكنه لا حمل ولا حيث يمكن ان يدل عليه
باسم واحد ان اريد فهو حملي خاص ان الشيء البسيط في ايجابه انه هو محمول

منسوبا كما يقال ان الانسان هو حيوان في السلب لا ذوا ما في الشرطية فما يقع ايجابها بين شيء ما للدلالة او معاندة له ولا يقع لاحد الجزئين الا الاخر فلو جعل الجزاء في الشرطيات فان السلب فيها بكلام مستقل و لسنة الكلام في القول الجازم الانبساط وهو جعل واسطة الموجب بعد السالب الشرطيات فهو الحقيقة فضلا كثيرة لا نقتصر وحدها واعطاها حقها برابط الشرط الذي هو الجزء المقدم من فصلها او من فصل الاخر قد جعلها غير شاق و لا كان الحق الذي كان يقولنا الشيء الغير كالحيث لفظا اما بالمثال الاخر فقد اخر منه مرفوف فان يعرض به مستند وكذلك بان الجزء الاخر هو في نفسه بحيث لو انفرد كان ذاتيا او كاذبا فاذا لحق به الاخر ثم الكلام كانت الجملة صادقة او كاذبة لا الملك وحده كالحال فانه لا يعتبر في صحة الشرطية وكذبها صدق اجزائها وكذبها كانت واحدة او كثيرة فاول القضايا العقلي الا الايجاب لانه مؤلف من منسوب ومنسوب اليه موضوع او منسوب اليه محمول لا على سبيل وجه واما السلب فانه يحصل من منسوب اليه وهو منسوب ورفع وجه النسبة كل هكذا ثم بجهة وتحقق مالوجود والوجود لا يحتاج في تحققه الى ان يلتفت الى العدم والسلب لا يتصور الا ان يكون عارضا على الايجاب لانها لا تعرف عليه واما الايجاب فهو وجودي مستغن عن ان يعرض بالسلب فيكون السالب بعد الموجب لسنا نعني بهذا ان الايجاب موجود في السلب كما بعض المفسرين فان الايجاب يجب ان يوجد مع السالب الشيء الذي لو انفرد لكان ايجابا هو موجود في حد السلب كما لو قال قائل ان البصر موجود في حد العمى لسنا نعني ان البصر موجود في العمى بل معنى هذا ان العمى لا يحد الا بان يذكر انه عدم البصر فجزء البصر العدم فيكون جزء احد جزئي البيان وان كان ليس جزء من نفس العمى كل نسبة الايجاب لا تكون نسبة السلب على النظام وعنه لا على انها جزء من السلب او داخل في السلب جزءا بل داخل في حد السلب المعنى الذي هو بسلبه هو موجود في السلب في معنى السلب وان لم يكن موجودا ٧ لفظ مع

وقد ذكر

في ذوات الامور فان من سلب شيئا اما فلا بد له ان ندخل في السلب في ذلك الشيء لا يعني ان ذلك الشيء يكون في الوجود داخلا في السلب منه واذا جعل الايجاب موجودا في السلب فانما يعني ان السلب يحصر فيوجد في السلب من حيث تركيب معنوي بين جوف السلب كقولك زيد ليس ١٠ انما هو موجودا ان موجود هو الذي اولا حرف المعنى كان ايجابا على يد فيها السلب برفع هذه النسبة ثم وجه يجعل ان يقال ان الايجاب ليس يكون مع السلب فان الايجاب كيف يجامع السلب كيف يجتمع معروض من وجه يجوز بان يقال ان السلب الحقيقة امر يرفع الوجود الذي هو الايجاب فان العدم هو الرفع انما يفيد والوجود والحصول لا يتحدد دونه فالاعتبار الذي بحسبه الايجاب داخل في حد السلب يجعل الايجاب داخلا في السلب والاعتبار الذي لا اجتماع معه بينهما يمنع الايجاب ان يكون داخلا في السلب بالقوة وبالفعل وليس كون الايجاب جزء من السلب او موجودا فيه هو كون الايجاب والسلب مجتمعين معا فان الفرد موجود في الزوج والزوج في الفرد وليس يجب لذلك ان يكون هذا اجتمعت الفردية والزوجية اجتماعهما يجعل حتى يكون شيء واحد هو زوج وفرد فان الزوج جزء الفرد لا هو بعينه ولا ان شيئا واحدا بعينه موصوف بهما لكن ليس حال الايجاب في السلب هذه الحال بل هو جزء من حد السلب ليس لما كان جزء من حد السلب صار السلب ايجابا والسلوب موجبا فاما السلب مع ايجاب موجودة الا في الذهن واما احاطوا به من حيث ان الايجاب اشرف حتى قال بعضهم ان الايجاب اشرف وقال بعض ان السلب في الامور الالهية اشرف الى فهو من العلم لا افهم ولا امثل الى ان افهمه

في تعريف القول الجازم البسيط الاول الذي ليس باول وتعريف الايجاب والسلب فيما الشرائط في تقابلهما وكل قول جازم حمليا كان او شرطيا فانه مفتقر في تعينه الى استعمال الكلمة الوجودية وهي الكلمة التي تدل على نسبة زمان بعينه الى ان يحصل بها الحكم

المنسوب الى الخبر المعين الا اذا كان المحمول نفسه كلمة اما الشرطيات فقد [illegible] في الخبر
اما المتصلة فانك تقول اذا كان وكلما كان ومتى كان وان كان واما المنفصلة
فانك تقول اما ان يكون كذا واما ان يكون كذا فيضطر الى استعمال الكلمة الوجودية [illegible]
واما الحمليات فقد كان الحكم فيها في لغة اليونانيين كانوا يضطرون الى ان يقولوا — كانت خ
الشكل كذا ويكون كذا وكانه ليس يجب ذلك في لغة العرب فاما الذي يجب بحسب الامر
في نفسه فهو ان القضية الحملية يتم بامور ثلثة فانها يتم بمعنى الموضوع ومعنى المحمول
ونسبة بينهما وليس اجتماع المعاني في الذهن هو كونها موضوعة ومحمولة بل
يحتاج الى ان يكون الذهن يعتقد مع ذلك النسبة التي بين المعنيين بايجاب او
سلب فاللفظ ايضا اذا اريد ان يحاذي به ما في الضمير يجب ان يتضمن ثلث دلالات
دلالة على المعنى الذي للموضوع واخرى على المعنى الذي للمحمول وثالثة على العلاقة
والارتباط التي بينهما فليس يجب اجتماع الانسان والحيوان في الذهن في النظر فيهما
من حيث هذا انسان وذلك حيوان ان يكون حاصلا في الذهن ان احدهما محمول
او انه موضوع او مضاف بالحمل الى شيء فان ترك اللفظ الدال على هذه العلاقة
فانما يترك اعتمادا على الذهن او تعويلا على حال من احوال اللفظ التي يلحق احدهما او كليهما
لحوقا يدل على هذا المعنى وقد يكون قد دل على هذا المعنى بدلالة لفظية وان لم يكن لفظة
مفردة مخصوصة بها [illegible] اللفظ في زمان [illegible] — حال م
[illegible] فان التركيب الذي في الحد [illegible]
[illegible] البعض [illegible] اجتماع [illegible]
[illegible] — فقصير م ل
[illegible]

الثنائية [illegible] الدائرة [illegible] ان يقترن بالشكل [illegible] على ارتباط بعض المفردات ببعض
ارتباط حمل او وضع او ارتباط تقييد بعض ببعض هكذا يجب ان يفهم هذا الموضع ولا نشتغل
بالتكلف البعيد الذي يحاوله [illegible] هذا ان ههنا [illegible] معنى الموضوع ومعنى الامر
المحمول [illegible] هو النسبة واللفظ الدال على النسبة تسمى رابطة وحكمها حكم الاداة
واما لغة العرب [illegible] فيها [illegible] الرابطة فيها [illegible] الذهن [illegible] وربما ذكرت والمذكور
ربما كان في قالب الاسم وربما كان في قالب الكلمة والذي هو في قالب الاسم كقولك زيد هو حي فان لفظة
هو [illegible] على ان زيدا هو [illegible] انما [illegible] هو [illegible]
[illegible] الاداة [illegible] الاسم [illegible]
في قالب الكلمة [illegible] كقولك زيد كان كذا ويكون كذا وقد [illegible] في لغة العرب
حتى انهم استعملوا الالفاظ الزمانية في الدلالة على ايجاب المحمول [illegible] كقولهم وكان الله
غفورا رحيما [illegible] كقولهم [illegible] — فانها يكون م
فلا يستعمل [illegible] على هذه النسبة [illegible] فلان حي [illegible]
او هي [illegible] كقولهم فلان حي [illegible] النون [illegible]
[illegible] الرابط [illegible] الكثرة [illegible]
يكون [illegible] واحدا اما في المحمول فان يكون [illegible]
هو [illegible] الموضوع هو المحمول [illegible] المحمول [illegible] الموضوع [illegible]
الاسم [illegible]
فان هذه القضية [illegible]
[illegible]
الاشتراك [illegible] الموضوع او المحمول [illegible] القضية [illegible]

انما يكون لا يستبعد لو لا غلق الكثير من الذوات بالمتكلم على وجهها واما اذا لخطا واحد منها فلو
لم يكن اللفظ ولا في استعمال الاصطلاح لك او لم يحد انتكان بما اشتبه على السامع نحو كلما يكون
موضوع محمولا لما يحضر كالمعاني ليس الصادق في الحكم المحكوم به على جميعها الركن لما يختلف فيختلط
كما في ان العين بصيرة فان اريد بان الانسان وعين الشكل مختلفا في الحس والكرب والحقيقة
الواحدة هي هذه الصفة وليست مركبة بالحقيقة من القضايا واما الشرطية فنوع التغير لان
قضاياها مختلفة انما يوجد بين اثنين منها الرباط بان يقترن باحدهما او كليهما حرف او لفظ
فيسلخ عن اصل القضية من كونه قضية متجاوزا ان يقع فيه لزوما او عنادا مثلا اذا قلت
انما انت الشمس طالعة ويسكت ولم يزد زال قولك الشمس طالعة عن ان يحتمل الصدق والكذب
القول وحده لا احتمال الصدق والكذب وما اذا قلت اما ان يكون الشمس طالعة ويسكت ولم يزد بل
يحتاج في الاول الى ان يذكر التالي وفي الثاني الى ان يذكر معاندة فيحتمل قولك احدهما من قولين هما في
قضيتان بطل عن كل واحد منهما كونه قولا جازما او من قولك ان قضيتان بطلتا الالفاظ معا
بدلالتها من عمرات انها لا يكون مقامها وحده بل الجملة قول جازم واحد الرباط وليس قولا
جازما واحدا بسيطا في الاصل او كيف وقد قولان جازمان لكن الرباط سلبهما ذلك الحق
منهما قولا جازما واحدا فالرباط صيرهما قولا واحدا او لما علمت القول الجازم الواحد مثل الكثير
الكثير اما ان يكون واحدا في الموضوع ... الاسم فقط او ان يكون كثير البعض ...
كثرة لم يرتبط بعضها ببعض ربطا موحدا وههنا اعلم ان الالفاظ كيف تعد من حيث هي الفاظ
فقط ومن غير الايجابات وسلبيات التركيب الاول الجازم منها هو المبحوث عن اثنين منهما
سبيل ايقاع احدهما على الاخر او نزعه عن الاخر وان التركيب الثاني هو القول المركب كما قال في المعلم
الاول وهذا الكلام يفهم على وجهين احدهما ان يعني بالايقاع الايجاب الذي للحمل فقط فيكون
النزع هو السلب الذي للحمل كما لم يعرض لغيره ويكون القول المركب يصلح ان يعني بالشرطي ويصلح

الحملي ويصلح ان يعني به كليهما او الوجه الثاني ان يعني بالايقاع الايجاب الحملي والتالي كقولك
والايجاب الحملي زيد حيوان وفي الايجاب الشرطي المتصل اذا كان كذا كان كذا فعدد وفي
تلو التالي في المقدم وما وقع عليه ويعني بالنزع السلب في القضايا جميعا اما العناد فكقولك اما ان
يكون كذا واما ان لا يكون كذا او في الشرطي المنفصل واما السلب اما في الحملي كقولك
ليس زيد واما في المتصل فكقولك ليس كلما طلعت الشمس كان نهارا ويعني بهما سلب العناد كقولك
ليس اما ان يكون الانسان ناطقا واما ان يكون ضاحكا فان زيدان يفهم وعجز يجوز ايضا
ايضا مما ذكر امكن على الحدين السيلين اما ان يجعل هذا الايقاع ايقاعا بالفعل او بالقوة
السالب المنفصل داخلا في الايقاع بالقوة لانه ايقاع التعلق وقوة حمل ام موجب فان يفهم
هذا او موضع قصدا وحذف يفهم من الايقاع كل ايقاع حمل او اتصال او انفصال ويجعل النزع
كل سلب لهذا الايقاع ونحو لا نبالي اي هذه المعاني يكون قد عنى بهذا القول لكن ان كان المراد
فيها هو ما يطابق الاعتبار الثاني لم يمنع ان يكون المراد بقوله والمؤلف من هذا الحملي
لكن اظهر الوجوه هو الوجه الاول فيكون الحكم البسيط هو الذي يدل على ان شيئا موجودا
او ليس بموجود اما في اللغة اليونانية فلا بد من ان يقترن بذلك لفظ يدل على زمان الى
من ذلك هو الحكم بوجود شيء لشيء والسلب هو الحكم بلا وجود شيء لشيء وليس ما
نجم به المعلم الاول فعلا ان السلب حكم بنفي شيء عن شيء فان النفي والسلب واحد
كانه قال ان السلب حكم بسلب شيء عن شيء ويعني بالنفي ما هو اعم من السلب اذا قيل
لا انسان يكون قد نفي الانسان عن هيئة او معنى لكن التوقف لم يدل على ان
السلب موضوع لغيره او وضع للنفي وجه ولا هو الاصطلاح العامي يجب ان
كما قلنا وهو الحكم بلا وجود شيء لشيء ولما كان كل ايجاب موجب غير متعذر ان السلب
سالبها بسلبها الغير متعذر ان يوجب موجب سواء كان زمانيا او غير زماني

فبين ان يحمل ايجاب سلباً يقابله ونحو سلب ايجاب يقابله وهذا هو التناقض اعني ان نحو
ايجاب وسلب متقابلين بالحقيقة وانما يكون هذا التقابل متقررا اذا كان المعنى الاول
محصلا من كل جهة ويكون السلب قد يتناول كل ذلك بعينه اعني ان يكون الموضوع معنى واحدا
وكذلك المحمول وان يكون الجزء الذي يتوجه اليه القصد من الموضوع او المحمول محفوظا بعينه كما
اذا قيل الانسان يبصر اي بعينه ثم قيل بعده ان الانسان لا يبصر ... فانه لا يقابله الاول
ان الحبشي اسود اي في بشرته ثم قيل الحبشي ليس باسود اي في ... فان هذا لا يقابله وان لا
المعنيين في احدهما بالقوة ... بالاخر بالفعل كقول القائل ان السكير مخمور ويعني
بالفعل ويقول الاخر ان السكير غير مخمور يعني ... فان هذا لا ... البس علا
تقابله وان يكون المكان مكان ... مكان او الزمان زمان او الجهة جهة والاعتبار
... جهة واعتبار واضافة ... ان ... الجسم ... الجزء ...
او ... ومثال الاضافة ... ان الثلاثة نصف ... الستة وليس ... العشرة
بل القضية لا تكون صادقة او كاذبة الا في المعنى الذي يقصد بها والا ... ولا
... فضلا عن ان تكون متقابلة اذا لم تحصل جميع الامور المتعلقة بها مما
ذكرناه فاذا كان ايجاب على وجه من هذه الوجوه فيجب ان يكون سلبه على ذلك الوجه ... يقابل ذلك حل
... مما سنذكره ... لم يكن السلب ... الحكم ...
هذه الاشياء اذا اهملت في القضايا عرض منها مغالطات كثيرة ... و ... ما ...
تعليمنا ... المغالطين

في تعريف ... القضايا ... المحصورة ...

وتعريف التقابل الذي على سبيل التناقض والتقابل الذي على سبيل التضاد وتعريف ...
و ... القضايا ... الامكان موضوع القضية لا يخلو اما ان يكون كليا او جزئيا
فالحكم اما على الكلي واما على الجزئي فاذا كان الموضوع جزئيا كقولنا زيد كاتب ... مناقضه

سالبه

سالبة ... ما ذكرناه واما اذا كان الموضوع كليا فاما ان يكون الحكم
عليه كليا اي قد يبين ... ان الايجاب على كل واحد مما تحته ولا سلب عن شيء مما تحته او ان السلب ، يكون مع
عن كل واحد ... ولا ايجاب على شيء البتة مما تحته او بين ان الايجاب او السلب في بعضه ويكون
ذلك قد ترك ... لم يتعرض له وانما غرض ... الكم اعني الايجاب والسلب في
التعميم والتخصيص مثال الحكم بالايجاب الكلي على الموضوع الكلي قولك في المهملة كل انسان ، المحمولة حل
حيوان فهذا اوجب الحيوانية على كل واحد ... انه انسان واما ... القول في تفهيم
هذا ... بذكر ... الصغا... ذلك ... هذا الموضع
ومثال السلب الكلي عن الموضوع الكلي ... لا احد من الناس بحجر واما ... الحكم
فاذا قيل بعض ... الناس بحجر ... السلب ... العموم ... هي ... الناس
واحدا خاصا ... اللفظ فالواجب ... اولا ... ولا ...
الناس بحجر ... ولا احد البتة ... بعض ... ان ...
يحتاج ان يقترن لفظة ... بالسلب ... على العموم على ان ... القول فهذا الى
صناعة ... اللغة وهذا ان ... الحكمان ... وكيف ... معا اذا كان
المحمول من المعاني التي اذا ... شخص لم يجب ان يكون لها ولم يجب ان لا يكون واذا
... الانسانية ... الانسانية لا ... عليها ومثال ذلك قولك
كل انسان كاتب ... ولا واحد من الناس بكاتب فان كليهما كاذبان ولو كان قولنا
كل انسان كاتب ... الذي ... صادقا ... عندكم كاذبا هو ولا واحد من الناس بكاتب كان
يجب ان لا يكذب قولنا ولا واحد من الناس بكاتب فاذن ... بالتناقض ... ، البس هذا ... يقابله ...
من حيث هو سالب المحمول ... هذه التقابل تضادا اذ كان ... لا
لا يجتمعان البتة في الصدق ولكن قد يجتمعان في الكذب ... الاضداد ... الا

فان الاضداد لا تجتمع معا ولكن قد ترتفع معا على ما علمت وأ[illegible] الحمول
نفسه عند الموضوع لا التي يجب بها لنا ان نصرح به الفعل التركيبي لها لا التي تكون الى
الحمول بل الحال التي للحمول عند الموضوع بالنسبة الايجابية من دوام صدق او كذب او لا
دوامهما الشئ مادة فاما ان تكون الحال هو ان الحمول ابدا ووجب صدق ايجابه فتسمى
مادة الوجوب كحال الحيوان عند الانسان او ابدا ووجب كذب ايجابه وتسمى مادة
الامتناع كحال الحجر عند الانسان او لا ابدا ولا يجب احدهما وتسمى مادة الامكان كحال
الكتابة عند الانسان وهذه الحال لا تختلف في الايجاب والسلب ان القضيتين
توجد لحمولها هذه الحال بعينها فان حمولها يكون متفقا عند الايجاب لحد الامور
وان لم يكن اوجب الكلية الموجبة حالها على الكلية السالبة اذا اشتركا في الموضوع
والحمول والشروط المعتبرة ان السالب منهما في الواجب كاذب حيث صدق
الموجب اما في الممتنع فان الموجب كاذب دون السالب واما في الممكن فكلاهما
كاذبان واما الجزئيتان فحكمهما في الواجب والممتنع حكم الكليتين واما في الممكن فالمشهور
انه يجب ان تصدقا جميعا لكن البين من امرهما انهما قد تصدقان في مادة الممكن كون
بعض الناس كاتبا وليس كل الناس بكاتب واما ان ذلك يجب فهو امر لا يبين
المبتدي فانه لا يجب عنده ان يكون الحمول الذي هو مادة الممكن موجودا لا محالة في بعض
الموضوع معدوما في بعض فان المبتدي لا يستنكر ان يكون شئ هو من جملة الممكنات
البعيدة الغريبة ثم يتفق ان لا يوجد البتة لشئ من اشخاص النوع في زمن من الازمنة
التي يتكلمان فيه معا او يتبين فاما تبيين مقدمات كثيرة غير مما هو من المنطق
ثم عسى انما يمكن اثبات ذلك ان امكن في الصنائع والحرف الداخلة في مقدوراتنا
واما في امور خارجة عن ذلك فما ارى ان البرهان اليقيني يقوم للمعلم المنطقي عليه

وعلى ان

وعلى ان المنطق لا يحتاج في صناعته ان يعتقد وجوب هذا بل يكفيه من ذلك معرفته بأن
الجزئيتين الداخلتين تحت التضاد قد يصدقان جميعا في مواد الامكان مستعملا في ذلك مواد
الامكان ظاهرا من اكثرها انها لا تدوم سلبا ولا ايجابا واما المختلفان في الكمية والكيف فبينهما
مداخلة فتجد المتداخلين منهما بالايجاب يصدقان في الواجب والمتداخلين في السلب يصدقان
في الممتنع وكلاهما ينقسم الصدق والكذب في الممكن لكن الجزئية تكون متأخرة على الايجاب لا كذبه
وبالجملة ذلك مختلف وليس اذا كان موضوع كليا فقد صار محكوما بذلك كليا عليه بالحكم
بانه موجود في كله او غير موجود فان الحكم بذلك فقد حكمت على الطبيعة الموضوعة للعموم
فقط وهذه الطبيعة في نفسها معنى وانها ماخوذة عامة معنى وانها ماخوذة خاصة معنى
وهي في نفسها تصلح لاعتبار جميع ذلك ولو كانت لا تصلح للخصوص لم تكن تصلح ان تكون
مثلا انسانية واحدة بعينها لانسان واحد ولو لم تكن تصلح عامة في العقل لما كانت بحيث
يشترك فيها كثيرون ثم الامور التي تلحق الانسانية ان لحقتها وهي انسانية بلا زيادة شرط
كان اللحاق ذلك بها لحاقا ليس لها معنى يقول انه يلحقها في عمومها وخصوصها بل انه
صالح للامرين جميعا لكنه ان كان يلحقها لانها عموم يصدق على خصوص وان كان يلحقها لخصوص
فقد الحق لخصوص دون عمومه فلا يجب ان يكون صادقا على عمومه ان الحق بلفظ فلا يخلو
اما ان يكون بصحبة العموم يلحقها فيكون صاحبا اياه في خصوصه فالحق العام الحق
الخاص واما ان لا يصحبها بل ينبز احدهما ويكذب عليه فيصدق الاخر في خصوصه فانه لكان
يكذب انه في خصوصه فهو لا يصدق عليه البتة وعلى ذلك يصدق عليها في عمومه اي يصدق
على جميع ما تحته ليس انه يصدق عليه من حيث هو معنى عام فانه كشئ واحد يصدق
عليه الا بمعنى الخصوص فانه من حيث هو عام هو كلي لا نوع وغير ذلك وهذه امور للعموم
دون ما تحته ولسنا نشير بما نقول الى ما يلحقه من حيث هو عام بل الى ما يلحقه في عمومه جملة لا على

موضوعاته وغرضنا ما بيناه من ان الحكم على الكلي من غير اشتراط التعميم والتخصيص ليس يوجب
بوجه لا ابهام فيه دلالة قاطعة على التخصيص ولكن الدلالة على التخصيص لا بد لها ان تكون خارجة
لانها تصرح الى الحكم فيها كان الحال فيه لوازم العكس وغير ذلك مما استعمل ليس [illegible]
نفس المدلول عليها بالقضية فتبين ان كلية الموضوع لا يوجب كلية الحكم فلذلك ما كانت القضيتان
المهملتان المختلفتان بالسلب والايجاب ليستا متضادتين ولا [illegible] وتكفي
كيفية الحال فيه ولم تبين كيف هما ان ليستا متضادتين وكيف قد يصدقان وان كانت
كاذبة على ما بيناه ويصدقان في ان ليس يكاد يجتمعا على الصدق الا ان في الذي ليس يمتنع ان يجمع
هذا النحو الملحق بالجزء بالطبيعة العامة وان لم يصرح بسور فتكون قوة الايجاب والسلب
المتضادتين اذ نحن لم نوجب ان هذا الحكم يتناول المحكوم عليه من حيث هو عام لا بعضه
بل قلنا ان معنى الانسان يصدق على العام وعلى الخاص فاذا كان يصح ان يحمل المحمول على الانسان
بالايجاب والسلب وهو عام وبعضه فيهما فيصح ان يكون للايجاب والسلب في قوة المتضادتين
لكن ليس ذلك واجبا في نفس الامر اذا حمل الامر على الانسان وجب ان يحمل على العام
كما اذا حمل عليه وجب ان يحمل على الخاص لان [illegible] الانسان لا يمتنع ان يكون عاما وان يكون خاصا
لكن نفس اللفظ لا يكون يدل على ذلك وهو كما يقول قائل ان بعض الناس كاتب وبعض الناس
ليس بكاتب فلا يبعد ان يكون البعض من الناس هو بعينه في القضيتين فتكونان في حكم المتناقضتين
واذا كان اللفظ لا يوجبه لا مور الكثيرة في اللفظ هي التي تصلح ان [illegible] ولا يوجبها اللفظ فهذا
وجه قول القائل في هذا الموضع ان القضيتين اللتين يستدل عليهما بانه يمكن احيانا ان
تكونا متضادتين والذي قيل انه انما عني بهذا القول انا اذا قلنا الانسان صحيح الانسان
ليس بصحيح كانت قوة قولنا الانسان صحيح والانسان مريض لان الانسان الذي ليس بصحيح ٧ قوة م
المريض لانهما من الاضداد التي لا يتوسط بينهما [illegible] لكن الاولى هو الوجه الاول

فانه بعد

١٠٣ج

[illegible]

فانه بعد ممكن ان يظن بهذا الموضع ان القضيتين ليستا متضادتين [illegible] بعض القضايا [illegible] فيما
بين الجزئية معنيين مختلفين الا انه يقع في الجمع [illegible] فيتضح من هذا ان المهملة في حكم
الجزئية وذلك ان المهملة لا تدل على الحصر الكلي فاذن لا احمال الا وهو كل قضية [illegible] ٧ الالف واللام في نخ
احدها انه ليس الكلام يوجب بطبيعته [illegible] ان لا يكون في لغة العرب مهملة البتة والثاني
ان الالف واللام في لغة العرب ليس يوجب الحصر فانك تقول ان الانسان نوع ولا تقول البتة كل
واحد من الناس نوع وتقول ان الضحاك محمول على [illegible] ولا تقول كل ضحاك محمول على [illegible]
المتعدل لو يصح واعلم ان هذا الالف واللام مكان السور ما يغلط في كثير من المواضع حتى ان
تكون صادقة مع الالف واللام فان حذفنا السور ان كذبنا كما انك تقول ان الابيض ابيض [illegible]
فيصدق قولا فان قلت كل ابيض [illegible] ابيض فانه ابيض بالضم لاح لك كذبه واما التعريض بالكل
الالف واللام السور فهو اولى [illegible] من النحويين فتبين من جملة هذا ان كلية الموضوع غير كلية الحكم
وان كلية الحكم يدل عليها اما في الايجاب فبلفظة كل واما في السلب فبلفظة ليس ولا واحد هذان
يدلان على عموم الحكم واما الموضوع فهو ليس من جهة لفظ يدل عليه بل لانه [illegible] الكلي
يدل على كلية الحكم يجب الموضوع لا بجهة المحمول ان المحمول وان كان كليا فليس السور يدل على ان
كلية بل يدل على ان النسبة نسبة الى كلية الموضوع فاذا قلت كل انسان حيوان لم تعن ان
الحيوان بكلية الانسان بل ان الحيوان لكلية الانسان فان حذفت [illegible] ما يدل على ذلك لم يدل
عليه فهذا السور يحتاج ان تورد لفظا اخر يدل على الحكم كما تقول كل انسان هو كل حيوان وان
حذفت هذا السور قلت ان الانسان كل حيوان لم يعن بهذا اللفظ المذكور شيئا في الدلالة
على كلية الحكم وامثال هذه القضايا [illegible] وليس في احصائها واستقصائها كثير جدوى
لكن العادة جرت بذكرها فلنتسامح بها لنعرف احوالها
في المتغيرات الشخصية لتعتبر هذه مخصوصة او جزئية الموضوع ومحمولة مخصوصة [illegible]

وهو اللفظ الذي يدل على الكمية اما بايجاب كلي او سلب كلي او ايجاب في البعض كقولك بعض الناس
كاتب او سلب عن البعض كقولك ليس كل الانسان بكاتب او ليس بعض الناس بكاتب فان
سلبك عن الكل من حيث هو كل لا يمنع ايجابا في البعض كقولك ليس كل انسان كاتبا بل
لا كقولك ليس ولا واحد من الناس بكاتب الذي يمنع البعض فقولك ليس كل انما يوجب ان
العموم ليس واما ان الخصوص ليس فليس فقولك الالف انسان يدل ثم ... الفعل اللفظ
بمحمول فاما ان يكون لفظ كل او ولا شيء او بعض او لا كل والاخر اما ان يكون معنى كليا او معنى
شخصيا فان كان معنى شخصيا فالبين ان ادخال الكل والبعض فيه لا ايجاب بهذه
الا ان يعنى بالكل الجملة وبالبعض الجزء حتى مثلا ان هذه اليد كل هذه الاصابع والساعد
والعضد او في هذه اليد معنى بعض هذه اليد وليس الجملة والبعض الذي هو ...
على هذا الوجه فانا لا نذهب في استعمال لفظ الكل والبعض ...
بل نعني بكل لا الجملة بل كل واحد ونعني بالبعض لا الجزء بل بعض ما يوصف بالموضوع ...
العدد فقولنا بعض الانسان انما نعني به بعضا من جملة الناس الذي مع انه بعض هو
انسان فهو واحد من جميع ما يسمى بانسان ... فاذا استعملنا الكل والبعض
في محمول شخصي فقلنا زيد كل هذا الشخص اي كل واحد من ذلك الشخص فهو كذب فان ليس
الشخص ... على ... ذلك الشخص ... لا معنى لذلك فلا يصح حمل ...
فنقيضه هو زيد ليس كل هذا الشخص صادق واذا قلنا زيد بعض هذا الشخص كاذب
فنقيضه وهو ان زيدا ليس بعض هذا الشخص صادق واذا قلنا زيد ليس ولا واحد هذا
فانه بالحقيقة صادق وان اوهم كذبا اما ايهامه الكذب فلانه يوهم ان هذا الشخص له
موضوعات وليس هذا واحدا منها لكن القضايا ... الايجاب ... من نفسها
ولذلك لا يصير قولنا كل انسان حجر كاذبا لانها ... بعض الناس حجر وكان ...

بحمل الكلي

حمل الخاص ... فان زيدا ليس كل هذا الشخص ليس كل واحد ... هذا الشخص
حق وان اوهم كذبا اي اوهم ان لهذا الشخص موضوعات كثيرة وانما هو حق لان هذا الشخص ليس له
موضوعات كثيرة يحمل عليها فظاهر ان زيدا لا يكون كل واحد منها التي ليست ...
فلا يكون الموضوع شيئا او اشياء معدودة واذا كان لا يمكن ان يكون كل واحد مما هو عمرو ...
ان زيدا ليس كل واحد مما هو عمرو فاما اذا كان المحمول كليا فقلنا ان زيدا كل انسان او كل
حيوان او كل كاتب فهو كاذب لا محالة فاذا قلنا زيد ليس ولا واحد من كذا فان كانت المادة
ممتنعة كان حقا وان كانت المادة واجبة كان كذبا وان كانت المادة ممكنة لم يجب كذبه ولا
صدقه بعينه بل يمكن ان يكون زيد مثلا كاتبا فيكذب قولنا ان زيدا ليس ولا واحد من
الكتاب فيمكن ان لا يكون كاتبا فيصدق قولنا ان زيدا ليس ولا واحدا من الكتاب فاما
نفس القضية وصورتها فلا توجب شيئا وبالجملة حمل الكلي على الاشخاص لا يوجب في
قضايا بعينها صدقا ولا كذبا فاما ان كان الموجب موجبا فذلك في مادة الواجب
حق كقولنا زيد هو بعض الناس وفي مادة الممتنع كذب وفي مادة الممكن موقوف واما
ان كان الموجب سالبا كقولك زيد ليس كل كذا فهو يصدق في كل مادة فحق ان يقول
زيد ليس كل حيوان وليس كل حجر وليس كل كاتب كيف يكون الشخص كل شيء من المعاني الكلية
واما المهملات فالفرق فيها سواء الايجاب الكلي بمحمول ... انه يصدق في بعض المواضع
كقول القائل ان الانسان كل ضحاك وهذا خطأ لان قولنا الانسان نعني به طبيعة
الانسان وكل ضحاك نعني به كل واحد مما هو ضحاك وطبيعة الانسان ليست بانها كل واحد من الضحاكين
ولا كل انسان بما هو كل واحد من الضحاكين وكذلك ايضا ان اخذ الانسان من حيث هو عام
فانه ليس كل واحد من الضحاكين بل هو العام المحمول على كل واحد ... فان جعل بكل ضحاك كل
الضحاكين اي جملتهم فهذا ما ... في استعمال الاسوار لكنا مع ذلك فقوله

ان الانسان العام ليس هو بعينه وهو انه جملة الضحاكين وكل الضحاكين ولما لم يؤخذ هذا الاخذ كان
بيانه موضع لغير الطبيعة الانسانية بزيادة نظر عموم او خصوص فى انه كيف يحمل الضحاكين
لا يوصف بها واحد واحد وطبيعة الانسان يوصف بها واحد واحد فلا يمكن حمل الضحاك العام
من حيث هو عام فهو ليس بصادق … فيكون كل ضحاك لكنه قد يصدق
ان الانسان العام هو الضحاك العام على سبيل الحمل لا يصدق على طبيعة الانسان لان
الانسان ليس هو الضحاك العام والا لكان كل انسان ضحاكا عاما فان طبيعة الانسان موجودة فى
شخص فهذا فى المادة الواجبة واما فى الممتنع والممكن فالكذب فيه كقولك الانسان هو حجر او
كل كاتب كيف … فان كان السور الجزئى سالبا كذب فى الواجب الذى هو … فانك اذا قلت الانسان
هو لا شىء او لا واحد من الحيوان كذب … واما فى الواجب … فانك اذا قلت الانسان
هو لا واحد من الضحاك كان لك ان تعنى بالانسان الانسان العام … لا واحد من الضحاك
سلبا عن واحد واحد من اشخاص الضحاك واذا عنيت به … واحد من الاشخاص التى
توضع تحت الضحاك الذى هو الانسان العام بل او بالعكس فيصدق وان … كذب ٩ لم يكن كلت …
ولك ان تعنى بواحد من الضحاك الكل … كان … الكلى او هذا … حيوان
بينهم من لفظة هذه القضية واما فى الممتنع فيصدق كقولك الانسان هو لا شىء من الحجر واما
فى الممكن فيصدق ان اردت بالموضوع العام من حيث هو عام كقولك الانسان اى العام من
حيث هو عام لا واحد من الكتاب وان عنيت الطبيعة كذب كقولك الانسان لا واحد
من الكتاب واما ان اخذ السور جزئيا موجبا صدق فى الواجب العام كقولك الانسان بعض …
ولم يصح … فى الواجب الخاص كقولك الانسان هو بعض الضحاك لان …
الانسان … الانسان … صدق واما فى الممتنع
فكذب كقولك الانسان بعض الحجارة واما ان اخذ السور جزئيا سالبا … كقولنا
الانسان ليس

الانسان ليس هو كل حيوان وليس هو كل ضحاك على اعتبار ما سلف فى كونه … وصدق ايضا فى الممتنع فان
الانسان ليس هو كل حجر وصدق ايضا فى الممكن فان الانسان ليس هو كل كاتب كذلك الانسان هو
كل كاتب … الان فى المحصورات اذا القضايا … بينهما
٢ فى صفة المحصورات … فى المحرفات الكلية والجزئية اما اذا كان الموضوع مسورا بسور كلى والمحمول كليا …
زيادة من المواد كقولك كل واحد من الناس كل واحد من الحيوان او كل واحد من الضحاك او كل واحد
من الناس هو كل واحد من الحجارة او هو كل واحد من الكاتبين لكن بعض الناس … ولنا كل الناس كل
الضحاك … جملة الناس جملة الضحاك وقد علمت ما فيه … وان كان سور المحمول
كليا سالبا كقولك كل انسان لا واحد من كذا كذب فى الواجب كقولك كل انسان لا واحد من الحيوان
او الضحاك واما فى الممكن فهو الظاهر … بعلى الممكن … مما سلف … الجزئى
قولك كل انسان لا واحد من الكاتبين … كل انسان كلت … بعض الناس الذين
ليسوا كاتبين اولئك هم الذين هم … لا شىء من الكاتبين واما بعض الكاتبين فليسوا لا واحد
من الكاتبين والانسان يعم ذلك … ان يكون مادة القضية على نحو ما
البتة … وما سلف … يكون … بعض … يصدق ولا … فى مواد …
واما تحقيق القول … فالى صناعة … عن المنطق ويصدق فى الممتنع كقولنا كل انسان
لا واحد من الحجارة واما ان جعل سور المحمول جزئيا موجبا كقولنا كل كذا بعض كذا فان هذا
١٠ الكل … يصدق فى الواجب العام … كقولنا كل انسان بعض الحيوان او بعض الضحاك ويكذب فى الممتنع
كقولنا كل انسان بعض الكتاب كل انسان بعض الحجارة واما ان جعل السور جزئيا سالبا كقو
كل انسان لا كل كذا صدق فى الواجب كقولك كل انسان لا كل حيوان ولا كل ضاحك وفى الممتنع
كقولك كل انسان لا كل حجر وفى الممكن كقولك كل انسان لا كل كاتب فاما اذا كان الموضوع
مسورا بالسور الكلى ثم قرن بالمحمول سور كلى موجب كقولك لا واحد من الناس كل كذا صدق فى …

كقولك لا واحد من الناس هو كل حيوان او كل ضحاك وفي الممتنع كقولك لا واحد من الناس هو كل حجر وفي الممكن
لا واحد من الناس هو كل كاتب فان جعل السور المقرون بالمحمول سالبا كقولك لا واحد من الناس هو لا واحد كل
صدق في الواجبة ليس احد من الناس ليس هو احد من الحيوان او من الضحاك وكذب في الممكن فيه تركيب
اذ قولك ليس لا واحد من الناس ليس لا واحد من الكتاب في قوة قولنا ان اي واحد من الناس
كان موجبا اطلق وصف الكتاب في ليس هم واحد فيصدق انه ليس احد من الكتاب فهو كذب
ظاهر الكذب لكن المفسر للسور الموجب يحمل على جهة الاذكار هذا اشتراك واما قوله الا ما
يجوز ان يكون كقولك ليس لا واحد من الناس ليس لا واحد من الحيوان فان هذا كذب فان جعل السور
بالمحمول موجبا كقولك ليس لا واحد من الناس هو بعض كذب في الواجب كقولك ليس
من الناس هو بعض الحيوان او الضحاك وكذب في الممكن كقولك ليس لا واحد من الناس هو بعض
لا على الاعتبار الذي جعلت موضوعه في الممتنع كقولك ليس لا واحد من الناس هو بعض الحجارة
فان جعل السور المقرون بالمحمول سالبا كقولك ليس لا واحد من الناس ليس كذا فانه يصدق
في الواجب كقولك ليس لا واحد من الناس ليس كل حيوان او ضحاك وفي الممكن ليس كقولك الا
من الناس ليس كل كاتب ويكذب في الممتنع ايضا كقولك ليس لا واحد من الناس ليس كل حجر فاما ان كان
السور المقرون بالمحمول موجبا جزئيا فيصدق حيث يكذب الكلي ان كان السور المقرون بالموضوع سورا جزئيا
موجبا ويكذب حيث يصدق اذا اتساويا في غير ذلك وجوب ان يتصف وقيل في المقرون
ان قولهم واحد من الناس ليس او واحد من الكتاب كذب فهذا الحكم من خطاء فان هذا
صادق فان لا اي ليس ولا واحد من الكتاب هو بعض الناس فان كان السور المقرون بالموضوع جزئيا
موجبا الكذب حيث يصدق المقرون بموضوع سور الكلي اذا اتفق جميع الاحوال ويصدق
حيث يكذب ويجب ان يتصف انما اذا كان السور المقرون بالموضوع جزئيا سالبا
يصدق حيث يكذب القضية التي سورها المقرون بالموضوع كلي موجب في اساليبها

وجوب ان يتصف انه لا التفات الى ما هو من ان هذه كلمة عربية ولم يستعمل الشرع الكلام
فيها بهذه الصفة واما الصواب في ان السور فيها جزء من المحمول والسور فيها ما هو كثير وحده الخط
الموضوع بايجاب وسلب فان اتفقت شيئ في موضع من الموضوع فاستعمله كما استعمل القضايا
التي ليس فيها سور الشرح والنحو لان هذه يتصل لذلك الاجل انما لا يجب فيها ان يتصل بواحد
الثلث وبعضها ان يصدق في الواجب ويمتنع او انما ليس هو اتصاف نحو العرض ان ليس سواه غير ذلك
ذانه قال هذا من القول انما الا ان المحمولات انه يمكن ان يجزا كان بعضها مع بعض نسبة غير
النسبة التي للقضية نفسها فيصدق لذلك يكون القضايا باعتبار اجزائها على احوال تخالف الاحوال التي
تكون المحمول بحالة عند الموضوع حتى يكون فيها سالبا ويكون القضية موجبة ولا يعتبر فيها شيئا
من الاحكام التي للقضية من حيث هو فيها المحمول والموضوع وان اوجبت احكاما اخص في الحقيقة
عن ذلك وليس الا النقائض القضايا او استعمالها التي عن الصدق فانها متضادة واستعمالها
بالخلاف ولا يلتفت لذلك فيصير كان يستيقن وان الصادق من اي سبب كان يوجد بالخلاف
المتقدم اذا كان التالي يستعمله غير انما قوله هذا لا انسان ان هذه ليست متضادة لاجل انها
فان جعل بالمعنى المعنى المعقول من الايجاب والسلب الذي في القضية فقد كذب لان الايجاب
الصادق فيهما متنافي وفي الكاذب منهما كان يجب ان يعني بالمعنى صورة القضية فقد كذب فان
الصدق الذي يقع فيهما يتبع صورتهما دائما وانما احتجاجه بقياس الغير على تصديق هذه الدعوى
فهو كذا ان هذه تصدق في المواد الثلث او في مادتين متضادتين وما يصدق في كل
فليس صادقا في المعنى فان المقدمة الثابتة غير صادقة فان الصادق لا يكون صادقا في النسبة
الا بالصدق في المعنى وليس الصادق انما يكون صادقا او الكاذب انما يكون كاذبا لاجل انه
بعم صادق في المواد بل لان لزومها فيه للوجود ومطابقته او خلافهما في مادة كانت او
او اكثر وقوله انما ليس موجبة نحو العرض لا سواه نحو العرض فهو قول باطل فان الايجاب

لا يقبل الغير والخلو فان اى معنى جعلته محمولا لم يمكنك ان تجده للموضوع فهو ايجاب بالسوية
واى معنى جعلته محمولا امكنك ان لا تجده للموضوع فهو سلب بالسوية فاذا اخذنا قولنا كل حيوان
او بعض حيوان او لا شىء من الحيوان او كل حيوان كجزء واحد لم يمكن ان يجعل محمولا ايجابا لانه ليس
على ان الحيوان جزء منه الذى هو الحيوان بل الذى هو السور مع الحيوان او جعلناه كان
ايجابا بالحقيقة وان سلبناه كان سلبا بالحقيقة فكان الحاصل انه يجعل الايجاب والسلب
او جزئيا ومع ذلك فلا تظن ان هذه المواد مواد القضايا بل هى مواد اجزاء المحمولات
فان قولنا كل انسان هو لا شىء من الحيوان مادة هذا المحمول هو السلب وان كان مادة جزء منه
وهو الحيوان هو الواجب لان الحيوان هو المحمول حتى يكون مادة باعتبار حتى يكون الشى
صدق فى مواد مثلا ليست مواد القضية بل مواد اجزائها فقد اذهب هذا الصدق واستحق
ان يقول قائل هذه الاشياء الاشخاص يتبعها المتغايرات وما الذى قال ان السور الكلى
اقترن بالمحمول كان ايضا صادقا كقولك كل انسان هو كل صاعد فهذا ايضا غلط وذلك
لان قولنا السور قرن بالمحمول فى المتغيرات ليس محمولا حقيقيا فان المحمول فيهما امر واحد
الجميع مع شىء آخر محمولا ويكون ذلك الشى الحكم لو جعل وحده محمولا ولم يدخل السور اما اذا
ادخل السور وقرن به ذلك الامر وجعل الجميع شيئا واحدا فليس ذلك الجملة هى المحمول فليس ذلك
الامر المفرد وحده هو المحمول فى القضايا بل انما قيل لهذا الجزء انه محمول بسبب ان البحث الاول
كان عن كلية موضوع ومحمول فقيل انه لا ينبغى ان يشتغل ببيان كلية المحمول فان الغرض
ليس ان يبين ان المحمول محصور او لم يوجد موجود فى شى بل ان طبعه كيف كان موجود
فى شى فلا جاء ولنا ان نقرن هناك سورا اضافا الى القضية وهنا القول ليس محمولا بل جزء
من المحمول فاشتغل اعتبار الصدق للنسبة التى تقع لتلك الجملة مع الموضوع فلذلك ترى
هذه القضايا منحرفات ولم نشتغل بها المعلم الاول بل الواجب من بعد التحقيق الكثير
[illegible]

تقسيم الى اقسام [illegible]

[illegible]

من جهتهم الشروح فلا يمنع اضطرار الى الموافقة بما يحطون فيه ايضا فى ذلك التكثير او
قولنا كل انسان قابل كل صناعة فان السور ههنا مقرون بالصناعة والصناعة ليس المحمول
الذى لولا السور كان يكون محمولا بل جزء من ذلك المحمول وذلك المحمول بتمامه قولنا قابل الصناعة
فلو قلنا كل انسان كل قابل صناعة او كل صناعة كان يكون منحرفا واما قولنا الانسان قابل كل
صناعة فليس من المنحرفات اذ ليس السور مقرونا بما كان يكون محمولا لولا السور فانما هو عن
زيادة مضافة اليه
فى تحقيق حال التناقض ومراتب التضاد فى انواع
الصدق والكذب المتعين وغير المتعين ان دفعنا الى المنحرفات كان يجب ان نعرف
بين كون القضية كلية وبين كونها كلية الموضوع وتبين فيما بين ذلك ان المهملة ليست فى
حكم المحصورات الكلية وانما فى حكم المحصورات الجزئية وهى التى الاولى بها ان تسمى داخلة
تحت التضاد وانها قد تصدق فى الكلية معا ولا يكذب البتة فى موضع وانا اذا لك فى المواد
الثلاث فلما ادى بنا الكلام فى باب اللواحق الى ان عرفنا ان الحصر يجب ان يقع فى الحكم
من غير تناول المحمول ايضا واحتجنا ان نبين ان تناول المحمول كيف يكون وفى المنحرفات
وتاملنا حال الصدق والكذب فيهما فلنرجع الان الى غرضنا فنقول ان اولى ما يجب ان نعرف
من حال الايجاب والسلب حال التناقض الذى يوجب بصورته ان يكون احد القضيتين صادقة
والاخرى كاذبة بعينها او بغير عينها الا لاجل مادة ذى مادة وهذا لا يكون بين مختلفين
فى الحكم فقد تكذب الكليتان منهما وتصدق الجزئيتان فلا تتناقضان اذ التناقض هو
اختلاف القضيتين بالسلب والايجاب اختلافا يلزم عنه لذاته ان يكون احدهما صادقا والآخر
كاذبا بعينه او بغير عينه فيجب اذن ان يكون المختلفان بالايجاب والسلب اختلافا
تاما محصلا مختلفان ايضا فى الكية كان موضوعهما كليا فاما اذا كان الموضوع شخصيا فيكفى
فيها الاختلاف التام بالايجاب والسلب لتعين الموضوع واما المهمل فهو فى حكم الجزئيتين

الا لحمليتين نحو التضاد كما قد علمت فاذن الحمل لا تناقض فيه وكيف لا اهمال الا ان تقتضي
الكلية فتكون القضيتان كلتاهما كليتين ولا يقتضي الا الجزئية كما قد علمت فتكونان
جزئيتين وقد علم الحال في جميع ذلك فاذا لا تناقض بين المهملتين فبقي ان يكون التناقض
بين المحصورات والمحصورتان ان يكون المحصور المخالف بالكم والكيف هو المتناقض حتى انا
كل كذا يناقضه لا كل او لا بعض اذ هما واحد بالنوع وقولنا لا شيء يناقضه بعض فان كان
الكلية موجبة صدق في الواجب وكذب في الممكن والممتنع ومقابلها يكذب في الواجب
ويصدق فيهما وان كانت الكلية سالبة صدق في الممتنع وكذب في الممكن والواجب ومقابلها
يكذب في الممتنع ويصدق فيهما وعليك ان تجرب فلا بد في كل متناقضين من ان يكون
في احد طرفيهما سور كلي ومقابلها محصور كلية الموضوع واحد طرفيها وحدا منهما سور
كلي فهنا انقسم الصدق والكذب في كل موضع وكان التخصيص فيما عداها فلا تناقض
فيها فيجوز ان نقول ان الانسان لم يخضر وان الانسان ليس يخضر وان الانسان جميل
وان الانسان ليس بجميل وذلك لانه قد يصير الانسان الجميل قبيحا فلا يكون جميلا كما كان
عندما هو في التكون جميلا فليس بجميل او الانسان يكون جميلا ثم لا يكون جميلا الا ما هو
وعندما هو في التكون قبيحا او قيل انه كان جميلا فالموضوع الواحد بعينه يشبه ان يصدق قولنا
ان الانسان جميل وان الانسان ليس بجميل فكيف وهو ان مختلفان وليس يكون ذلك
شيئين او في وقتين بل في حقيقته ما تتوافق يكون لعدة منهما اذا اصدق في وقت صدق
غير اعتبار وقت ولا وقت في الوصل الانسان صغير انه جميل لم يكن جميلا وقت … الآن
فصدق انه جميل في وقت كذا بعينه صدق انه جميل اي … ليس اخص بالمطلق الذي
فان ذلك بالحقيقة ليس بمطلق بهذا المعنى بل هو مقرون بشرط الدوام وانما
المطلق ما لا شرط فيه فوجدت كان الحال في السلب هذا الترتيب اثبت بما فيه موجبتين كما

لكن الفاضل

لكن الفاضل ان يقول ان القولين كلاهما كاذبان فان قولنا ان الانسان جميل معناه كل انسان جميل وقولنا
قولنا الانسان ليس بجميل معناه كل انسان ونحو ذلك فيبعثنا الجواب عن هذا بما سلف ذكره في
قولنا الانسان يقتضي معنى الانسان بلا شرط فيصلح ان يبني ان كل ما هو كل انسان وان كان واحد
بعينه وليس بنا حاجة الى تطويل الكلام بذكر ما اورده في هذا النحو من الاسئلة الا باقوال
الشعراء استعملوا فيها مهملات على انها محصورات ما جاب المظنون الجواب عن ذلك بان
في مادة ضرورية ولو قالوا انا لا نمنع ان يستعمل المهملات منويا بها الحصر لكن في الشخصي
يعرف لا من نفس القضية بل من مادة جرت واختصا … لكان ذلك كافيا فان الامر
الامر يجوز فيحذف الاسوار ويستعمل المهملات وانفق ان المخاطبين يقفون على غرض
والشاعر انهم لم يكن يلتفت الا الى العادة وما كان يشعر من امر المادة المذكورة و
ضرورتها شيئا ولو كانت المادة تحمل اما بالقوة او بالفعل لكان يجيب بقول ان المهملتين
في الواجب والممتنع متضادتان وليس كان الجواب يتعلق المهمل حيث هو قضية
والمرتسم من ذوات المواد الثلاثة لا من حيث هي في مادة مادة فان المهملة في مادة كل …
من حيث هي مهملة جزئية الحكم وان كانت المادة تصدق فيها الكل وفرق بين حكم
يصدق لو حكم به وبين حكم قد حكم به بالفعل وبين حكم يوجبه مفهوم القضية وبين
حكم يزيده مادة القضية على موجب صورته والذي ذكره بعضهم انكم كيف تجعلون
المهملتين صادقتين والموضوع فيهما شيء واحد فذلك هو اخطأ وذلك لان …
شيئا واحدا بالعدد في زمان واحد فقد كذب في القائلين ان الانسان ابيض … الانسان
ليس في … وذلك ان الانسان واحد بجنسه لا بان لا يعينوا ويعينوا انه (تعيينا له)
مختلفين كما يجاب عن مفهوم القضية بل متعرفين في الذهن الى مفهومها وان عني
شيئا واحدا بالحد فليس هذا اولا ما تعلق في الواحد بالحد بل لا مبالاة بان يحمل الاضداد

على شيء واحد بالعدد توجد هاهنا كالفردية والزوجية معاً في العدد الذي هو واحد
في الجزء ولا اشتغال بتطويل القول في هذه الأشياء ها هنا لكن يجب ان نحقق الرسم القديم
هيهنا من تحقيق المتناقضين حال المتناقض على ما وصفناه لكن للمتشكك ان يتشكك فيقول
لا يمتنع ان يكون للايجاب الواحد مقابلان اثنان حتى يكون كلاهما في حكم المتناقض
فنقول ان هذا الامر ممتنع فان الحمل الواحد من جهة واحدة من موضوع واحد
واحد لا يمكن ان يسلب عنه الا ان يكون اما السلب محققا او السلب مختلطا فلا ايجاب
الواحد ايضا فيكون بإزاء الايجاب الذي هو كل انسان حيوان سلبه فان قال قائل
ان الحمل على معين لم يكن للايجاب ايضا فلم يكن سلبه ولهذا فانا اذا اسمعنا القائل
ثوبا ومعناه الانسان ابيض فهذا ان الثوب ابيض كان معناه ان الفرس ابيض
الا ان يكون الثوب اسما على معنى جامع للانسان والفرس فلا يكون اسما
للانسان ولا الفرس بل يكون اسما لمعنى يحمل عليهما الكثير فيجب علينا ان نحقق
لا يبح اعتقاده وهو انه لم يجب ان يكون احوال المتناقضات في اقسامها الصدق
والكذب حالا واحدة فان المحصورات يتعين فيها الصدق والكذب لذات القضية
ولطبيعة الامر وكذلك القضايا الشخصية الزمانية التي ازمنتها ماضية او حاضرة
فان الزمان الذي حصل جعل احد الامرين لاحقا للطبع الامر بالفعل واما القضايا
المتناقضة الشخصية في الامور المستقبلة فانها لم يجب فيها من جهة طباعها نحو
ان يتعين فيها صدق ولا كذب لانه يكون قد تعين احدهما بحصول السبب
فان التعين انما الموجب للامر في نفسه واما لاحوال المعين لما لم يجب بذاته ان يتعين
فان كل شيء واجب انما يجب لذاته او بحصول السبب الذي يوجبه ولو كان في القضايا
التي نحن في ذكرها متعين الصدق او الكذب لكان كل ايجاب او سلب اما صادقا بعينه واما

كاذبا

كاذبا لكان كل امر في المستقبل اما ان يوجد لا محالة واما ان لا يوجد فانه اذا قال قائل ان كذا يوجد
فكان يتعين فيه الصدق او الكذب وقال الآخر انه لا يوجد يتعين انه صادق او كاذب ولكن
الاول صادق فيتعين الصدق حتى لا يمكن ان لا يوجد الامر او لكن الآخر صادقا متعين الصدق
لا يمكن ان يوجد الامر اذ كان لا يمكن ان يوجد الشيء مع الصدق في القول بانه لا يوجد وبالعكس
فان القول ان كان صادقا فالامر موجود وان كان الامر موجودا فالقول صادق فانه ان كان شيء
في نفسه يكون اما ابيض بعينه او غير ابيض بعينه فالقول يصدق فيه اما انه ابيض بعينه واما
انه غير ابيض حتى يكون التلازم موجودا مع الصدق والكذب حتى ان كان القول في ذلك
صادقا فالامر يكون لا محالة وان كان كاذبا فالامر لا يكون البتة فيلزم ذلك ما قد بيناه
من المقدمات الشرطية ان يكون كل شيء من الاشياء واجبا ان يكون او واجبا ان لا يكون
وان لا يكون شيء مما يكون بالاتفاق بل يكون الاشياء كلها بالضرورة وهذا سنشرح قريبا
الحال اعني المحال في قولنا انه ان كان كل ايجاب او سلب يجب ان يصدق بعينه او يكذب
بعينه فليس شيء من الاشياء على سبيل الاتفاق … في الكون واللاكون بل الامور كلها
ضرورية والذي يوجب هذا المحال هو ان كان القول قبل وقوعه يتعين فيه صدق او كذب
فيكون ما يقع بعد الذي هو حد الآن لقد كان قبل الآن واجبا ضرورة ان يوجد الآن
حتى كان بعض الناس قال انه يوجد ولم يكن كاذبا بل صادقا فكان كون هذا الصدق
ضروريا وكذلك فيما يستقبل ايضا لو قيل الآن انه يوجد يصدق القول الآن …
الامر انما يصير موجودا بانه قد صدق … ان يكون القول صادقا الآن …
فاذن هذه الشناعة تكون في نفس الامر فان لم يقل شيء يقتضيان من هذا الصدق
والكذب اذا تعين واحدهما عرض هذا الذي سنشرح انه محال وان لم يتعين
فلذلك الوجه تلك لكثرتهما انهما يشتركان في الصدق والثاني انهما يشتركان في الكذب

والثالث انه ليس لصدقها الان وجوبا ان يكون صادقا او كاذبا بل كل واحد منهما يكون
والكاذب لا يمكن ان يكون في المستقبل غيرهما وان جوزتهما معا فيخرج عنهما الصادق والكاذب لكن
الوجه الاول صح فانه ان كانا حقين وكل واحد منهما يقابل الاخر ويناقضه فكل واحد منهما
كاذبا فكانا حقين وكاذبين معا وهذا محال وكيف يكونان حقين والحق هو ما يطابق الوجود
فيكون الامران جميعا موجودين معا فيكون زيد يبصر ولا يبصر بل يوجد معا اذا رجعت
وكذلك القسم الثاني وهو انهما جميعا يكذبان فانه يلزم ان يصدقا جميعا ايضا وان يوجدا
ولا يوجدا معا ومع ذلك فيكون الحال الاول والثاني فانه يكون الامران معا متوسطين
ولا يكون في العالم شيء موجود قبل ما يكون اتفاقا الا ان التوسط يكون الحكم الذي هو موجب منه
فيهما ثابتا الان ايضا فاذن اثبات الصدق موجود في احدهما بعينه وجوبا لا يكون اتفاقا
واثبات الصدق والكذب مشتركا فيهما يوجب هذه المحالات وان لا يكون شيء يحدث
بالاتفاق لكن ذلك الذي لزم اولا فهذا الذي لزم الان محال اذن اما استحالة الذي
لزم الان فظاهرة واما استحالة التي لزمت اولا فلانا نعلم ان ههنا امورا تحدث بالاتفاق
وامورا تحدث ونكونها او لا نكونها بالسواء ولولا ذلك لما كان بنا حاجة الى تروي و
تفكر او نستعد معتقدين انا اذا فعلنا ما عزمنا كان امر لا يكون ان قصرنا ولو كان الامر
الذي نروي فيه ونستعد له اما يكون بالضرورة او لا يكون بالضرورة كان فعلنا ان اقدمنا او قصرنا
او كذبنا في غير حكم لقولنا ما كان لاستعدادنا وترويتنا فائدة توجد من النتيجة لكن
عقولنا تشهد بفائدة الاستعداد والروية لا شك فيها فاذن ما يوجبهما ويبطلهما محال فاذ كان
بعض الامور بالصفة المذكورة وكان الاستعداد والاهمال يغير حاله ولم يكن ضروريا
بنفسه لا معينا فاذن هذا التعين من الصدق والكذب [illegible] وليس هذا في الامور التي تكون
بالاختيار فقط بل الامور التي في الطبع ايضا كالخشب فانه يمكن في طباعه ان يتعجل اليه
ويمكن

ويمكن ان تماسه نار فيحترق ولا يحترق من حيث هو خشب احد الامرين فهكذا يجب ان يفهم ما قيل
في التعليم الاول ولا يلتفت الى التخلف الذي يتكلفه بعض المفسرين حتى يظن ان هذا الكلام
الموضوع في التعليم الاول انما يراد به اثبات الضرورة ونفي الامكان ثم يرجع عنه الى اثبات الامكان ونفي الضرورة
على سبيل المراوغة فانه ان اراد انا امر الفسق الذي عرانا عنده وشوه التعليم الاول ان يعلل ما هذا
هو اوله به فانه قد قيل في تفاسيرهم تخلف مع انه يجب ان النظر في طبيعة الضروري والممكن وما
الامكان يتبع ان يخرج به المنطق من حيث هو منطقي بل ذلك لصناعة اخرى انما يخص المنطقي ان يعلم
حال الصدق والكذب انه كيف يتعين وكيف لا يتعين وان التعين في بعض الامور يجب ان يكون معا
لما كان ظاهر مشهور ثم تبين من ان من الامور ما ليس ضرورية في الوجود واللاوجود فانه يجب ان المشهور
ان كثيرا من الاشياء الضرورية الوجود بعضه ضروري لست اعني ما دام موجودا او بشرط انه موجود فانه بهذا الشرط
وسائر الشرائط الاخرى التي تشبهه بما سنعلمه في موضع تخرج الشرائط التي تطرأ على الممكن فتعيد
حاله الى الضرورة فيكون الشيء بها ضروريا بل اما الضروري الوجود ضروريا من حيث النظر اليه نفسه بلا
زيادة شرط فانه لا سواء اثبات الشرط وحذفه فليس سواء ان تقول ان زيدا ماش بالضرورة وقولك زيد
ماش بالضرورة ما دام ماشيا الا ان ذلك تقولك زيد الماشي يمكن ان لا يكون ماشيا اذا عنينا به [illegible] ولم
[illegible] لذلك ولا تقول زيد الماشي يمكن ان لا يكون ماشيا ما دام ماشيا وكذلك هذا
تعرف الى الاحتراق والخشبة وحدها الاحتراق لا ضرورة في وجوده لها فان اشترطت حال الاحتراق
في احد الحالات ما دام فاعرف انها في هذه تفعل فيها اما واجبا او [illegible] الحالة في الاول
فان بعضها صادق بعينه وبعضها كاذب بعينه وبعضها جائز فيه ان يصدق وان يكذب
لها الان فليس بعد صادقا ولا كاذبا الا ان يلحق به شرط ولكن لا يكون الصادق والكاذب
شيئا بعينه وغير نقيضه بل كان الامر ليس واجبا ان يكون موجودا كان ليس القول واجبا
ان يصدق وكان الامر واجبا ان يكون ما دام ممكنا وان لا يكون ما دام ممكنا فكان القول الذي

يكون واجبًا ان يصدق حين قيل الا انه مثلا ان زيدا يوجد ليس يصدق اذا قيل ان زيدا يوجد
ما دام موجودا او كذلك القول الذي لم يكن يصدق بالفعل ان زيدا لا يوجد ليس يصدق بالفعل
اذا قيل ان زيدا لا يوجد ما دام لا يوجد وتفصيل هذا يحتاج الى اشتغال بتفصيل ما قاله
بعض الناس في ان ما قيل في التعليم الاول من ان زيدا اما ماش في الغد ما دام ماشيا او ليس
ماشيا بالغد كالمتناقضين فيمتنع من جميع ما قيل ان هذه القضايا التي تعين فيها
بالقوة الامكان فان كان لهذا الغرض في نقضها اولى القسمة كان يمعن الاخر التي لا
معدومة في كونها ولا كونها فان كونها مع ذلك اولى على لا كونها الموافاة الخارج الى الاخير
في اكثر الامر [illegible]

في القضايا الثنائية والثلاثية والمعدولة والبسيطة والعدمية التي تقع بين
مناقضات هذه الثلثة في المخصوصات والمهملات وغير ذلك   وفي اعتبار زيادة
المناسبات بين المتناقضات المخصوصة لها ام القول في العدول والتقابل [illegible]
المواضع الطبيعية للواحق القضايا   وفي تعريف حال القضايا المتكررة
المتلاحقة واللاتي تختلف حال فصلها وكذلك احكام التغيير في الجمع و[illegible]
فيها وبيان ظنون غالطة للذاكرين في بعض ذلك   في القضايا الموجهة
الرباعية واحكامها وتلازمها وتعاندها   وفي بيان ان التقابل بين الموجبة
والسالبة انما هو التقابل بين موجبتين محمولاهما متضادان تم الفهرست

في القضية الثنائية والثلاثية والمعدولة والبسيطة والعدمية
التي تقع بين مناقضات هذه الثلثة في المخصوصات والمهملات القضية اما
ان تكون مصرحا فيها بالرابط المذكور زمانيا كان او غير زماني واما ان لا تكون فان

صح

ص ١٨

مصرح فيها فانها تسمى ثلاثية وان لم يصرح فيها تسمى ثنائية والثنائية فانها قد تحصر
عن الواجب فيها الا ان تكون محمولا لها كلمة فلا يحتاج ان يرتبط بانفسها لان الكلمة
يدل على الموضوع في نفسها والرابطة انما تحتاج اليها لتدل على نسبة المحمول الى
الموضوع اذا كان اسما هو في نفسه مفرد او اذا وجدت الدلالة على الموضوع حاصلة
في الكلمة لم تكن حاجتها الى الرابطة حاجة الاسماء الاصلية والاسماء المشتقة تجري
مجرى الكلم في ذلك على ان هذا البحث كما جرى في الكلم ايضا اذا كانت الكلم دالة
على موضوع فلا تدل على معين والحاجة انما هي لما يرتبط بالمعين ربطا يشير اليه
ولغة العرب لا تفقد هذه الرابطة اداة تشبه الاسم وتفقدها اداة تشبه الكلم فانهم
اذا قالوا زيد هو حي فان هو يرجع الى زيد وبهذا ولما شابه الربط واما اذا قيل زيد
كان حيا لم يكن في كان دلالة على تعيين زيد فلذلك اعطى الفهم ان فيهما اضمارا   ما يقول ح
ومعناه كان هو حيا ثم ساير اللغات تختلف في ذلك فربما كانت القضايا اذا ثلث [illegible]
ما دل فيه على تعيين النسبة ومرتبته ما دل فيه على النسبة ولكن لا بالتعيين [illegible]
ما لم يدل فيه على نسبة اصلا وهذا القسم الاخير هو الثنائي التام والقسمان الاخران
ثلاثيان لكن اولهما ثلاثي تام والثاني ثلاثية لم يتم فالاشبه بالحملية فان الثلاثية
هي التي يصرح فيها بالرابطة كقولنا الانسان يوجد عدلا او قولنا ان الانسان
هو عدل فان لفظ يوجد لفظة هو ليست خالية على انها بنفسها محمول بل
تدل على ان المحمول موجود للموضوع اما لفظة يوجد فلتدل على وجود المحمول للموضوع
في زمان مستقبل واما لفظة هو فلتدل على وجود المحمول للموضوع مطلقا فالرابطة
تدل على نسبة المحمول والسور يدل على كمية الموضوع فلذلك كانت الرابطة معقودة
في جانب المحمول وكان السور معقودا في جانب الموضوع فاذا اضافت القضية

ثلاثية وقرن بها حرف السلب لم يخل اما ان يدخل حرف السلب على الرابطة او يدخل الرابطة
على حرف السلب مثال الاول قولنا زيد ليس يوجد عادلا ومثال الثاني قولنا زيد يوجد لا عادلا
فان دخل حرف السلب على الرابطة سلب ربطها وكانت السالبة بالحقيقة وان دخلت الرابطة
على حرف السلب صيرت حرف السلب جزءا من المحمول فلم يكن العادل الا مع لزومه محمولا بل
اللاعادل فان لفظة يوجد يجعل جملة اللاعادل محمولا على زيد بالايجاب كانه قال زيد
بانه غير عادل حتى انه يصح ان يدخل على هذا حرف سلب يدخل كرة اخرى على الرابطة
فيقول زيد ليس يوجد غير عادل فيصير ههنا موجبتان وسالبتان في قولنا زيد يوجد
عادلا ايضا بل قولنا زيد ليس يوجد عادلا واولهما الموجبة والسالبة البسيطتان وقولنا زيد
يوجد لا عادلا ايضا بل قولنا زيد ليس يوجد لا عادلا واولهما الموجبة المعدولة والسالبة المعدولة
فان القضية التي محمولها اسم غير محصل او كلمة غير محصلة تسمى معدولة او متغيرة فان
اوجبت ذلك المحمول كانت القضية موجبة معدولة وان سلبت كانت سالبة معدولة
وان لم تكن رابطة وكانت القضية ثنائية فقرن بمحمولها حرف السلب لم يكن هناك دليل
على ان حرف السلب داخل على ما يرفع الحمل لا على انه جزء من المحمول والمحمول هو مجموعهما
اذا كان المحمول كلمة بحسب لغاتنا فان ذلك يغلب الظن على ان حرف السلب رافع النسبة
ثم لا ندري حكم في لغات اخرى موجودة وفي العموم فهي ان يكون النفي في لغات
السلب الداخلة على كلماتها او غير اخرى من انحاء الاشارة بدلا على الذات المحمول هو
الجملة الداخلة على الاسماء كما ان بعض حروف السلب الداخلة على الاسماء في لغة العرب
ادل على السلب وبعضها على العدول فيشبه ان يكون لفظة ليس اولى بالسلب ولفظ
غير اولى بالعدول ولذا دخل على ما كان لفظه ماضيا موجبا كقول القائل ان أهو
ليس بشيء فان هذا اللفظ قد يشعر الذهن قريبا معنى ان المعنى هو ان أهو ليس بشيء

الرابطة

الرابطة التي هي لفظة هو على السلب في الذهن وان لم يصرح به فيشعر بانه موجبة اما اذا لم يكن
هناك دليل كان حكم الظاهر ان القضية ثنائية خالية عن الرابطة ويحتاج الا ان لفظه
لتحقيق ما يجب التحقيق في هذا الباب اصول فنقول ان حقيقة الايجاب هي الحكم بوجود المحمول
للموضوع ومستحيل ان يحكم على غير الموجود بان شيئا موجودا له فكل موضوع للايجاب
موجود اما في الاعيان واما في الذهن فانه اذا قال قائل ان كل ذي عشرين قاعدة كذا
فانه يعني به ان كل ذي عشرين قاعدة يوجد كيف كانت فهو كذا ليس معنى ذلك ان ذي عشرين
قاعدة المعدوم يوجد لها في حال عدمها انها كذا فانها اذا كانت معدومة فصفاتها معدومة
اذ ليس يجوز ان يكون موجودا له اذا كانت معدومة فكيف يحكم بانها يوجد الا عند قوم
يخوضون انفسهم فيجوزون ان يكون للمعدوم صفات حاصلة ولا يكون موجودا و
يكون الحاصل عندهم غير الموجود وكلامنا في المفهوم الحاصل لا نريد بالمفهوم الموجود
غيره ولهم ان يريدوا بالموجود ما شاؤوا بل الذهن يحكم على الاشياء بالايجاب على انها في
انفسها ووجودها يوجد لها المحمول او انها يعقل في الذهن موجودا لها المحمول لا من حيث هي
في الذهن فقط بل على انها اذا وجدت وجد لها هذا المحمول فاذا كان لا وجود للشيء هناك
الا في الذهن فمن المحال ان نقول ان ب مثلا موجود له الابيض في الذهن في نفس الامر
وليس هو في نفس الامر موجودا فكيف يوجد له شيء ومفهوم الايجاب الاثبات ثبوت
حكم للشيء وهذا هو وجوده له كما ان مفهوم السلب هو لا ثبوت حكم للشيء وهذا هو عدمه
لا مخترعين من انه لا ايجاب البتة الا على موضوع حال ما ذكرناه واما الاشياء التي لا
وجود لها يوجد فان الاثبات الذي ربما استعمل عليها حيث يدعى ان الذهن يحكم عليها
انها كذا معناه انها لو كانت موجودة وجودا في الذهن لكانت كذا او هذا كما يقال ان
الخلاء ابعاد فاما السلب فقد يصح على الموجود والمعدوم فالفرق المعتبر بين السالبة المعدولة

يستحيل ظ

معدومة وصفاتها ع

المعدولة لان موضوع السالبة البسيطة قد يكون موجودا وقد يكون معدوما ويصح
من حيث هو معدوم واما موضوع الموجبة المعدولة فلا يصح ان يوجب عليه شيء
ثم ان قوما حاولوا بعد هذا ان يفرقوا بين الموجبة المعدولة وبين السالبة البسيطة من
حملوا المعدولية بدل على عدم امر شانه ان يكون موجودا في جنس القريب او البعيد او في طبيعة
النوع حتى قالوا ان قولنا لا عادل انما يصح على عادم العدل وفي طبعه ان يكون عادلا
او في طبيعة جنسه كقولهم للبهيمة انها غير ناطقة او النفس الناطقة انها غير جسم
موجود ان خصصه كما فهموا وقالوا ان الغير العادل هو بازاء الجائر والمتوسط وان غير البصير
هو بازاء الاعمى فسواء قلت غير بصير او قلت اعمى حتى لا يقتصر في الحدود ... اخر
هذا ما يقولونه فاما القول الحق فيتبين من مثال الشكل ... فنقول الآن اذا قلنا كل
ما هو غير موجود في موضوع وكل ما هو غير موجود في موضوع فهو جوهر فكل جسم جوهر
كان بالانتاج لازما ومعلوم ان القضيتين موجبتان ولفظة غير ماخوذة جزء من
المحمول ولذلك تكررت جزء الموضوع وينتج ما ينتج ومعنى الثاني غير الموجود في موضوع
ليس يشير الى عدم شيء موجود في جنس الجوهر بوجه من الوجوه او لا جنس للجوهر الاعم
الا ان يوخذ الموجود كالجنس لما يحمل هذا وجعلوا الا للعدل الا على عدم امر شانه ان يوجد
في جملة الوجود كان هذا اقرب الى الحق بل المعدول هو الذي حرف السلب جزء محمول كيف
كان فاذا اخذنا حرف السلب مع الذي لو انفرد كان محمولا وجعل اخذه كشيء واحد
ثم اثبتناه على الموضوع برابطة الاثبات كانت القضية موجبة من حيث تاليفها فاما
كيفيتها فامر لغوي وقد سمعوا في تعليم المقولات وبعده ان لفظة اللا انسان ليس
يختص بشيء دون شيء وليس يختص بها وجه دون ما عدم وانه يصلح ان يحمل على كل
ما كان بحيال ليشكل هذا الامر عليه وانا اوجبنا ان يكون الموضوع في القضايا

الايجابية

الايجابية المعدولة موجودا الا ان نقيض قولنا غير عادل ليقتضي ذلك لكن لا ان الايجاب يقتضي
ذلك فيه ان يصدق سواء كان نقيض غير عادل يقع على الموجود والمعدوم ولا يقع الا على الموجود
فيجب ان يعلم ان الفرق بين قولنا كذا يوجد غير كذا وبين قولنا كذا ليس يوجد كذا ان
السالبة البسيطة اعم من الموجبة المعدولة في انها تصدق على المعدوم من حيث هو معدوم
ولا تصدق الموجبة المعدولة على ذلك فانه يصدق ان يقال ان العنقا ليس هو بصير ولا
يصدق ان يقال ان العنقا يوجد غير بصير هذا على ان العنقا اسم يدل على معنى في الوهم
ولا وجود له في الاعيان وبعد هذا فانا نقول ان كل محمول بسيط محصل فاما ان يكون له
ضد او لا يكون فان كان له ضد فاما ان يكون بينهما متوسط او لا يكون والموضوع لا يخلو
اما ان يكون موجودا او معدوما ماخوذا من حيث هو معدوم فان كان موجودا وفرض بازائه
شيء كالمحمول فاما ان يكون ذلك موجودا فيه او ضده او واسطة ان كانت او يكون كلاهما
جميعا بالقوة مثل الجرو الذي لم يتفقح فان العمى والبصر كلاهما فيه بالقوة او يكون غير قابل
ولا لواحد منهما مثل النفس للسواد والبياض والوسائط فانا اذا قلنا زيد ليس يوجد عادلا
فانه يكذب اذا كان عادلا فقط ويصدق في البواقي اما اذا قلنا زيد يوجد لا عادلا
فانه يصدق اذا كان جائرا او متوسطا او كلاهما بالقوة او غير قابل لهما على الخلاف
الاراء فيه ويكذب اذا كان عادلا او معدوما وقد جرت عادتهم بان يسموا الخس
انقايا بلين عند الجمهور في ظواهر الامر الشهور في مثل هذا الموضع عدما كالعمى
عدما كالعمى والظلمة او كان ضدا كالجور فان الموجبة العدمية تقع في حيز الموجبة المعدولة
والسالبة البسيطة فيكون حال العدمية ضد المعدولة لتبين ان الموجبة منهما فتشارك
الموجبة المعدولة والسالبة تشارك السالبة المعدولة فان الموجبة المعدولة لا تصدق
على الموجبة العدمية ولا تنعكس لان الموجبة المعدولة اعم من الموجبة العدمية لكن

انسالبة العدمية يصدق على السالبة المعدولة ولا ينعكس فاذا صدق قولنا ان زيدا ليس بعدول
صدق قولنا ان زيدا ليس بجاير او لا ينعكس فانه ليس اذا صدق قولنا ان زيدا ليس بجاير
صدق انه ليس بعادل لانه ان هذا يصدق في المختلط وفي الذي بالقوة وفي غير القابل وانه
يصدق لا وارد على حال العدميين عند المعدولتين ان الايجاب يطابق الايجاب في السالب يطابق
السلب فان لختلفا في العموم والخصوص حال العدميين عند البسيطتين الايجاب يطابق
ولا ايجاب يطابق السلب هذا الوجه هذه الخصوصات باحكامها

زيد يوجد عادلا يصدق اذا كان عادلا فقط ويكذب فيما سوى ذلك
زيد ليس يوجد عادلا يصدق في الجميع الا في واحد فيصدق اذا كان معدوما او جايرا او مختلطا او بالقوة
ولا بالقوة ويكذب اذا كان عادلا — زيد ليس يوجد جايرا يكذب اذا كان جايرا ويصدق
كان معدوما او عادلا او مختلطا او بالقوة او لا بالقوة — زيد يوجد جايرا يصدق
فقط اذا كان جايرا ويكذب في الباقي — زيد ليس يوجد لا عادلا يصدق
اذا كان عادلا فقط او معدوما و يكذب في الباقي
زيد يوجد لا عادلا يكذب اذا كان عادلا او معدوما و يصدق في
الباقي

فقد تبين لك ان اشبه حال المتعدد العدميين بحال الايجاب والسلب عند جماد اشبه
واما ان الموجب في كل واحد منهما صادق في واحد من السالب الكاذب في واحد منهما بالثانية
العدميان والبسيطان ويخالف المعدولتان والمعدولتان واما ان ما هو اخص
من شيء فنقيضه اعم فان من الناس يؤخذ ذلك لان الاخص صدقا هو الاعم كذبا والاعم

هو الاخص كذبا ويصدق النقيضان حيث يكذب كلا وان من المشاركين فان الذي يكذب
اكثر فقابله يصدق اكثر فلذلك نقيض الاعم الاخص من غير انعكاس هو نقيض
الاخص من غير انعكاس بحيث يكذب الاعم كذب الاخص من غير انعكاس وحيث يصدق الاخص
صدق الاعم ايضا من غير انعكاس ولنضع لهذا الامثلة — الانسان يوجد عادلا
الانسان ليس يوجد عادلا — الانسان ليس يوجد لا عادلا — الانسان يوجد لا عادلا
الانسان ليس يوجد جايرا — الانسان يوجد جايرا — الانسان ليس يوجد لا جايرا
الانسان يوجد لا جايرا — فقولنا الانسان يوجد عادلا لا يصدق اذا كان كلهم عادلين او بعضهم
عادلين والباقون ما كانوا او يكذب اذا كانوا معدومين واذا لم يكن فيهم عادل او لعله
كانوا متفقين او شيوعا واما قولنا الانسان ليس يوجد عادلا فيصدق اذا كانوا كلهم معدومين
او كانوا العادل فيهم البتة ما كانوا او كان بعضهم لا عادلا كيفما كان والاخر في بعض او في
جزء ما كان اذا وجد بعضهم معدومين او جايرين او متوسطين او بالقوة او غير ذلك
ويكذب اذا كانوا كلهم عادلين فقط فهاتان القضيتان تتفقان في باب الحد ولا فرق
لا يقتضي عموما واما قولنا الانسان يوجد جايرا فيصدق اذا كان كلهم جايرين او بعضهم
جايرا وبعضهم عادلا او ليس عادلا كان فقد يصدق اذن معه قولنا الانسان ليس
يوجد عادلا كيف صدق ولا ينعكس فانه قد يصدق قولنا الانسان ليس يوجد عادلا اذا كان
كلهم لا عادلين ولا جايرين متفقين كانوا او شيوعا وحينئذ لا يصدق ان الانسان يوجد
جايرا واما قولنا الانسان ليس يوجد جايرا فيصدق اذا كانوا معدومين او كان لا جاير
البتة او كان بعضهم جايرا فقط وبالجملة اذا كان بعض معدوما او عادلا او متوسطا
او غير ذلك والاخر ما كانوا ويكذب اذا كان كلهم جايرين فقط فهو اعم من قولنا الانسان
يوجد عادلا واما قولنا الانسان يوجد لا عادلا فيصدق اذا لم يكن فيهم عادل البتة

كانوا إنما كانوا مستقيمين وشريفين ولم يكن في بعضهم كما أنه ما كان من كانوا أولئك البعض جائرين أو متوسطين أو بالقوة أو عيرا قابلين أو كان البعض معدوما عادلا ويكذب إذا كانوا معدومين أو كان الجميع عادلين فهو أعم من قولنا الإنسان يوجد جائرا وأخص من قولنا الإنسان ليس يوجد عادلا وأما قولنا إن الإنسان ليس يوجد عادلا فإنه يصدق إذا كانوا كلهم معدومين أو كانوا كلهم عادلين أو كان بعضهم عادلين وإنما ما كانوا وبالجملة بعد أن يكون بعض معدوما أو عادلا ويكذب إذا لم يكن فيهم عادل البتة كما أنه ما كانوا فهو أكثر صدقا من قولنا الإنسان يوجد غير عادل أكثر أخص من قولنا الإنسان ليس يوجد جائرا لأن قولنا الإنسان ليس يوجد جائرا يصدق إذا كانوا كلهم معدومين أو كلهم عادلين أو بعضهم عادلين ويصدق أيضا إذا كانوا كلهم متوسطين أو بالقوة أو غير قابلين ويكذب هنالك قولنا الإنسان ليس يوجد لا عادلا فالمتقابلات كلها تجتمع على الصدق إذا كان بعض وبعض ليس وأما المتناظرات فإن الموجبة البسيطة والعدمية تتفقان إذا كان بعض عادلا وبعض جائرا وأما الموجبة البسيطة والموجبة المعدولية تتفقان إذا كان بعض عادلا والآخرون موجودين فقط كانوا وأما السالبة البسيطة والسالبة العدمية فيتفقان إذا لم يكن فيهم عادل ولا جائر البتة أو كان بعض عادلا وبعض جائرا وأما السالبة البسيطة والسالبة المعدولة فتتفقان على الصدق إذا كانوا معدومين أو بعض عادلا وبعض غير عادل وأما الموجبة العدمية والسالبة البسيطة فتتفقان إذا كان البعض جائرا والبعض الآخر ما كان مع أما السالبة العدمية والموجبة المعدولة فتتفقان إذا لم يكن فيهم عادل ولا جائر وإذا كان بعض وبعض ... في اعتبار هذه المناسبات بين المتناقضات المتقوية وأتمام القول في الحدود والبساطة لأنا إلى المواضع الطبيعية أولى في القضايا فلنقل الآن

كلا نوعا

كلا نوعا التناقض — كل إنسان يوجد عادلا — ليس كل إنسان يوجد عادلا — ليس كل إنسان يوجد جائرا — كل إنسان يوجد جائرا — ليس كل إنسان يوجد لا عادلا — كل إنسان يوجد لا عادلا — فقولنا كل إنسان يوجد عادلا يصدق إذا كانوا كلهم عادلين فقط ويكذب فيما خلا ذلك وقولنا ليس كل إنسان يوجد عادلا يكذب إذا كانوا كلهم عادلين ويصدق فيما خلا ذلك وأما قولنا كل إنسان يوجد جائرا فيصدق إذا كانوا كلهم جائرين ويكذب فيما خلا ذلك وقولنا ليس كل إنسان يوجد جائرا يكذب إذا كان كلهم جائرين ويصدق فيما خلا ذلك فتكون الموجبة العدمية أخص من السالبة البسيطة لكن السالبة العدمية أعم من الموجبة البسيطة وأما قولنا كل إنسان يوجد لا عادلا فيكذب إذا كانوا معدومين أو بعضهم عادلا أو كلهم عادلين ويصدق فيما خلا ذلك فهو أعم من كلا الموجبة العدمية وقولنا كل إنسان يوجد لا عادلا يصدق إذا كانوا معدومين أو بعضهم عادلا أو كلهم عادلين ويكذب فيما خلا ذلك فهو أخص من السالبة العدمية وجوز الأمر فيهما في الجزئي الشخصيات فأما الموجبات المتناظرة فلا تجتمع البتة على الصدق لكن تجتمع على الكذب إذا كان الكل معدومين وإذا كان بعض عادلا وبعض غير عادل أما كان فإن قولنا كل إنسان يوجد عادلا يكذب هنالك ويكذب كل إنسان يوجد جائرا أو كل كل إنسان يوجد لا عادلا وأما السوالب فإنها قد تجتمع على الصدق حيث يكذب الموجبات معا إلا أنها لا تجتمع على الصدق فهذه صورة الحال إذا جعلنا الكلية موجبة ولو جعلنا الكلية سالبة وبعضها لوجعلنا على هذه الصفة — بعض الناس يوجد عادلا — ليس ولا واحد من الناس يوجد عادلا — ليس ولا واحد من الناس جائر — بعض الناس يوجد جائرا — ليس ولا واحد من الناس يوجد لا عادلا — بعض الناس يوجد لا عادلا — فإن السالبة الكلية تصدق إذا كانوا كلهم جائرين أو كلهم متوسطين أو بالقوة أو غير قابلين أو معدومين أو خلط ليس فيهم عادل وتكذب

ليس ح

لا تجتمع على الكذب ح

اذا كان بعضهم عادلا والباقي كيف كان وقولنا بعض الناس يوجد عادلا يصدق اذا كان بعض
عادلا والاخرون كيف كانوا ويكذب في الممكن في عادل كيف كانوا واما قولنا الاواحد
الناس يوجد جايرا فانه يصدق اذا كانوا كلهم عادلين او متوسطين او بالقوة او عن قنية
او معدومين او خلطا ليس فيهم جاير ولا عادل البتة ويكذب اذا كان بعضهم جايرا او
مقابله يصدق اذا كان بعضهم جايرا كائنا ما كان الاخرون فالعدمية الموجبة فيهما
لا يلزم السالبة البسيطة ولا يلزمها السالبة البسيطة فانه اذا كان بعض الناس جايرا و
الباقون كيف كانوا من عدالة يكونوا عادلين صدقت الموجبة العدمية وكذبت السالبة
البسيطة فاذا كان كل الناس معدومين او متوسطين او بالقوة او عن قنية بلين او خلطا
ليس فيهم جاير ولا عادل صدقت السالبة ولم تصدق الموجبة الجزئية واذا كان بعض
الناس جايرا وبعضهم عادلا صدقت الموجبة الجزئية العدمية وكذبت السالبة البسيطة
فاذا لا تلازم بين هذين ولا تنافر بين نقيضيهما ولا انفكاك بينهما عكس ذلك الانفكاك
واما قولنا ليس ولا واحد من الناس يوجد عادلا فيصدق اذا كانوا كلهم معدومين
او كلهم عادلين ويكذب فيما خلا ذلك واما السالبة العدمية فيصدق فيما صدقت
فيه وتصدق ايضا اذا كانوا عن قنية بلين او متوسطين او خلطا ليس فيهم جاير فهي
منها اي من السالبة العدولية وكيف لا وانت تعلم ان الموجبة العدمية اخص من
العدولية فيجب ان تكون السالبة العدولية اخص من السالبة العدمية فهذا
الامر فيهما ما كان على في التخصيص فان المقاطرات الموجبة فيهما قد يصدق معا
اذا كان بعض عادلا وبعض جايرا فالسوالب تكذب معا في ذلك وتكذب الموجبات معا
اذا كان الكل معدومين وتصدق السوالب فيها الكل البسيطة والعدمية وتكذبان
معا اذا كان الكل متوسطين او بالقوة او عن قنية بلين فتصدق معا بلا مراح وليبهما

لوح

لوح بعرض المتضادات على هذه الصفة كل انسان يوجد عادلا لا واحد من الناس يوجد عادلا
لا واحد من الناس يوجد جايرا كل انسان يوجد جايرا لا واحد من الناس يوجد غير عادل
كل انسان يوجد لا عادلا فلا يجد المتضادات تتفق على الصدق البتة لكنها تتفق على
الكذب في كل المقاطرات الايجابية فانها لا تتفق البتة على الصدق ولكنها قد تتفق على
الكذب اذا كانوا معدومين او خلطا واما المقاطرات السلبية فتتفق على الصدق والكذب
جميعا كما قد علمت اما الداخل تحت المتضادة فهي في حكم المهملات فهذه الاقسام انما تكون
من اعتبار العدول في جهة المحمول وقد يتولد ايضا من جهة اعتبار العدول في جهة الموضوع
اذا جعلت الموضوع مثلا لا انسانا فاثبت عليه او سلبت عنه فانظر الان وتامل ما اوجب
التعليم الاول من التعليم الاول واجعل اللا انسان الحالات يكون موضوعا عن محصل لا يرتفع عنه
ان يكون اللا انسان يدل على محكما او مرجحا فحكم الامر في جانب المحمول كما علم
ان كان الرابطة اذا كانت دخلت على حرف السلب جعلته جزءا من المحمول حتى الاقوى
مثال القضية موجبة واذا دخل حرف السلب عليها فرقت الرابطة بينه وبين المحمول
ومثال الرابطة المحمول محصلا فكان سلبا لا ايجابا ولم يحمل اذا كان الموضوع
سورا فان السور اذا دخل على حرف السلب جعله جزءا من الموضوع كقولك كل لا انسان
اما اذا دخل حرف السلب على السور واقترن السور بالموضوع مثاله السور الموضوع معدولا
ومثال حرف السلب السلب كقولك ليس كل انسان فاذا ايدان يكون الموضوع معدولا
فيجعل حرف السلب جزءا من الموضوع فاذا اشتركت القضيتان في الكم واختلفتا
الكيف في العدول والتحصيل في جهة المحمول كان الموضوع في حكم الوجود فيما مثلا فانه
فان قولنا كل انسان يوجد عادلا لا يلازم قولنا لا احد من الناس يوجد لا عادلا اذا كان
الموضوع في حكم الوجود وقولنا ليس كل انسان يوجد عادلا لا يلازم قولنا بعض الناس يوجد لا عادلا

في جانبه

بعد الشرط المذكور وقولنا كل انسان يوجد لا عدلا بل الازم قولنا لا واحد من الناس [illegible]
عادلا او قولنا ليس كل انسان يوجد لا عدلا بل الازم قولنا بعض الناس يوجد عدلا او [illegible]
ذلك ولكن على المثال الاول اما اذا قلنا كل انسان يوجد عدلا فكذب علينا ان نقول [illegible]
من الناس يوجد لا عدلا ليس نقيضه هو واحد من الناس يوجد لا عدلا و[illegible] كل انسان [illegible]
وهذا يتم وانت تعرف الحال فيما يتبع هذه القضية وهذا الشرط الذى نوردة من كون [illegible]
في حكم الموجبة حتى تكون القضية تصح ايجابها ذلك [illegible] وهو الواجب [illegible] فان [illegible]
كانت السوالب تلزم الموجبات ولا تنعكس لان السوالب تصدق على امر معدوم من [illegible]
ولا يمتنع واعلم ان الموضوع الشخصى اذا استعمل [illegible] السالبة في طرفي النقيض جاز
ان ينتج [illegible] وقد يجوز ان يجعل موجبة بمعنى [illegible] كما اذا سئل
زيد عدل فقيل لا كان للسائل ان ياخذ [illegible] وان اعتقد زيد [illegible]
واما اذا كانت القضية [illegible] مثلا هل كل انسان حكيم فقيل لا لم يكن [illegible]
وكل انسان اذا لا حكيم وذلك لان قوله لا معناه ليس كل انسان حكيما وهذه كما ملت لا بد [illegible]
فكل انسان اذا لا حكيم [illegible] نقيض ذلك [illegible] ولكن قولنا [illegible]
هو لا حكيم نقيضا اذ النقيض انما يكون نقيضا اذا سلب عين ما اوجب واوجب عين ما [illegible]
من حيث هو محمول ولم يسلب من حيث هو محمول [illegible] فلم يكن السلب الا [illegible]
حيث اوجب [illegible] المحمول كان ذلك في [illegible] حمل فاذا [illegible]
فاذا كان المحمول الحكيم كليا بشرط عمومه [illegible] السالب والموجب [illegible]
عموم الايجاب [illegible] اجزاء القضايا [illegible] في بعض الاوقات [illegible]
[illegible] المعنى [illegible] فان لكل جزء منها مكانا طبيعيا اما [illegible]
[illegible] الناس [illegible] والموضوع [illegible] الطبيعى هو

محاورة

محاورة الموضوع ويكون [illegible] موضعها الذى [illegible] ان يجعل الانسان [illegible]
الانسان يوجد عادلا [illegible] الانسان عادلا يوجد انما مكانها الطبيعى محاورة المحمول [illegible]
موضع المحمول والموضوع [illegible] السلب [illegible]
اخر [illegible] ان قولنا يوجد الانسان عدلا وقولنا يوجد عدلا الانسان [illegible]
[illegible] بكونه [illegible] قولنا يوجد الانسان عدلا [illegible]
عدلا [illegible] الانسان [illegible] قولنا [illegible] الانسان
او لا يوجد عدلا الانسان [illegible] قولنا يوجد لا عدلا الانسان [illegible]
[illegible] وذلك لانه اما ان لا يشكل الامر [illegible] القضيتين
واما ان لا يشكل [illegible] ان يكون [illegible] قولنا يوجد الانسان [illegible]
عدلا الانسان [illegible] السالبين [illegible] اعنى قولنا لا يوجد الانسان عدلا وقولنا لا [illegible]
الانسان [illegible] الانسان هو [illegible] قولنا يوجد الانسان عدلا [illegible]
يوجد عدلا الانسان او قولنا ليس يوجد الانسان عدلا [illegible]
[illegible] ليس [illegible] الموجبين [illegible]
[illegible] يشكل [illegible]

في [illegible] القضايا المتكثرة والمتاحدة والتى [illegible]

[illegible] والجمع [illegible] لا [illegible] القضية [illegible]
تكون [illegible] الموضوع [illegible] الموضوع المحمول [illegible] قولنا [illegible]
او تكثر المحمول والموضوع [illegible] لا تكون [illegible]
ان [illegible] حيوان [illegible] الاخرى [illegible]
فاما ان [illegible] الموضوع والمحمول [illegible] اللفظ [illegible]

الثانى مع

يكون فيه معنى واحد لم يؤد تكثير اللفظ الى تكثير المعنى مثل قولنا كل انسان حيوان ناطق مائت فان الانسان [illegible]
هو مجموع الذي هو الناطق الذي هو المائت فهذه الجملة محمول واحد بالحقيقة وكذلك اذا قلت الحيوان الناطق
المائت قابل للكتابة واما اذا كانت المحمولات متباينة لا تجتمع طبيعتها طبيعة واحدة كالانسان الابيض الماشي فان قلت
زيد انسان ابيض ماش [illegible] على [illegible] واحد [illegible] هذه [illegible] لا تتحد في الطبع بعضها ببعض حتى تصير
طبيعة واحدة ولذلك صارت القضية لا تكون واحدة فهذا هو [illegible] اكثر [illegible] هذه [illegible]
كثيرة [illegible] فانه لا يجوز ان يجعل هذه القضية واحدة حتى يكون زيد الشيء الذي هو موصوف بـ[illegible]
هذه فيوخذ ان يسمى ذلك اسما واحدا من حيث هو جملة فيكون [illegible] الا [illegible] يكون الجسم [illegible]
يدل على مجموع هذه حتى يكون زيد الذي هو الشيء [illegible] الذي هو [illegible] يكون [illegible]
زيد ج فهمت ان مجموع هذه ولم يكن بد من ان تقول زيد ج او ابيض وماش [illegible] كما [illegible]
من انا اذا سمينا الابيض الثوب [illegible] الثوب فقلنا زيد ثوب [illegible]
كانا قلنا ان زيدا ابيض [illegible] زيد [illegible] الثوب [illegible] اسم للابيض [illegible]
هذه بل الجملة من حيث هي جملة واسم فان الحيوان الناطق المائت اذا [illegible] على [illegible]
التفصيل على سبيل التعديد [illegible] كان [illegible] الانسان [illegible] كانت هذه قضايا
كثيرة ولما كان سؤال الجدلي [illegible] سؤال [illegible] سؤال [illegible] الشيء وكيفية سؤال
علم البرهان هو سؤال [illegible] السؤال [illegible] بمقدمات تجتمع [illegible]
بعض المجيب [illegible] الجواب اما [illegible] ولا يكون [illegible]
واذا لم تكن المسئلة بقضية واحدة في الحقيقة لم تقتض جوابا واحدا فان [illegible] لا يمكن ان
يجاب عنها بايجاب ولا سلب [illegible] مثل ان يقال هل الانسان جسم وروح ام ليس [illegible] لم يمكن ان يجاب
بالايجاب ولا بالسلب فان [illegible] على الانسان و[illegible] يجاب [illegible] الجواب
في الانسان جسم [illegible] الانسان بروح [illegible] لا يمكن ان يجاب [illegible]

لا يكون

لا يكون الجواب واحدا الا ان يكون مثل الحد للانسان جسما ومكلفا فان هذا وان امكن فيه الجواب [illegible]
[illegible] جوابا واحدا [illegible] كان اللفظ واحدا لكثرة [illegible] على القسمين [illegible]
[illegible] الجواب [illegible] السائل بين طرفي النقيض [illegible] ان يجيب باحدهما ان يلزم السائل [illegible]
المسئلة [illegible] ثم نتصل بهذا المعنى [illegible] العادة [illegible] الجوهري ان
نذكر [illegible] ثم [illegible] قبل ان من الاشياء التي تحمل فرادى ما يصح ان تحمل جملة [illegible] افرادها
ومنها ما لا يصح وكذلك من الاشياء التي تحمل جملة ما يصح ان تحمل فرادى ومنها ما لا يصح فاما مثال
ما يصدق جملة وفرادى فهو الحد واجزاؤه واما مثال ما يصدق فرادى ولا يصدق جملة [illegible]
ان [illegible] مثلا ان يكون انسان من الناس طبيبا [illegible] الوسط ويكون [illegible]
او بصيرا بالعين [illegible] ان زيدا طبيب يصح ان [illegible] زيد [illegible] ولا يصح ان [illegible] زيد [illegible]
بان [illegible] واحدا [illegible] لا يصح ان [illegible] زيد طبيب بصير ان هذا يكون [illegible]
بانه طبيب [illegible] في الطب وبصير [illegible] لو ان بعضه يكون هذا اما بالقوة واما بالفعل
فان القائل اذا قال ان زيدا انسان فصدق ثم قال هو ابيض فصدق فانه يجب ان يصدق جملة [illegible]
[illegible] ان يصدق ان زيدا انسان ابيض لان هذا يصدق والابيض يصدق وما صدق
فرادى صدق جملة من غير [illegible] ان [illegible] يصدق [illegible] ان [illegible] ان زيدا انسان ابيض
ابيض [illegible] وانكانت [illegible] اكثر من اثنين [illegible] الا
بالقوة [illegible] اذا وجب صدق قولنا الانسان حيوان وقولنا الانسان جسم ان يصدق
جملة فيصدق ان الانسان حيوان جسم [illegible] وهذا [illegible] بعضهم [illegible]
[illegible] لانا اذا قلنا ان سقراط انسان ذو رجلين [illegible] انما فصلناه من الحيوان
بذي رجلين [illegible] قولنا هذا ان [illegible] الناس [illegible] هو ذو رجلين وهذا
كذب [illegible] القانون لهذا [illegible] ان الاشياء التي [illegible] بعضها ان يحمل على بعض [illegible]

ثم يجتمع في موضوع واحد كالبصير الطبيب لا يمتنع جميع ما ليس بعضه كالشيء وبعضه كالمادة او شيئا
الى ليس حال اجتماعها كما يكون من حال اجتماع الصنفين من زيادة واحد بل يحمل [illegible] بانه مثل عوارض ...
عرض الطبيب في المثال ان جاز ابيض فلا يبعد ان يجا طبيبا فاما هاهنا لا ضرورة في ذلك الا ان يبين
ليس مضافا انه ابيض بل عرض له انه ابيض من هذه الجملة فيكون لا يمتنع [illegible]
محصورا في بعض [illegible] الا حمل جملة كالابيض [illegible] الا ابيض [illegible] في الانسان
واما ما لا يصدق مجتمعا ولا يصدق فرادى [illegible] يكون اجزاء الحمل فيه [illegible] على ما اقتضته [illegible]
ان المقتضي [illegible] الاجزاء [illegible] وان [illegible] بلا [illegible] ولا يمتنع منهما
يكون ذلك لما اقتضته بها بالقوة كما في السفينة التي [illegible] الحجر [illegible]
حجر ولا يصدق ان يقال انها سفينة لان السفينة [illegible] الحجر [illegible]
لما كان [illegible] في هذا الشخص انسان ميت ولا نقول انه انسان [illegible]
والماشي [illegible] الحيوان واما الذي [illegible] ويكذب [illegible] مع ذلك [illegible]
[illegible] او [illegible] ان او [illegible] موجود شاعر فان [illegible] ولهذا اقيل ان [illegible] هو او موجود كان [illegible]
ولكن العنقاء موجود في الوهم فاذا قيل موجود كان كذبا فانا لو [illegible] كانت [illegible]
[illegible] لا بالفعل ولا بالقوة اي [illegible] الحقيقة [illegible] كان [illegible]
لا يمنع حملها [illegible] فاذن يجب ان نتأمل هذه الاشياء [illegible] ونقول فيها [illegible]
لما اذا [illegible] في الحمل [illegible] فقد [illegible] قالوا [illegible]
فلنعد الى [illegible] وفيها مجاز ولا تحقيق [illegible] وجب [illegible]
[illegible] يصدق [illegible] يعتقد [illegible]
في ابتداء [illegible] لم يحفظ [illegible] اذ كان [illegible] على [illegible]
المجازية [illegible] الحقيقة [illegible] ومع ذلك [illegible] اولا

او لم [illegible] بالعادة والتفت الى الاغراض والى المفهومات اللفظية بالحقيقة لم يلزم من شيء
من جميع ما قالوه خبر الواحد الذي هو التكرير والهذيان فاما امثلة الطبيب الفاره
والبصير فالحق يوجب ان هذا يصدق فرادى ومجتمعة وذلك انه حين حمل على زيد الفاره لم
يحمل عليه الفاره كيف اتفق بل حمل عليه الفاره على انه فاره في شيء محصل كما كان فارها في الخياطة
وحين حمل عليه البصير ايضا فلم يحمل عليه البصير كيف اتفق بل على انه بصير بالعين واذا كان
فاذا اجتمعت المحمولات وعنيت عند الجمع ما عنيت في التفريق لم يعرض كذب فان زيدا
طبيب فاره في الخياطة وطبيب بصير بالعين وليس طبيبا فارها في الطب فلم تكن اردت عند
التفريق بالفاره الفاره في الطب ولا بالبصير البصير في الطب فان قال انه انما حمل عليه الفاره
بلا شرط شيء وكذلك البصير فليعرض انه انما حمل عليه الفاره فارها من غير شرط والبصير بصيرا
من غير شرط فيجب عند الجمع ان يحفظ على ما كان قبل الجمع فان الحق بشرط او غير معنى
فليس هو الذي كان اولا فانه كان قد حمل عليه الفاره مطلقا وعني انه فاره اي في شيء اتفق
الان عند الجمع انه طبيب فاره في شيء ما واما فاره في الطب فلم يحمل مفردا ولا اذا قرن بالطبيب هذا
المعنى وجب ان يكون معناه انه فاره في الطب فان اوهمت العادة ذلك واما اذا كان
اريد التفريق بالفاره الفاره في الخياطة فهذا كان هو المحمول عليه عند الحقيقة
هو الذي يجب ان يورد عند الجمع وقد يجوز في حذف جزء من لفظ من جملة ان يصرح
به وان لم يصرح به فانما لم يصرح به اتكالا على تفهيم العادة ذلك واقول بالجملة
ان من حقوق الامور المتسوية اذا كانت محمولات ان يراعى جملتها وشرائطها وان
يكون مصرحا بها عند التفهيم وان لم يصرح بها في اللفظ وعلى ما قيل في شروط النقيض
ولولا ان قولنا فاره معناه فاره في شيء كذا او فاره في شيء ما لا انه فاره في
شيء اتفق لكان كما قيل انه ليس بفاره وعني في الاطلاق ليس هو فيه فارها كان [illegible]

قد لا تتناقض او يتبين ذلك الشيء ويلتفت اليه فذلك الشيء اذن لا يعد هو اخر بعض الاجزاء
المحمول وان حذف تجوزا دخولا معتبرا او مهما انحجبت يكون مفهوما في ابانة حقيقته
واذا كان كذلك فاذا اجتمع على واحد كان ابعد عن حقيقته كان هذا ان يقال طبيب فاره في الخياطة
وبصير بالعين او فاره في امر ما وبصير في امر ما على ان التبصر بالبصر في حد لا ان البصير
اذا عني به البصير بالعين خرج وعني به ان الفاره من صناعة ما كان في ذلك اشتراك الاسم
لكن قد عرض فيهما اشتباه مجاز بان احدهما انه قيل انه بهذا فاره لم يرد على اللفظ
الخاص الاولي معنى عند السامع بانه فاره وكذا اذا اجتمع على واحد انه طبيب وحسن وكانت
العادة جرت انه اذا قيل هذا عني به طبيب ماهر في الطب لا لهم اجتماع اللفظين بحسب جريان
العادة ان معنى القول انه يقول طبيب جيد وهذا العادة ليس مما يوجب نقص الاعراب في
العبارات وما فيها من الابهامات والاختصارات مما لا تنحرف حقيقته لا للفظ الا انما
واما ما قالوه من مصير الكلام الى الهذيان فهو حق لكن ما قال الرجل المحكي انما ظن ان الهذيان
في قوة الكلام دافع ذلك بالابهامات فليس هو من كلام اهل المعرفة في شيء فان لا التفات له متميلها
الى الابهامات بان قائل كذا كانه قال كذا من عبارات يكون قال كذا بالمحصل لفظا ومعنى
ولا لزوم ما قال لما هو كذا ليس هو ذلك ولا لا نراعي ما يعرض من تحقيق
الالفاظ وكذلك انما قلنا انه اذا قيل ان الانسان حيوان ذو رجلين لم يلتفت الى
انه يجاور ان يحصل بذلك الحيوان عن حيوان او يجاوره انه من جملة الصفات التي يحوي
البشر وانه ان يوهم ذلك فان هذا اللفظ وانه كان قد يوهم هذا فليس هو مفهوما
عنه ولا لازما للمفهوم عنه بوجه من الوجوه بل انما يلتفت الى ان له هذا الوصف مقرونا
بذلك الوصف فان اتفق ان كان هذا القران مخصصا ما له الوصف الثاني بما له
الوصف الاول دون الثاني فذلك شيء عرض من عبارات يكون مفهوما ... وان كان

مفهوما

مفهوما ان يكون قد قصد بالاسم تحصيل الطالب امر فيفيد انه اسم من اللفظ على سبيل العادة في
بعينها اشياء كثيرة من هذا الجنس مثل قول القائل بعض الناس حيوان فان هذا حق في نفسه لكن
بالابهام فان السامع ربما توهم ان البعض الاخر ليس بحيوان لكن لا يرى ان قائل هذا اللفظ كاذب
وان كان ذلك يفيد نحو منه الكلام على التعيين فقول بعض الناس كاتب يريد ان يلحق هذا على
البعض الاخر ليس بكاتب فيكون العادة تعرف عرضا لا نفس لفظه وليس ممتنعا ان يكون المراد
الاسيض ح كاذبا ابهاما لكنه لا يكون في نفسه كاذبا واما ما قيل من ان الطبيب البصير معناه معنى البصير فليس يلزم
منه شيء مما جاء لو نوجد حتى يكون لما كان الطبيب البصير معناه معنى في الداخل يجتمع منه ومن الاخر
الا بيض محمول فالحيوان ليس له معناه معنى الناطق وليس يجب من هذا ان لا يجتمع منهما محمول واحد هيئة تركيبه
واحدة فالذي يمنع ذلك من اجتماعهما واحدا فان لم يفهموا من قولهم ان الطبيب البصير معناه معنى
هذا الذي في هذا المثال معنى [illegible] فليس في ذلك الذي فيه هو مفهوم اللفظ الذي عبر وايضا
عنه اذ هنا البصير كان من حق المفسرين ان يكتفوا من تعريف ذلك المعنى بعين ما عرفوه وان
ان ذكروا ما عندنا يجيزون لم الطبيب لا يحتاج في تعريف الصفات انه البصير لا البصير في صناعة
الطب في الحيوان الناطق ليس هكذا ولكن لقطعهم لم يدل على هذه الزيادة بل دل على المقدار
الذي لا يغني في الغرض في [illegible] انه لا يتقوم به مما يوجب ان يكون لا يجتمع منه محمول
واحد بوجه ما فان كثيرا من الخلاف الواحد [illegible] المعاني مجتمع فيه الصفة كالبياض الذي
نعتق به سواد [illegible] الاشرع [illegible] ويسمى من اجتماع
صفات الجسم [illegible] فمع ذلك لم يكن الطبيب البصير [illegible]
ليس ح معنى واحدا [illegible] حيث الجسم [illegible] معنى واحد [illegible] ان الاشياء
[illegible] التي [illegible] معنى واحد [illegible] الطبيعي [illegible] كذب على
[illegible] ان يكون الشيء الذي هو طبيب كاتب [illegible] طبيب [illegible]
الطويل [illegible] الطويل [illegible]

فامثال هذه المذاهب ليست افضل من الاول بل هي سواء بان يكون هذا غير جائز ان يعتقد وانما قيل
في الشخص من جهة الرجل واللا رجل لان في النقد هذه العبارات العامية غير ان الشخص الذي لا
رجل وكان خارج معنى الرجل الداخلة في الجملة ليس هو معنى الرجل الذي يدل عليه منفردا فان الرجل اما
ان يعني به الذي يستعمل الة الايلاد من الناس فيولد في غيره او الذي له في الطبع هذا الا انه
غصبها قهرا او الذي يشبه الرجل في بعض احواله واعضائه فان هذه الثلاثة يعنى به منها فلا يجتمع
مقابله بالحقيقة فاما ان عني به انه لا انثى الذي له ان يستعمل الة الايلاد في غيره فان هذا المعنى
لا يجتمع البتة مع الرجل الذي هو مقابله لانه يكون كانه قيل هو بحيث يستعمل الة الايلاد في
غيره ولا يستعملها وهذا كذب كلا ان عني ان المراد به انه يشبه الرجل الذي بهذه الصفة
ليس هو بالحقيقة الرجل الذي بهذه الصفة المذكورة او انه الذي فيه بعض صفات الرجلية
ليس فيه كمال صفات الرجلية فهذا الاعتبار يصدق مع الجمع بين الرجل واللا رجل حين يحمل
الشخص وكان يصدق متفرقا فانه يصدق عليه انه رجل مفردا اذا عني بالرجل ما ارجحه قبل رجل
لا رجل وذلك انه يصدق عليه انه يشبه الرجل او ان فيه بعض خواص الرجل ويصدق اسم اللا رجل
منفردا اذا عني باللا رجل الذي ليس بالحقيقة رجلا او الذي ليس فيه كمال صفات الرجلية وان عني
بالرجل من له الة الطبع وباللا رجل مقابله فهو كذب الا ان يعني انه كان في الطبع له الة لان
يكون المراد بالرجل الذي له ذلك في الطبع وباللا رجل الذي ليس له ان يستعمل ذلك فلا يكونا
متقابلين ويكون كل واحد منهما صادقا اذا احال الانفراد في الجمع يوصف رجل حيث
رجل لا رجل بمعنى ثم يوصف حين افترق بمعنى اخر فاذا كذب هذا المعنى الاخر وجب ذلك في
من جهة المعنى يصدق في جملة لا يصدق مفردا بل لو كان اذا قيل رجل في الجملة وجمعنا مع غيره
ولا بمعنى يصدق ثم قيل وحده بذلك المعنى فلم يصدق لكان مذهب الجمهور واما اذا كان
معنى ما يصدق غير معنى ما يكذب فليس يجب ذلك ان الشيء الواحد يصدق مرة عند الجمع ولا يصدق

مرة عند التفريق

مرة عند التفريق وكذلك حيث القاضي انه سلطان ليس بسلطان والخفاش انه طائر ليس بطائر
والمجاز لا يصدق امثال هذه التركيبات الا ان يحرف الالفاظ عن دلالتها المتعارفة الى دلالات
لها مستعارة والذي قيل في السفينة ايضا فمن العجائب فانهم يدرجون انهم اذا قالوا
سفينة حجر عنوا به انه شيء في صورة السفينة متخذ من حجر اما السفينة وحدها السفينة
فلا يصدق ان يقع على مثالها انها حجر واذا كان المراد في قولهم سفينة حجر انه شيء في
شكل السفينة من حجر فلتنظر هل السفينة بذلك المعنى محمول على الشيء مفردا وحده كما
عليه لانه شيء في صورة السفينة ولكن العوام لا يفرقون بين الشيء الذي يستحق اسما لطبعه
نوعه ويستعمل ذلك الاسم بمعنى محسوس ظاهر فيه فلذلك لا يمتنعون ان يسموا الميت انسانا
والحجر سفينة لا مفردا ولا مركبا فان شبهوا المعنى امتنعوا ايضا عن اطلاق ذلك مركبا
وان لم يمتنعوا اخطأوا وزلوا وكذلك المثال الموجود للانسان الميت فانه اخذ فيه اللفظة
الواحدة عامية مرة وخاصية اخرى ولم يعن بمعنى واحد فظهر ان الامر ليس كما يقولون بل
وجد واما يصدق جملة يصدق فرادى فان قول القائل زيد انسان ميت قول عامي والعامي
يقول البتة للشيء انه انسان ميت ولا يجوز عنده ان يكون الانسان الميت محمولا على
شيء واحد فانه سواء عند الخواص ان يقع حيوانا ناطقا هو مبدأ الفعل وبين ان يقولوا
انسان ميت كما لا يمكنهم ان يقولوا زيد حيوان ناطق هو ميت كذلك لا يقولون زيد انسان
ميت ولا يجوز ايضا ان يقولوا ان هذا كان انسانا والان هو ميت وذلك لان هذا
لا يتناول احدهما امرا واحدا لان الذي هو الان هذا هو جزء من الشيء الذي كان انسانا
لا انه هو وهذا لم يكن انسانا البتة فان اريد التحقيق فلم يكن ايضا موضوعا لانسانيته
لان مقادير العناصر وكيفيات المزاج ليست كما كانت حين كان موضوعا وضع ذلك
فان قالوا ان هذا كان موضوعا للانسانية فهو الان موضوع للموت صدقوا

وبعضهم لكن العامة يعنون بالانسان المعقول نحو الانسان الظاهر فوجدوا منه مادة هي في محل كل آن
واذا عنى بذلك صدق الان البرهان يوقع انه انسان بهذا المعنى فان لم يوجد هكذا بل الحد
بالانسان الذي في التركيب غير ما يعني بالانسان الذي يلحظ اليه مفردا فهو يعني اما الشكل
يا ادمي فمن الظاهر فيه ان وذلك لان لفظه هو موجود ماخوذ في ذلك القول الذي هو
مؤلف على انه رابطة والروابط في حكم الادوات والادوات لا تدل بنفسها كما علمت فيجعل
موجود في هذا التحريف على انه اسم حتى لا يكون المعنى في القضيتين واحدا فان لم يوجد
رابطة بل الحد الاصلي معنى حتى يكون كانه يقول ان ادميا هو الموجود الذي كان [illegible]
يكون شاعرا كذب القول بعد موت ادمي مركبا او مفردا فان لم يوجد هكذا بل الحد
رابطة ولكنه عندما يحمل وحده يحمل على انه اسم مطلق محقق مشتق من وجود الامر فذلك
فهو ظلم ومغالطة باشتراك الاسم وان حمل وحده على انه رابطة لم يستعمل ولم يكذب
[illegible] موجود اي شيء كان اذا قيل كان وعنى به الرابطة كان غرضهم كان [illegible]
الكلي وبعد هذا الحد فقد نطلنا منهم ان المعدوم لا يحمل عليه شيء وعلمنا انا اذا قلنا ان ادمي
شاعرا لم يكن صادقا على معنى ان ادمي شيء موصوف بانه كان شاعرا بل على ان الحال التي
من ادمي [illegible] بصفة انه حال تقبل من ادمي جسد فان يقترن به معنى كان شاعرا اي [illegible]
موجود لصفة هو انه اذا قرن معه حال الزمان الماضي قرن معه معنى الشاعر صدق عليه
اما المثال الذي اورده بقولهم ان العنقاء موجود في الوهم فهذا ايضا غلط وذلك لان معنى
الموجود من قولنا الموجود في الوهم اما ان يدل على معنى او لا يدل فان لم يدل واخذ مفردا [illegible]
بدل المركب الملفوظ مفردا هو الماخوذ في التركيب فان لم [illegible] اما ان يدل على معنى يعم الموجود في
الوهم والموجود من خارج من حيث هو موجود او لا يدل فان دل على معنى عام هو اعم من الموجود في
الوهم والموجود من خارج ثم اخذ مفردا يجب ان يوجد ذلك المعنى في تصديق ان العنقاء [illegible]

لونها

نوعا من الوجود فان المتوهم له وجود قالوا اذا يكذب اذ العنقاء موجود في الاعيان فانه
وهذا شيء ذهب من الوجود اذا اخذ بذلك المعنى لا يمتنع ان يكون المعنى الذي يصدق في
الجملة اذا افرد وقرن به معنى اخر وشرط انه فقد يكذب كما اذا صدق على الانسان انه حيوان اي
ان يصدق عليه انه حيوان بشرط زايد على ما كان اولا او اعني اذا قيل انه حيوان اعجمي
خاف واذا كان الوجود الذي في الوهم لا يشارك الوجود لا بما يعني من المعاني
الوجود مفردا على انه موجود في الاعيان فهذا معنى لم يكن انه مذكور في التركيب الا من طريق
الاسم ومن الذي يمنع ان يكون بعض الاسماء التي في التركيب اذا اريد به غير معناه الاول
جاز ان لا يصدق فهذا هو الذي [illegible] ذكر علل وبشر ان يكون عند غيري هذا ما
اخر وحقيقة اخرى لم ادرها الا ان القوم لا يحل لهم ان يوعوا بان تلك الحقيقة [illegible]
وهم يعلمونها ويعلمون موضع الشبهة فيها الى ان يجيء معاند فينبههم وما اراهم يفعلون
فانه لو كان ما ذكرنا يتحوه غير الحق الذي نحوه فهو من الاعراض التي القوة الظاهرة التي
لا يمسك عن التحدي به من عنده نحو اخر وغرض اخر يكون [illegible] بالحق ان يذكر
ذلك وينبه عليه بحجة ذهنا او فهما فان لم يفعل ذلك فليس الا غفلة واما اصحاب التعليم
الاول فانما اراد ما اراده او ورده ان يعرفنا ان بعض المحمولات يصدق فرادى فيعرض
لها بعد ذلك ان يؤخذ مجتمعة فيوهم معنى اخر يكذب او يصدق مجموعه في ذا الفرد [illegible]
ان يفهم على حصر اخر فيكذب فيحتج يكون اذا اسلم ان كلما يصدق متفرقا يصدق مجتمعا على
المعاند من الاجتماع وان لم يكن المفهوم المحقق او ان كل ما يصدق مجتمعا يصدق متفرقا
على المفهوم المعاند عند التفريق وان لم يكن المفهوم المحقق لزم من ذلك محالا وتمكن
الغالطون من تخليطاتهم

فصل في تحقيق القول في القضايا الثنائية والثلاثية

واحكامها وتلازمها وتعاندها اقل احوال القضايا ان يكون ثنائية ثم يصرح بالرابط

فصل ثم لا يقترن بها الجهة فيصير رباعية والجهة لفظة يدل على النسبة التي للمحمول عند
فيعين انها نسبة ضرورية او لا ضرورية فيدل على تأكد او جواز وقد تسمى الجهة نوعا
فأشدها اصدقا يدل على استحقاق دوام الوجود وهي الواجبة واخرى تدل على دوام استحقاق
اللاوجود وهي الممتنعة واخرى تدل على انه لا استحقاق دوام الوجود واللاوجود وهي
الممكنة والفرق بين الجهة والمادة ان الجهة لفظة زائدة على المحمول والموضوع والرابطة
مصرح بها تدل على قوة الربط او ضعفه لعقود لا الا باللفظ ربما كذب واما المادة فقد
تسمى عنصرا فهي حال المحمول في نفسه بالقياس الى الايجاب الى الموضوع في كيفية وجوده الذي يدل
عليه اللفظ ان كان بلا الجهة وقد يكون القضية ذات جهة تخالف مادتها فانك اذا قلت كل
انسان يجب ان يكون كاتبا كانت الجهة الوجوب والمادة الامكان وكان الشيء من حقه
ان يجاور بين الموضوع والرابطة من حقها ان يجاورها المحمول فكذلك الجهة من حقها ان يقترن
بها الرابطة ان لم يكن سور فان كان سور كان لها موضعان سواء يلي السور واما ان يلي
الرابطة ولا يلي السور وكان للمعاني ان تريدها او يبدل فانك تقول يمكن ان يكون كل واحد من
كاتبا وتقول كل الانسان يمكن ان يكون كاتبا وكذلك تقول يمكن ان يكون بعض الناس كاتبا وتقول
بعض الناس يمكن ان يكون كاتبا واما في السلب الكلي فلا تدعو في لغة العرب الا لفظا واحدا
ان تقول يمكن ان لا يكون كل واحد من الناس كاتبا ولا يجد لغوي ضرب منها بالرابطة في السور
الا ان تقول ولا واحد من الناس يمكن ان لا يكون كاتبا او تقول كل الانسان يمكن ان لا يكون كاتبا
لكن هذا اللفظ اشبه بالايجاب منه بالسلب الجزئي فتقول في الموضعين جميعا فتقول يمكن ان لا يكون كل
كاتبا وبعض الناس يمكن ان لا يكون كاتبا وقبل ان نحقق هذه وننظر هل معنى اقتران حرف الجهة
بالرابطة ما اقترن حرف لفظ الجهة بالسور واحد او يختلف ان لم يكن واحدا فاي منهما افاده
ليس يجب ان نعلم شيئا اخر فنقول كانا قد حين لم نكن ادخلنا الرابطة في القضية الشخصية

كان الواجب

كان الواجب الطبيعي ان اردت السلب ان نقرن حرف السلب بالمحمول ثم لما ادخلت رابطة
المحمول وجب ان اردت السلب ان نلحق حرف السلب بالرابطة فلم يكن سلب قولنا زيد يوجد عالما
قولنا زيد يوجد لا عالما لا بل قولنا زيد ليس يوجد عالما او كيف فانك قد يكذبان اذا كان زيد معدوما
فكذلك لما الحقت الجهة على الرابطة فلك متى اردت السلب يجب عليك ان نقرن حرف السلب
بما تقدم فلا يجب ان يقرن حرف السلب بما تأخر فلذلك اذا قلت يمكن ان يكون زيد كاتبا
فسلبه ليس امكان السلب بل سلب الامكان اعني ليس هو قولك يمكن ان لا يكون بل قولك لا
يمكن ان لا يكون كيف وقولك يمكن ان لا يكون يلازم قولك يمكن ان يكون في الصدق وكذلك اذا قلت
يجب ان يكون زيد كاتبا ليس سلبه يجب ان لا يكون زيد كاتبا فكلاهما يلزمان في الكذب
بل ليس يجب ان يكون وكذلك اذا قلت يمتنع ان يكون زيد كاتبا ليس سلبه ان تقول يمتنع ان لا يكون
زيد كاتبا فان قولك يمتنع ان لا يكون زيد كاتبا يشاركه في الكذب بل سلبه الذي يقابله يمتنع
ان يكون زيد كاتبا هو قولك ليس يمتنع ان يكون زيد كاتبا واما يمكن ان يكون مع ليس يمكن ان
يكون ويجب ان يكون مع ليس يجب ان يكون ويمتنع ان يكون مع ليس يمتنع ان يكون فلا يتفقان
على الصدق البتة ولا على الكذب بعد ان يكون سائر الشروط موجودا وكذلك يحتمل ان يكون مع ليس يحتمل
ان يكون ويشبه ان يكون المحتمل انما يعني به ما هو عندنا ممكن والممكن ما هو في نفس الامر ممكن
ويشبه ان يعني به معنى اخر وهو ان المحتمل ما يتحقق حاله في المستقبل ويكون في الوقت معدوما
والممكن ما لا دوام في وجوده وعدمه كان موجودا او لم يكن وقد قال قوم الممكن يقع بين العام والمحتمل
الخاص لكن قولهم غير مستمر في الفاظه ويشبه ان يكون بين الممكن والمحتمل فرق في الحمل والحصر
ولا كثير افتقار اليه هاهنا ونقول ان حرف الجهة ان قرن بالرابطة وذلك انما تدل على
كيفية الربط المحمول في شخص شخص او في شيء معين او مخصوص فالنوعين لكن عمل كيفية الربط فانا
كل انسان يمكن ان يكون كاتبا فهو الطبيعي معناه ان كل واحد من الناس يمكن ان يكون كاتبا فاذا

الطبيعي
بالشيء او يوجد سواء الذهن الموضع الطبيعي على سبيل التوسع بل يدل به الكلام على ان موضعها
مجاوز في الشيء لم يكن جهة الربط بل جهة التعميم والتخصيص ويغير المعنى صار الممكن هو ان يكون كل واحد
واحد من الناس كاتبا ممكنا او الدليل على تغير المعنى ان الاول لا يشك فيه عند الجمهور فان كل
واحد من الناس يعد امرا لا يجب ليس في طبيعته دوام الكتابة وجب انها تنتفي واما قولنا كل انسان كاتبا ممكن ان يكون م
الاحيان جهة الكلية والسواء ان قولنا كل انسان كاتب يمكن ان يصدق بحصول الامر فهذا يشك
فان من الناس من يقول يجب ان يكون كل الناس كاتبين اي يجب ان يوجد كل انسان هو كاتب يكون
الشيء ان لا واحد من الناس الا وهو كاتب فاذن بين المعنيين فرق وان جعلنا في الممكن ان الامر فيها
يجب ان يجري فيه احدى الطبيعة والحمل والكثير قد يعلم معرفة الفرق بين المعنيين خلافا
المحققين المفهوم ... باعتبار الجملة واما السلب الكلي فليس في لغة العرب ما يدل بالصيغة
على السلب الكلي العام بل التعاقد فيها انما يدل على امكان سلب العامة ... ان يوجد
ان لا يكون واحد من الناس كاتبا فان قولنا ان نقول ان هذا لا يمكن ان يصدق الشيء بل يجب
ان يوجد الشيء في بعض الاحيان وليس كلامنا في ان هذا القول حق او باطل فليس هذا
من صناعة المنطق بل غرضنا ان الامر الذي يقع فيه شك ليس هو الامر الذي لا يقع فيه
الذي لا يقع فيه شك هو امكان سلب الكتابة عن كل واحد واحد اكثر ... ان
ما يدل على هذا السلب الايجاب كقولهم كل واحد واحد من الناس يمكن ان لا يكون كاتبا واما
قولهم ليس كل انسان كاتبا فان جهة الامكان لا يمكن ان يدخل فيه الا على الشيء حتى يكون
معناه يمكن ان لا يكون كل انسان كاتبا فيدل على امكان الشيء واما قولنا بعض الناس يمكن
ان لا يكون كاتبا فانه قد يشك من جهة قولنا يمكن ان لا يكون بعض الناس كاتبا ...
وان لا انه حتى يكون الغرض في احدهما ان بعض الناس موصوف بامكان سلب الكتابة عنه
وفي الثاني انه يمكن احقاق قول القائل ان بعض الناس كاتبا فاذا اعلمت هذه الاحوال

فيجب اذا

فيجب اذا انظرت في حال تلازم هذه القضايا ان تنظر في حال تلازم هذه القضايا الرباعية التي
لها جهات على انها جهات الربط لا جهات الشيء وبعد ذلك ايضا فلن ينكشف لنا حقيقة الامر فيها
الا بعد ان نعلم حال الاشتراك الواقع في لفظة الممكن فنقول ان لفظ الممكن قد كان يستعمله
الجمهور على معنى وهو لان عند الفلاسفة مستعمل على معنى اخر وكان الجمهور يعنون بالممكن الامر
الذي ليس بممتنع من حيث هو ليس بممتنع ولا يلتفتون الى انه واجب او غير واجب ثم عرض لها
امور يصدق ان يقال فيها انها ممكن ان تكون وممكن ان لا تكون اي ليست ممتنعة ان تكون وليست
ممتنعة ان لا تكون والاخرى يعرض فيها ان تكون ممكنة ان تكون وليست ممكنة ان لا تكون
فلما وجد الخواص بعض الاشياء يجتمع فيها امكان ان تكون وامكان ان لا تكون اعني الامكان العامي
خصوها بالاسم لا الامكان فجعلوا الشيء الذي يصح فيه الامكانان جميعا اعني السلب والايجاب
مخصوصا باسم الامكان وهو الذي لا ضرورة فيه فيقول الخواص تعقلوا فيما بينهم واصطلحوا الشيء م
على ان يسموا الامر الذي لا يمتنع وجوده ولا عدمه ممكنا فصارت الاشياء عندهم ثلاثة اقساما
ممتنع الوجود وممتنع العدم وما لا يمتنع وجوده ولا عدمه وان شئت قلت ضروري الوجود
وضروري العدم وما ليس بضروري الوجود والعدم ومعنى الضروري الدائم ما دام
الموصوف موجود الذات على ما سنشرح هذا في موضع لنا بالتحقيق فالممكن اذا اخذ
بالمعنى العامي كان كل شيء اما ممكنا واما ممتنعا وكان ما ليس بممكن ممتنعا وما ليس بممتنع
ممكنا ولم يكن هذا التقسيم لنا واذا عني به المعنى الخاص كان كل شيء اما ممكنا واما ممتنعا
واما واجبا ولم يكن ما ليس بممكن ممتنعا بل ما ليس بممكن ضروريا اما في الوجود واما في العدم
وبعد ذلك فان الخواص قد اتفق فيما بينهم اصطلاح اخر فجعلوا دلالة الممكن على معنى
اخص من هذا المعنى وهو الذي حكمه في حال ما يتكلم به المتكلم معدوم لكنه في المستقبل من وقت
الوجود في اي زمان فرض ... هذا المعنى ...

على ثلاثة معان يترتب بعضها فوق بعض يرتب الاعم فوق الاخص ويكون قولها على الاعم والاخص
باشتراك الاسم ويكون مقولا على الاخص من جهتين احدهما الجهة التي بها تخصص ومن
جهة حمل الاعم عليه هذا شيء قد علمته مما سلف والمعنى الاعم هو العامي وهو ان الشيء
غير ممتنع واعني بالحكم ما حكم فيه من ايجاب او سلب والمعنى الخاص هو ان حكمه غير ضروري
والمعنى الثالث ان حكمه غير حاصل ولا ضروري في المستقبل لا الامر الوجودي الذي لا يقع
لا يدخل في الممكن الاخص ويدخل في الممكن الخاص العام والواجب لا يدخل في الاخص
في الخاص ويدخل في العام ثم ان قوما اشكلوا على انفسهم فقالوا ان الواجب لا يخلو اما
يكون ممكنا او لا يكون فان كان ممكنا والممكن ان يكون ممكن ان لا يكون فالواجب ممكن
ان لا يكون وهذا محال وان لم يكن ممكنا وما ليس بممكن فهو ممتنع فالواجب ممتنع وهذا ايضا
محال هذه حكاية قالوا ان الممكن اسم مشترك يقع على ما بالقوة ويقع على الضروري والممكن
الذي يقع على الضروري لا يدخل فيه الممكن الاخر ولا يكون ممكنا ان يكون وممكنا ان لا يكون
معا بل ممكنا ان يكون واما الممكن الذي يقال على القوة فهو الذي يصدق فيه ممكن ان يكون وممكن
ان لا يكون معا فاذن ليس كل ما يقال له ممكن ان يكون يصدق عليه انه ممكن ان لا يكون فان
الممكن يقع على الضروري وليس ايضا كلما سلب عنه الممكن يجب ان يكون ممتنعا فان الممكن الذي
بالقوة يسلب عن الضروري لا يجب انه ممتنع وهؤلاء قد ذهلوا من وجهين احدهما
انه ليس احد من الناس يقول ممكن ويعني به الضروري على انه اسم مرادف له واذا لم يعن به الضرورة
بل معنى امكان ولا بد يعني اعم من الضروري اذ ليس يبعد ان يكون وقوعه على الضروري على
الممكن العام وقوعا بمعنى واحد يجمعهما جميعا فيكون وقوعه عليهما بالتواطؤ لا بالاشتراك
الذي ادعوه اللهم الا من جهة اخرى غير هذه الجهة التي اومانا اليها ثم فيها شيء اخر
هو ان القوة اسم اخص من الممكن الذي نحن في ذكره فان الشيء الذي في القوة شرط ان
يكون معدوما

يكون والممكن الذي ليس بضروري هو الذي ليس في انا وجوده ولا في انا عدمه فلا يبعد ان يكون
موجودا في الحال او غير موجود فان قال قائل اذا وجد في الحال صار واجبا في وجوده من حيث هو
موجود فلم لا يقول انه اذا عدم صار واجبا في عدمه من حيث هو معدوم فهو ممتنع الوجود
اذ هو معدوم لكن الواجب الذي كلامنا فيه ليس هو الواجب بشرط وقت او حال وكذلك الممتنع الذي
كلامنا فيه بل الواجب هو الدائم الوجود والممتنع هو الدائم العدم وليس اذا كان الشيء موجودا فهو
اي دائم الوجود بل هو واجب بشرط ما هو موجود كانه دائم الوجود ما دام موجودا وليس دائم الوجود
مطلقا فليس ما قال هو لا شيء لكن المعنى الاول قد ادوا الى المعنى الذي في هذا الباب والغرض عنه كما يقتضي
حتى تفهم ان ما سلف لم يثبت على ما ذهب اليه قال ليس كل ما يقال انه يمكن ان يوجد او يمشي فان
يكون معنى الامكان فيه متضمنا لما هو مقابل لذلك حتى يصدق معه انه يمكن ان لا يوجد فان ههنا
اشياء لا يصدق فيها التقابل فان الاشياء التي يكون الممكن فيها متعلقا بقوة لا نطق فيها فانما
فلها قوى هي امكانات وليست تكون على الامر وعلى خلافه بل الشيء قوة وامكانا في نفسها
نحو امر واحد فهذا امكانات القوة فاعلية وامكانات القوة الاستعدادية فلا يتعين لها
احد الامرين بل يقبل المتقابلين معا فاذا ثبت الاخرى التي هي جهة الفاعل تفعل المتضادين
مثال ذلك ان نطلب ولم يكن قابل الصباغ لم ينفعل ومع ذلك يسمى حال الفاعل امكانا
وحال المستعد للامرين امكانا فاشترك في الاسم اذ كان يقع على الذي يشبه جهتين
وعلى الذي يقوى على ان يمشي وهو لا يمشي فالاول يقع على الفعل والاخر على القوة الذي
بالفعل يشترك فيه الاول الثابتات والمتغيرات والاخر يخص المتغيرات ويجب ان يفهم ان
يجب من قوله يقع عليه ان يفهم انه اسم مرادف بل الاولى ان يظن ان معنى قوله يقع عليه
هو ان يقع عليه بمعنى يخصه لكن يقول ان الحيوان والابيض يقالان على الانسان ليس معنى انه
مرادف بل انه يحمل عليه فالممكن الذي يقال في المتغيرات او الذي يلحق بها من حيث هي متغيرة

ليس يصدق على الواجب بل على الممكن الاخر فقط ولم يبين ذلك افضل المتأخرين لكن الحق هو على نحو ما قلنا لكن
على الواجب يشترط هذا الى ان الممكن معناه عندهم غير ما ذكروه من معنى الواجب بحكم كلياتنا الفضل الى الواجب
والواجب في تحديد وذلك المعنى هو ان ليس يمتنع والواجب بعضه ليس يمتنع فاما ما قال المعلم الاول ايضا
عطفه فقال يجب ان يبدل ما قلنا بعض الاوائل اللوازم على سبيل التشكيك فيجب ان نعلم ان هذا
الفاضل المعلم الاول انما اورد التشكيك في هذا الكتاب وكثير من الامور يجري على ان يورد تشكيك ثم
يكر لحل الامر فيجد ربما انا نحمل الامور ونحن نقصر بعلمنا بما يقتضي ذلك انما اهملها ايضا والى اهله
لانا انفق ان يبادر الناظر في كتب المنطق ما بلغه ويعين بطلانه كما لا يحصل ولا يجب ان يعتقد
في النصب المقصود من غير استقصا وقد يكون قد ضل الناس في امثال هذا الفاضل ابو نصر
كثير من الامور اخفا الخوض بالمقصود من اجل مسه الوسوسة البعيد فلنتكلم الان في المتلازمات
فنقول ان المتلازمات منها ما تنعكس ومنها ما لا تنعكس والمتعاكسة هي التي كل واحد منها يلزم الاخر
والتي لا تتعاكس هي التي اذا وضع بعضها لزم الاخر وليس كلما وضع الاخر لزم الاول فقولنا
واجب ان يوجد يلزمه وينعكس عليه ممتنع ان لا يوجد ليس ممكن ان لا يوجد العامي ونقائضها
تلازم قولنا ليس واجب ان يوجد اما قولنا واجب ان لا يوجد فيلزمه وينعكس عليه قولنا ممتنع ان
يوجد ليس ممكن ان يوجد العامي ونقيضها يلازمان قولنا ليس واجب ان لا يوجد
يوجد اذن من الممكن الخاصي بل الخاص يشترك الواجب والممتنع منعكسا وهذه صورة ما ذكرناه

طبقة ٣		طبقة ٢	طبقة ١
ليس واجب ان لا يوجد	واجب ان لا يوجد	ليس واجب ان يوجد	واجب ان يوجد
ليس ممتنع ان يوجد	ممتنع ان يوجد	ليس ممتنع ان لا يوجد	ممتنع ان لا يوجد
ممكن ان يوجد العامي	ليس ممكن ان يوجد العامي	ممكن ان لا يوجد العامي	ليس ممكن ان لا يوجد العامي

واما الممكن الخاصي فلا يلزمه شيء منعكسا عليه الا انه يلزمه قولنا ممكن ان يوجد انه ممكن ان لا يوجد ويلزم نقيضه

نقيضه

نقيضه يلزمه قولنا ليس ممكن ان يوجد الخاصي قولنا ليس ممكن ان لا يوجد الخاصي فطبقات الثلاث ليست
ولكل واحد منها لوازم غير منعكسة ولنذكرها في كل طبقة طبقة الواجب ان يوجد اما طبقة ليس
بواجب ان يوجد فلا يلزمها شيء غير ما ينعكس عليها يلزمها واما طبقة واجب ان لا
يوجد فيلزمها ليس ممتنع ان يوجد ليس يمتنع ان لا يوجد ممكن ان يوجد العامي ممكن الا يوجد
ليس ممكن ان يوجد الخاصي ليس ممكن ان لا يوجد الخاصي واما طبقة ليس بواجب ان لا يوجد
فلا يلزمها الشيء غير ما ينعكس عليها واما طبقة ممكن ان يكون الخاصي فيلزمه ليس بواجب ان يكون
ليس بواجب ان لا يكون ليس ممتنع ان يكون ليس يمتنع ان لا يكون ممكن ان يكون العامي
ممكن ان لا يكون العامي واما طبقة ليس ممكن ان يكون الخاصي فلا يلزمها الا انعكاس
طبقة الواجب ان يوجد وما معها ليس يمتنع ان يوجد ممكن ان يوجد العامي ليس ممكن ان
يوجد الخاصي ليس ممكن ان لا يوجد الخاصي

في بيان ان التقابل بين الموجبة والسالبة اشد من التقابل بين موجبتين محمولاهما متضادان
وقد اعتيد ان يختم هذا الفن من المنطق بشيء ليس المنطقي من حيث هو منطقي بحاجة وهو اشبه
بالمباحث الجدلية وذلك انه اذا حمل محمول على موضوع وكان لذلك المحمول ضد فهل الايجاب الضد
عليه اشد عنادا ام سلب المقابل الذي هو نقيضه مثال ذلك اذا قيل ان كذا فضل قولنا زيد جائر
اشد عنادا ام قولنا ليس بعادل وهل الضد لقولنا كل انسان عادل هو قولنا كل انسان جائر
او ما سلف ذكره وهو انه لا واحد من الناس عادل فان هذا شيء قد تشاجر فيه طوائف فمن
قائل ان كونه جائرا اشد عنادا في طبيعة الامر لكونه عادلا من كونه ليس بعادل واما من حيث
الحكم سواء كان اعتقادا او لفظا فان السالب اشد عنادا وابعد من ان يطابق الموجب
في شيء من الصدق والكذب لما كان هذا النظر من حيث الحكم والحكم اما قول واما عقد والقول
تابع للعقد فلننظر في هذه المعاندات من حيث هي معتقدة فليكن عقد خير انه خير

ويعتقد فيه انه ليس بخير وعقد فيه انه شر ولنعلم ان كون العقدين هو بالاضداد من كان معتقد
في موضوع انه خير وفي موضوع انه شر او الاعتقادين كالنقيضين كما يعتقد في موضوع آخر انه
وفي موضوع انه ليس بخير لا يوجب تضاد العقدين الا يجب ان يكون ذلك في موضوع واحد
حتى يكون العقدان متنافيين فلنعتبر في موضوع واحد الخير فيه انه خير او العقد انه شر
واعتقد فيه بانه ليس بخير اي الاعتقادين في ضده اشد تضادا فنقول لكن الشر ليس بخير
فكان يجب اعتقاد انه خير وانه شر ولو كان بدل الشر شيء ليس بخير بل غير شر كان
ذلك يجعل اعتقاد انه خير وانه ليس بخير فان كثيرا ما ليس بخير ليس بشر فليس ان التضاد
في الاعتقاد الاول ليس لكون المعتقدين متضادين بل لكون الحكمين متنافيين وليس
الشأن الاول الا الذي بين الايجاب والسلب لو او من الدليل على ذلك ايضا ان الشيء الذي
هو خير وعدل يصدق عليه ايجابات مثل انه محمود ومختار وسلوب مثل انه ليس بمذموم
ولا مكروه ويكذب عليه ايجابات مثل انه مكروه ومذموم ويكذب عليه سلوب مثل انه
ليس بمحمود ولا مختار وليس حقيقة التضاد متفرقة بين كل ما لا يجتمع معا كيف اتفق في
الواحد انما التضاد واحد فيجب ان يكون الضد منها اما هذا واما جميع الايجابات
والسلوب الكاذبة على الخير انها ليس بخير اي ايجاب وسلب صح عليه انه ليس بخير
مباينا واما ليس بخير نفسه فانه مباين لنفسه فان لم يعتبر انه احد تلك فالشيء الذي
يحتاج في ان يكون مباينا الى غيره والاخر لا يباين … فبينه اقدم والذي
اقدم تضاده اشد فالسالبة اشد تضادا او ما هو اشد تضادا فهو الضد فالسالبة هي الضد …
لا يكون هذان الفصلان … التعليم الاول احتجاج السائر ويكون انما قصد الاول منهما
بيان ان تعريف التضاد الاول لا يوجب التضاد في الاعتقادات بل يجب ان يكون الاول متنافيين
ان يكون متضادا في الاعتقادات وفي الثاني ان يشار الى انه ليس يجب … في الاعتقادات

١٠ اعتقد …

بالحقيقة

وان انقسم

وان انقسم المعتقدات ولا على تضاد ما فان هيهنا امورا لا اضداد لها بعض ان سبب الضد
والعاد مثل انه ليس بطاهر وليس بخير وليس انسانا فيكذب ايجابها ولو صح انها علامة لها
لها مثل انه ابيض بعضه بعضا فيكذب سلبها فاما الموجودة له فلا يمكن ان يكون بالعادة وليس
منه في … فلا ينبغي ان ينظر في كل واحد منهما هل عنده ضد في العقد انه خير او غير مضاد له
فان هذا لا ابتنا هو ولكن هذا النظر انما هو فيما دخلت الشبهة من قبله والشبهة انما هي فيما يقع
التكون منه فانه وان كان الخير ليس بطاهر وهو ايضا ليس بشر وكان الطاهر مباينا والشر مباين
ان الطاهر مباين وان الشر مباين فيه احدهما انه يكون عند التكون والاخر لا يكون عند التكون
اما الذي يكون عند التكون فالمقابل من الضدين وهو الشر واما الذي لا يكون عند التكون فانه
ليس بخارج مما هو الطاهر … الشبهة انما هي في المقابل كالشر والجائر وقال الشبهة ان
… انه عادل … العقد فيه انه جائر وهذا امر موافق لما قيل في التعليم الاول ويكون
الغرض فيه ان يحل لوضعه وينبها على انه ليس كل عقد منافيا مقابلا بالتضاد ولا
كان الشبهة تخرج ان العقد في زيد انه عادل … العقد فيه انه جائر وانهم اعتقادات
اخرى بالضدية فيشبه ان يكون غرض المعلم الاول وما يتلوه … انما اورد جميع ما قاله
الى هذا الموضع لا على سبيل الاحتجاج بل على سبيل التوطئة فانه انما ابتدى يحتج بعد
ذلك من هذا الكلام حين يقول … هذا معناه انه قد تبين انه ليس تضاد الامرين
يوجب تضاد العقدين ولا تنافي العقدين يوجب تنافي الامرين فيجب ان ينظر في ذلك نظرا آخر
من النظر فنقول انا اذا قلنا الخير انه خير صدقنا واذا قلنا انه ليس بشر صدقنا لكن صدقنا عليه في
قولنا انه خير صدقا امر له في ذاته وصدقنا عليه في قولنا انه ليس بشر صدقنا عليه امرا يعرض له
فان الخير خير لذاته واما انه ليس بشر فهو عرض له من جهة ان الشر غيره فانه مباين لذاته و
الشر فيسلب عنه ذلك الامر فايجاب الخير يتم عليه بذاته وسلب الشر انما يتم له بغيره وذلك

ان التساوي بين اللوازم في مثل هذه الاشياء لا من الذوات الخارجة الذات وبازاء صدق صدق
كذا ان كذب انه ليس بخير هو كذب مقابل لهذا انه وكذب انه شر هو كذب مقابل لامر عارض
ولما كان اعتقاد انه خير صدقا في امر ذاتي وكان اعتقاد انه ليس بشر صدقا في امر عرضي كان اعتقاد
انه ليس بخير كذبا في امر ذاتي وان الكذب في الامر الذاتي اشد معاندة للصدق في الامر الذاتي من
الكذب في الامر العرضي هكذا يجب ان يفهم هذا النقل وان لم يكن لا امر يجب كذبا ولا امر اقل كذبا
من الخبط فانه لا صدق اشد صدقا من صدق ولا كذب اشد كذبا من كذب بل بعض الصدق يكون
في بعض ليس بدائم وبعضه في امر ذاتي وبعضه في امر عرضي ذاتي والذي هو كذب في امر ذاتي
اشد عنادا او قد ينبعث عن هذا الاحتجاج ان يجب ان يفهم على هذه الصفة اي ان الاعتقاد
في العدل الذي هو خير وتحققه في نفسه انه خير لا يحتاج ان ينعقد مع ذلك عقد انه ليس
بشر لان هذا الحق انما لزم لان الامر يعرض له وليس يحتاج في اخطار الامر الذاتي بالبال الى ان
يلتفت الى امر خارج بالفعل الخارج المستنبط الصدق الذاتي انما يعقد باخطار الموضوع والمحمول
بالبال اخطر غيره او لم يخطر فان حصل وقارنه هذا العقد بعقد من احدهما انه شر او انه
انه ليس بخير وجد عقد انه شر لا يتم له الا ان يعتقد انه ليس بخير فان الكذب الخاص بالصدق
العرضي لا يتم له الا ان يخطر بالبال الكذب الذاتي فاذا لم يخطر بالبال الذي هو الحق [illegible]
حيز الاعتبار لم يكتف ان يقضي عليه انه شر وذلك لا يحتمل ان [illegible] يعتقد ان العدل [illegible]
وان ذلك حق فيحتمل ان يجعله شرا على سبيل امتحان المقابل بخطر بالبال [illegible] الوصف
ذلك الحق [illegible] ان لم يخطر بالبال [illegible] يكون [illegible] بالبال انه شر فهكذا يجب ان يفهم
هذا الدليل وبهذا التكلف لا [illegible] يستقيم وهو قريب [illegible]
وهو ان جميع القضايا [illegible] موجبة او سالبة [illegible]
موجبتا الصدق فانا اذا قلنا كذا [illegible] كذا وجدنا بازائه انه ليس [illegible]

كذا الذى

كذا الذي هو ضد المربع فضيما المعاندة هو السالب دون الموجب المضاد المحمول وحيث القضية
موجبة تضاد فالسالب ايضا معاند لكل قضية موجبة لها من السالبة معاندة وليس كل قضية موجبة
لها من الموجبة معاندة تضاد السالب عناد القضية الموجبة من حيث هي موجبة وعناد الاخرى
عارض لها من حيث هي موجبة لكن لقائل ان يقول ليس كلامنا في ان كل موجب [illegible]
موجبة لا نسلم ان عناد السالب اتم واكثر كعناد السكون للحركة اعظم واما الموجب في [illegible]
تضاد موجبا فهل الموجب يخصص بانه ضد هو اشد ضدية [illegible] يخصص للحركة اذا كا
نا [illegible] فان الذي يضاده [illegible] هو حركة اشد عنادا من السكون لكن الثاني في القسر المشهور
[illegible] من [illegible] فانه [illegible] هذه الحجة [illegible] ولكان في كل الامور [illegible] يوجد العقود
الثلاث فيها عقد النقيض فيكون هذا اشد [illegible] اذ كان الذاتي شيئا موجودا في الكل
فانظر كيف غلط في القياس [illegible] قوله اذ كان الذاتي موجودا في الكل مقدمة
لقياس ينتج ان هذا شيء ذاتي ومطلوبه هذا الحكم في موضوع مخصوص لا ينتج الامر الكلي
الاول فالذاتي من قوله اذ كان الذاتي موجودا في الكل لا ينتج الا ان يجعل حدا اوسط
او حدا اصغر لا حدا لانه موضوع فيها المقدمة والمطلوب فان جعل حدا اوسط فلا
ان يكون داخلا في النتيجة [illegible] وان جعل حدا اصغر كان الانتاج هو ان الذاتي
يكون كذا لا ان كذا الذاتي فان الذاتي يجب ان يكون في القياس حدا اصغر لا حدا اكبر واما
اذا اعتبر المقدمة الاخرى فانا عندما اشار [illegible] بهذه المقدمة حال الموجود في الكل فان جعلنا هذا
موضوعا [illegible] كان القياس هكذا ان الذاتي موجود في الكل والموجود في الكل هو ان العقد [illegible] فيهما
النقيض كان مع كذب الكبرى ان العقد الموجود في [illegible] كان الصحيح انما ينتج ان الذاتي كذا
لا ان كذا الذي [illegible] مع [illegible] المقدمة وكذبها ان [illegible] ينتج ولم [illegible]
يجعل الموجود في الكل موضوعا بل محمولا وهو الواجب كان وجود عقد النقيض للعقد الصدق امر

موجود في الكل وكان الذاتي أمراً موجوداً في الكل فأنتج من موجبتين في الشكل الثاني ولمن يحكم فقال
وكل موجود في الكل هو في الأكذب كذباً صراحاً وتناول هذه الحجة مجردة وهو أن تعتقد في الشيء
الذي ليس بخير أنه ليس بخير لا يمكننا أن نوضح بأنا اعتقادنا لنوعي الجنس الذي يحوي
فإنه شر وأنه ليس شراً وأنه خير لكن اعتقادنا في أنه شر قد يجتمع مع هذا الاعتقاد في كثير من الأشياء
فلا يكون معانداً له لهذا الاعتقاد واعتقادنا في أنه ليس بشر قد يصدق أيضاً فإنما
الواحد كالطعام الأخير والأشر والمتوسط فبقي أن يكون معانده بأنه خير إذا كان الاعتقاد
أنه خير هو العناد لاعتقاد أنه ليس بخير وهو الضد الحقيقي لا المضاد فعانده أنه خير
هو أنه ليس بخير وأنه لا يجوز أن يكون الشيء على الإطلاق وبالحقيقة ضد الشيء
يضاده فأما إذا جعلنا المسألة كلية فنقول مثلاً بقولنا كل إنسان
ليس بخير هو قولنا كل إنسان شر وقولنا أن كل إنسان ليس بشر أو كل إنسان خير وكان الضد
على الوجه الذي بيناه أن كل إنسان خير ضد قولنا كل إنسان ليس بخير هو قولنا كل إنسان
خير لكن قولنا كل إنسان ليس بخير هو قولنا ولا واحد من الناس خير فإنه سلب الخير عن كل واحد
فهذا القول في الشخصي والكلي والمحدود وأما المهملة فكيف تتضاد معاً والجزئيات
والأضداد والكاذبات ترتفع معاً وتكذب معاً فليس يجوز فيها أن تصدق معاً

تم الفن الثالث من الجملة الأولى في المنطق من كتاب الشفاء ويتلوه
الفن الرابع إن شاء الله تعالى والحمد لله رب العالمين
وصلى الله على سيدنا محمد النبي المصطفى
وآله وعترته الطيبين الطاهرين
المعصومين أجمعين
دهر الداهرين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبيه محمد وآله أجمعين

في صورة القياس المطلق قد فرغنا من تحديد الألفاظ المفردة وأحوالها ومن تحديد التأليف
الجزئي الأول منها وقصدنا الأول وبالذات في صناعة المنطق هو معرفة القياسات والعلم
منها في القياسات البرهانية ومنفعة ذلك لنا هي التوصل بهذه الآلة إلى اكتساب العلوم البرهانية
وقصدنا الثاني معرفة أصناف القياسات الأخرى بعضها ينفعنا بالارتياض فيها والتخلص منها
إلى العلوم البرهانية كالجدليات وكان منافع أخرى وبعضها ينفعنا في العلم بوجه التحرز عنها
حين اشتغالنا بالعلوم البرهانية كالسوفسطائية وبعضها ينفعنا في مصالح المدينة في
نظام المشاركة كالخطابية والشعر وجميع هذه كالمشتركة إما بالفعل وإما بالقوة في هيئة
تنطق بصورتها وأكثر اختلافها في موادها والعلم الباحث عن الأمر الكلي مقدم لا محالة على
العلم الباحث عن الأمر الجزئي ومن لم يعرف القياس المطلق العام لم يمكنه أن يعرف القياس
المخصوص الجزئي أن نقدم القول في القياس المطلق إما إتمام الخلاف لما يبقى في المواد
ثم نؤخر الكلام فيه وأما ما قيل من أن المقدمات إما أن تكون واجبة فتكون منها
البرهانيات وإما ممكنة أكثرية فتكون منها الجدليات وإما ممكنة متساوية فتكون منها الخطابيات
وإما ممكنة أقلية فتكون منها السوفسطائية وإما ممتنعة فتكون منها الشعريات فكلام لا يلتفت
إليه ولا ينظر في جميع الوجوه هذه القسمة ونعلم أن الواجبات تدخل في البرهان والممكنات
تدخل في البرهان على النحو الذي سنبين لك عند كلامنا في البرهان وأما الجدليات فتكون
صادقة في الكل وتكون كاذبة في الكل ولا نظر فيها حالها في نفسها بل الشهرة والتسليم

السوفسطائية تكون كاذبة في الكل وتكون صادقة في الاكثر لا يلتفت الى ذلك بل الى ما لا يغلط [illegible]
ما يقع من امرها من اولية او شهرة فتكون شبيهة بالحق او مشهورة والخطابية يعتبر فيها
ان تكون مظنونة ومشهورة في بادي الراي وان لم تكن مشهورة حقيقية فربما كانت غير
مظنونة وربما كانت صادقة كان الصادقة ربما كانت مشهورة في بادي الراي وربما كانت غير
مشهورة في بادي الراي والشعريات انما يلتفت فيها الى ان تكون مخيلة كانت صادقة او كاذبة
في الكل او لا في الكل اذ كانت النفس تنفعل عنها انفعالا لا نحو انقباض او انبساط الا انها قد
يبقى منها اثر من جهة حركة تخييلية بما يرتضيها عندها لكن اذا سمع قول القائل العسل المر
مقيئة اشمأز عن تناوله وربما سمع الشاعر جميلا كان بغير جميل او الذم قبيحا كان بغير قبيح
وكان المقصود لا يحركك منها شيئا فاذا سمع الشعر الموزون هاج فحيث ترى الطبع
للقبيل نهج تقود الى وجب بحيلة طاعة لا للمقصود بل الى من ذا مر وتقول انه ليكاد يبلغ [illegible]
جزء امر المنطق وكان على ابتعوه ما للحق تشكر وتعبر لاجل ان ما دخل ما تشكر وتعبر قصور
[illegible] الصانع المحصل لم يكن لنا سبيل الى معرفة اصناف الاختلاف لا بعد معرفة الصورة
الجامعة للاصناف هي صورة القياس بما هو قياس فقدم النظر في صورة القياس ثم لم يكن لنا
سبيل الى معرفة القياس الا بعد تقديم ما القياس منه مؤلف فقدم النظر في بسائط القياس
بسائطه القريبة هي القضايا وبسائطه البعيدة التي هي بسائط بسائطه المفردات فبدأ
بالمفردات فلما انصبت [illegible] نظر في التأليف الاول منها الذي يكون فيه
الصدق والكذب فلما عرف ذلك وفصل شرع في تعليم القياس فنقول ان الاستدلال [illegible]
ما يؤدي الى غرض [illegible] فانما يتعلق بمادة وصورة ويجب لاختلاف كل واحد منهما [illegible]
يختلف المصنوع في الصنعة ربما كانت الصورة [illegible] ولم تكن المادة فاسدة كما يتفق ان يتخذ
من خشب نخر [illegible] سيف ثم [illegible] الشكل والرسم ولا ينتفع بذلك [illegible]

الانتفاع

الانتفاع به والسيف [illegible] وربما كانت المادة فاضلة لكن الصورة غير فاضلة كما يتفق
ان يتخذ من خشب صلب جيد صلب بناء غير محكم في تركيبه ووضعه هذا امر [illegible] فعلم
فائدة استجادة خشبه ومجاوزة للاستقصاء صورته وربما اجتمع الامران جميعا فكذلك الاستدلال
يدخله الفساد [illegible] وجوه ثلاثة اما من جهة ان يكون ما يؤلف عنه غير حق اي غير حق [illegible]
بين وعلى غير ما يجب ان يكون فان اوقع عليه تأليف حسن [illegible] فيه ذلك التوصل
الى الغرض واما من جهة نفس التأليف بوجه في الذهن الى الغرض وان كان [illegible]
التأليف فاسدا واما لاجتماع الشيئين جميعا كما ان الصانع يلزمه ان يعرف [illegible]
ما ينتفع في غرضه [illegible] محكمة [illegible]
يلزمه ان يعرف حال التأليف صحيحها وفاسدها [illegible] التأليف الى الغرض فيه لا سيما الى الوصول الى
علم او تسليم او ظن على سبيل الاكتساب المؤدي للعقد عليه هو القياس ومادة القياس
هي مقدمات او ما في حكم المقدمات [illegible] وصورة القياس هي [illegible]
الذي يقع فيها [illegible] فعلم انه ليس يمكن ان يكتسب العلم بالمجهول [illegible] علم كان [illegible]
المجهول [illegible] وعلم انه ليس اي تأليف اتفق [illegible] العالم [illegible] الذي عنده [illegible]
مطلوب [illegible] بل تأليف مخصوص [illegible] المنطقي يلزمه ان يعرف اصناف المطالب [illegible]
اصناف القضايا ثم يعرف ان اي التأليفات يؤدي الى اي مطلوب [illegible] يعلم كل ما يؤدي
الى كل مطلوب معين فان القضايا انما تدخل في التأليف من حيث هي معاني [illegible] ذلك من
حيث هي قضايا مطلقة [illegible] وذلك هو الذي يجب ان يعلم من حالها
اولا ثم يعلم ان تلك القضايا كيف تكون موادها على حال الصدق في التأليف [illegible]
حتى تؤدي فيما تؤدي اليه الى اليقين وكيف تكون حتى تؤدي الى ظن قوي يكاد يشبه
اليقين وكيف تكون حتى تغلط وكيف تكون حتى يوقع اغلب الظن وبالجملة القناعة

وكيف يكون حتى يحمل ثم يبطل ان الاصدق والابلغ في كل باب ما هو وليس بل ما هو صدق في
الصدق او غلط بل في جنبة الصدق وعلى هذا القياس بعينه واذ لا بد من صلات اقدام
تكتسب بروية الا ما كان لنا سبيل التركيب الاول اذ كان لا وجه لكسب الاول الا بنقيض
تصديق الاوائل فلو احتيج في كل تصديق به الى اول ذهب الى غير النهاية ولم يكن لنا
سبيل فتبين ان تلك اوائل المواد القياسية سوا كان التصديق بها او انها باول العقل او
بالحس او بالتجربة او بالتواتر او بالشهرة او بالغلط او بالظن او بالقبول من مظنون به
الصواب فيما يقوله المصدقات بالكتب في نوع من انواع مواد القياسات يكتسب بها تصديقات
اخرى حتى يمكن ذلك الى ما عسى ان لا يتناهى وقد جرت العادة بان يسمى هذا العلم
علم التحليل او التنجح في تلك ان الاستدلال بالحقيقة انما يكون على خط صعود وانما التحقيق خ
يكون على غير تلك السبيل اعني ان يكون القياس يعقد اتفاقا فيؤدي الى نتيجة
الشايع لم يطلبه ولم يحصلها القياس فهو شي عرضا عنى انما هو امر يعني بل انما الذي
هو ان يكون لك غرض فتطلب ما ينتجه او ينتج مقابله وما ينتج الشي على الامر حيث هو
نتيجة فيكون نظرك حينئذ من معلول الى علة ويكون مع ذلك نظرك في جملة ما تطلب
تفصيلها بادخال الاوسط كما ستعلم بعد بين اجزائها ويكون نظرك حينئذ في امور
الى كثرة وتطلب مبادي كثيرة وهذا النوع من النظر يسمى التحليل او العكس اي تحليلا ينعكس
المطلوب ويرجع الى تركيب هو ان مقابله يسمى التركيب فيسمى هذا الكتاب كتاب التحليل
بالعكس لهذا الوجه لا لوجوه يخترعها قوم بالتكلف المتعسف والدليل على صحة هذا القول
انك ستعلم عن قريب ان جميع ما يسمى قياسا فهذا الكتاب انما يسمى قياسا بعد ان يوضع
نفس مطلوبه وتقابين اجزاء القول النايج اياه حتى يتعين الاصغر والاوسط والاكبر
والصغرى والكبرى وذلك لا يتعين الا وقد تعين المطلوب كما ستعلم وانه ان كان قولا ينتج

شيئا ولكن ليس ينتج ما جعل الحدود بالقياس اليه هذه الاجزاء اعني الصغرى والكبرى والاصغر
الاوسط والاكبر لم يسم ذلك قياسا
فان المنطق آلة في الحكمة لا يبحث العلوم خ
عنها انه كان سلف لنا الوقوف على موضوع المنطق وبيان ان الغلط كيف يقع وما الذي
للجدل ان المنطق كيف يكون جزءا للحكمة وكيف يكون آلة لا تناقض بين من يجعله آلة
وبين من يجعله جزءا اذا الحد موضوع المنطق من حيث هو لاحد الموجودات وكانت الفلسفة
واقعة على ما هو علم الموجودات كيف كانت المنطق جزءا من الفلسفة تعرف احوال موجود
ما لها وبحيثها ان تعرف كيف يكتسب بها المجهول او يعين غيره من حيث ان هذه الحال عارضة
لبعض الموجودات ان كان ذلك الى امر معلوم اياه فنظر ما في الموجود من حيث هو موجود
ما له فهو علم من العلوم ولكن لما عرض ثانيا ان كانت هذه المعرفة لا لهذا الوجود بعينه
في معرفة امور اخرى فيكون هذه المعرفة التي هي بنفسها معرفة ما الا المعرفة اخرى باعتبار
بينها موجبها في معرفة اخرى ولكونها معرفة بجزء من الموجودات هو يكون جزءا من الفلسفة وكونها
معرفة بجزء من الموجودات من حيث يعين في معرفة اخرى ان يكون تلك المعرفة هو كونه آلة
المنطق جزءا يكون اعم من كونه آلة وليس هو جزء من الشي الذي هو آلة فانه ليس جزءا له
لا آلة هي العلوم التي يكال بالمنطق ويوزن بعبارة بل هو جزء من العلم المطلق الذي يعم هذه
العلوم كلها او كونه منطقا هو من حيث هو آلة ومن حيث هو آلة قد يحمل عليه انه معنى اعم
من الآلة كان الانسان من حيث هو انسان قد يحمل عليه الحيوان ويقال انه حيوان ليس في
كونه جزءا او كونه آلة اتفاقا لمعنيين متباينين على الاطلاق المعنيين احدهما الجزء والآخر الآلة فان
فان كل ما هو آلة العلوم كذا فهو جزء من العلم المطلق وليس ينعكس فهكذا يجب ان يتصور
وان كان ما قاله الفاضل المتأخرين في نصرة من رأى ان المنطق آلة وليس بجزء مما لا يمكن
ان يوفيه واما كونه آلة لا تعين وليس كل صورة بمادة فان المعرفة قد تعين في معرفة

اخرى بل ان يكون مادة وواقعين على ان تكون مكيالا او ميزانا ولا ان تكون مادة البتة ولما كانت
القياسات يمكن ان يجعل بوجه من الوجوه جزءا او مادة فانا اذا قلنا مثلا كل نفس واحدة فهي
ليس بجسم واقتصرنا عليه او انتجنا فالنفس ليس بمتحركة لم يكن هذا الا مادة منطقية البتة
ولم يكن المنطق بوجه من الوجوه معينا فيه من حيث هو مادة بل من حيث هو مكيال العبر
ان هذا التاليف منتج فكأنه كان يدل بهذا على الحد الاوسط من الرسوم فكان منتج
المنطق فيه ان يكال به هذا او يوزن ولا ينفع في انه جزء منه البتة فان تحفظ في قلت
شكل منتج ينتج سلب المعلول عن النفس حتى حاولت ان تتم به الكلام صار المنطق بتفصيله
جزءا من جملة القول لكن عرضا في الاعتراف بان المنطق جزء كما هو بعض القول بل هو الى التقسيم
جزء مادة على هذه الصفة اعني الوجه الذي يحتاج فيه الى ان يجعل هذا منتزعا من المنطق يكيل به فانا
اذا اعلمنا المنطق لم يحوج في كل قياس نظرا يصرح بالفعل انه منتزع من المنطق حتى يكون ذلك
بدو جزء من القول المنتج بل اذا جاز التعلم انقضى انه منتج وجد نفعه في انفسنا انه
واقتصرنا عليه كما ان النحوي اذا قال ضرب زيد اقتصر على هذا اللفظ في عرضه ولم يصرح بان زيدا
مرفوع بانه فاعل بل يعلم هذا ويستغني عن ذكره عند استعماله علم هذا الا جل فالمنطق
ليس معينا في العلوم على ان يوجد مادة فيها من حيث مطالبها مطالب غير منطقية نعم
ان كثيرا من الاصول التي في الجدل وفي الخطابة وفي الشعر توجد مقالات في اشكال مطالبها
مثل انه هل هذا الشيء افضل او غيره وهل هذا ظاهر او ليس بظاهر وما اشبه ذلك في هذه
مطالب منطقية يجعل مقدمات ما منطقية موادا في اثباتها او ليس كلامنا في امثال
المطالب فربما ادخل المنطق ايضا كالجزء في بعض المواضع اذا لم يوثق بذكر المتعلم وما
من ذلك المعينا في المنطق فيكون ذلك على سبيل التذكر كان النحوي او اللغوي اذا استعمل
غريبا من الاعراب او من اللغة في كلامه اذا علم ما يخفى انه لا يتنبه له السامع لم يقبح ان يشير

وجهه

وجهه فقصير اشارته الى وجه استعماله المقدمة نحوية او لغوية وربما كانت مطالب مشتركة
بينه بين المنطق وبين صناعة النحو واكثرها مع الفلسفة الاولى فيكون بيانها المحقق
في الفلسفة الاولى وعند بيانها يوجد جزءا او على سبيل الوضع في المنطق فيستعمل موادا في
قياساتها عليه فان القضايا منها من حيث فعلت في المنطق كان على سبيل التذكر وكان
ايرادها على سبيل ايراد ما هو مستغنى عنه وان القضايا منها من جهة انفسها كانت
حكم موضوعة اذا استعملت في علوم ومثال هذا ما قيل لما كان العلم الطبيعي علما باموره
ثبات وكان العلم بذوات المبادي انما يستفاد من العلم بالمبادي فيجب ان ينظر اولا في المبادي
كان المقدمة الكبرى مما يعلم في الفن المشتمل على تعليم البرهان وايضا فانما يحقق الحقيقة
في صناعة الفلسفة الاولى فان اورد على انها وضع وخطاب مثلا مع من لم يسمع المنطق
ولم يعلم كانت هذه مقدمة وضعية يقلدها الطبيعي صاحب الفلسفة الاولى وتصحيحها
متعلق بها كما هو الحال في الكثير في سائر العلوم فان ذكرها وايرادها على انها شيء مفروغ عنه
في المنطق معتقد بحقيقته فلا موضع له الا الموضع الذي من حقه ان لا يذكر ولا يورد كالاجزاء
القياسات بانه منتج والفاعل على انه رفع اذ كان انما يعلم ليستعمل في العلوم مكيالا او معيارا
لا داخلا في الكيل والعيار بل انما او ربما اشار الى ذلك تذكيرا لما يعلم في النقل بان الحس المباحث
المنطقية التي تثبت في الذهن لا يحتاج وقت ونحو هذا ان يعلم ويعرف وجوه ما يتعلم من
غير تصريح به فان صرح به فعلى سبيل التذكير واما ما ظنه فاضل المتأخرين من ان الالفاظ
المستعملة في مناقضة البيض ربما بيناها من هي منطقية اذ ذكر فيها الكم والمتناهي وان
المتناهي للكم بذاته او لغيره او لا وما اشبه ذلك فقد ذهل فان النظر في الكم وما يلحق الكم
ليس نظرا منطقيا وقد فرغنا عن هذا في بياننا ان القاطيغوريا من المنطق معين على انه سبيل
ميزان لا على سبيل انه داخل في الوزن وانما هو منطقي لانه هكذا واما سائر العلوم

الاخرى فيبين بعضها في بعض على سبيل ان الط فهذا المعنى نحصر مقدمة وما دونه في
على سبيل التعريف او حسب موجب لا ببنا او لفظ الفلسفة كما هو على بو يخونون بعضها
بما هو علم مقصود لذاته وعلم بالوجود لا من حيث يعين في كمال علوم اخرى كان الذي يجعل
المنطق الذي لاجل الكثرة كالتكلف المستغني عنه والمنطق نفس العون في ادراك العلوم كلها فلذلك
حق الفاضل المتاخرون بفرط في مدح المنطق وقد بلغ هذا الافراط الى ان قال ان الحق
ليس محل من العلوم الاخرى محل الخادم بل محل الرئيس لانه معيار ومكيال و لكني اقول
ليس كون العلم معيارا على سبيل انه معيار بغيره او كونه معيارا على سبيل انه زيادة فضيلة
بل ما كان مقصودا بنفسه في كل شيء اشرف واعلى من المقصود لغيره وقد يحتاج ان يجاوز الثنا
رياسة المنطق على العلوم الاخرى لكن بالحاجة الى ان نخبر من بال المنطق ان
المنطق انما كان محتاجا اليه في المباحث الفكرية فيجب ان يكون محتاجا اليه في تعلم
صناعة المنطق نفسه ان يكون هذا الكتاب الذي هو في الفطر محتاجا اليه في معرفة جملة
ما سلف قبله ثم يا بال قوم هم مبرهنون ولا قانون عندهم كاد شميد من الذين
على العالم ولم يكن في زمانه المنطق محصلا بل فيهما اخرون جدليون واخرون خطباء
واخرون شعراء وما شئت من السوفسطائيين فنقول اولا ان التعليم على وجهين
تعليم هو افادة العلم بما من شأنه ان يجهل لكن نعلم ان الزوايا الثلث من المثلث مساوية
لقائمتين وتعليم هو تذكير واعداد اما التذكير فان يجعل الامر الذي لا يجهل ان
بالبال يخطر ابالبال فان الذي لم يخطر ابالبال هو مجهول من حيث ليس هو علما بالفعل
التام بل هو علم بالقوة القريبة من الفعل واقرب من قوة الذي اذا خطر بالبال لكن
يشكك فيه فهذا هو التذكير واما الاعداد فان يخطر معه بالبال امور يكون
كل واحد منها اذا علم لم يفد الا العلم به نفسه اذا خطر بالبال في مجاورة الاخر نوع

معان

منهما يفيد علما لم يكن فيكون لا بد من اعداد تلك الكثرة لما يراد من التعليم المتوقع بايقاع
التجاور فليس كون الشيء اذا خطر بالبال معلوما موخطورا بالبال معلوما ولا كون الشيء مخطورا
بالبال مع جهة هو كونه مخطورا بالبال مع نوع فضرب من التعليم هو هذا وضرب التعليم هو ما
قيل وذلك على ضربين فضرب منه منفصل ومتشوق بعد ان يقع في خطر غلط ومنه قسم ليس بمحل مثال
الاول ما يتعلق بعلوم الحساب والهندسة وعلامته قلة وقوع الاختلاف فيه ومثال الثاني ما يتعلق
في علوم الطبيعيين وعلامته كثرة وقوع الاختلاف فيه ثم ان الامور التي تعلم في علم المنطق منها
ما هو على سبيل التذكير والاعداد ومنها ما هو على سبيل الوضع ومنها ما هو على سبيل الاحتجاج
الاحتجاج ولذلك يجب ان يكون طلب اكثرها في كتاب طبقة باس انها وضع واما تذكير
واعداد على انه ليس مما يتطرق الخطأ فيه الى الحقيقة وما في باب يحصل اكثره تذكير واعداد وبعضه
احتجاج واستدلال وما يعد فيه للاغلاط من تذكير ومن تعليم امور لا يقع فيه اختلاف
اذا وقعت على وجهه لا انها من القسم المتشوق والمنطق فان اكثر الحاجة اليه بما كان من التعليم على
القسم الاخير فانه لا حاجة الى جميع المنطق في جميع المنطق بل الجزء الذي على سبيل التذكير
والاعداد يحتاج اليه في الجزء الذي على سبيل الكسب يكون الجزء الذي على سبيل التذكير
والاعداد نعين به الجزء الذي على سبيل الاحتجاج والكسب يكون الجزء الذي على سبيل الاحتجاج
مما يقل فيه وقوع الاختلاف فيه عند الحقيقة والذي يوقع فيه وقوع الاختلاف فيه عند الحقيقة
فانما هو بسبب الالفاظ ووقوع الاختلاف في معانيها وذهاب كل فرقة الى غرض اخر او نحو
على الغرض الواحد لما تنازعوا في اكثر الامور وهو كلام غير منطقي دخل في المنطق ومع ذلك فلا
ان يبرهن غير المنطقي وان يجادل غير المنطقي وان يخطب غير المنطقي فان المنطقي ايضا اذا تعلم هذه
الصنائع لم ينفعه نفس معرفته بهذه القوانين كثير نفع ما لم يحصل له بالتكرير عمرا يصير
استعمال هذه ملكة كما ان النحوي اذا اهمل النحو لم ينفعه العلم بالنحو في ان يستعمل القوة كما

تاما الا بعد التمرن واكتساب الملكة وقد تحصل الملكة في القوم بغير معرفة القوانين وفي الجدل
وفي غير ذلك الا انها تكون ناقصة ولذلك لا يجوز ان يزول بفساد كان الملكة الصحيحة
عن العرب الا انهم كانوا يعولون على الملكة فلو كانت لهم مع الملكة قوانين تضبط احوال الملكة
عن الملكة عنها وكانت معيرات ما كان يقع ما وقع فليس سواء من له الملكة وعلم جميع
قوانين تلك الملكة مثلا العقل غيره وعدم عن الجواد برجع اليها ما يفعله الذي له ملكة
لا بد معها معرفة القوانين بل الاولى ان يكون الصناعة محصلة ثم يكتسب الملكة على قوانينها
فاذن لا غنية عن المنطق لمن اراد ان يستظهر ولا يعول على ملكة غير صناعية

في المقدمات واجزائها وفي القول على الكل وعلى الايجاب والسلب يجب ان يتعين ما المقدمة
وما الشيء الذي يتبع حد المقدمة وما المقول على الكل والايجاب والسلب وما المقول على البعض
وما القضايا وما الكامل منه وما غير الكامل منه ثم بعد ذلك نشرع في تنويع القياسات ونذكر
ما يلحقها من الاعتبارات فالشيء الذي كان [illegible] في كتاب باري ارمينياس [illegible] احيانا او نسبة
فانه اذا جعل جزء دليل كان مقدمة فالمقدمة قول جازم جعل جزء قياس [illegible] اتصالا
يلحق المقدمة بل اعتبار عرضي حتى لو توهمنا المقدمة نفسها زال عنها القضاء [illegible]
لم يجب ان يفسد ذاتها ولا كونها ولا حد بها [illegible] اللون الداخل في حد البياض اذ توهم
ان كونه مفرقا للبصر [illegible] فكان فصول الجواهر قد يظن بها انها [illegible] يلحق جنسها
ويزول من غير فساد طبيعة جنسها فلا يظن ذلك بفصول الاعراض على ان القول المظنون به
في الجواهر مما فيه موضع نظر وسينكشف في الموضع اللائق به وكما ان القضايا محصورة ومهملة
وشخصية كذلك المقدمات ويجب ان يحقق حال المحصور [illegible] الذي هو موجب كلي كقولنا
كل ب ا فيجب ان تحققه اولا فنقول يجب ان يعلم ان معنى قولنا كل ج كذا هو كذا [illegible]
واحد لا الكل جملة ولا الكلي فليس معنى قولنا كل انسان انه كل الناس جملة ولا الانسان الكلي

بل ان

بل ان كل واحد واحد منهم حتى لا يشذ شيء فانه ليس الحكم على الجملة هو الحكم على الافراد
فربما قيل على الجملة ما ليس يقال على الافراد ولا الحكم على الانسان الكلي من حيث هو كلي يجب ان
يكون حكما على الجزئيات كما علمت فيما سلف بل هذا الحكم هو على واحد واحد من الجزئيات
الشخصية او النوعية والشخصية معا الكلي المعنى بحسب ما يجب ان نعلم انه ليس معنى
قولنا كل واحد واحد مما هو كذا انه كل واحد واحد مما هو كذا من حيث هو كذا فقولنا
كل ابيض ليس معناه كل ما هو ابيض من حيث ما هو ابيض فقط بل كل ما يوصف بانه ابيض حتى
يقال له ابيض كان في ذاته الشيء ابيض بانه نفس الابيض من حيث هو ابيض او كان شيئا موصوفا
بانه ابيض وله حقيقة اخرى كانسان او خشبة موصوفين بالبياض ويجب ان نعلم
ان قولنا كل ابيض ليس معناه كل ما هو موصوف بانه ابيض دائما فان قولنا كل ابيض اعم
من قولنا كل ابيض دائما فان الابيض اعم من الابيض وقتا ما ومن الابيض دائما
فقولنا كل ابيض معناه كل واحد مما يوصف بانه ابيض دائما او غير دائم كان موضوعا
للابيض موصوفا به او كان نفس الابيض وهذه الصفة ليست صفة الامكان والصحة
فان قولنا كل ابيض لا يفهم منه البتة انه كل ما يصح ان يكون ابيض بل كل ما هو موصوف
بالفعل انه ابيض كان وقتا ما غير معين او معينا او دائما بعد ان يكون بالفعل و
هذا الفعل ليس هو الوجود في الاعيان فقط فربما لم يكن الموضوع ملتفتا اليه من حيث
هو موجود فقط كقولنا كل كرة محيط بذي عشرين قاعدة مثلثة ولا الصفة هي على ان تكون
للشيء وهو موجود بل من حيث هو معقول بالفعل موصوفا بالصفة على ان العقل يصفه
وجوده بالفعل يكون كذا سواء وجد او لم يوجد فيكون قولك كل ابيض معناه كل واحد
مما يوصف عند العقل بانه بحال وجوده بالفعل انه ابيض دائما او في وقت ما [illegible]
فهذا جانب الموضوع واما جانب المحمول فنقول ان فيها موجبا مطلقة وغير [illegible]

وحكمه واما الوجهة الكلية المطلقة فينبغي ان نتكلم فيها ونعرف الفرق بين المطلق والضروري

فنقول ان فيهما الوجه الاول الكلي اما موجبا والاحوال فيها مختلفة فنقول ان الله عز وجل حي

دائما لم يزل ولا يزال ونقول كل بياض لون وكل انسان حيوان نعني لا ان كل واحد مما يحكم

شيء هو بياض لون لم يزل ولا يزال كذلك وكل انسان حيوان نعني لم يزل ولا يزال كذلك بل نقول كل ما هو بياض

ان كل ما يوصف بانه بياض يبقى انه بياض فانه ما دام ان ذاته موجودة فهو لون وكذلك كل

واحد مما يقال له انسان فانه ليس لم يزل ولا يزال حيوانا بل ما دام ذاته وجوهره موجودا ونقول

ان كل متحرك جسم لسنا نعني ان كل واحد مما يتحرك فانما هو جسم ما دام يتحرك فقط بل ان

لم يتحرك انما نعني انه جسم ما دام ذاته موجودا والفرق بين هذا وبين الذي قبله انه

لا يفترق الحال بين قولنا ما دام ذاته موجودا وبين قولنا ما دام بياضا وههنا يفترق

الحال بين قولنا كل موصوف بانه متحرك ما دام ذاته موجودا وبين قولنا ما دام متحركا ونقول

كل ابيض فهو لون مفرق للبصر ولا نعني ان كل واحد مما يقال له ابيض فما دام ذاته موجودة

فهو لون مفرق للبصر بل ما دام موصوفا بانه ابيض واما الذي يوصف بانه ابيض اذا زال

انه ابيض لم يبطل ذاته لانه لا يوصف بهذا الوصف ونقول كل منتقل من الري الى البعد

فانه يبلغ مثلا فرسخين ولا نعني انه ما دام موجودا او ما دام منتقلا الى البعد بل

ان له وقتا لا محالة يوصف فيه بانه فرسخين ونقول كل قمر فانه ساكن فان هذا يجوز ان

يكون له دائما او جميعه يجوز ان يكون وقتا ما ولا بد من ان يكون وقتا ما ويجوز

مع ذلك ان يكون دائما في بعضه ما دام ذاته موجودة اتفاقا لا ضرورة فلا يكون الحكم

انما هو وقتا ما ونقول كل مستيقظ فانه نائم نعني كل واحد يوصف بانه مستيقظ فانه نائم

وقتا ما لا محالة او كل متنفس فانه نافخ نعني كل موصوف بانه متنفس فانه نافخ لا ما دام ذاته

موجودة او ما دام متنفسا بل في وقت هو موصوف بانه نافخ وكل كل مولود فان له وجودا في الرحم

وان كل مولود

وان كل موصوف بانه مولود فهو موصوف وقتا ما بانه في الرحم ليس ما دام موجودا وانت تعلم ان قولك

مولود فله وجود في الرحم وان كل موصوف بانه مولود فهو موصوف وقتا ما بانه في الرحم ليس هذا القول

عندنا هو مولود بانه في الرحم قولك كل مولود هو كذا الذي هو كل ما هو موصوف بانه مولود اعم من

قولك بشرط كونه مولودا او لا بشرط كونه مولودا او لم انه حين ما هو مولود او حينا اخر في هذه

ما يكون الوقت وقتا معينا كقولك القمر يعرض له الكسوف وقد يكون الوقت وقتا غير

معين كقولك الانسان يوجد له الاستنشاق وهذه تشترك في ان المحمول يصح على الموضوع في وقت ولكن

ليس هكذا ان قولك كل مستيقظ نائم كاذب لان نقول كل مستيقظ نائم في غير وقت يقظته وكل

يجب ان نقول ان كل منتقل الى البعد فهو بالغ فرسخين في بعض قطع مسافته وان كل مولود

فهو موصوف بانه في الرحم قبل ولادته فتكون هذه المقدمات انما تصدق بشرط زائد في المحمول

عن هذا من وجهين احدهما ان كل نائم في وقت كذا فهو نائم وقتا ما وكل موصوف بانه في الرحم

قبل ولادته فهو موصوف بانه في الرحم وقتا ما وكل بالغ فرسخين الذي في نصف قطع مسافته فهو بالغ

فرسخين لا محالة وقتا ما وكل موصوف فان وجود الشيء فيما مضى وجود ووجود له فيما يستقبل ووجود

له في الوقت يختلف في اشياء ويتفق في شيء وفي ذلك انه يختلف في الازمان ويتفق في وجود له

وفي نسبة الى المحمول في وجود البلوغ او النوم للشيء معنى يعم في الذهن وجود له فيما مضى ووجود له

فيما يستقبل ووجود له في الحال وليس هو حمل ايجاب لتعيين شيء من ذلك بعينه بل هو حمل ايجاب

لاجل هذه النسبة ثم يصير ثلثة اقسام ايجاب في الماضي وايجاب في المستقبل وايجاب في الحال فيتعين

مسئلة ج ان المقدمات الاول اعني هذه المطلقات انما هي صحيحة اذا اضفنا اليها الشرط الذي قلنا كل

مستيقظ نائم في وقت كذا وكل نائم في وقت كذا فهو نائم على الاطلاق اي بلا زيادة شرط اخر

ان كل مستيقظ فانه نائم فتكون قضايا صحيحة ونقرأ في ان جعلها حملا وجوديا والحمل الثاني هو انا

نسامح فنجعل المحمول ما جعلناه فيه تصحيح ما ذهبنا اليه من ان كل منتقل الى البعد فهو موصوف بانه بالغ فرسخين

[illegible]

في نصف قطع مسافة [illegible]

[illegible]

الموجودين في وقت ما فانهم موصوفون بانهم أخذوا في ذلك الوقت فهذا الرأي الثالث صحيح محصل
فان كل واحد من الموجودين في وقت ما اذا الرضيع بالشرط الذي ذكر كانوا اجمعين يصدق [illegible]
كل واحد من تلك الجملة انفصل بالموضوع هذا الموصوف للوجودي [illegible] مع ان يحمل عليها المحمول [illegible]
ضرورية لا ابهم ممكنة ان يحمل عليها باعتبار كلا عنه وقتا ما لكونهم كل واحد بين حرفين [illegible]
بالخلاف على نحو من انحاء التي قضيتها انها تنطبقان بعضها فان هذه القضية ليست ضرورية • قطبها له
كونهما تنطبقان او منفصلين لا بين لهما دائما ولا اتجه الكثرات التي يجوز ان يكون [illegible]
بل يجب ان يكون الفعل وقتا ما ولا ابهم حين حمل عليها هذا المحمول فهذا القول فيما يحمل عليها
الحمل باعتبار الامكان وان كان قد يدخل امكان مع ذلك فلا يعني ان ذلك حينا وجد فيها ما يعني
الدوام بل الا بلغت انحو وجودها بل الى وجوبها فقط فانه لو ليست هذه ضرورية ولا ممكنة من حيث
النظر الذي نعتبره فتبين انها تكون مطلقة ولا يكون المطلق اذ هو الاخص المحمول الاعم
يمنع من هذا النوع المطلق [illegible] ويلزم من فرضه [illegible] ما لا نذكره [illegible] التي نحن في
اليها بالاستقصاء وقد يمنع من هذا المذهب [illegible] في [illegible] ولا
القضية في ان [illegible] باعتبار الموصوف بالموضوع حال كل [illegible]
حيوان انسان ممكنا كان اذ يمكن ان [illegible]
الشيء فيكون هذه مقدمة ضرورية [illegible] فقيل ذلك يكون ممكنا اذا اعتبرت من حيث كون
هذا الشيء [illegible] وقتا ما فان [illegible] مقتضى هذا المثال غير ممكن وقد يمكن ان يطلب
امثلة من امور [illegible] من انواع الامور التي لا نهاية لها والفرق بين هذا الاعتبار والاعتبار الاول
انا لو فرضنا هذا الامر لما كان من حيث الموصوف [illegible] الحيوان [illegible]
الحمل كان الانسان ضرورة [illegible] الحيوان الموجودين في ذلك الوقت فانه لم يكن الشيء
الموصوف في ذلك الوقت بانه حيوان يجب ان يكون موجود الذات [illegible] موصوفا بانه [illegible]

[illegible]

فيما يستقبل ان هذا الرأي الناشئ ايضا غير صواب في ان لا اعتبار في الضرورة والامكان انما هو
مقايسة المحمول الى الموضوع [illegible] يحمل عليه بعد ذلك الحمل ولهذا في البحث [illegible] واما الوجود ان
[illegible] لان [illegible] الاشتراك فيها [illegible] يجوز ان يعني المطلق انه اريد بعد ان يحفظ لكل اعتبار
[illegible] القضية من حيث هي قضية احكاما ومن حيث هي قضية يوجد فيها الحمل انما الاحكام
وكل من حيث يوجد فيها الحمل لا دائما الاحكام لغير الامثلة التي [illegible] في التعليم [illegible]
تدل على ان المطلقة بحسب الاصطلاح الاول هي العامية وقد زعم قوم انه لا مقدمة كلية
الا ضرورية وقد غلطوا فانا نجد كثيرا ما يكون المحمول لكل واحد من الموضوع لا دائما [illegible]
يجب ان [illegible] فان ذلك كان من سوفسطائيا [illegible] المراد بالضروري [illegible] الاولى
الان هو [illegible] الوجبة الضرورية فنقول ان قولنا كل ب ا بالضم معناه كل واحد
واحد مما يوصف بانه ب بالفعل انه موصوف بانه ا كان دائما او كان وقتا ما بعد ذلك الشيء موجود
بانه الا [illegible] مما يوصف بانه ب فقط ولا وقتا معينا بل مادام ذات هذا الذي يوصف بانه
ب موجود فان كان دائما موجودا فيكون دائما وان لم يكن موجود [illegible]
فيكون مادام ذاته موجودا سواء كان ذاته نفس المعنى الذي في الموضوع مثل الموصوف
بانه انسان فان الموصوف بانه انسان [illegible] الانسان وكان الموصوف بانه
ب شيء يكون موجود الذات ولا يوصف بانه ب كما مثلنا [illegible] ونقول
انا قد نستعمل لفظ الضروري وهو الدوام في مواضع من ذلك انا نقول ان الله تعالى حي بالضرورة • الضم ن
اي دائما لم يزل ولا يزال ونقول كل انسان حيوان بالضرورة لا انه كان فيما لم يزل ولا يزال
لكن مادام ذات الشيء الذي يقال له انه انسان موجودا اي مادام موصوفا بما جعل موضوعا
ونقول ان كل متحرك متغير بالضرورة لا انه دائما لم يزل ولا يزال ولا انه مادام الذات التي يقول لها انه
متحرك موجودا بل مادام متحركا فان [illegible] يكون دوام ذاته موجودا او كونه محمولا عليه
كذا او احدكما تقول كل انسان فان دوام وجود ذاته ودوام اتصافه بالانسان [illegible]

ونقول كل متحرك فهو متجسم بمعنى ان كل ما يوصف بانه متحرك كيف كان فهو دائما ذو جسم
وان في حد الحركة فهو جسم ونقول الشيء انه ماش بالفعل ما دام ماشيا ولا نقول ماش بالفعل حين
ونقول ان القمر ينكسف بالفعل وقت كذا او كذا او هذا وان صح عليه انه يجب
ما دام كاسفا بالفعل فليس معناه ذلك المعنى فان شرط الصدق في القول الثاني هو ما دام الكسوف
موجودا وشرط الصدق في القول الاول حصول وقت يكون القمر فيه في العقدة مقابلا للشمس
ومحاذيا لا انه دائما فيما كان ونقول كل انسان فانه متنفس بالفعل وقتا معينا بان يقال لا
منه ... معنى هذا انه متنفس بالفعل ما دام متنفسا وان لا زمه وهذه كلها اقسام
المطلق الكلي واما الضروري المرسل منها هو الذي يجب الحمل او السلب ما دام هذا
المقول عليه الموضوع موجودا او الذي لم يزل ولا يزال والحمل فيه هذا واما الوجه
الممكن فقولنا كل ب ا بالامكان ومعناه ان كل واحد مما يوصف بانه ب اما او غير
دائم ضرورة وجود ا او لا وجود ا له لم يعتبر شرط ولا يلتفت الى انه موجود له
لا محالة وقتا ما او يجوز ان لا يكون البتة في الان من الزمان او يجوز ان يصاحبه دائما
وهذا الممكن اعم من المطلق بالوجه الثاني واما ان كل واحد مما يوصف بالفعل بانه ب فا
او غير دائم فانه في اي وقت يعرض ذلك الحكم موجودا له فانه يكون اي مستقبل
بخصه يعرض في ذلك الوقت بحيث يجوز ان يوجد فيه ذلك الحكم وان لا يوجد من مستقبل
الى مبدأ ان يحدد فانه يجب ان يكون الحكم موجودا في وقت محصل فهو في اي وقت
كان مستقبل ايضا بحيث يجوز ان يوجد فيه ذلك الحكم وان لا يوجد الى ان لا يتعين ذلك
مستقبل مبدأ ان محدود حتى يكون في الوقت مخصوص ويكون الموضوعات
التي توصف بانها في زمان معين ويكون المستقبل الغير مستقبل وقت معين [illegible]
فلا يكون قولنا كل ب ا يشتمل على جميع ما يوصف بانه ب في كل زمان في الاستقبال [illegible]

فرضناه

فرضناه وهذا المفهوم الثاني من الممكن يخرج عنه المطلق فلا يكون جزئيا تحته وان
جاز ان يكون شخص يعدم ويصدق فان جميعا فيه فان زيدا اذا انعدم فهو فاعد لا
على الفعل ولا ... بالامكان بهذا المعنى بل الامكان بالمعنى الذي قبله اذ ليس هذا الفعل
دائم الوجود ولا دائم العدم ما دام ذات الموضوع موجودا واما انه ليس في الامكان بهذا المعنى
فان الامكان بهذا المعنى يقتضي المستقبل ولا يلتفت فيه الى الحال وهذا ملتفت فيه الى
الحال فيكون هذا المفهوم بحسب اعتبار المستقبل ممكنا وبحسب اعتبار الوقت مطلقا اذ بعين ولا
يكون احد الاعتبارين داخلا في الاخر ومقولا عليه اذ ان الاعتبار قد يمكن ان يجعل قولنا
غير متحقق ان يتعين له وقت بالفعل اعتبارا اخر للامكان فان الفعل ليس كالتنفس او كالنوم
... وقتا ما او كالكسوف الذي يجوز ان لا يقع البتة وليس يجوز ان لا ينكسف القمر البتة
ويجوز ان يكون ممكنا ضروري المطلقة وعدم الضروري التي يقتضيها ... لا محالة
فيكون قولنا ... مع اعتبار المستقبل وقولنا زيد يتنفس لا بد ... في
هذا الامكان ... القسم الاول الذي هو شيء غير ضروري واما الامكان الذي ...
فيدخل ... الضروري لكن المستعمل ... القسمين المذكورين ... ان يجعل
الضروري والمطلق والممكن طبائع لا تتداخل البتة ولا تجتمع في مادة واحدة
حمل الضروري الوجود ما دام ذات الموضوع موجودة والمطلق ما يجب وجوده وقتا ما
او بعينه لا دائما والممكن ما لا يجب وجوده ولا سلبه في وقت من الاوقات فاما ان جعل
الممكن ... غير ضروري بحقيقة داخل القسم المذكور من المطلق فان جعله معتبر الحال مستقبل
في اي وقت بعينه فرض صارت المادة مشتركة بينه وبين المطلق الذي لم ... وقتا
بعينه فيه لا ضرورية دائما وان لم يدل احدهما على الاخر ولم يدخل فيه بل صاحبه
في المادة فكانت المادة مطلقة باعتبار وممكنة باعتبار وان اخذ الممكن بحسب الاضرورة

بلا ضرورة دائمة ولا ضرورة بوقت انفراد الممكن عن المطلق فلم يشتركوا بعضهم عن الحق في نعم الجهة وكان مثال ذلك إنما هو الكلي الموجب لأن ان سقط الاعتبار وأما الموجبة الجزئية المطلقة كقولك بعض آحاد بعض ما يوصف بالفعل الذي هو كان في بعض الأوقات اما فينا أو غائبا وغلطا فإنه يوصف بأنه غير بيان أو شرح لا دائما وأما الضرورية فإن يكون بعض بوصف بأنه يحمل على أي الأحوال المذكورة شئت بوصف دائما بأنه اما دام الذات الموجودة بين موجودة والممكنة على النحو المذكور ومن هذا القبيل يعلم أن السالبة الكلية المطلقة الضرورية كيف يكون وكل الجزئية والحقيقة فإن لغة العرب لما كانت تخرج ما يوجد فيها لفظا بدلا على سلب كلي لا يوجب أن نفهم منه أن لا شيء مما هو موصوف بأنه ج لذا ابتدأ ما دام موصوفا بأنه ب إذا قيل لا شيء مما هو ب ثم يوجد شخص مما هو موصوف بأنه ج وأمكن السالبة وقيل اما الموجبة إذا كان المفهوم من اللفظ فقد انتقض فيما إذا قيل كل إنسان يتنفس فيوجد إنسان لا يتنفس في ساعة من الساعات لم يكن الكلام فقد انتقض كما أنه لو قيل لا واحد من الناس متنفس فإذا وجد في وقت يتنفس ظن أنه ينقض اللهم إلا أن يصرح فيقول لا واحد من الناس متنفس دائما فحينئذ لا يجعل مضادا فإن بعض الناس متنفس أوقاتا ما مناقضا لهذا فإن شئت أن يجري السالب الكلي لفظا مطابقا يقع على الوجوه كلها الموجبة الجزئية أن يستعمل بلفظ العموم مثل قولنا كل ب فإنه لا يوجد ا فيكون كأنا قلنا كل واحد واحد مما هو ب فإنه لا يوجد ا ويشبه أن يكون هذه القضية موجبة فإن حرف السلب فيها قبل الرابطة ويشبه أن لا يكون لفظة كل وحدها بدلا على إيجاب الشيء على عموم فإن جاز الحمل حينئذ دالا على الإيجاب وإيجاب محصل وإما معدول كقولنا كل إنسان يوجد لا عادلا وإن جاز الحمل سالبا دالا على سلب كقولنا كل إنسان ليس يوجد عادلا وكذا حال البعض فإني لا أجد كثير فرق بين قولنا بعض الناس ليس بكاتب وبين قولنا ليس بعض الناس بكاتب فإن لم يمنع اللغة أن يكون قولنا كل إنسان

ليس يوجد

ليس يوجد عادلا سلبا فهذا هو السالب الذي يجب أن يستعمل في السلب العام الذي يدل على الوجوه المذكورة كلها ويجب عليك أن تعرف الحال في المعنى المفهوم في الموضوع والمحمول إذا كانت القضايا الجزئية فإنها لا يتفاوت في كلية إلا أن الحكم فيهما في بعض الموضوع

في التناقض بين المقدمات ذوات الجهات ويحق علينا أن نذكر المناقضات التي تقع بين المحصورات المذكورة فإن الظاهر أن نقول من شكل المذكور منها في الفصل الثالث عشر كاف وذلك لأنا إذا قلنا كل ب ا وأردنا أن نراعي الزمان في قولنا ليس كل ب ا إذ هو أحد شروط النقيض عرض لنا مثلا إذا قلنا كل إنسان متنفس أي في الوقت الذي ينبغي أن يتنفس فيه وقلنا ليس كل إنسان يتنفس أي في الوقت الذي ينبغي أن يتنفس فيه حتى يكون الوقت واحدا كان في ذلك الحقيقة مناقضا للأول إلا أنا لسنا نراعي هذا في المواضع التي تستعمل فيها هذه المناقضات إذ ليس يتبين بينهما خلف البتة ولا يقع شك في أنه حين ما يتنفس ليس لا يتنفس وعلى ما سنتبع القول فيه في البراهين على أحوال المقدمات السالبة المطلقة توجب نحو مثل هذا فإن هذا مما لا يشك فيه وإن حصل زمان واحد واحد إذا أخذه من حيث هو وقت في نفسه لا من حيث هو وقت موقت بالتنفس تعذر ذلك فلم يمكن تحصيله والفرق بين أخذ الوقت من حيث هو وقت في نفسه وأخذه من حيث هو وقت موقت بالحمل أنه إذا قيل إن القمر ينكسف نصف الشهر كذا وقيل إن القمر ليس ينكسف نصف الشهر كذا كان في ذلك مما يشك فيه ويحتاج إلى بيان وكان التناقض فيه حاصلا مع ذلك وأما إذا قيل إن القمر ينكسف وقت كسوفه وليس ينكسف في وقت كسوفه فإنه وإن كان هذان القولان كالأولين في أنهما متناقضان فليس يقع خلاف البتة فإن الثانية منهما مسلمة لا يقع فيها شك فيجب أن تعلم أن زمان الحمل في الواحد يجوز أن يعين

واما في القضية الكلية وفي كل واحد فكيف يمكن ان يعين حتى يعتبر في السلب فيكون السلب
بازائه فان اهملنا مراعاة الزمان والوقت امكن ان يصدق الكليتان المتضادتان
كقولهم كل انسان متحرك كل انسان ليس بمتحرك وكان المعلم الاول قد اهمل
قوله كل فرس مستيقظ فاما مع قولنا كل فرس نائم اي في ذلك في وقت لا
في وقت اخر واما اذا كنا نقول ان المتضادتين لا يصدقان معا اذا حفظ فيهما
شرائط التناقض كانت الازمنة فيهما واحدة وفي الامر بانه يكون وقت لا
نحن فيجب علينا ان نورد ذلك فانا اذا قلنا كل ب ا وكانت الازمنة متفرقة لكل
واحد زمان اخر فقلنا ليس كل ب ا لم يمكننا ان نشير الى الزمان الذي لكل
واحد خاصا فانا ليس كل ب ا في زمان واحد بعينه لو قلنا ليس بعض ب ا في زمان
واحد اي ليس بعض ب ا في الزمان الذي قيل فيه انه كان ربما امكن ان يكون
ذلك البعض واحدا وبعين زمانه ولكن هذا انما يكون حقا لو كان زمان ذلك
البعض معلوما مصرحا فاما اذا كان المعنى في ذلك زمان ما ولم يتعين فكيف
يكون قولنا ليس بعض ب ا بدلا على انه ليس في ذلك الزمان الذي لم يتعين و
اما ان اريد ايضا انه ليس ا في زمان ما امكن ان يصدق القولان فان عنى انه ليس
في الزمان المعين الذي يكون فيه كان كذب السالبتين صحة مناقضتها ليست
بنفسها في كل موضع ولم ينفع في الخلف وليس كل على انا السالب نستعمل عبارتهم ان
بعض ب ا فقط بل قد نستعمل عبارة ليس كل وهذا التأويل لا يتم حيث نقول
ليس كل لانه لا يتعين الزمان الذي يصدق فيه كل ب ا حتى يتعين صحة مناقضته
في ذلك الزمان لقولنا ليس كل ب ا او سائر ما قيل من البيانات لهذا ما يزداد ظهورا
في موضعه وايضا ليس يمكننا ان نقول ان نقيض قولنا كل ب ا هو قولنا ليس كل

حينا

ب ا على معنى انه ليس ما دام كل ب موصوفا بب فهو ا حتى يكون لهذا الضرب من
الاطلاق نقيض مطلق وذلك لانهما قد يصدقان معا لانه يمكن اذا كان قولنا كل ب ا
اي في وقت بعينه فانه يكون صادقا ان يصدق معه ليس كل ب ا اي ما دام موصوفا
بب فالنقيض يجب مع الاعتبارين جميعا وكذلك في قولنا مثله الطلقات
كل فرس مستيقظ وكل حيوان متحرك بالارادة اي بالفعل حتى لا يصير ضروريا فانه ليس
ذلك دائما ما دام موصوفا بالموضوع فان اقتصر على التثليث في القسمة كانت المناقضة
سهلة فكان اذا قيل كل ب ا وكان اطلاقه ان كل ب ا ما دام ب موصوفا بب ثم قيل
ليس كل ب ا اي ما دام موصوفا بب كان مناقضا او قيل كل ب ا اي ما دام موصوفا
بانه ثم قيل ليس كل ب ا اي ما دام موصوفا بانه كان مناقضا لكن نقيض الاطلاق
لا يوجب لاحد هذين المعنيين بعينه ولا الحدود المذكورة في التعليم الاول
تساعد ان يكون الحكم كلا على هذا الاعتبار فيجب ان يطلب اما الذاتي كما يصح
ذلك في حيوان لا يكون موصوفا بانه ما لم يتم الشرط الذي فيه الوجوب ويعرض ههنا
ايضا من الضلال ما ذكرناه فيما سلف ان حكم الشرط لحكم الوقت وانه لا يجد
نقيضا فليس يمكننا ان نستعمله على بصيرة لكن اعتبار القسم الثالث من هذه
المذاهب اعني القسم الذي يقال فيه كل ب ا ما دام موصوفا بانه او كان نقيضه هو
انه ليس كل ب ا في الوقت الذي هو اوقات بذاته السالب يحصل فيه النسبة ولا يكون لهذا
الاعتبار في الاطلاق فائدة الا ان يصرح بالقيد فينقلب حرفا انهما ونصير كانه
نقول كل ما يوصف بانه ب فانه بالضرورة ا ما دام ذاته موجودة يوصف بانه ا ما دام
القاه ويكون الا ان ليس هو المحمول بل جزء من المحمول ويكون المحمول هو انه ما دام
القا فهو ا وهذا المحمول لا يفارق موضوع النسبة بل هو ضروري [illegible] في الجانب الاخر

اذا اعتبر هذا انقلبت القضية في الوجهين السالبة ضرورية بل يجب ان يلتفت في
المطلقات اما الى الوجود فقط واما الى ان الوجود غير ضروري واما انه مع اي شرط
يجب هو ام يلحق المطلق بالقسم ويعتبر الحمل عن كونه محمولا الى كونه جزء محمول واما
اذا كان ذلك كذلك فيجب ان يكون المطلق اما ان يعتبر فيه نفس الوجود غير ملتفت به
الى الدوام وغير الدوام او الوجود ملتفتا فيه الى غير الدوام فقط حتى يدخل الاقسام
ولا يلحق بذلك شرط من الشرائط التي يجب معها الوجود وهي الشرائط التي تعين
وقت الوجود وتوجبه فقد علمت ان نفس قولك ان هذا موجود ليس انما يعني به
انه موجود وجب وجوده بوجه كذا وان لو اتفق في وقت واذا لم يدخل الشرائط
الموجبة للوجود في الايجاب فيجب ان لا يدخل في السالب المناقض فيقال اذا كان شيء يوافق
القسم وليس نفس القسم كالقسم الثاني من الاقسام الثلاثة كقولك كل ب ا اي كل ب
فانه يكون ا عندما يكون ب ثم نقول ليس كل ب ا اذ قد يكون ب ولا يكون ا
ففي مثل هذا يتميز التناقض ويكون الشرط معقولا واحدا بعينه وان لم يعتبر
فلو كان قولنا كل ب ا المطلقة اما ان يكون عامة لنعم الضروري على الدائم والذي هو
ضروري ما دام الشيء موصوفا بانه ب ولا شيء الخ وكانت المطلقة ما يكون
بشرط ما دام الشيء موصوفا بانه ب فقط لا ما دام موجود الذات حتى يكون قولك كل
ب ا دائما ما دام ذاته موجودة ابدا عند وقت ما هو ب ولا يلتفت الى انه ليس دائما ما
ذاته موجودة ولا يلتفت الى وجود الشرط بالفعل حتى يصير ضروريا فانه وان كان لا يشترط
يصير ضروريا الا اذا لم يشترط مثلا فقد علمت ان بين اعتبار كونه غير دائم وكونه
لا دائما بشرط فرقا وان الالتفاتين والاعتبارين مختلفان فيجب اذا قيل بعد
الشروط انه ليس كل ب ا اي قد يكون الشيء ب وليس ا من غير التفات ايضا الى شرط
سيكون

سيكون مناقضة وانما كان يكون هذا لو انا اذا رفعنا الثالث الذي لا فائدة فيه او في
الاصناف القسمان وكان المطلق لها الامر الذي يعمهما او الثاني منهما لكن ليس الامر كذلك فان
الاقسام كما علمت كثيرة وصاحب التعليم الاول يستعمل في المطلقات مثل قوله كل فرس نائم وكل
ولا ينتفع بها الا اذا حملت على احد الوجهين المشهورين فيجب الان ان نصطلح ونقول ان الكلية
المطلقة يكون لها من المطلقة مناقض مستعمل من المطلقة ليست لا الحال من المذكورين
الان ولتجمع جميع القضايا الكلية الموجبة التي قد توجد لموضوعها القضايا او في وقت معين
زمان ما او الهواء تستوي كاذبة حتى يكون قولنا كل فرس مستيقظ كاذبا الا انا نرى فرسا نائما
فيكون فرس ما ليس بمستيقظ ولكن ينبغي ان نعطي العلامة فيكون قولنا فرس ما ليس بمستيقظ
مناقضا وليس هذا السلب ما دام فرسا الا في وقت ما وفي الايجاب بشرط الصدق ان يكون
الاستيقاظ موجودا ما دام فرسا لا في وقت من اوقات كونه فرسا فان قال قائل فيجب
العموم فليعتبر التعجيل الشك في الشخص وذلك لان قولنا كل فرس نائم او اعني الافراس
وبعضها ليس عدد الافراس عدد الاوقات مع الاستواء لو كانت الفرس الكلي لا سود ابدا
جميعا اي اشخاص الافراس اشخاص الازمنة فان شرطنا في السلب ايضا ما اشترط في
الايجاب ظهر نعم انه ليس بمستيقظ عندما هو نائم بل عنينا انه غير موصوف بالاستيقاظ
لا انه يحمي غير المناقضة ولكن كان المفهوم اشد مناسبة للقول من هذا ولي ان
نعنيه من لفظ القول الذي كونه مستيقظا اعم من كونه مستيقظا في وقت بعينه او لا في وقت
بعينه بل في ما كيفما اتفق او دائما اذ كل مستيقظ دائما فهو مستيقظ وليس كل مستيقظا مستيقظ مع
دائما وكل مستيقظ وقتا ما غير دائم مستيقظ وليس كل مستيقظ مستيقظا وقتا غير دائم
وليس ايضا معنا انه مستيقظ انه مستيقظ عند ما يتكلم ولا في ان بعينه ولا في ان لا بعينه
الا ان الانسان ليس حيوان الان فان استعملنا المطلق على هذا الوجه استعملناه

لوجب نقيض الامر ان استعملناه على الوجه الذى يوجبه المطلق نقيض مطلق سيما
بحسب اصطلاح نصطلح عليه فيما بيننا على انا لا نقول كذا البتة ونعنى كذا الذى يجب ان
بل اذا قلنا كذا وقلنا نحن نصح كذا اصطلحنا عليه انت تعلم ان هذا مجهود ومختلف فاذن لم
نقل كل ب ا فعسى انما يكون نقيضه ان بالضرورة ليس كل ب ا على النقيض الذى كنا
ويدل عليه الفاظنا التى نستعملها ولا يمكننا ان نتعلق الا بها الكلام ليس الا انا اذا قلنا كل
ب كذب ان نقصد لا محالة الضرورة ليس كل ب ا قد يكذب في الصدق قولنا بعض ب يمكن
بالامكان الخاص ان لا يكون ا البتة فقد تنازع اوقات وهذا القول لا يساوق كذب قولنا
كل ب ا فاذن المناقض هو الامر الجامع لهما وهو انه يمكن ان لا يكون كل او بعض ب البتة
الغائب بالامكان العام فانك تعلم انا اذا قلنا كل ب ا على الاطلاق الذى يعم الضرورة وغيرها
وصدق كذب هذا الا اذا قلنا يمكن ان لا يكون بعض ب البتة بالامكان وكذب
بل وجب ان يكون كل ب ا اما بالضرورة او اطلاق غير ضرورى لكن قولنا يمكن الا ان يكون بعض
ب ا البتة بالمعنى العام هو مثل قولنا ليس بالضرورة بعض ب ا وقتا ما وليس هذا نقيض الضرورة
حتى يمنع ذلك ان يكون نقيض غيرها فان زادنا في مقدمة البتة وفي اخرى في وقت ما من
الاحوال واما اذا اخذ المطلق بالمعنى الاخص فان كل ب ا والموجبة الضرورية جميعا اذا
كذب [illegible] المكن بالمعنى الاخص الذى هو ان يجوز وجود الشئ ويجوز
عدمه ولا يعرض له الفرض المحال العرض من اصطلاحنا انا اذا قلنا كل ب ا [illegible]
دائما فان كان السلب [illegible] او الايجاب [illegible] فى البعض ان يوجد [illegible]
بعض [illegible] البتة كذب جميع ذلك ان كل ب او لم يجب [illegible] شئ [illegible]
يمكنك ان [illegible] سلبا او ايجابا [illegible] جميع [illegible] فان السلب [illegible] الايجاب [illegible]
ايجابا [illegible] الايجاب [illegible] السلبان [illegible]

السلب الممكن العامى فعسى انك تحتال تزيد في السلب فتقول ليس كل ب ا وقتا
بعينه لا دائما بل انما بعضه دائما او بعضه لا البتة فنقول لان ان المطلقة بالمعنى
العام الموجبة الكلية كقولنا كل ب ا يخرج عنها شيئان احدهما بالضرورة بعض
ليس ا والثانى نقائض بعض ب ليس ا البتة فانه اذا كان الايجاب دائما او وقتا لا
فذلك داخل في المطلق العام فيجب ان يكون البعض مسلوبا عنه ا دائما وسلب
البعض دائما او جدات ذلك الشخص لا يجب ان يكون ضروريا بل يجوز ان يكون
الممكن مسلوبا عن البعض دائما في مدة وجوده بل الدائم السلب كالايجاب الضرورى
ما كان دوامه بحسب طبيعة كلية الموضوع لا بحسب شخص ما فان المساوى عن شخص ما
دائما قد يكون غير الضرورى فاذا هذا النقيض ايضا هو السلب الدائم عن البعض مطلق
اذ قد يشتمل على الضرورى وغير الضرورى فاما ان كان المطلق ماخوذا بحسب المعنى
الخاص فنقيضه سلب ذلك الاطلاق وهو سلب الاطلاق الخاص لا السلب المطلق
فان سلب المطلق قد يجوز ان يكون غير السلب المطلق كما ان سلب الضرورى
غير ضرورى السلب وسلب الامكان غير امكان السلب فيجوز ان يكون المطلق
انما هو كاذب لا لايجاب بل لاطلاقه اذ هو ضرورى لا الايجاب فهذا يجوز ان يكون
كاذبا لان الحق ضرورى السلب ويجوز ان يكون كاذبا لان الحق امكان سلب دائم في
البعض وجميع هذا يشترك في سلب اطلاق الايجاب فان لم يكن حينئذ اتفق
سلب مطلق الايجاب فيكون نقيضه ليس كل ب ا بالاطلاق بل هو بالمعنى
موجب في البعض ودائم السلب عن البعض هذا ليس بالمطلق بل سلب الاطلاق
وان كانت الكلية سالبة مطلقة عامة فمقابلها ايضا جزئية موجبة دائمة
في البعض على الوجه الذى يعم الضرورى المذكور واما اذا كانت السالبة مطلقة

خاصة فيما يليها الحد الاخير الثالثة اما ضرب السالبة البعض وضرب في الايجاب في
ايجاب نفيه البعض عن ضروري وهذه الثلثة ليس يجب فيها ايجابا او احدا اشتراك
فيه كما كان يوجد هناك سلب احد شرائطه واما الموجبة كقولنا بعض ب ا
على الاطلاق العام فيشكل الامر فيها هل يقابلها الضروري فيه لا امكان معا فان قيل انه
لا يصح سلب الممكن عن كل شخص منها سلبا دائما فكان لا يصح فيكون بعض الاشخاص
يوجد فيها الممكن بعضها لا يوجد فيها فيدخل في المطلق لا بنقيضه بل في الضرورة
وهو الذي يقابله فان صح السلب فيكون الدائم مقابلا فيكون الدائم غير الضروري
ويكون القسر مع الطبيعة يستحق ان يدوم سلبه كل شخص هو سلوب [illegible] الدائم
ما بالطبيعة واتفاقا وليس على المنطقي ان يعرف هذه الحقيقة من حيث هو منطقي فلنا
ان يقابله السالب الدائم حتى يكون الدائم الاصح دنيا وفيه الامكان العام عني ضده في
النقيض مع الممكن فان قيل ان لا اشكال انه لا يتفق وجوده لكل شخص دائما كان يرجع
فان العدم كانه النفي الممكن فيكون النقيض هيهنا الدائم فنقيض قولنا بعض ب ا
من ب البتة ونقيض قولنا لا كل ب ا ان كل ب ا دائما ان نعلم من الدائم ما هو
فانا انما نطلقه بالمعنى الخاص لم يجب ان يكون مقابله شيئا بعينه لكان الضروري
في الكيف الدائم المخالف في الكيف بعيدان مخالفين في الكم واخلين في نقيضه واما قولنا
كل ب ا بالضرورة فنقيضه ليس بالضرورة كل ب ا اوان وجدا او يجوز ان يكون كل ب دائما لا يمكن
يمكن بالمعنى الاعم ان لا يكون كل ب ا وقولنا بالضرورة لا شيء من ب ا فان نقيضه الحقيقي ليس بالضرورة
لا شيء من ب ا بل اما بالامكان او بعض ب ا الايجاب فان ذلك الحقيقة ايجاب يحمل في
قولنا يمكن ان يكون بعض ب ا الامكان العام وقولنا بالضرورة بعض ب ا نقيضه ليس بالضرورة
ولا شيء منه او يلزمه يمكن ان لا يكون شيء من ب ا الامكان العام وقولنا بالضرورة ليس

كل ب

كل ب ا فان نقيضه الحقيقة انه ليس بالضرورة ليس كل ب ا ويلزمه يمكن ان يكون كل ب ا
الامكان العام واما في باب الامكان فانا اذا قلنا يمكن ان يكون كل ب ا فنقيضه ليس
يمكن ان يكون كل ب ا بل يجب او يمتنع او يكون مطلقا على حسب احوال الممكن ولا يلزمه بالضرورة
ليس كل ب ا على ما ظن فان ذلك هو سلب الممكن الاعم وقولنا يمكن ان لا يكون شيء من ب ا
نقيضه ليس يمكن ان لا يكون كل ب ا بل يجب او يمتنع او بالاطلاق على حسب احوال الممكن ولا
لا يلزمه شيء بعينه ايجابا او البعض ولا يوجد الا ضاف ما بعد جمع كذب الكلية شيء
بعينها وعليك ان تعتبر هذا في الجزئيتين

في حد القياس المطلق العام

قد عرفت الان المقدمة والمقول على الكل ايجابا او سلبا والجهات والتناقض فيها وكان
القياس من حيث هو قياس يشترك فيه البرهاني والجدلي وغيرهما لكن المقدمة من حيث هي
مقدمة ليس انما تكون المقدمة برهانية وجدلية وغير ذلك بنظر في اخرى بعد كونها مقدمة
فالبرهانية تكون احد جزئي النقيض ليس يتعين بما انفق بل الحق منهما مثل الاولية والحسية
والمستندة الى الاولية والمحسوسة او شيء لو انه كان يجري مجرى ذلك وهذه لا تكون الا
واحدة واما الجدلية فانما يكون المجيب ما هو مشهور ومحمود وربما كان المتقابلان معا مشهورين
فكان كل واحد منهما بالقوة المجيب مقدمة جدلية فكان القياس اذا اراد ان ينصر وضعا
وان ينتفع باحد المتقابلين استعمله واذا اراد ان ينصر مقابله وان ينتفع بالمقابل الاخر
اخذه واستعمله واما المجيب فيضع واحدا فيتعين له مشهور واحد واما السائل فانما
ينتفع بما يتسلم من المجيب لا يتعين ما يتسلم من المجيب وربما ابتدا فاستعمل مشهورا
وان لم يتسلم من المجيب كان في حكم المشهور من المتقابلين السائل على ما هو المجيب في
انه ينتفع بالطرفين جميعا واما الذي يكتسب بالتسليم ففي اكثر الامر انما ينتفع باحد النقيضين
بعينه اذا احتاج الى انتاج مقابل ما ينصره المجيب لا الى الاستعانة وقد ينتفع بالثاني في



۲۶۵۹